نضال شعبٍ أبي

تونس 1881 - 1956

عبد الكريم عزّيز

نضال شعبٍ أبيّ

تونس 1881 - 1956

عبد الكريم عزيزّ

مركز النشر الجامعي
2001

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى صانع مجد تونس التحول

سيادة الرئيس زين العابدين بن علي

الذي أعاد الإعتبار لكل من ساهم في تحرير البلاد التونسية وبناء مجدها.

عبد الكريم عزيّز

جميع حقوق الطبع والتأليف محفوظة
© مركز النشر الجامعي، 2001
ص.ب 285 - تونس - ر.ا.ب. 1080.
الهاتف : 874 000 (216.1) الفاكس : 871 677 (216.1)

إسداء شكر

أتقدم بالشكر إلى كل من ساعد على صدور ونشر هذا الكتاب، من مديري المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية السادة،عمار المحجوبي، نور الدين الدقي، محمد العزيز بن عاشور ومساعديهم من باحثين وإداريين.

وإلى السادة مديري مركز النشر الجامعي الحبيب بوشريحة ومركز الدراسات والبحوث الإجتماعية والإقتصادية CERES الهاشمي عبيد والمنصف الهرقلي ومساعديهم.

المؤلف

عبد الكريم عزّيز

نضال شعب أبيّ

مقدمة

إن وجود محطات بارزة في تاريخ تونس قديما وحديثا يرتبط إرتباطا وثيقا بمقومات الشخصية التونسية التي صنعتها الأحداث المتعاقبة فوق هذه الأرض الزكية منذ قرون وصقلتها الحضارات المختلفة التي حطت في ربوعها وحتى الرومانية منها وغيرها كانت عربية بربرية في جذورها وأصولها ولو أنها رومانية في مظهرها وذلك دليل آخر على قدرة سكان البلاد على هضم كل وارد عليها وتوظيفه بما هو أحسن منه لينمو وينتشر في فضاءات مختلفة على ضفاف البحر المتوسط مهد الديانات السماوية والحضارات الإنسانية. فالحضارة القرطاجية الكنعانية تلتقي مع الحضارة العربية الاسلامية لتنتشر في البلاد المغاربية جنوبا والأوروبية شمالا في الاندلس وصقلية.

ونتيجة لذلك تميز التونسي برحابة صدره واعتداله وتفتحه على العالم الخارجي وحسن إستقبال الوافدين على بلاده والتفاعل معهم وساهم في إثراء كل جديد بما يملكه من مخزون حضاري. ومع ذلك التفتح كان شديد المراس للمحافظة على هويته وأصالته. يضاف إلى ذلك ماعرف به سكان البلاد الأصليين من الجنس البربري والجنس العربي من أنفة ونضال من أجل الكرامة خلّدها أبطال مثل حنبعل وطارق بن زياد وأسد بن الفرات وغيرهم كثير.

وقد تكون تلك المعطيات من العوامل التي تفسر خاصيات الحركة الوطنية التونسية التي صمدت في مختلف المراحل التاريخية وحافظت على طول النفس وتمكنت من تسجيل الإنتصارات على الغزاة ولو كان ميزان القوى لصالحهم وهذا هو ماحدث فعلا مع أعظم قوة إستعمارية ضارية هي الإمبراطورية الفرنسية التي تملك كل وسائل الدمار لكن سلاح المناضلين كان أشد مضاء على الدوام وهو إيمانهم ببلادهم وعدالة قضيتهم وتضامنهم «والتضامن قوة لا تقهر».

إستطاعت البلاد التونسية الصغيرة في حجمها الكبيرة برجالاتها وطموحاتها في هذه المرحلة التاريخية من الكفاح الوطني أن تعطي المثل الحسن بما قدمته من

تضحيات جسام في مقاومة الإستعمار الإستيطاني الأوروبي إعتمادا على مجهود شعبها الأبيّ، وأخذت من الضعف قوة عتيدة مكنتها من الصمود في وجه المعتدين وقلب موازين القوى لصالحها وماتزال تلك الخاصيات النبيلة للشعب التونسي قوة دفع إلى الأمام تعطي صورة جميلة وإشراقة مضيئة لهذا الوطن منذ عهد قرطاج إلى عهد التحول المبارك. ومن بطولات حنبعل والفاتح طارق إبن زياد إلى المصلح خير الدين التونسي إلى رجل التحول الرئيس زين العابدين بن علي مرورا بالزعيم الراحل الحبيب بورقيبة الذي وضع تونس منذ اليوم الأول في المسار الصحيح وهي تعمل على تحقيق المزيد من المكاسب بفضل المجهودات المتواصلة لأبنائها وتبصر قياداتها.

ان ما نريد أن نقدمه إلى القارئ الكريم إضافة إلى المجهودات الكبيرة التي قام بها المؤرخون والباحثون مشكورين هو إلقاء المزيد من الأضواء والتوقف أكثر عند بعض المحطات التاريخية التي تعطي للكفاح الوطني صبغته الشعبية وتعطي للذين ساهموا في صنع الأحداث المجيدة حقهم في التقدير والتكريم ولتكون حافزا لنا لنضيف إليها الكثير لأن قدرنا وقدر الأجيال القادمة أن نسير بخطى أسرع وثبات أكبر يقربنا من الأهداف المنشودة التي أصبح نيلها أكثر صعوبة في هذا العصر وفي عالم أصبحت تحكمه التحولات التكنولوجية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية المتسارعة كما أن الإعداد لمراحلها والعزم على تحقيقها أصبحا ضرورة حتمية لكل جيل.

وإذا تمكنا من معرفة القليل أو الكثير عن الحركة الوطنية فهناك جوانب قد تكون هامة من تاريخنا الحديث المجيد لم نتعرف عليها بعد ولا يمكن في كتاب مهما كان حجمه الإحاطة بكل جوانبها.

وعلى الأجيال الحاضرة والقادمة أن تعرف أن الإستعمار ظاهرة من الظواهر البشرية وعقلية لا تفنى ولكنها تتطور وتتلون بأشكال مختلفة بعضها ظاهر وأكثرها خفي للتحكم عن بعد في ثروات الشعوب ومصيرها وقد يكون ظاهرها فيه الخير والتعاون وباطنها فيه العذاب والشر. وهذا مايدعو شبابنا إلى التبصر واليقظة الدائمة والأخذ بأسباب العلوم والتقنيات حتى لا يؤخذ على غرة فلا تحقيق للمطامح إلا بالإعتماد على الذات وعلى الذكاء والإستشراف مع المحافظة على التضامن الوطني «فهو سلاح لا يقهر».

كان لطبيعة مقاومة الإحتلال الفرنسي بتونس مميزات حققت أحلام المناضلين خلال مسيرة الكفاح الطويلة.وقد شدت إليها أنظار السياسيين في الداخل والخارج لمعرفة خصائصها وقدرتها على الإستمرار والإنتصار والوسائل التي إستعملتها لتحقيق أهدافها ومكنتها من تحطيم معنويات الخصوم قبل تحطيم أسلحتهم في معارك متعددة كان فيها ميزان القوى لفائدة العدو.

إنطلق الشعب التونسي تلقائيا في مقاومة الإحتلال الفرنسي منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه جيوشه أرض الوطن بدافع وطني ديني لمحاربة النصارى الذين سيسلبونه حريته ويغتصبون ثروته وقد يدنسون مقدساته الإسلامية لأن الذاكرة الشعبية ماتزال تحتفظ في مخيلتها بما فعله الصليبيون بالأماكن المقدسة في فلسطين والأسبان في جامع الزيتونة وما يزال الناس يذكرون إحتلال الجيش الفرنسي للجزائر سنة 1830 وماقام به من فظائع وطمس للذاتية الجزائرية خاصة وأن الخطر الداهم على تونس قادم من الجيوش الفرنسية المخيمة بالجزائر.

ونظرا لأن البايات ليس لهم رصيد لدى القبائل ويعتبرونهم غرباء عن البلاد التونسية لأنهم من مماليك الدولة العثمانية وتفصل بينهم هوة ازدادت عمقا خلال ثورة القبائل على يد علي بن غذاهم سنة 1864 وانعدمت الثقة في حكمهم عند إستسلام الباي إزاء الإحتلال الفرنسي بداية من 1881. وأجمعت القبائل على مقاومة الجيش الفرنسي بإيمان وشجاعة وصمود وتصدت للآلة العسكرية الجهنمية الفرنسية بما تملكه من وسائل وبأسلحة تقليدية وبدون قيادة منظمة أوموحدة فلم تنتصر على الغزاة لكنها أخرت تقدمهم شهورا طويلة للسيطرة على البلاد وكبدتهم خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد.

خصائص المقاومة في تونس

حرب العصابات :

من بين الأوائل الذين قهروا الإستعمار بهذا الأسلوب المقاومون التونسيون الذين كانوا يعتصمون بالجبال والشعاب ولا يعرفهم العدو إلا عندما يشنون عليه هجوما مفاجئا وإذا خرج إليهم فهي حرب عصابات وحرب أعصاب جعلت الجيوش

الفرنسية وخاصة البعثة العسكرية الأولى تستنجد بجيوش من الجزائر ومن فرنسا خوفا من بعض مئات من الثوار بينما كان عدد عساكرهم نحو 30.000 بين جنود وضباط وبحوزتهم عتاد كبير وأسلحة متطورة.

وهذه الخاصية إستعملها الثوار في كل معاركهم ضد الجيوش الفرنسية : عمليات كر وفر، مهاجمة العدو على حين غفلة، والإنسحاب السريع لتكون خسائر الثوار أقل ما يمكن، فحرب الأعصاب تؤدي إلى الحط من معنويات الخصم وإرباكه وسر نجاح هذه العملية هي معرفة الثوار الدقيقة للمسالك والشعاب والكهوف التي يحتمون فيها ولا يستطيع الجيش النظامي التعرف عليها أو الوصول إليها بسهولة وإذا حاول، تكون خسائره البشرية كبيرة.

إنّها حرب إستنزاف وطول نفس : هي ليست حربا بالمعنى العسكري فهي إشتباكات ومعارك منفردة يخطط لها الثوار بذكائهم وحسب المعطيات فيهاجمون ويفاجئون الجيوش في أماكن وأوقات الغفلة ثم يخلدون إلى السكون لمدة حتى يتصور العدو أنهم سئموا أو إنهاروا أو إستسلموا ثم يعيدون الكرة مرات ومرات.

ولا تنقطع أعمالهم العسكرية أو الإستفزازية مهما طال الزمن ويعملون على تهرئة قوات العدو العسكرية والمعنوية.

المفاجآت :

سلاح المفاجأة كثيرا مايلجأ إليه المقاومون سواء تحت جناح الظلام أو في النهار لمباغتة العدو في أيام الأعياد والعطل أو في الأماكن التي لايتصور العدو أن بها ثوارا كالمناطق المزدحمة أو في الأحياء الأوروبية المحروسة بقوات الأمن أو ضيعات المعمرين. وهذه الطريقة ليست جديدة في تونس فقد تعلموها عن القائد حنبعل(1) الذي هاجم روما من حيث لا تدري ولا تتوقع قادما إليها من جبال الآلب بأوروبا وأصبحت تلك طريقة حربية تدرّس بالمعاهد في المدارس العسكرية.

(1) المصدر : الصادق شعبان، عودة حنبعل أو تجديد عهد، نشر Cérès جانفي 1994.

إرباك الحياة الإقتصادية والإجتماعية : عندما دخلت تونس المراحل المتقدمة من الكفاح واشتركت فيه كافة تنظيمات المجتمع المدني وكافة فئات الشعب أصبحت المقاومة تلجأ (عن طريق قيادة الحزب الدستوري والمنظمات والجمعيات) إلى بعث الإضطرابات في المدن والقرى للحطّ من معنويات القوات العامة للأمن وتشتيت جهودها بافتعال المظاهرات واستخدام الحجارة والعصي في أماكن متعددة في نفس الوقت واللجوء إلى الإضرابات كغلق الأسواق والمتاجر والمعامل وتعطيل إنتاج المعمرين الفرنسيين، مما يتسبّب في اختلال الحياة الإجتماعية وإرباك قوات الأمن العام.كما تلجأ المنظمات إلى إعداد حملات تدعو إلى مقاطعة البضائع الفرنسية. فكل تلك الأعمال مجتمعة تؤدي إلى الفوضى الإجتماعية وخلق جو من التوتر والخوف لدى الجاليات الأجنبية وفقدان الأمن بالبلاد. وعند التصعيد تدعو المقاومة إلى العصيان المدني والعسكري ويلجأ إلى عدم دفع الضرائب ورفض الخدمة العسكرية، ودعوة المجندين إلى الفرار من الجندية والإنضمام إلى الثوار وقد حدث ذلك عمليا في عدة مراحل من تاريخ المقاومة مثل فرار جنود الساحل وانضمامهم إلى حركة الكفاح الوطني.

سلوك سياسة المراحل : إستعملها الحزب وبورقيبة وتتمثل في الرضى بأي مكسب يفتكه من العدو العنيد لا للسكوت ولكن ليكون منطلقا لمطالب جديدة وللقرب من الهدف المنشود وهو التحرر من الحكم الأجنبي. وعرفت أيضا بـ : «سياسة خذ وطالب» حتى لا يخلد الخصم إلى الإطمئنان والراحة ويعيش حياة كلها توتّر وإستعمال وسائل الضغط المختلفة وتكبيد الخصم خسائر متنوعة حتى يقبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات ويضطر إلى القيام بأخف الضررين وإلى التنازل وتلبية بعض المطالب.

الكرامة قبل الخبز : أصبحت شعارا في تونس وسجية تميز بها التونسيون حتى في أحلك الظروف. فإذا كان التفاوض أو المواجهة مع الخصم فيه رائحة المس بالمبادئ الثابتة للمقاومة أو المس من كرامة التونسي فتلك أمور محرمة لا تقبل النقاش ولا المساومة مهما كانت تنازلات الخصم ويحل التصلب والشدة محل التفاهم.

إنّ هذا العمل المتواضع سيجدُ مكانه لسد فراغ مايزال قائما يتمثل في الربط بين المراحل المختلفة للكفاح الوطني في تونس منذ أن وطئت أقدام الجنود الفرنسيين

أرض الوطن سنة 1881 إلى تحرير البلاد نهائيا من الإستعمار سنة 1956 ويساعد القارئ الكريم على الوصول إلى ضالته دون عناء.

كما أنه سيقع التركيز أكثر على الجانب النضالي للحركة الوطنية والمساهمات الشعبية التلقائية منها أو الموجهة والمؤطرة من طرف المنظرين والسياسيين لما له من دور فاعل لتحقيق النصر والمحافظة على حمل المشعل لتتناقله الأجيال حتى في أحلك ظروف القمع الإستعماري.

ولولا التعبئة العامة والمشاركة الشعبية الواسعة في كل مكان التي لجأ إليها الحزب الدستوري الجديد والتي كانت من أقوى وسائل الضغط على السلطة الإستعمارية لما تحققت النتائج والأهداف المرسومة خلال فترة طويلة إمتدت ثلاثة أرباع قرن دون كلل أو إستسلام.

فالكفاح الوطني ليس عمل جيل واحد ولا فئة معينة من الشعب التونسي أو تنظيم سياسي أو إجتماعي وحيد، بل كان عملا جماعيا شاركت فيه كل الفئات ومكونات المجتمع المدني في جمعيات ومنظمات وطنية وأحزاب سياسية كل من موقعه وحسب إمكانياته.

ومن منطلق المصالحة الوطنية التي جاء بها العهد الجديد وإعادة كتابة التاريخ بصورة موضوعية تنصف كل المناضلين الذين ساهموا في الحركة الوطنية ولإلقاء المزيد من الأضواء على بعض المحطات البارزة في هذه الحركة وعلى مساهمة كل أبناء الشعب التونسي وكل جهات البلاد التونسية الأمر الذي يؤكده التوزيع الجغرافي للمعارك والشهداء وهو مما جاء في هذا الكتاب.

فقد كانت لكل مرحلة من مراحل الحركة الوطنية وسائلها وآلياتها المتجددة والمبتكرة حسب الظروف المتاحة فاستعملها الوطنيون بنجاح وأدت كلها مجتمعة إلى تحقيق الهدف الأسمى للشعب التونسي وهو إستقلال البلاد سنة 1956 ودق المسامير الأولى في نعش الإستعمار بشمال إفريقيا وأغلبية الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للإستعمار.

وجاء بعد ذلك الجهاد الأكبر المتمثل في بناء الدولة العصرية وتركيز أسس التقدم والنهضة ومواكبة التطورات العصرية في ظل العولمة والتحولات العالمية المتسارعة.

هذا، وليست لتلك الأحداث التاريخية أي قيمة أو معنى إذا لم تتخذها الأجيال الصاعدة قوة دفع إلى الأمام لاكتساب أسباب القوة والمناعة والإزدهار وما دروس التاريخ إلا عبرة لمن يعتبر.

والله ولي التوفيق

والسلام

قرطاج، يوم الخميس 15 جوان 2000
12 ربيع الأول 1421

عبد الكريم عزيز

تطور السكان في تونس(1)

	1881	1891	1896	1901	1906	1911	1921	1926	1931	1936	1946	1956
السكان التونسيون	1.500.000											
مسلمون												
يهود												
السكان الاوروبيون	18.914											
فرنسيون		9.973	16.207	24.2.1	34.610	46.044	54.476	71.020	91.427	108.068	143.977	180.450
إيطاليون												
مالطيون						11.300						
سكان من جنسيات أخرى					10.330							
المجموع	1.518.914				81.156	88.182	84.799	89.216	91.178	94.289	84.935	66.000
							62.843	67.276	72.389	69.873	86.882	86.149
						1.938.939	2.093.939	2.159.708	2.410.962	2.608.313	3.230.652	3.383.213
							1.826.545	1.864.908	2.086.908	2.265.750	2.832.978	3.440.999
						1.790.211	1.874.981	1.919.151	2.143.010	2.325.235	2.904.521	5.440.999
=====												

(1) المصدر : الهادي جلاب المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث، 1881 – 1956 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1996.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قبيل الحماية

1)السكان

كان سكان البلاد التونسية في القرن التاسع عشر يغلب عليهم التنظيم القبلي وخاصة في المناطق الريفية تجمعهم الأعراق والأنساب والقرابة الدموية..

وهي في غالب الأحيان لاتعترف بالحدود الوطنية الإدارية التي تعمد أحيانا إلى تقسيم أبناء القبيلة الواحدة بين قطرين.

سكان البلاد التونسية كلهم مسلمون ولغتهم العربية وأقلية في الجنوب يعرفون البربرية.

يرجع جزء من سكان المدن إلى أصول أندلسية أو تركية أو قبائلية (أصيلة الجزائر).

المدن الساحلية بها جالية من التجار أصيلي مرسيلية (فرنسا) أو جنوة (إيطاليا) يعيشون في الفنادق وهم تحت حماية الباي وقناصلهم بالإضافة إلى تجار صغار يعيشون حولهم يعودون إلى جاليات فقيرة قادمة من (مالطة وصقلية)، وإلى جانب التجارة هناك أسواق خاصة بالحرف والصناعات التقليدية في المدن الكبرى.

القبائل

يمكن أن نفهم أكثر التركيبة السكانية للبلاد التونسية بإرجاعها إلى جذورها الأصلية التي وجدت عليها في منتصف القرن XIX للتعرف على خصائصها

وأنشطتها التي تلاءمت مع الظروف الطبيعية والمناخية التي تعيشها في مختلف المناطق وتبعا للخريطة الجغرافية المصاحبة (1).

التوزيع الجغرافي للقبائل

1) قبيلة رياح

وهي من بين القبائل التي جاءت من جزيرة العرب مع الفتح الإسلامي واستقر أفرادها في المناطق الممتدة في ولاية باجة (مابين قبلاط وبوعرادة) ولهذه القبيلة فروع منها:

أولاد سيدي عبد النور، أولاد صميدية، وأولاد الأنس، الفلاشة، والقبارصية. والطرابلسية، القادمين من ليبيا واستقروا حول ضفاف نهر مجردة في مجاز الباب وتستور مثل أولاد الفرجاني، والسعدني، وأرشان، وبركات.

2) قبيلة دريد

وهم أصيلو الجزائر، وكانوا يمثلون قوة يأخذها البايات بعين الإعتبار وتنقسم دريد إلى فروع منها : بني رزق في الكاف، أولاد جوين، حول ضفاف وادي مجردة، أولاد منا، أولاد عرفة، في قبلاط.

3) *قبيلة الهمامة* : هاجر بعض أفرادها من الجنوب نحو الشمال في سنوات الجفاف والمجاعة وأكثرهم عمال في الفلاحة، في مناطق سليانة، حول ضفاف وادي الزرقاء(2).

الوسالتية : ينتشرون قرب جبل وسلات غير بعيد عن القيروان، يتعاطون التجارة وقليل منهم من يتعاطى الفلاحة في مساحات صغرى لأنهم لا يملكون أراض زراعية.

---

(1) **المصدر** : Mahjoubi et Lejri : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ? CERES Production

(2) Jean Ganiage: Les origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881.

الموانسة : موزعون في كامل مناطق جبل وسلات هاجر فرع منهم إلى تستور.

4) *العروش الرقاث* : قبائل صغيرة كما تدل عليها تسميتها سكن بعضهم في قبلاط منهم :

بني ولاز ، بني حامد ، اللواتة ، المواطيس

5) *أولاد عيار* : توجد منهم مجموعات صغيرة في مناطق قبيلة رياح (بين قبلاط وبوعرادة) على ضفاف وادي مجردة، وينتشرون في سليانة.

النمامشة : أصلهم جنوب قسنطينة بالجزائر هاجروا منها في سنوات المجاعة في منتصف القرن التاسع عشر سنة 1852 يتعاطون تربية الأبقار التي تدر عليهم أرباحا طائلة واشتهروا بالفروسية وعرفوا بولائهم لفرنسا(1).

6) *قبيلة ورغة* : هي قبيلة فقيرة قليلة العدد ولكن أهميتها تكمن في الحيز الترابي (موقع استراتيجي) الذي تعيش فيه إذ ينتشر أفرادها في منطقة هضاب في الشمال الغربي قرب الحدود الجزائرية قليلة الإرتفاع ويسهل الدفاع عنها عند حدوث إنتفاضات وحروب.

وتحتفظ قبيلة ورغة على عكس القبائل المجاورة لها بعلاقات طيبة مع البايات تتمثل في عدم دفع المجبى (الضرائب) لمحلة (جيش) الباي دون القبائل الأخرى التي تمتنع عن دفع المجبى إلا تحت التهديد وقوة السلاح .وذلك الإمتياز خصصه الباي لقبيلة ورغة وقبائل المخازنية لأنهم يتطوعون للتجنيد في جيش الباي ويتعاطون الزراعات الكبرى وتربية الأغنام والتجارة في الأسواق الأسبوعية مثل سوق غار الدماء وسوق الخميس (بوسالم) وسوق الأحد وسوق السبت وهي أسواق يقصدها أحيانا عامل المنطقة مثل سوق الأربعاء (جندوبة) للتعرف على الوضع العام.

---

(1) Jean Ganiage: Les origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881.

*7) **قبيلة شعران*** : تنتشر قرب وادي ملاق (فرع نهر مجردة) حول الحدود الجزائرية وهي ليست من القبائل الكبرى ولكنها تقيم فوق أراض خصبة وكثيرا ماتثير الشغب ضد سلطة البايات وتدخل أحيانا في صراعات وغارات ضد القبائل الجزائرية المجاورة.

ويتجه إهتمام شعران أكثر نحو تربيبة الخيل والبقر وهي ناجحة عندهم ويقومون بصناعة الفحم من أخشاب الغابات ويبيعونه في الكاف وحتى في قفصة، يشترون معظم حاجياتهم من سوق سيدي يوسف.(1)

8) قبيلة أولاد بوغانم : تعتبر من أهم القبائل في الشمال الغربي والوسط الغربي للبلاد التونسية لأنها كثيرة العدد وتنتشر في فضاءات ترابية شاسعة منها أراض فلاحية خصبة ومراع كبرى ومناطق جبلية في منطقة فوسانة بولاية القصرين وبها مزار لولي الصالح سيدي بوغانم (2) في منطقة جبلية، نشاط قبيلة أولاد بوغانم يتمثل في الفلاحة وتربية البقر في الشمال وتربية الأغنام والإبل في الجنوب والزراعات الكبرى من قمح وشعير ولهم نشاط تجاري هام.

لا توجد سوق أسبوعية في فضاءات أولاد بوغانم الواسعة ويفضلون القيام بتجارتهم في سوق تالة(3) أو في أسواق تبسة وسوق أهراس بالجزائر حيث يبيعون الأغنام والصوف والبقر ويشترون الحبوب وغيرها.

(1) قرية سيدي يوسف تقع عند الحدود بين تونس والجزائر وتمثل رمزا للتضامن التونسي مع إخوانهم الجزائريين ورمزا للوحدة بين البلدين لأن ثوار جبهة التحرير الجزائرية عندما تهاجمهم الجيوش الفرنسية يحتمون فيها بالأرض التونسية المستقلة وقد تعرضت إلى الاعتداء الفرنسي بالطائرات والقنابل ومن بين الشهداء تونسيون أطفال تلك القرية وثوار جزائريون.

(2) منطقة أولاد بوغانم جبلية منعزلة حول زاوية سيدي بوغانم وقعت زيارتها من طرف الرئيس بن علي في جانفي 1993 وزيارة منطقتي الزواكرة والبرامة(أولاد عيار) سليانة جعلت رئيس الجمهورية يقرر وضع برنامج صندوق التضامن الوطني للنهوض بمناطق الظل لم يسبق له مثيل في العالم.

(3)تالة : (مدينة إستراتيجية جبلية في شمال القصرين) كانت مقرا لمراقب مدني في عهد الحماية.

أهم القبائل الأخرى :

أما القبائل الأخرى في البلاد التونسية فهي كثيرة ولا يختلف نظام عيشها عما ذكر وأهمها قبائل **جلاص** ينتشرون في سهل القيروان **والسواسي** في سهول **المهدية والمثاليث** في المناطق المحاذية للسواحل الممتدة من المهدية إلى صفاقس. وقبيلة **نفات** تنتشر في المناطق الداخلية المحاذية لسواحل ولاية قابس **والهمامة** في الجنوب الغربي للبلاد التونسية في ولايتي سيدي بوزيد وقفصة.

والفراشيش بولاية القصرين في الوسط الغربي من البلاد مابين ولايتي الكاف شمالا وقفصة جنوبا وقبيلة **ماجر** تنتشر في حيّز يمتد من تالة إلى سبيطلة، وقبيلة **ورغمة** في الجنوب الشرقي للبلاد التونسية بولاية تطاوين **وبني زيد** في المناطق الداخلية مابين جنوب قابس حتى قبلي إلى جانب فروع أخرى أصغر لم نتعرض إليها.

العلاقات القبلية

تمثل القبائل أعراقا مختلفة وترتبط مع بعضها بعلاقات تجارية حيث يجتمعون في أسواق أسبوعية لمقايضة وبيع منتوجاتهم المختلفة تبعا لمصالحهم المشتركة وقد تتمتن العلاقات بينها في تلك الإجتماعات والمنتديات التجارية التي يعقدون فيها الصفقات وتكوّن أيضا مناسبات لحسم الخلافات فيما بينهم. وقد تكوّن علاقات عدائية تتسبب في غارات متعددة.

2) الأنشطة الإقتصادية

إختصت المدن بالتجارة والصناعة وكانت لها أسواق متخصصة كسوق الشاشية وسوق اللفة (النسيج) وسوق الذهب وسوق الحرير وسوق العطارين.

وبدأ التنافس بين البضائع المحلية والمصنوعات الأوروبية يأخذ صبغة حادة قبل الإحتلال.

أما ضواحي المدن فحافظت على طابعها الفلاحي واشتهرت بعض مناطق منها بالزراعات السقوية. فمثلا حول العاصمة توجد : سليمان وزغوان وطبربة وتستور حيث إستقرت جاليات أندلسية ومارست زراعة الخضر وغراسة الأشجار المثمرة على الطريقة الأندلسية.

كما إختصت مناطق أخرى بزراعة الزياتين مثل الساحل الذي كان أكثر المناطق إزدهارا وعمرانا حيث كثرت التجمعات السكنية في القرى العديدة حول مدن سوسة والمنستير والمهدية وبلغ عدد أشجار الزيتون بالساحل في منتصف القرن التاسع عشر نحو 3,2 مليون شجرة.

التوزيع الجغرافي للقبائل 1881

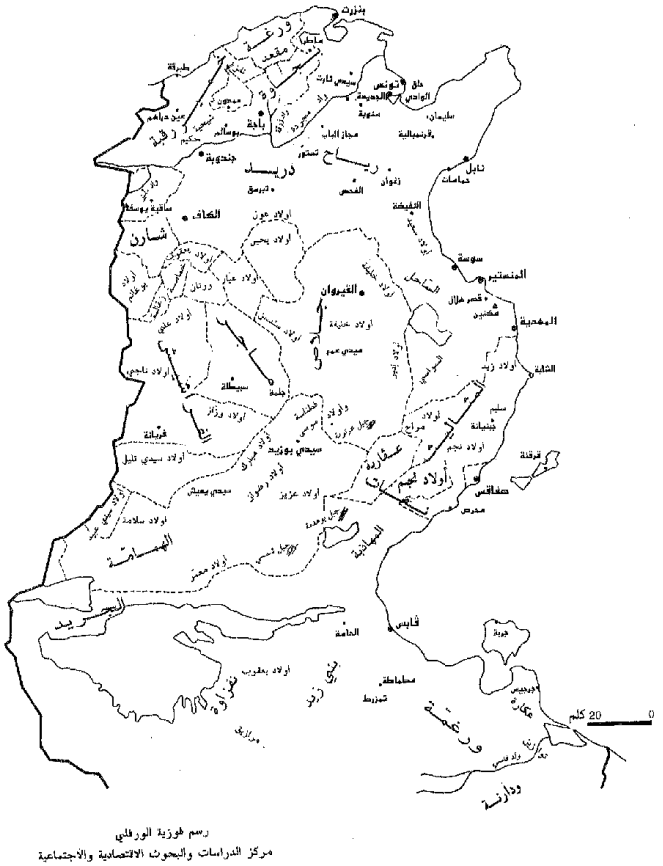

رسم فوزية الورفلي
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

(1) المصدر : ورشة الخرائط مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية.
المرجع : Mahjoubi et Lejri : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

الفكر الإصلاحي في تونس

I) قانون عهد الأمان 1857

عهد محمد باي 1855 - 1859

والوزير الأكبر مصطفى خزندار

تقديم

لايمكن فهم التاريخ المعاصر الذي تعيشه تونس في القرن الواحد والعشرين دون ربطه بالمرجعية التاريخية للفكر الإصلاحي الذي ظهر في بلادنا منذ منتصف القرن التاسع عشر في عهد خير الدين باشا وعملية الإصلاح التي تواصلت على يد رجل التحول زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية (7 نوفمبر 1987) مروراً بالزعيم الراحل الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية 1956 ــ 1987 الذي وضع تونس منذ البداية في المسار الصحيح.قام بن علي بدفع عجلة الإصلاح إلى الأمام ووضع تونس في طريق الحداثة وحقق المصالحة الوطنية وأعاد الإعتبار لكافة الفئات الإجتماعية وللمناضلين ليأخذ كل ذي حق حقه كما ورد في خطاباته العديدة.

نقتصر على ثلاث فقرات منها :

خطاب سيادته يوم 29 جويلية 1988 بمناسبة إفتتاح أشغال مؤتمر الإنقاذ

«إن شعبنا ليس بحال من الأحوال غبارا من البشر لا مكان له في سفر الحضارة، والتاريخ يشهد بتواصل العطاء الحضاري لشعبنا من حنبعل إلى يوغرطا وطارق إبن زياد ومن الإمام سحنون وإبن رشيق القيرواني إلى عبد الرحمان إبن خلدون والإمام إبن عرفة لقد إنصهرت حضارات المتوسط فوق أديم هذه الأرض، بل إن شعبنا أضاف بما يتجاوز حجمه إلى حضارة الإنسان، ولقد كانت القيروان والمهدية والزيتونة

منارات بارزة ومضيئة للعلم والمعرفة تشع على المتوسط وعلى العالم الإسلامي كله بل إن حركتنا النهضوية والتحديثية هي من أقدم وأعرق وأخصب ماعرفت الأرض العربية. ونحن نعتز عن جدارة بإسهام أمثال خير الدين وإبن أبي الضياف وقبادو والبشير صفر والطاهر الحداد ومحمد علي الحامي وغيرهم كثير في حركة النهضة العربية.

وكفى هذه البلاد فخرا أن كانت أول بلاد عربية تستصدر دستورا في منتصف القرن الماضي ولقد أظهر شعبنا عبقرية نضالية تنظيمية فريدة من نوعها. وليس أدل على ذلك من أن حزب الدستور الذي نستلهم قيمه السياسية ونجدد رسالته هو أعرق حركة سياسية تحريرية على إمتداد العالم العربي، وأحد ثلاثة من أعرق الأحزاب السياسية في العالم الثالث، وإن حركتنا العمالية هي من أعرق الحركات العمالية في البلاد النامية وأخصبها. إن في ذلك كله مصدر إلهام وإعتزاز لشبابنا على وجه الخصوص، وإن فيه زادا ضخما نستند إليه في مواصلة مسيرتنا لاقتحام القرن الحادي والعشرين بقوة وعزيمة»

خطاب سيادته يوم 20 مارس 1995

«... ولما كان النظام الجمهوري هو التجسيم الأرقى الذي إختاره شعبنا لاستقلاله ولتكريس إرادته الحرة، من الوفاء والعرفان بالجميل تجاه أجيال الوطنيين الذين ناضلوا من أجل الإستقلال أن نسولي التقدير والتكريم للأجيال التي إتصلت بجهودها مسيرة البناء بمسيرة الإستقلال فواصلت رسالة الرواد الأوائل، ونذرت نفسها لتعزيز السيادة الوطنية، ودعم النظام الجمهوري ونشر قيمه وتثبيت مؤسساته».

وخطاب سيادته يوم 1 جوان 1999 (بمناسبة إحياء الذكرى الأربعين لإعلان الدستور التونسي1957).

«وكانت بلادنا أول دولة عربية يصدر فيها دستور مكتوب سنة 1861 كما كانت وثيقة عهد الأمان سنة 1857 من الوثائق الأولى لحقوق الإنسان في محيطنا العربي. وظلت فكرة الدستور محورا ثابتا للحركة الوطنية... وفي مقدمتها حوادث 9 أفريل 1938 التي سقط فيها الشهداء وهم ينادون «برلمان تونسي، برلمان تونسي»

وكان ذلك التواصل بين حركة الإصلاح والحركة الوطنية ميزة بارزة في تاريخها الحديث».

بوادر اليقظة الإسلامية

تزامنت حركة الإصلاح في تونس مع حركة النهضة في العالم الإسلامي في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث تركزت في إفغانستان وباكستان ومصر على يد جمال الدين الأفغاني 1837 - 1897 ورشيد رضا 1864 - 1935 وأحمد خان (1837 - 1897) ومحمد إقبال (1873 - 1838) ومحمد عبده في مصر(1849 - 1905).

أما في تونس فجاءت على يد محمد السنوسي ومعه نخبة من مدرسي الزيتونة.

كانت دعوة هؤلاء تعتمد على قاعدتين :

أ) العمل على توحيد الدول الإسلامية لحمايتها من المطامع الإستعمارية الجديدة.

ب)التفتح على العالم الغربي المتقدم للأخذ بأسباب الحضارة والعلوم العصرية الأمر الذي لا يتنافى مع الدين الإسلامي وعدم الوقوع تحت طائلة النفوذ السياسي للدول الأوروبية الإستعمارية.

كما ظهرت حركة أخرى في بداية القرن العشرين في الدول الإسلامية تعتمد الحركات القومية للدفاع عن الذات والأخذ بمقومات التطور والنهضة. فظهرت القومية العربية التي ترغب في توحيد العرب والإنفصال عن الدولة العثمانية ومقاومة الإحتلال الأوروبي وظهرت تلك الحركة في العراق وسوريا، وظهرت حركة مماثلة في تركيا على يد كمال أتاتورك مبنية على القومية التركية ودولة لائكية.لكن النخبة العربية كانت تقاوم الحركة اللائكية التي يدعو إليها كمال أتاتورك.

رائد حركة اليقظة الاسلامية
جمال الدين الأفغاني (منتصف القرنXIX)

أما الحركة الإصلاحية التي قامت في تونس بمشاركة محمد السنوسي والشيخ سالم بوحاجب ومحمود قبادو وأحمد إبن أبي الضياف ومحمد بيرم وخير الدين باشا فكان لها تأثير لإقناع البايات قبيل الإحتلال الفرنسي بسلوك سياسة إصلاحية والأخذ بأسباب النهضة التي عرفها الغرب بعد الثورة الصناعية. وقد تجسمت تلك الإصلاحات على أرض الواقع على يد خير الدين التونسي فأصبح أبا النهضة التونسية.(1)

(1) Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest, Impérialisme et résistance en Tunisie; Cérès production.

محمد عبده في الخلدونية

(جلوسا من اليسار إلى اليمين) محمد بلخوجة، عمر القلاتي، محمد عبده، بشير صفر، خليل بوحاجب.

(وقوفا من اليسار إلى اليمين) علي العنقي، علي بوشوشة، عبد الجليل الزواش.

المصدر : محمد صالح اللأجري، المرجع Supra ص 139.

قانون عهد الأمان

أول قانون يصدر في البلاد التونسية لتنظيم العلاقة بين الباي والرعية

يتضح مما جاء في قانون عهد الأمان أن رواد الإصلاح في تونس أخذوا بأسباب التقدم التي ظهرت في أوروبا لإرساء قواعد حضارية في تونس على غرار تلك الأنظمة السياسية التي قامت عليها أوروبا الغربية والتي تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس متينة وتخضع لقوانين مقنّنة وتضمن إستمرارية تلك العلاقة وتحفظ حقوق السكان السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية بقطع النظر عن الجنس والعرق والدين. وهو لعمري حدث عظيم كان لتونس فيه فضل السبق والمبادرة في العالم العربي والإسلامي الذي كان يخضع في معظمه إلى وطأة التسلط وجور الحكم المطلق في ظل العلاقات الدولية الأوروبية المتوسطية الجائرة التي بدأت تفرض فيها سياسة الهيمنة الإستعمارية على دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أسباب صدور القانون (عهد محمد باي 1855 ـ 1859)

في تونس كان محمد باي يؤاخذ سلفه أحمد باي على أنه لايحضر بالمجلس للحكم إلا قليلا فعمل على عكس ذلك وأكثر من الإشراف على جلسات المحكمة لفض القضايا وكان يتسرع في إصدار الأحكام وتنفيذها بما في ذلك الإعدام والسجن حتى بدون إستشارة المجلس الشرعي، من ذلك أن عسكريا قتل يهوديا فاشتكى أهله وتسرع بقتل الجندي دون أن يستمع إليه.

واشتكى لفيف من الحاضرة يهوديا سب وشتم الإسلام فقتل اليهودي الذي كان يعمل عند نسيم قابض الخزانة (يهودي) فأبلغوا القضية إلى إمبراطور فرنسا وهكذا أعطى الباي فرصة لقنصل فرنسا Léon Roches للتدخل في شؤون البلاد فجاء إلى الباي في الظاهر مناصرا له وناصحا وفي الباطن مهددا.

كما جاء Richard Wood قنصل أنقلترا وطلب كل واحد منهما من الباي العمل على وضع تزاتيب ومحاكم تجارية وجنائية كما فعل السلطان عبد المجيد في الدولة العثمانية تفيد الرعايا وتصون مصالح الأجانب وهذا هو المقصود من التدخل الذي تمثل في إرسال سفن حربية فرنسية إلى ميناء حلق الوادي للضغط على الباي بقبول المقترح لفائدة الجالية الأوروبية.

وبناء على ذلك جمع الباي مجلسا إستشاريا من رجال الدولة وشيخ الإسلام محمد بيرم،أعلمهم بعزمه على إيجاد مشروع قانون يضبط العلاقة بين الباي والرعية، دفعا لغضب الدولة العثمانية أو توتر العلاقة مع فرنسا وأنقلترا اللتان عبرتا عن رغبتهما في مثل تلك التراتيب. أمر الباي بصياغة قانون ووقع تكليف أحمد إبن أبي الضياف بتشريك أهل الذكر في تحرير فصوله.

يوم 9 سبتمبر1857 وقعت قراءة علنية لقانون عهد الأمان وحضر الجلسة أعيان الدولة والمجلس الشرعي وقناصل الدول وكبار الأساقفة وأحبار اليهود وأمير الأسطول البحري الفرنسي، واستحسنه الجميع.(1)

وأهم ماجاء فيه :

«تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان، والألسنة والألوان، في أبدانهم المكرّمة، وأموالهم المحرّمة، وأعراضهم المحترمة، إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا، ولنا النظر في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر».

(1) **المصدر** :أحمد إبن أبي الضياف، الإتحاف ج 4، المكتبة التاريخية، نشر وزارة الثقافة 1963.

أما بقية الفصول فهي تدور في معظمها حول ضمان حقوق الأجانب بالبلاد التونسية والمساواة بينهم وبين الرعايا أمام القانون ودفع الضرائب وحرية العمل وتعاطي كل المهن وحق الملكية العقارية طبقا للقوانين المعمول بها في البلاد التونسية.

كما ينص على تحرير التجارة وعدم إنفراد الدولة بتعاطيها وعدم منع ممارستها من طرف الدول الأخرى.

ويعتبر هذا القانون تحرريا وتقدميا وفيه ضمانات للأجانب ربما تجاوز الحدود المعقولة فيما يتعلق بتحرير التجارة والملكية العقارية في تونس وهذا هو بيت القصيد الذي تسعى الدول العظمى في أروبا إلى الوصول إليه في تونس وغيرها من الدول وفيه ما فيه من رواج تجارتها وصناعاتها العصرية القوية التي تسببت في ركود الصناعات المحلية التقليدية وفلاحتها لأنها غير قادرة على الصمود والمنافسة للبضائع الأوروبية.

«وهكذا في كل فترات التاريخ تبني الدول القوية إزدهارها على حساب الدول الضعيفة».

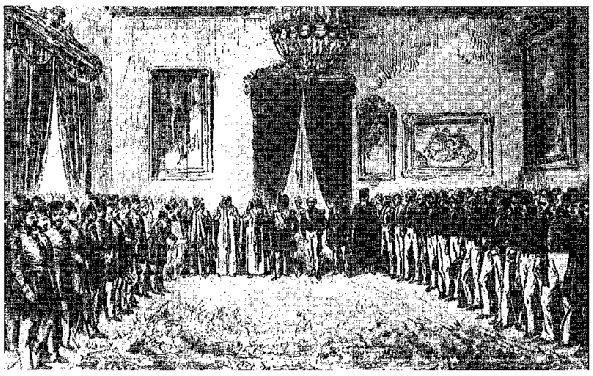

حفل إعلان عهد الأمان بقصر باردو 9 سبتمبر 1857
في عهد محمد باي

II) إعلان الدستور 1861
في عهد محمد الصادق باي 23 سبتمبر 1859 ـ 1882

تقديم :

إن فكرة الدستور ليست جديدة في تونس إذ لا ننسى أن قرطاج من بين أوائل الدول في العالم التي وضعت دستورا يضمن حقوق المواطنين وواجباتهم وما أعدته من مجالس منتخبة ومجلس البُعول (الأعيان) طبقا لقوانين تحدد حقوق كل الأطراف وما دستور 1861 إلا امتداد لتلك الاسهامات الحضارية المتجذرة في البلاد التونسية لتنتقل منها إلى اسبانيا وأوروبا ثم تعود إلى بلادنا في عهد الصادق باي(1).

أدى الصادق باي اليمين للإلتزام بعهد الأمان لسائر السكان حسب توصية شقيقه محمد باي ولم يزل حريصا على إتمام الدستور وعين لذلك الأمر الهام رجالا من الأعيان للمجالس التي رتبها لتكون مجالس دستورية للدولة تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم ونصحه وزيره مصطفى صاحب الطابع بالإستشارة فجمع مجلسا يوم 19 أوت 1860 في القاعة الكبرى لقصر باردو حضره : المجلس الشرعي وأعيان الدولة وقادة الجيش والمجلس البلدي وكلف أحمد إبن أبي الضياف(2) بتلخيص قانون الدولة وقراءته في الإجتماع الكبير.

وتتركز أهم فصوله حول المحافظة على النفس والمال والعرض والدين للرعية في البلاد التونسية.

وتقضي بذلك مجالس الجنايات والأحكام العرفية ومجالس التحقيق.

ويكون إنتخاب أعضائها من أهل العلم والوجاهة والمجلس الأكبر تكون مشمولاته أوسع من المجالس الأخرى وينظر في القضايا التي تهم المصلحة العامة.

---

(1) **المصدر** :محمد حسين فنطر (مقال له بمجلة المسار لاتحاد الكتاب التونسيين).
(2) **المصدر** :أحمد إبن أبي الضياف، الإتحاف ج 5، المكتبة التاريخية، نشر وزارة الثقافة 1963.
انظر كامل فصول الدستور بالملحقات آخر الكتاب.

يتكون مجلس الشورى من 60 عضوا ثلثهم من بين الوزراء وأعيان الدولة والثلثان من أعيان المملكة من الوجهاء وأصحاب الخبرة ويتجدد عدد منهم بعد مدة معينة.

ومهمة المجلس :

أ) المحافظة على القانون وحماية حقوق سكان المملكة والمساواة بين الجميع أمام القانون.

ب) النظر في ميزانية الدولة والإستماع إلى من يتهم بمخالفة القانون ولو كان من الأمراء.

1) **المجلس الأكبر** : ووقع عرض أسماء من تم إختيارهم ليكونوا أعضاء في المجلس الأكبر الذي يتكون من 60 عضوا : 40 عضوا من المماليك حاشية الباي و20 عضوا من أعيان العاصمة يعينهم الباي والوزير الأكبر كما يعين أعضاء محكمة الجنايات والتحقيق،نذكر بعضهم :

شيخ الوزارة مصطفى صاحب الطابع، كاهيته الوزير خير الدين (المصلح) الوزير مصطفى خزندار، وزير الحرب مصطفى آغا، إسماعيل صاحب الطابع، الكونت جوزاف راف، أمير الأمراء محمد رشيد (المصلح) عامل الأعراض أمير اللواء، أبو الضياء رستم (المصلح)، رئيس المجلس البلدي عبد الله حسين، سليم مأمور عسكر الحاضرة، أمير اللواء أحمد زروق وأحمد إبن أبي الضياف.

إلى جانب أربعين عضوا من أعيان البلدية (الحاضرة) : الإمام محمد بن محمد محسن وشيخ الطريقة الشاذلية علي بن المؤدب وغيرهم من آغا وخزندار وحيدر.

2) **مجلس الجنايات والأحكام العرفية** : يتكون من 15 عضوا يترأسه فرحات أمير اللواء وآغا الكاف.

3) **مجلس التحقيق** : 7 أعضاء برئاسة إسماعيل صاحب الطابع.

في اليوم الموالي جمع الباى أعضاء المجالس وأعلمهم بأنه وقع إنتخابهم لخدمة الإيالة في المجالس وأعلمهم بأنه سيعمل بعد أيام على مزيد من الدراسة والتعمق في فصول الدستور.

من الملاحظات التي جاءت في كتاب الإتحاف لإبن أبي الضياف أن الأعضاء العشرين الذين وقع إختيارهم من رجال الدولة للمجلس الأكبر لا يوجد من بينهم إلا ثلاثة من مواليد الإيالة التونسية هم إبن أبي الضياف والشريف حسين بن عمر المقرون والكونت جوزاف راف (من اليهود).

وليس من بين رؤساء المجالس أو من أعضاء المجلس الأكبر أي عالم وتعلل علماء الشريعة بعدم مشاركتهم في تلك المجالس بأن خططهم الشرعية لا تتناسب مع تلك المهام. ولتلافي ذلك النقص رأى المصلح خير الدين التونسي أن يقع فتح باب إنتخاب بعض علماء الزيتونة للإنضمام إلى تلك المجالس من بينهم سالم بوحاجب وأبي حفص عمر إبن الشيخ وأبي عبد الله محمد الطيب النيفر وانتخب الصادق باي المفتي محمد الطاهر بن عاشور(1) من أهل مجلسه الخاص ليكون عضوا.

سافر الصادق باي إلى الجزائر في 15 سبتمبر 1860 للإلتقاء بنابليون الثالث أثناء زيارته إلى الجزائر وأهداه نسخة من الدستور التونسي وذلك للتأكيد على إستمرار العمل به في الإيالة.

في يوم 26 نوفمبر 1860 وفي القاعة الكبرى بقصر باردو في موكب فخم حضره أعيان الدولة والمجلس الشرعي وأعضاء المجالس الدستورية الجديدة، جمع الصادق باي المجلس الأكبر ومجلس الجنايات والعرف ومجلس التحقيق ورجال الدولة وأعيان الجيش وقناصل الدول وجاء في خطابه تقديم لمحتوى الدستور ومراحل تطور قانون عهد الأمان الذي إلتزم به منذ اليوم الأول من تولي العرش الحسيني ونوه بما جاء في فصوله من ضمانات لحقوق الناس وتطبيق العدل طبقا للقانون وقال إنه أول من يدخل تحت طائلة فصوله ويلتزم بالعمل بمقتضاه والمسؤول عن تطبيقه على كل سكان

---

(1) **الطاهر ابن عاشور** : (1877 ـ 1973) من عائلة أندلسية مهاجرة إلى تونس، عالم مشهور تعلم بالزيتونة، تحصل على شهادة التطويع وأصبح مدرسا بعد ثلاث سنوات بالزيتونة ثم بالصادقية سنة 1900 عين سنة 1908 في لجنة إصلاح التعليم الزيتوني وقاضيا سنة 1913 ثم شيخ الإسلام المالكي وأصبح مديرا للزيتونة وفروع الجامع الأعظم سنة 1944 إلى سنة 1951 وكان عضوا بالمجمع العلمي بالقاهرة وكذلك بدمشق. وله مؤلفات عديدة مشهورة في الأدب والبلاغة والإسلام وإصلاح التعليم الزيتوني وتفسير القرآن الكريم.

الإيالة على اختلاف أجناسهم وأديانهم ولذلك أمر أعضاء المجالس الدستورية الثلاثة أن يجتمعوا مرتين في الأسبوع في صراية المملكة للتعمق في فهم فصوله ومقاصده.

ثم سلم نسخة من القانون ممضاة بخطه وختمه إلى رئيس المجلس الأكبر وقال له «هذا القانون المبارك أمانة بيني وبينكم وأنا أول طائع وحام له».

وأطلقت المدافع في باردو والقصبة وحلق الوادي إحتفاء بذلك الحدث التاريخي الهام.

ثم أصدر الباي منشورا إلى كل السلط يوم **29 جانفي 1861** للعمل بالدستور الجديد.

وهكذا تكون تونس بذلك القانون الدستوري سباقة ومن الدول التي وضعت أطرا قانونية لتحديد العلاقة بين السلطة والشعب وحققت مطمحا كبيرا للتونسيين قبل الإحتلال الفرنسي وضبطت حقوق الرعايا الأجانب في بلاد تحتل موقعا إستراتيجيا وتجاريا متميزا في البحر المتوسط.

يحسن هنا ذكر بعض أبيات شعرية من قصائد خلد بها الشاعر محمود قبادو ذلك الحدث التاريخي الهام في البلاد التونسية.

قصيدة محمود قبادو بمناسبة إصدار الدستور في 29 جانفي 1861

العدل عهد خلافة الإنسان
ومداد ظل الأمن والعمران
وتمدن البشر إقتضى إيلافهم
بتعاضد من دائن ومدان
والعدل كل العدل يقصر دون
رأي اللبيب وفطنة اليقظان
الشرع قانون متين محكم
ما فيه للتبديل من إمكان
شمس منازلها صدور ذوي النهى
الراسخي الأقدام في العرفان

كم غادر العلماء من متردّم
بمغاصها وجني قصيّ مجاني
وقضت مذاهبهم على القاضي بها
أن يهتدي لمواجب الرجحان
والكل مجتهد ومخطئهم له
أجر كما لمصيبهم أجران
وزماننا هذا كما تدرونه
ظهر الفساد به بلا كتمان
كادت منى الإسلام تكذب أهلها
لو لم تمد بصادق السلطان(1)
لله قانون ومنها إمام سياسة
شرعية مرصوصة البنيان
والأمن في تلك الأصول جميعها
هو منشأ الإثراء والعمران

ومنها في ذكر خير الدين

وأنبت خير الدين في تقريرها
بفصاحة تغني على السحبان
مازال يمليها بفصل خطابه
حتى وعتها سائر الأذهان
كلم يفوت بيانها سبقا
إلى الأذهان مسراها إلى الآذان
والله غير مغير أنعامه في خلقه
حتى يغيّره ذوو الكفران

(1) يقصد الصادق باي.

III) اصلاحات خير الدين(1822 ـ 1890) (1)

خير الدين (1822 ـ 1890)

هو جركسي أصيل الشيشان من منطقة القوقاز ولد سنة 1822 وبعد وفاة والده أخذه تجار الرقيق إلى تركيا ثم إلى تونس سنة 1840 ودخل في خدمة أحمد باشا باي (1837ـ 1855) بعد أن أعتقه وعمل مع جنود المماليك في فرقة الخيالة التي أحدثها الباي لتطوير جيشه وبرز بذكائه وخدماته وأصبح ضابطا ووصل في سنة 1853 إلى أعلى رتبة عسكرية وهي أمير الأمراء، تزوج إبنة الوزير الأكبر مصطفى خزندار وهي قريبة أحمد باشا باي بوصفه خالها وهو الذي حرم بيع الرقيق.(2) وتكون بذلك تونس من أوائل الدول التي قامت بتحرير العبيد.

كان خير الدين يجيد ثلاث لغات هي التركية والفرنسية والإيطالية وكان من طبعه ميالا إلى الأخذ بأسباب الحضارة الغربية معروفا بنزعته الإصلاحية.

جلب خير الدين الإنتباه إليه بحسن خدماته العسكرية وعهد إليه الباي بوزارة البحرية في 8 ماي 1857 وتواصلت هذه المهمة إلى غاية 30 نوفمبر 1862 في عهد الصادق باي (1859 ـ 1882) وفي مدة وزارة البحرية شارك في برنامج الإصلاح الدستوري المنبثق عن عهد الأمان (1857 ــ 1861) وفي 30 نوفمبر1862 إعتزل الحكم وتفرغ لتأليف كتابه أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك الذي إنتهى من إعداده سنة 1867.

عاد خير الدين إلى الوزارة في 18 جانفي 1870 ثم أصبح وزيرا أكبر من 1873 إلى 1877 حيث تفرغ لوضع أفكاره الإصلاحية التي جاءت في كتابه ليطبقها على أرض الواقع.

(1)**المصدر** : توفيق البشروش، موسوعة مدينة تونس Cérès 1999 السلسلة التاريخية 8.
(2)أمر بهدم سوق العبيد وعدم مغادرتهم تونس حتى لا يقع بيعهم خارج البلاد، وأصدر أمرا بأن كل من يولد في تونس هو حر، وفي سنة 1842 كتب إلى المجلس الشرعي «رفقا بهؤلاء المساكين في دنياهم ورفقا بمالكيهم في آخرتهم وقد أمرنا الناس بمنع هذا المباح المختلف فيه».

كلف خير الدين بمهام تجلت فيها نجاحاته منها تولي رئاسة لجنة الوصاية المالية الأجنبية على ميزانية تونس سنة 1869.

إصلاحات خير الدين التونسي

تاريخ تونس منذ القدم حافل بالبطولات والأمجاد للذين صنعوا التاريخ وكانوا أمثلة للخلق والإبداع في شتى المجالات وكانوا قوة دفع للبلاد على درب التقدم، ويعتبر خير الدين أحد الرجالات الذين برزوا في التاريخ المعاصر بما قاموا به من إصلاحات ظن خيرالدين أن إصلاح هياكل الدولة وتشريع القوانين المتطورة مثل ما فعلت الدول الأوروبية كاف لتطوير المجتمع ووضعه في المسار الصحيح للأخذ بأسباب النهضة وتحقيق التقدم المنشود وتبين له أن مواكبة السلوك والعقلية في المجتمع لم تكن كافية ولا مهيأة لذلك كما يلزم ولم تساير كما ينبغي سلسلة الإصلاحات التي قام بها ومع ذلك فقد تحققت نتائج جيدة في تحسين التوازنات المالية للدولة والحالة الإقتصادية بصفة عامة ولو تواصل ذلك الإصلاح لأصبحت تونس كما أرادها خير الدين في مناعة من الأطماع الإستعمارية التي تتنافس على إحتلالها.

تمكن خير الدين في المدة التي قضاها كوزير أكبر 1873 ـ 1877 من تطبيق نظرياته الإصلاحية التي وردت في كتابه أقوم المسالك وأهمها.

1) **إصلاح الإدارة** بتطبيق القوانين التي جاءت في الدستور التونسي لتنظيم العلاقة بين السلطة والسكان لضمان حقوقهم وحمايتهم من التسلط والتجاوزات وتحقيق العدل بين الناس، وتعمل السلطة بمبدإ الإستشارة بدل الإنفراد بالرأي كما هو معمول به في الدول الغربية.

2) **تعصير الجيش** وتطوير العلوم في المدرسة العسكرية بباردو لتخريج الضباط الأكفاء وجلب مدرسين من فرنسا لهذا الغرض واختار لها نخبة من المدرسين التونسيين وكان هو واحدا منهم.

3) **إصلاح التعليم في الزيتونة** وتطوير مناهجه، *تأسيس المدرسة الصادقية* سنة 1875 لتدريس العلوم العصرية واللغات الأجنبية.

إنشاء مكتبة العبدلية (بجامع الزيتونة) لتوفير المراجع للباحثين والدارسين تأسيس المطبعة الرسمية وبعث جريدة الرائد الرسمي وشجع الصحافة والنشر.

4) **تأسيس جمعية الأوقاف** للمحافظة على أملاك الأحباس العامة والخاصة لفائدة السكان والمؤسسات وحسن التصرف فيها.

5) **تنظيم ميادين متعددة** لتحسين مردوديتها فقد أذن *بتنظيم مهنة العدول وبعث البلديات* سنة 1861 والحرص على تنظيم مدينة تونس من حيث *النظافة* (شراء مكنسة ميكانيكية)، *تنظيم العمران* والبناء ليكون متناسقا ووضع لذلك شروطا *وأذن بتبليط بعض الطرقات* وبعث مصلحة للأشغال العامة للسهر على ذلك.

كما أذن *بإنشاء خط للبرق بين تونس وأوروبا*.

إستعان خير الدين التونسي في إعداد إصلاحاته وتحقيق برامجه بنخبة من الكفاءات مثل محمود قبادو، سالم بوحاجب، محمد بيرم من علماء الزيتونة وأمير الأمراء محمد رشيد والجنرال رستم والجنرال حسين من المدرسة العسكرية التي أنشأها سنة 1840 وكذلك المؤرخ أحمد إبن أبي الضياف وبيرم الخامس (1).

وهكذا خلق خير الدين جيلا من المصلحين المؤمنين بأفكاره ومناهجه. وبقيت هذه الإصلاحات والدستور في ذاكرة الشعب التونسي فسمي أول تنظيم سياسي الحزب الدستوري الذي حارب الإستعمار وأخرج الغزاة واختار النظام الجمهوري ليكون الدستور حكما بين الشعب والسلطة.

لما أقيل خير الدين من الوزارة الكبرى سنة 1877 إستقدمه السلطان العثماني عبد الحميد إلى الأستانة وهناك وصل إلى أعلى المراتب وهي (الباب العالي) الوزير الأكبر واستقر هناك بعد أن باع هنشير النفيضة الذي كان على ملكه إلى الشركة الفرنسية المرسيلية (بنك).

أدركته المنية يوم 30 جانفي 1890 بعد إقالته من الحكم في الدولة العثمانية.

(1) المصدر : أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك (خير الدين التونسي)، الدار العربية للكتاب 1990.

المصلح خير الدين التونسي

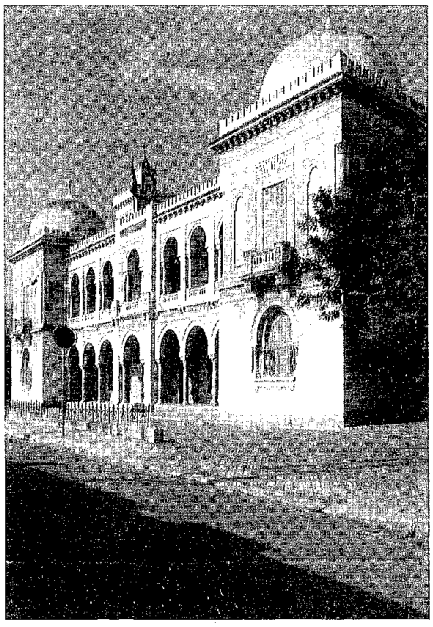

المدرسة الصادقية : معلم تاريخي مسجّل بالأمر 1815 المؤرخ في 19 أكتوبر 1992 بقائمة التراث العالمي أسسها خير الدين 1875 وسميّت باسم الصادق باي

الأوضاع الممهدة للإحتلال الفرنسي لتونس

I) الوضع الداخلي

أ) الإنقسامات

كانت البداية مع أول البايات الحسين إبن علي(1705) الذي لم يرزق أولادا مدة طويلة. فأسند ولاية العهد إلى إبن أخيه علي باشا الذي أراد أن ينفرد بالحكم فبدأت الخلافات والإنقسامات بين أنصار الباشوية وأنصار الحسينية واستمال كل فريق إلى صفه عددا من القبائل التي كانت هي بدورها مهيأة للنزاعات فيما بينها لأسباب إقتصادية معيشية قبل كل شيء.

أنصار علي باشا:

هم أولاد عيار، أولاد سعيد، ماجر، الفراشيش، المثاليث في الشمال والوسط أما في الجنوب يسانده صف شداد من بني زيد وجلاص والأعراض مثل وذرف بالمطوية وجارة بقابس وقبيلة نفزاوة(المنصورة والمنشية)ومطماطة وزواوة.

أنصار الحسين بن علي :

الصف الثاني من قبائل الجنوب المؤيد للحسينيين وهو صف يوسف من بني زيد عدو صف شداد فهو مؤيد للحسينيين إلى جانب قبائل : المرازيق، أولاد يعقوب، ورغمة (الودارنة والتوازين والعكارة) وقبيلة غريب باستثناء قرى توجان و بني زلطن، تمزرط، المطوية، منزل ڤابس وشنني.

الملاحظ أن معظم هذه القبائل المتنازعة قد توحدت ضد سلطة الصادق باي ووزيره الأكبر محمد العزيز بوعتور خلال ثورة علي بن غذاهم سنة 1864 لأن كل هذه القبائل كانت متضررة من سياسة الجباية خاصة منها الضريبة الشخصية فهي جائرة وثقيلة يعجز سكان الريف عن أدائها خاصة في سنوات الجفاف والجوائح كالجراد.

وهكذا كانت تونس في عهد الصادق باي في وضعية لاتحسد عليها في كل المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإنتفاضات وأهمها ثورة بن غذاهم.

ب) الوضع الإقتصادي

كانت البلاد قبل الإحتلال الفرنسي تعاني من أزمة مالية خانقة بسبب كثرة القروض وتراكم الديون التي أثقلت كاهل الدولة ولم تجد طريقا لخلاصها الأمر الذي جعل الدول الدائنة تفرض وصاية مالية على الميزانية التونسية وتخضعها إلى رقابة لجنة مالية تتكون من فرنسا وأنقلترا وإيطاليا (عرفت بلجنة نهج الكومسيون) بتونس. يضاف إلى ذلك المنافسة الشرسة التي جاءت بها البضائع الأجنبية المصنوعة في أوروبا الغربية وأخذت موقعها في السوق التونسية، حيث أصبحت المصنوعات التونسية تعاني صعوبات البقاء مما أدى إلى كسادها وضاعفت من نزيف العملة والذهب إلى الخارج، فتناقصت مداخيل الميزانية التونسية نحو 5 % من الواردات ونحو 8 % من الصادرات، الأمر الذي جعل الصادق باي يضاعف المجبى التي أدت إلى ثورة علي بن غذاهم وأبطلت العمل بقانون عهد الأمان والدستور فمضاعفة الآداءات 100 % مخالف لذلك وتسبب في الثورة.

ج) الوضع الإجتماعي

كانت سياسة الجباية غير موضوعية. فهي لاتراعي الجانب الإنساني المتمثل في قدرة السكان على دفعها وتزيد في تفقير الشعب ويضطر العمال (الولاة) إلى بيع خيام البدو لدفع الضرائب(1).

د) الوضع السياسي

تعددت الإضطرابات وانخرم الأمن واتسعت الهوة بين السلطة المركزية وكل السكان وخاصة في المناطق الريفية التي فقدت ثقتها في الباي وحاشيته. يضاف إلى ذلك إبطال العمل بالدستور الذي يضبط العلاقة بين السلطة والرعية. وكان إبعاد المصلح

(1) Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui: quand le soleil s'est levé à l'Ouest? Tunisie 1881 impérialisme et résistance, Cérès production.

خير الدين (الوزير الأكبر من 1873 ـ 1877) إيذانا بحدوث كارثة على البلاد والعباد كان نجاح برنامجه قد أعاد إلى تونس عافيتها المالية والإقتصادية لكنها غرقت من جديد في مستنقع الأزمة المالية والتداين وفقدت التوازن الذي أخرجها منه خير الدين ورفع عنها الوصاية المالية.

فعلا كانت كل تلك الظروف والعوامل مجتمعة قد زادت في تردي الحالة العامة في البلاد التونسية ومهدت للإحتلال.

II) الوضع الخارجي

كانت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن الثامن عشر والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي توصلت إليه فيما بعد جعلاها في البداية تبحث عن أسواق جديدة في البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط لتصريف إنتاجها وتتنافس فيما بينها على إحتلال مواقع جديدة تنفرد بها في تلك البلدان وذلك للإستفادة من ثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية التي تملكها الأمر الذي أدى إلى فرض هيمنتها على تلك الدول ومن بينها تونس التي تحتل موقعا إستراتيجيا متميزا في البحر المتوسط. فهي مهيأة لأن تكون مصرفا تجاريا ومحطة تربط بين الشمال الأوروبي المتقدم والجنوب الإفريقي الآسيوي الذي يعاني من التخلف، لتشرف منها على الطرق البحرية التي تمر قبالتها عن طريق مضيق الوطن القبلي (صقلية). وكان التنافس على أشده بين قناصل ثلاث دول هي فرنسا وأنقلترا وإيطاليا للحصول على إمتيازات تجارية وإقتصادية في تونس، وكان لتولي خير الدين باشا الوزارة الكبرى من سنة 1873 إلى 1877 السبب في تأخر دخول الإستعمار إلى تونس إلى حين لنجاحه في إعادة التوازنات المالية واصلاح الأوضاع الاقتصادية في البلاد التونسية.

لكن قوى الشر الخارجية والداخلية أقنعت الصادق باي بعزل خير الدين فتولى مكانه الوزارة الكبرى سنة 1878 شاب لايزيد عمره على25 سنة وهو مصطفى بن إسماعيل وكانت تنقصه الثقافة والتكوين وحسن التصرف ولايهمه إلا مصالحه الشخصية فأفسد ما أصلحه خير الدين وخرب البلاد. ومهد الطريق إلى إستعمارها. كان متسكعا أخذه الصادق باي من بين خدمه ثم قربه ورقاه ويقال أنه عقد صفقة مع روسطان قنصل فرنسا لاحتلال تونس.

الإمتيازات الأجنبية في تونس

كان لتغلغل المصالح الإقتصادية الأوروبية في تونس في منتصف القرن التاسع عشر بمقتضى قانون عهد الأمان والدستور الذي ضمن لسكان الإيالة أيا كانت جنسياتهم وأعراقهم وأديانهم حريّة التجارة وحماية الأموال والأعراض والأبدان وكان له أيضا تأثير معاكس للإصلاحات التي قام بها خير الدين لإيجاد التوازنات المالية وتنمية إقتصاد البلاد.

وكان لقناصل الدول الثلاث وهي فرنسا وأنقلترا وإيطاليا رغبة قوية في اكتساح أسواق البلاد التونسية والحصول على أكثر مايمكن من الإمتيازات لرعاياها المقيمين بتونس أو للحصول على صفقات تجارية أو عقود إستثمار وإستغلال مربحة.

فمنذ سنة 1824 تحصلت فرنسا بمقتضى إتفاقية على أن تكون الدولة الأكثر إمتيازا في معاملاتها التجارية مع تونس. في سنة 1857 قامت شركة فرنسية بمد وآستغلال خط تلغراف بين تونس وفرنسا.

وفي سنة 1869 إشترت الشركة المرسيلية (الفرنسية) هنشير سيدي ثابت وهو يمسح (5000 هكتار) وتحصلت على إمتياز إستغلال وتوزيع مياه الشراب في تونس كما إشترت الشركة المرسيلية هنشير النفيضة (100.000 هكتار) من خير الدين سنة 1878.

في سنة 1863 تمكن القنصل الإنقليزي Richard Wood من إقناع الباي بإصدار أمر يعطي للأنقليز حق الملكية العقارية في تونس. وتحصل الإيطاليون على نفس الإمتياز سنة 1868 كما تحصل عليه الفرنسيون فيما بعد سنة 1871 (1).

وتحصلت عديد الشركات الأجنبية على عقود تسمح لها بالإنتصاب في البلاد التونسية وتمكنها من إستغلال الثروات الطبيعية أو القيام بالخدمات العصرية التي تدر عليها أرباحا طائلة، مثل شركة الإستغلال الفلاحي الإيطالية بمنطقة الجديدة التي عوضت في نفس المنطقة بشركة إنتاج القطن الأنقليزية.

(1) المصدر : توفيق بشروش، موسوعة مدينة تونس، البرنامج الوطني حول المدن التونسية نشر Cérès 1999.

الشركة الإيطالية لمد السكك الحديدية وإستغلالها بين تونس وباردو وبين تونس وحمام الأنف وتونس حلق الوادي المرسى سنة 1871 (TGM) (1).

إلى جانب الشركة الإيطالية للتنوير بالغاز للمنارات في الموانئ الساحلية أو التنوير العمومي في مدينة تونس. والشركة الأنقليزية للسكك الحديدية لإنشاء وإستغلال الخط الحديدي بين تونس وسوق الأربعاء (جندوبة) سنة 1872 والسكة الحديدية بين تونس وباجة للشركة الفرنسية سنة 1878.

وكان للتدفق الرأسمالي للشركات الأجنبية والبضائع الأجنبية في تونس أن تفاقمت صعوباتها الإقتصادية ولو أنها إستفادت من إحتكاك الأهالي بالآلات الحديثة والأساليب العصرية في الإستغلال لكن الذين يجنون الثمار من خيراتها الجديدة هم الأجانب دون التونسيين.

كانت بريطانيا تتقرب إلى الدولة العثمانية بوصفها وريثة الخلافة الإسلامية وتحتفظ مع الدول العربية والإسلامية بعلاقات متميزة وذلك لتسد الباب في وجه مطامع فرنسا في تونس خاصة وأنها وضعت قدمها سنة 1830 في شمال إفريقيا باحتلال الجزائر كما أن لها جذورا في تونس هم المدرسون الفرنسيون بالمدرسة العسكرية بقصر السعيد، أما إيطاليا فإنها تعتبر تونس فضاء حيويا لها ومتنفسها الوحيد القريب منها.

ترجيح كفة فرنسا (2)

إنعقد في برلين في 13 جويلية 1878 مؤتمر الصلح بين روسيا والدولة العثمانية برئاسة مستشار ألمانيا Bismark للنظر في السياسة الأوروبية تجاه الشرق وأراد بسمارك عزل فرنسا فأيد النظام الجمهوري فيها منذ إنبعاثه سنة 1875 عند إلغاء الملكية وساندها للبحث عن التوسع في شمال أفريقيا لتصطدم مصالحها بمصالح أنقلترا وإيطاليا وفي ذلك دعم لبقاء التناحر بينهم وصرفها عن التفكير في استعادة مقاطعتي الألزاس واللورين اللذين إحتلتهما ألمانيا بعد إنتصارها على فرنسا في حرب

(1) نفس المصدر.

(2) **المصدر** : عبد الرحمان التشايجي تعريب عبد الجليل التميمي : المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881 ـ 1963، دار الكتب الشرقية تونس 1963.

سنة 1870 فأعطاها الضوء الأخضر لإمكانية إحتلال تونس كما أعطى الضوء الأخضر لوزير خارجية أنقلترا Salisbury لاحتلال قبرص.

كانت أنقلترا لا ترغب في استيلاء إيطاليا على تونس لئلا تتحكم في البواخر التي تمر في مضيق صقلية بسيطرتها على ضفتيه، أما إيطاليا فإنها بقيت معارضة لانفراد فرنسا بالبلاد التونسية.

أسباب الإحتلال

هناك أسباب خفية وأخرى ظاهرة، نذكر البعض منها :

1) أن قوى الشر التي عملت على إزاحة المصلح خير الدين من الوزارة الكبرى وجاءت بإنسان ليست له ذمة(1) هو مصطفى بن إسماعيل الذي ساعد الباي على أخذ قروض كثيرة يستفيد منها هو والمرابون معه وبفوائد مجحفة.

2) ومن الأسباب الخفية التي سبق ذكرها غسل عار هزيمة الجيوش الفرنسية أمام جيوش ألمانيا.التي تمكنت من إحتلال باريس ثم إستولت على مقاطعتي (الألزاس واللورين) سنة 1870 وظنت أن إحتلال تونس تعويض لما فقدته.

3) أما الأسباب الظاهرة والمفتعلة فهي إدعاء فرنسا أن هجمات قبيلة خمير التونسية على قبيلة نهد الجزائرية إعتداء على حرمة فرنسا والفرنسيين (الجزائريين).

4) خدمة مصالح الرأسمالية الجديدة في فرنسا لاستثمارها في المستعمرات لابتزاز خيراتها واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية.

5) إغراق البلاد بالقروض والعجز عن تسديدها وبعث لجنة الوصاية المالية على الميزانية التونسية سنة 1869 التي ترأسها خير الدين وتتركب من فرنسا وأنقلترا وإيطاليا، وقد بلغت جملة الديون التونسية 125 مليون فرنك.

فعلى سبيل المثال كان الصادق باي إقترض 35 مليون فرنك من فرنسا ولم يستلم منها إلا 5,6 مليون فرنك والباقي كان من نصيب المرابين والوسطاء وأهمهم نسيم بيشي وهو يهودي وحافظ الميزانية التونسية.

Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest? Tunisie(1) 1881. impérialisme et résistance, Cérès production.

دور جول فيري

كان Jules Ferry (1)من أكبر المتحمسين لاحتلال تونس سنة 1881 في وقت كان فيه السياسيون معرضين عن التوسعات في الخارج وكان الشعب الفرنسي الغاضب على إفتكاك ألمانيا جزءا من أرضه وهو ما يزال يضمد جراحه من مخلفات حرب سنة 1870 وبفضل صرف الأموال والجهود لإصلاح الشؤون الفرنسية الداخلية.

بعثت فرنسا فريقا كبيرا من المخبرين والجواسيس إلى تونس لدراسة كل الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والعسكرية عن قرب في شكل علماء وباحثين في الآثار والأدب أو سواح وتجار وتعاونوا مع الجالية الأوروبية واليهود وتظاهر بعضهم بالإسلام وتزوجوا بمسلمات وآختلطوا مع السكان في المدن والريف يرافقون البدو في تنقلاتهم ويسكنون معهم في خيامهم وعاشروا مشائخ الطرق وكانت أعداد منهم تختفي بعد نهاية مهمتها وتعود إلى فرنسا، ذكر المرزوقي أن عبد الله والد حمادي بدرة عرف في دكان يهودي شخصا يدعى عبد الله يقول إنه مسلم، شاهده مرة في زي ضابط عسكري فرنسي برتبة ملازم أول (2)

إغتنم Jules ferry تقريرا جاءه من قنصل فرنسا بتونس يذكر فيه أن قبيلة خمير إعتدت وأغارت مرتين على قبيلة نهد الجزائرية الحدودية مع تونس وقتلت خلالها أحد الرعايا الجزائريين فحرضه في رسالته بتاريخ 16 فيفري 1881 على بعث حملة عسكرية إلى تونس لتأديب القبائل التونسية المقيمة بالمناطق الحدودية مع الجزائر.

وعندها أعطى رئيس الحكومة الفرنسية تعليماته إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر لتجهيز جيش وإرسال حملة تأديبية إلى تونس. وفعلا دخلت الجيوش الفرنسية التراب التونسي تحت هذا الغطاء يوم 3 أفريل 1881.

(1)هو رئيس الحكومة الفرنسية وأكبر المتحمسين لاحتلال تونس. وضع له الإستعمار الفرنسي تمثالا ضخما في أحسن شوارع العاصمة هو شارع بورقيبة حاليا وفي بداية الشارع إنطلاقا من نهج جامع الزيتونة في ساحة باب البحر أقام الإستعمار تمثال الكردينال Lavigerie وهو رجل دين استعماري متعصب يحمل صليبا وقع هدم التمثالين عند الاستقلال 1956.

(2) محمد المرزوقي صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية سنة 1973.

البايات الحسينيون والمقيمون العامون لفرنسا بتونس(1)
الحماية الفرنسية 1881 ـ 1956
... البايات 1859 ـ 1957

البـاي	مدة الحكم	المقيم العام	مدة الولاية
محمد الصادق بن حسين باي مصطفى خزندار 1859 محمد العزيز بوعتور خير الدين باشا 1873-1877 مصطفى بن إسماعيل 1878 ـ 1882	1882-1859	Paul Cambon	18 نوفمبر 1882 ـ ...
علي باي	1902-1882	Paul Cambon Justin Massicault Charles Rouvier René Millet Georges Benoit Stephan Pichon	.... ـ 1886 23 نوفمبر 1886 ـ 1892 15 نوفمبر 1892 ـ 1894 27 سبتمبر 1894 ـ 1900 14 نوفمبر 1900 ـ 1901 19 مارس 1901 ـ ....
محمد الهادي بن علي باي	1906-1902	Stephan Pichon Gabriel Alapetite	... ـ 1906 29 ديسمبر 1906 ـ ...
محمد الناصر بن محمد باي محمد الجلولي 1907 يوسف جعيط 1908 الطيب الجلولي 1914 مصطفى الدنقزلي 1921	1922-1906	Gabriel Alapetite Etienne Flandin Lucien Saint	..... ـ 1918 26 أكتوبر 1918 ـ 1920 24 ديسمبر 1920 ـ ....
محمد الحبيب بن المأمون باي خليل بوساحب 1926	1929-1922	Lucien Saint François Manceron	..... ـ 1929 29 جانفي 1929 ـ ....

(1) **المصدر** : تنظيم الحكم في فترة الحماية (نور الدين الدقي، عبد المجيد كريم، الهادي جلاب) 1998.

البـاي	مدة الحكم	المقيم العام	مدة الولاية
أحمد بن علي باي الهادي الأخوة 1931	1942-1929	François Manceron Marcel Peyrouton Armand Guillon Eric Labonne Marcel Peyrouton Amiral Asteva	.... - 1933 29 جويلية 1933 ـ 1936 31 مارس 1936 ـ 1938 24 أكتوبر 1938 ـ 1940 3 جوان 1940 ـ 1942 جوان 1942 ـ ....
المنصف بن الناصر باي محمد شنيق 1943	1943-1942	Amiral Asteva Général Mast	.... - 1943 ماي 1943 ـ ....
محمد الأمين بن الحبيب باي صلاح الدين البكوش 1943-1947 مصطفى الكعاك 1947-1950 محمد شنيق 1950-1952 صلاح الدين البكوش 1952-1954 محمد صالح مزالي مارس/ماي 1954 الطاهر بن عمار 1954 ـ 1956	1957-1943	Général Mast Jean Mons Louis Perillier Jean de Hautecloque Pierre Voisard Général de Latour	..... ـ 1947 فيفري 1947 ـ 1950 1 جوان 1950 ـ 1951 24 ديسمبر 1951 ـ 1952 2 سبتمبر 1953 ـ 1954 5 نوفمبر 1954 ـ 20 مارس 1956

M. RENE MILLET
1894 - 1900

M. STEPHEN PICHON
1901 - 1906

M. GABRIEL ALAPETITE
1906 - 1918

M. LUCIEN SAINT
1920 - 1929

Quelques Résidents généraux de France en Tunisie

(Repr. d'après "le Livre d'Or du Protectorat Français" à la bibliothèque de Voir Supra page 60.

صورة محمد الصادق باي 1859 ـ 1882

M. THEODORE ROUSTAN
1882 - 1874

Théodore Roustain consul puis résident général de France en Tunisie

المرحلة الأولى

(1881 - 1945)

الجـــزء الأول (1881 - 1886)

الحملات العسكرية

الحملة العسكرية الأولى

يوم 24 أفريل 1881

مهاجمة الكاف

زحف جيش لوجرو يوم 24 أفريل نحو الكاف وحاصرها بجيش جرار ومعدات ضخمة ولم يكن في حماية المدينة إلا نحو 1000 شخص يحرسون أسوار المدينة منهم مواطنون وزعت عليهم الأسلحة والبقية جنود الباي وكانت محلة جنود علي باي متمركزة بجندوبة ولم تحرك ساكنا لنجدة سكان الكاف الذين كانوا منقسمين : فريق من أتباع الطريقة الرحمانية يدعو إلى مقاومة الغزاة رغم التفاوت العظيم في ميزان القوى لفائدة جيش الإحتلال وفريق ثان من أتباع الطريقة القادرية وعلى رأسها الشيخ قدور بن محمد الميزوني كان يميل إلى المصالحة والتفاهم مع العدو لعدم القدرة على مقاومته وأعرب قادور الميزوني عن إستعداده لمقابلة الجنرال Logerot فلم يقبله.

إتفق الفريقان على المقاومة وتصدوا للغزاة يومي 24 و25 أفريل ونجح بعض المقاومين في محاصرة فريق من الجيش الفرنسي كان يقوده الجنرال Roy فاضطر إلى التراجع والإنسحاب عندها هبت رياح الأمل على سكان الكاف للإنتصار على العدو وكانوا ينتظرون نجدة من جنود الباي صحبة حسونة الزواري ودعى الشيخ علي بن عيسى إلى الصمود ومحاصرة يهود المدينة المتعاونين مع العدو سرا ، ولكن أنصار الميزوني شيخ الطريقة القادرية إتفقوا مع القاضي وأرسلوا يوم 26 أفريل 1881 وفدا من الأعيان إلى العامل رشيد وأعلنوا الإستسلام، وتمكن جيش الإحتلال من دخول مدينة الكاف يوم 26 أفريل 1881.

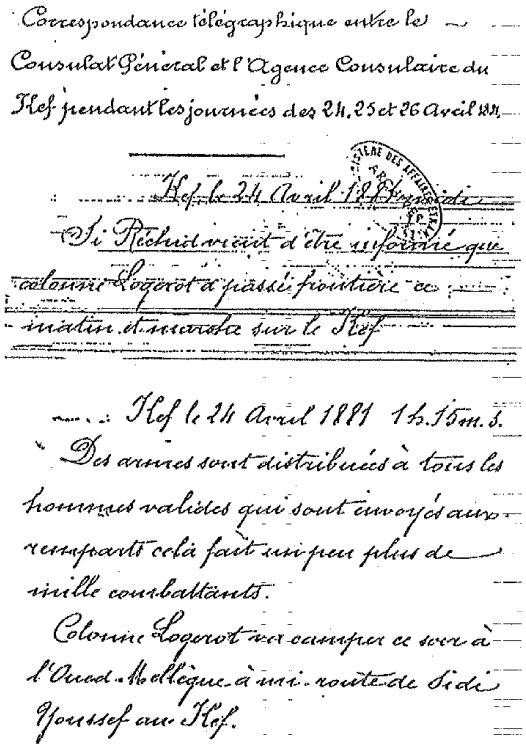

Correspondance télégraphique entre les Consulat Général et l'Agence Consulaire du Kef pendant les journées des 24, 25 et 26 Avril 1881.

Kef le 24 Avril 1881 12h Midi

Si Rechid avait à être informé que colonne Logerot a passé frontière ce matin et campe sur le Kef

Kef le 24 Avril 1881 14h.15m.S.

Des armes sont distribuées à tous les hommes valides qui sont envoyés au rempart cela fait un peu plus de mille combattants.

Colonne Logerot va camper ce soir à l'Ouad Medjeur à mi-route de Sidi Youssef au Kef.

برقية من نائب القنصل بالكاف إلى روسطان القنصل العام الفرنسي بتونس

الأولى (يوم 24 أفريل 1881 الساعة 12H) علمت من السيد رشيد عامل الكاف أن جيش Logerot إجتاز الحدود هذا الصباح وهو في طريقه إلى الكاف.

الثانية : (يوم 24 أفريل 1881 الساعة 15H30) وقع تسليح أكثر من 1000 رجل لحراسة أسوار المدينة، جيش Logerot يكون هذه الليلة عند وادي ملاق.

25 أفريل 1881

مهاجمة طبرقة

زحف جيش البحرية نحو ميناء طبرقة ودكّ قلعتها بالمدافع يوم 25 أفريل 1881 وتهدم معظمها وانسحب جنود الباي الذين تحولوا إلى المدينة وتمكن الجيش الفرنسي من إحتلالها وواصل الجنود والمقاومون دفاعهم عن مدينة طبرقة ولم يتمكن الجيش الفرنسي المرابط بالبوارج الحربية والأسطول البحري من النزول إلى الأرض إلا في اليوم الثاني. أحرق الجيش الفرنسي المساكن والمتاجر، ولكن ثوار قبائل خمير إنسحبوا واحتلوا المواقع الجبلية المحيطة بطبرقة وأمطروا العدو بنيران بنادقهم، واستمرت المعارك متقطعة كامل اليوم ولم يستطع الجيش الفرنسي إنزال المؤونة والذخائر إلا في اليوم الموالي يوم 27 أفريل 1881 وتمكّن من السيطرة على المدينة.

27 أفريل 1881

الزحف نحو جندوبة

بعد سيطرته على الكاف إتجه جيش الجنرال Logerot نحو مدينة سوق الأربعاء (جندوبة) لحماية السكة الحديدية واحتلال المدينة التي يخيم فيها جيش علي باي الأمحال الذي دعاه Logerot إلى مغادرة جندوبة نحو تونس فنفذ الأمر بدون تردد ووصل إلى وادي الزرقة (1) يوم 1 ماي 1881.

ودخل جيش الإحتلال جندوبة مرورا من قرية نبر يوم 29 أفريل 1881 وكان في طريقه يفسد الحرث ويحرق المحاصيل الزراعية.

(1) وادي الزرقاء قرب مدينة باجة.

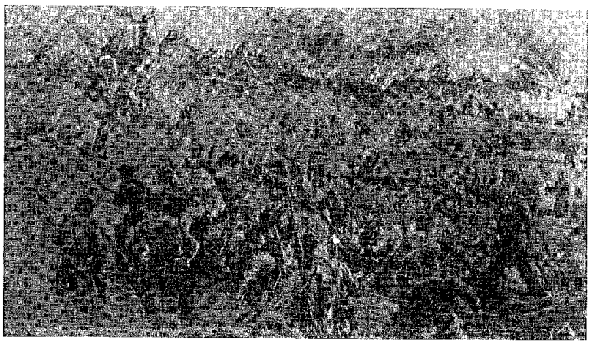

مهاجمة طبرقة برّاً وبحرا في 26 أفريل 1881

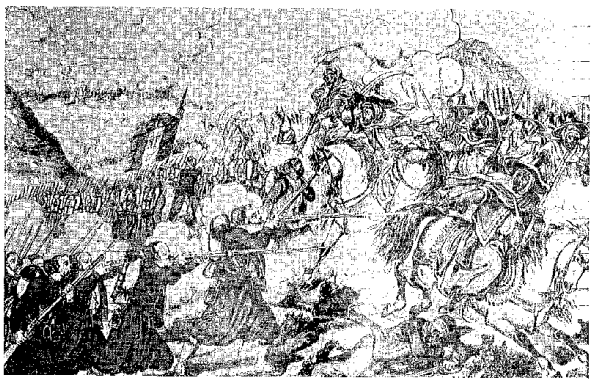

معركة جبل حدّادة في 26 أفريل 1881

تجدد الإشتباكات

رغم إنتصار الجيوش الفرنسية على الثوار الذين كانوا يدافعون عن الوطن والكرامة في وقت لم يتحرك فيه الباي ولا جنوده ولم يساند الثوار بل على العكس كان الصّادق باي يدعوهم عن طريق الهياكل الإدارية (المشائخ والعمال) إلى الخذلان والإستسلام ومع ذلك فهم صامدون لكنهم لايكونون جبهة واحدة أو صفا منظما ولا يملكون إلا أسلحة قديمة مع إيمان قوي وعزيمة فولاذية. فكلما انهزموا في معركة انسحبوا وتحصنوا بالجبال واستعدوا لمعركة أخرى وهكذا قاوموا الغزاة وعطلوا مسيرتهم وزحفهم لمدة أشهر.

هاجم الثوار في نفزة وعمدون بقيادة محمد صالح الأطرش الجيش الفرنسي وآشتبكوا معه في معارك ضارية تكبد فيها الثوار خسائر في الأرواح قتلى وجرحى نهب الفرنسيون أملاك السكان وأحرقوا مساكنهم وسلبوا ماشيتهم خاصة البقر والأغنام. هذا وتمكن الثوار من إلحاق خسائر هامة بالعدو في العتاد والأرواح، لكنهم يضطرون أحيانا للإستسلام عندما يعمد الجيش الفرنسي إلى تخريب قراهم أو قتل ذويهم.

30 أفريل 1881

معركة بن بشير

قرّر الجنرال Logerot القائد العام لقوات الإحتلال بتونس أن يدخل الإطمئنان على سكان جندوبة (سوق الأربعاء) فخيم بجيشه خارج المدينة في الصباح الباكر وعندما كان الملازم أول Hervé على رأس كتيبة من الجيش في دورية إستطلاعية نحو سوق الخميس (بوسالم) وبعد أن تجاوز محطة القطار لاحظ حركة كبيرة وهيجانا في حي الشيحية وعندما اقترب من منطقة بن بشير هاجمه الثوار وأمطروا جنوده بوابل من الطلقات النارية واشتبكوا معه في معركة حامية الوطيس وجها لوجه شاركت فيها المرأة التونسية والشباب إلى جانب الثوار ولما إشتدت المعركة طلب Hervé النجدة فوصله فوج من الجنود والأسلحة عن طريق القطار من جندوبة، واستمرت المعركة من الساعة السابعة صباحا إلى الواحدة بعد الظهر وعند ذلك شارك القناصة والخيالة الفرنسيون في القتال ولما كثر عدد الجنود والعتاد الحربي مع مجيء

التعزيزات إنسحب الثوار نحو التلال المحيطة بالمنطقة. وتواصلت المعركة مع الجيش الفرنسي حتى الساعة السادسة مساء، وشارك في معركة بن بشير نحو 300 من الثوار ومن معهم من المساعدين من قبائل خمير، عمدون وأولاد بوسالم وتمكنوا من إيقاف زحف الجيش الفرنسي إلى حين من جندوبة نحو بوسالم وباجة في اتجاه تونس.

كانت حصيلة المعركة مقتل 3 فرنسيين و2 من جنود السوافة وجندي من الخيالة الفرنسيين وعدد من الجرحى واستشهاد 150 تونسيا وأسر 10 آخرين واستولى الجنود الفرنسيون على 1500 رأس مابين أغنام وبقر وخيل على ملك القبائل وأحرقوا كثيرا من التجمعات السكنية القريبة.

على إثر المعركة عاد الجنود الفرنسيون إلى قاعدتهم في جندوبة عن طريق القطار ومشيا على الأقدام ولولا كثرة الجيش وأسلحته المتطورة بما في ذلك المدافع التي رجحت كفته لما انتصر على الثوار الذين إستماتوا في الدفاع بشجاعة ووطنية ليس لهما نظير.

يذكر أن علي باي قائد محلة الباي الذي كان جيشه مخيما قريبا منهم وعلى علم بالمعركة لم يساعد الثوار بأي شيء عدا ما ذكر أنه إحتج لدى الفرنسيين على أعمالهم الوحشية من حرق الدواوير وقتل للنساء الحوامل.وبعد إنتصار الغزاة وبطشهم بالسكان الأبرياء قدم إلى جندوبة وفد من أعيان بوسالم (سوق الخميس)لإعلان طاعتهم وذلك لحماية منطقتهم.

أما الثوار من عمدون والشيحية فلم يستسلموا وانسحبوا إلى الشمال وأخذوا أمكنة لهم في الجبال والغابات الكثيفة ينطلقون منها للقيام بهجومات فجئية على جنود العدو دفاعا عن الوطن وانتقاما لشهداء معركة بن بشير رجالا ونساء وأطفالا في بطون أمهاتهم.

يوم 1 ماي 1881

وصل الجنرال Brem بجيشه إلى جندوبة بعد أن إحتل غار الدماء ووادي مليز وقدم إليه في ذلك اليوم بعض مشائخ من قبيلة وشتاتة لإعلان الطاعة فقبلهم واشترط عليهم تسليم الأسلحة التي بحوزتهم وتسليم الجزائريين الهاربين من الجيش الفرنسي

والذين إحتموا بهم مثل الجنود الذين فروا من جيش الباي أو الجيش الفرنسي وانضموا إلى الثوار في معارك الشمال والوسط والجنوب.(1)

إعتراض تحركات الجيش الفرنسي

في منطقة بيوش الحدودية (قرب عين دراهم) إعترض الثوار زحف الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال Galland والجنرال Vincendron اللذين وقع تعزيزهما بجيش ثالث يوم 1 ماي 1881 قادما من منطقة العيون الجزائرية الحدودية والتقت الجيوش الثلاثة يوم 3 ماي 1881 للزحف نحو الجنوب لكن الثوار في منطقة بني مطير الجبلية والغابية وفي منطقة المريج إشتبكوا مع تلك الجيوش في مناوشات متكررة عطلت زحفهم فأمر الجنرال Forgemol الجيش بالتحرك من جندوبة إلى المريج بالشمال للقضاء على الثوار وأمر باستعداد كل الجيوش للزحف نحو الجنوب أي نحو باجة ومجاز الباب وبنزرت وتونس.

الهجوم على بنزرت 30 أفريل 1881

بعد إستيلاء الجيوش الفرنسية على طبرقة توجهت البوارج البحرية نحو بنزرت يوم 30 أفريل 1881، وجاءت إلى بنزرت تعزيزات عسكرية بحرية من مدينتي مرسيليا وطولون (بفرنسا) ووصلت إلى بنزرت على مراحل من 2 إلى 6 ماي 1881 وبعد أن سيطرت عليها بقيادة الجنرال Bréart إتجه جيشه نحو تونس ووصل إلى الجديدة يوم 8 ماي 1881 ثم واصل زحفه نحو سيدي ثابت وحط رحاله في منوبة قرب باردو في 11 ماي 1881.

(1) محمد المرزوقي : صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية 1973 و Mahjoubi et Lejri: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?.

معاهدة باردو وفرض الحماية 12 ماي 1881

بلغ إلى علم سكان العاصمة ماقام به الجنود الفرنسيون من أعمال وحشية في منطقة خمير وغيرها فاستولى الخوف على بعض الناس أما الجالية اليهودية والمالطية والإيطالية وكذلك بعض الأعيان والمماليك فكانوا مرتاحين لقدوم الغزاة ربما لارتباط مصالحهم مع الأجانب والباي.

في تلك المدة تمكن القائد الأعلى للجيوش Logerot من السيطرة على الشمال وإخماد معظم الثورات ماعدا بعض العمليات الفردية حول بنزرت وبعض المناطق الجبلية والغابية.

لفرض المعاهدة لجأ القنصل الفرنسي والجنرال Bréart إلى المناورات والتهديد، أما المناورة فتمثلت في إقناع الطيب باي ولي العهد وشقيق الباي بالجلوس على العرش إذا رفض الصادق باي التوقيع على معاهدة الحماية وأخذه الجنرال معه ولما أمضى الباي المعاهدة نسيه في عربته إلى ساعة متأخرة من الليل، أما التهديد فيتمثل في قدوم Bréart إلى قصر باردو في كوكبة من الجيش إستعدادا لخلعه وأعطاه مهلة للتفكير مدتها ساعتين.

إستشارة الباي للحاشية

إستشار الصادق باي الحاشية والأعيان ورجال الدين فقالوا له إن كان الباي يعلم أن لاقوة ولا قدرة له على المقاومة فإن الشرع لايرى مانعا في الإستسلام ولكن اللواء العربي زروق رئيس البلدية كان الوحيد الذي نصح الباي بالمقاومة وبانتقال الباي من باردو إلى العاصمة فأشار الباي إلى الجنود التي تحاصر باردو فأجابه بأن 60 ألف مدافع من تونس يتجمعون معك للقتال في العاصمة.

قال الباي «أتريد أن تخضب هذه اللحية بالدم؟» فأجابه العربي زروق «يذهب رأس واحد خير من ذهاب رؤوس أمة كاملة».

أمضى الباي معاهدة الحماية في مساء يوم 12 ماي1881(1) وأمر بعزل العربي زروق لكنه تمكن من الفرار كما فر كثير من جنود الباي بعد إمضاء معاهدة

(1) انظر في الملحقات نص المعاهدة وإتفاقية المرسى التي إنتقلت بمقتضاها كامل السلطات إلى المقيم العام في عهد علي باي (1882-1902) بتاريخ جوان 1885.

الحماية وألتحقوا بالمقاومين للتصدي للإحتلال في الساحل وصفاقس وفي كل المناطق من الشمال إلى الجنوب.

كانت المقاومة على واجهتين ضد الجيش الفرنسي وضد الباي والحاشية المساندة لهما.

وساهمت الأشعار الشعبية التي جاء بها المبدعون بعد ذلك في تخليد ذكرى الأبطال والمعارك ضد العدو المحتل. وكان المثقفون من خريجي الزيتونة والصادقية بداية من جماعة تحت السور والشاعر الوطني الخالد أبو القاسم الشابي شهودا على تمجيد الأبطال ونشر الوعي الوطني.

تواصل الإشتباكات

حول بنزرت : يوم 12 ماي 1881 على بعد 7 كلم من المدينة وقعت إشتباكات عنيفة بين جيش الإحتلال بقيادة Perigod ونحو100 من الثوار خرجوا من الجبال المجاورة إستعمل فيها الجيش الفرنسي كل أنواع الأسلحة بما في ذلك المدافع ورغم كثرة القذائف النارية التي تعرضوا إليها تمكنوا من الصمود وكانوا يختفون من تل ليظهروا في تل آخر ويمطرون العدو بوابل من الطلقات النارية واستطاعوا مباغتة جيش المدفعية واخترقوه واستولوا على أحد المدافع لكنهم يجهلون إستعماله فتركوه كما يذكر شاهد عيان من سكان المنطقة(1).

إشتباك وادي الشعير 18 ماي 1881

هاجم ثوار الجبال المحيطة بماطر(على بعد نحو 10 كلم من المدينة) في منطقة وادي الشعير جيش الجنرال Maurand قرب ماطر واشتبكوا معه في معركة إضطر فيها الجنرال لاستعمال المدفعية لفتح الطريق من جديد وبذلك تمكن من الوصول إلى منوبة ورغم دخول جيشه إليها فإن عمليات الثوار لم تنقطع وتكررت الهجومات على الجيش الفرنسي الذي حط رحاله بمنوبة من المناطق الجبلية المجاورة لها.

مهاجمة شركة النفيضة 21 ماي 1881 (المصدر تقرير منجيافاشي ممثل الشركة المرسيلية)

هاجم العرب خاصة منهم أولاد عمار (نحو 200 مسلح) مقر تخييم العامل حفيظ بن الشيخ القريب من مسكن مدير شركة النفيضة «وعند إلتحاق العامل بنا

(1) Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?

وكان يرتدي الزي الرسمي (زي عقيد) أعلمنا بأنه ذاعت إشاعة تفيد بأن أصحاب شركة النفيضة التي يملكها بنك الشركة المرسيلية للقروض توجد في مقراتهما أسلحة فهاجمونا وفتشوا مكاتب الشركة والإسطبلات ثم وقعت مهاجمة مقرنا مرة ثانية من قبل أعراب آخرين فحطموا الأبواب واستولوا على الخيول والمؤونة.

ولم يتمكنوا من الإعتداء على أصحاب الشركة الفرنسيين لأن العامل عرض صدره للثوار وقال لهم «إنكم لا تصلون إليهم إلا على جثتي».

ردود الفعل على غزو تونس

كانت ردود فعل أنغلترا وإيطاليا شديدة واستنكرا العملية حتى لا تفوز فرنسا بالغنيمة لوحدها، أما Jules Ferry رئيس الحكومة الفرنسية فإنه عرض موضوع إرسال حملة تأديبية إلى تونس على مجلس النواب للحصول على الإعتمادات المالية للنفقات العسكرية لكنه لقي معارضة واستنكارا من بعض النواب الملكيين اليمينيين، ومن نواب يساريين إشتراكيين فقد إتهم النائب Rochefort القنصل Roustan وGambetta قائلا«إنهما يقومان بعمليات سرقة وقتل موصوفة تمكن بعض الأثرياء الفرنسيين من الحصول على صفقات مالية يستثمرونها في مضاربات البورصة».

ودعت المعارضة إلى عدم مصادقة البرلمان على معاهدة باردو ولما إحتد النقاش إضطر Jules Ferry إلى مغادرة الجلسة وأذن لـ Gambetta لينوبه.

أما النائب Clemenceau فقد قال«إن إحتلال تونس لا يفيد إلا رجال الأعمال الذين سوف ترتفع أسهم شركاتهم في البورصة المالية على حساب ميزانية الدولة التي تتحمل مصاريف النفقات الحربية».

أجابه رئيس الجمعية الوطنية بقوله «إننا لم نعلن الحرب على باي تونس»فرد عليه النائب Clemenceau قائلا «إنكم لم تعلنوا الحرب بل نفذتم الحماية وفرضتموها وهي أسوأ وأخطر أشكال الإحتلال».

وكتبت جريدة Le petit matin الفرنسية تقول « إن الحملة العسكرية لم تقم إلا بخدمة مصالح أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى مثل الشركة المرسيلية التي إشترت ضيعة النفيضة التي تمسح 100.000 هكتار وشركة باتينيول التي إشترت ضيعة سيدي ثابت إلى جانب شركات مد الخطوط الحديدية والخطوط البرقية وشركات الموانى والمناجم، فتلك هي الأسباب الحقيقية لتوجيه الحملة العسكرية الفرنسية إلى تونس».

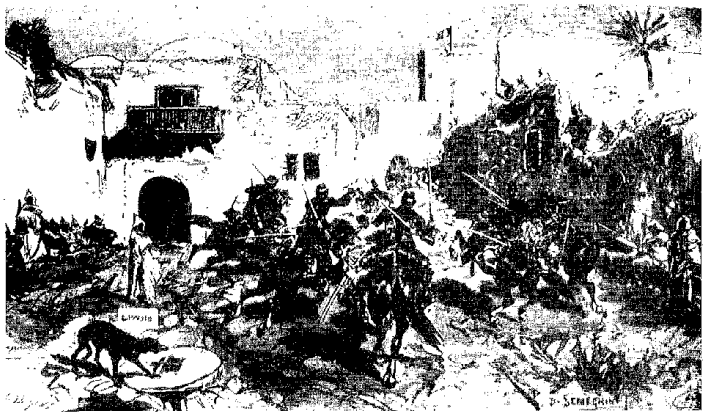

معركة الكاف

الحملات العسكرية البرية والبحريّة الفرنسيّة على تونس

تاريخ التحركات افريل 1881

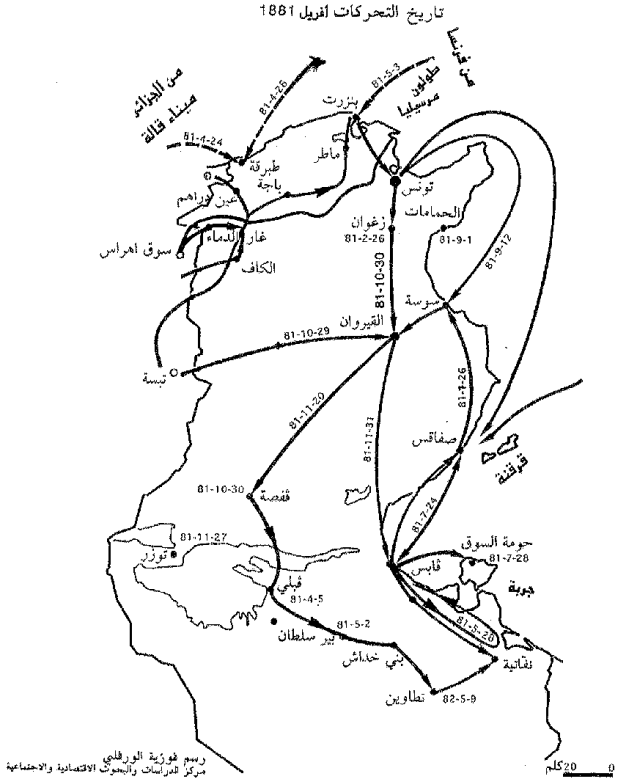

مدخل قصر باردو

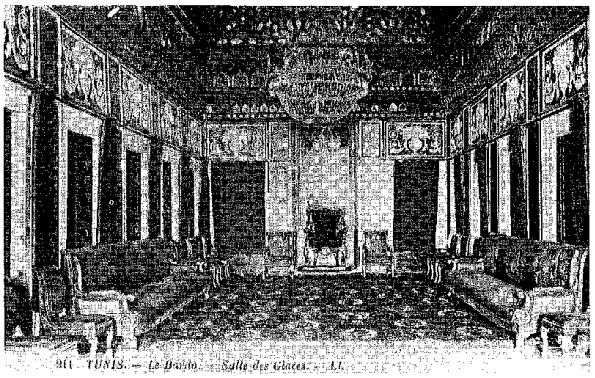

قاعة المرايا بقصر باردو حيث امضيت معاهدة الحماية

الهجوم العسكري الثاني

إحتلال الوسط والجنوب

تمكنت الحملة العسكرية الأولى من إحتلال شمال البلاد التونسية فسيطرت على طبرقة والكاف وباجة وجندوبة وبنزرت ومنوبة والجديدة وماطر وفرضت معاهدة باردو على الصادق باي.

أخذت الجيوش الفرنسية تستعد للسيطرة على مناطق الوسط والجنوب ووصلتها تعزيزات عسكرية هامة وبدأت الهجومات العسكرية الجديدة متجهة نحو الجنوب والساحل.

أما موقف الطرف المقابل وهم قبائل الوسط والجنوب فإنهم منذ البداية عندما كانت الجيوش الفرنسية بصدد إخضاع قبائل خمير ومثعد وغيرها فقد شعرت بالخطر الذي يتهددها والمتمثل في قطع موارد عيشها وعيش قطعانها مصدر ثروتها فقد تحرم من الترحال نحو المناطق الخصبة في الشمال الذي تقوم به في موسم الجفاف من ماي إلى سبتمبر بحثا عن المراعي لأغنامها والتزود بحاجياتها من الحبوب لعيشها وبيع الصوف والأغنام في أسواق الشمال.

ومن أجل ذلك وقعت عدة إجتماعات (ميعاد) بين القبائل تعاهدوا فيها على نبذ الخلافات فيما بينهم ومساعدة قبائل الشمال بالفرسان والمحاربين وإعداد العدة لمواجهة الحملة العسكرية الجديدة التي تحدثت عنها الأخبار لاحتلال مدينة القيروان وصفاقس وقابس.

ومع تجدد المقاومة في مناطق الشمال المحتلة إشتد الغليان وتعددت الإعتداءات على السلط المحلية وأعوان الباي المكلفين بالجباية وتعددت الغارات على القوافل ومنها تلك التي تتاجر مع الجزائر مما عرض السلطة إلى نقص في مداخيل الجباية وقلة الصادرات.

عقدت قبائل الفراشيش عدة لقاءات مع قبائل الكاف وانظم إلى القبائل بعض العمال (أمّا الباي فلم يقم بأي عمل للتصدي إلى الغزاة) مثل عامل أولاد يعقوب الذي

شجعهم على مهاجمة العساكر المتجهة من أو إلى سيدي بوزيد حيث يوجد مركز تموين الجيش الفرنسي بالكاف.

وهاجم الهمامة الجيش الفرنسي في السرس ووادي ملاق، والقوافل القادمة أو المتجهة نحو الجزائر ونسج على منوالهم قبائل السواسي وجلاص ونفات، وفي 24 جوان 1881 تمكنوا داخل حدود الجزائر من قتل أعوان الجيش الفرنسي وتوقفت المراسلات البريدية.(1) بين البلدين بسبب فقدان الأمن.

معركة صفاقس

يوم 9 ماي وصلت صفاقس بارجة حربية من قابس لمنع وصول الأسلحة إليها ودعا العامل مشائخ المحرص وقرقنة والشابة لمراقبة التحركات البحرية وكانت الشائعات تقول إن الباي يريد أن يهدي صفاقس إلى فرنسا عن طريق عاملها حسونة الجلولي(2).

يوم 25 جوان أعلنت صفاقس الثورة وحصنت المدينة وأغلقت الأبواب ووزعت السلاح على المقاتلين وتزعم الحركة داخل المدينة علي خماخم وخارجها علي بن خليفة (3).

« يوم 27 جوان، أرست في عرض بحر صفاقس على بعد ميل ونصف البارجة الحربيّة "**شاكال**"، وفي الصباح زار قائدها الممثل القنصلي الفرنسي وذهبا معا إلى العامل الذي أكد لهما أن المدينة تحافظ على هدوئها مالم تصلها أعراب من الداخل.

يقول قائد البارجة : «كما قمت عند رجوعي بزيارة إلى البارجة (البشير) باخرة حربية بعثها الباي ولقد كان عامل صفاقس وفيًا لنا وللباي وقبل حمايتنا.

وفي اليوم الموالي دخلت المدينة ثانية صحبة ممثل القنصلية وكان السكان في هيجان وكان العرب يلوحون بسيوفهم وعصيّهم وصاح الناس بأن الأعراب جاؤوا من داخل البلاد وهم عند أبواب صفاقس.

(1) Ali Mahjoubi et Hechmi Karoui: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?
(2) François Broche: L'expédition de Tunisie 1881. p. 77
(3) محمد المرزوقي : كتاب "صراع مع الحماية" نشر دار الكتب الشرقية 1973.

الحصون والتجمعات السكنية بمنطقة صفاقس

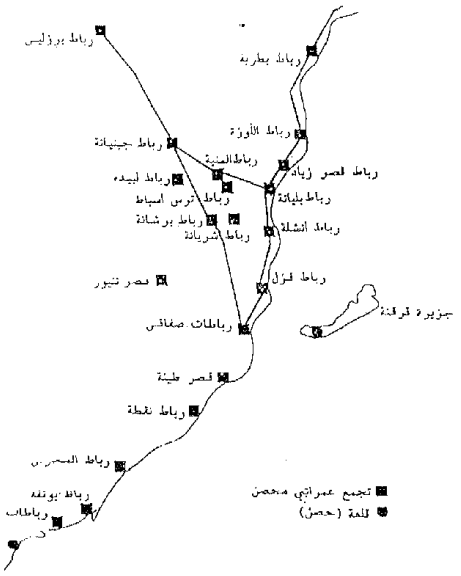

(1) **المصدر** : الرباطات البحرية بإفريقية في العصر الوسيط : ناجي جلول Cérès.

وكان المستهدفون هم الأوروبيون وخاصة الفرنسيون وتمكنّا من نقلتهم وحملناهم في الزوارق إلى البارجة " شاكال".وكان الأعراب يتبعوننا ووقع الإعتداء على النائب القنصلي وبعد قليل زارني قبطان البارجة « البشير » ليعلمني أن العامل فقد السيطرة على الوضع وبقي أفراد الحرس المدني أوفياء له يهجّرون الأوروبيين »(1)

في مدينة صفاقس

تعاهد المشائخ والأعيان بقيادة الشيخ محمّد الشرفي على الصمود ، وهبّ لنجدة صفاقس العروش والقبائل المجاورة بقيادة العامل علي بن خليفة وقرّر المثاليث قتل عامل صفاقس حسونة الجلولي لتعاونه مع العدو.

وفي تقرير آخر لقائد بارجة الشاكال بتاريخ 29 جوان قال «إن العامل فرّ واحتمى بالأسطول الفرنسي، وأنه يأسف للإعتداء الذي تعرّض له ممثل القنصلية ويأسف لنزع العلم الفرنسي من مكانه وقال إنّ الذين قاموا بالهيجان أعراب وأن أعيان صفاقس لم يشاركوهم».

وفي يوم 28 جوان دخل الأعراب المدينة وفرّ العامل حسونة الجلولي واحتمى ببعض الأولياء في زاوية سيدي علي الكراي، أما أعراب الخارج فانضمّوا إلى المتمردين في الداخل، ووقعت يوم 29 جوان عدة مجازر وتواصل تهجير اليهود عن المدينة. وقتل مالطيان وثلاثة يهود أو جرحوا.

كان عدد الثوار نحو 200 شخص وحتى جنود الباي كانوا مؤيدين لهم.

تمّ قذف المدينة بالقنابل من البارجة "شاكال" لكن لايمكننا القيام بعملية إنزال للجيش والمدينة محصنة وحولها نحو خمسة عشر ألفا من الأعراب تحت الراية الخضراء لحمايتها وكان على رأسهم علي بن خليفة الذي تمكن من السيطرة على المدينة يوم 2 جويلية وعندما دخل الجنود الفرنسيون المدينة يوم 15 جويلية وجدوا مقاومة في

(1) **المصدر** : عدنان المنصر وعميرة علية الصغير المقاومة المسلحة ج 1، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.
المرجع : تقرير قبطان البارجة "شاكال"

كل منزل وعند إنهزام الثوّار توجّه علي بن خليفة برجاله إلى الشفّار جنوب صفاقس وشقيقه صالح إلى شنني وفرّ الحاج محمد كمون ومحمد الشرفي وقنصل تركيا إلى طرابلس».

ويقولون إنّ البارجة الحربية التي بعثها الباي لإعادة الهدوء إلى صفاقس لم تأت إلا لتعزز صفوف الجيش الفرنسي لاحتلال صفاقس.

وهاج سكان المدينة وانتشروا في الشوارع وفي الحي الأوروبي ومعهم كثير من عرب المثاليث متجهين نحو الميناء وبارجة Le chacal التي إحتمى بها مساعد قنصل فرنسا الذي نصحه بعض أصدقائه من الصفاقسية بالهروب قبل قتله.

ورغم أعمال التهدئة من طرف العامل والأعيان تعاظم الهيجان ودخل الرعب قلوب الجالية الأوروبية الذين تسارعوا نحو الميناء للإعتصام في البارجة الحربية ومنهم قنصل ألمانيا ورجال الدين المسيحيين وأطلق الأهالي النار على البارجة ولم تبدأ البارجة في قذف المدينة بالقنابل إلا بعد وصول الأوروبيين إليها (1).

تقابل قائد البارجة التونسية "البشير" وقائد بارجة Le chacal الذي دعاه إلى قبول الفارين من المدينة وقطع الثوار خط البرق وعزلوا المدينة.

وقام العربان بحماية المدينة والدفاع عن سكانها بكل شجاعة رغم ما كانوا يصفونهم به من همجية ونهب في السابق إذ أصبحوا رمزا للشرف والنبل والأمل، وأصبحت المدينة في قبضة الجماهير الشعبية.

وتمكن أعيان صفاقس (مفتي، قاضي، تجار) من تهريب العامل الجلولي الذي إحتمى في زاوية سيدي علي الكراي وحماه شيخ الزاوية من الجماهير الغاضبة التي طلبته وتمكن من تهريبه إلى بارجة "البشير" التونسية ومنها إلى "Alma" البارجة الفرنسية التي شاركت قبل ذلك في عملية إحتلال كلا من طبرقة وبنزرت (2).

وأصبح الأعيان وجها لوجه مع الجماهير الغاضبة وأعراب المثاليث ولامهم علي بن خليفة على تهريب العامل وقال لهم «لو عرفتم من هو وماهي نواياه لقطعتموه إربا

Ali Mahjoubi, Hechmi Karoui: Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ? (2)،(1)

إربا » كما لامهم على تهريب الأوروبيين الذين يمكن أن يكونوا رهائن يساومون بهم جيش الإحتلال.

وبعد فرار العامل أشرفت على تسيير المدينة لجنة تشتمل على 40 صفاقسيا و10 مثاليث وعلى رأسهم محمد الشريف الذي بادر بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الأهالي للدفاع عن المدينة وهذا الأمر لم يعجب الأعيان الذين يرغبون في السلم والإستسلام طاعة للباي وحفاظا على مصالحهم.

يوم 13 جويلية كان القاضي ومن معه من الأعيان بصدد قراءة رسالة جاءته من عامل سوسة تدعوهم إلى الهدوء ولكن فارسين من المثاليث سحبوا منه تلك الرسالة أثناء الإجتماع وبعدها إنسحب الأعيان إلى ضيعاتهم حول صفاقس.

المقاومة

تطوع التجار والحرفيون للدفاع عن المدينة والإستعانة بالجمهور والمثاليث وأصلحوا جزءا من السور الذي تهدم بين برج النار وبرج الرصاص وحفروا خندقا حول المدينة، بدأ الحاج محمد كمون في جمع الأموال لتوفير الغذاء للجنود البدو ولشراء الذخيرة وأخذ الزكاة من الحبوب وأموال الأحباس على الجوامع لنفس الغرض وعاد الأعيان للمساعدة على حماية المدينة بعد أن وقع تهميش المثاليث الذين كانوا في نفس الوقت في الساحل والقيروان بإشراف علي بن خليفة يدعون السكان لمقاومة الإحتلال بكل الوسائل ويبعث برسائل إلى الجم ومساكن وجمال يدعوهم إلى الجهاد المقدس ويهددهم بالنهب والسلب إذا إستسلموا للغزاة. وكان سكان المدن بين نارين، الباي يدعوهم إلى الهدوء وعلي بن خليفة يدعوهم إلى المقاومة.

جددت بارجة Le chacal قذف المدينة بالقنابل وتجددت النداءات من صفاقس للنجدة ولم يساعدها إلا علي بن خليفة وجماعته، الأمر الذي جعل عامل صفاقس المتعاون مع الباي والفرنسيين يندهش لجرائم التخريب وقتل الأبرياء التي قام بها الجيش الفرنسي وحتى عامل سوسة دعا الباي إلى التدخل لحماية صفاقس ولم يفعل شيئا وكانت الخسائر فادحة في المباني والأرواح.فقد كان عدد الجيوش الفرنسية نحو خمسين ألف جندي واستغرقت عملية الإستيلاء على صفاقس مدة طويلة.

وصلت بارجة أخرى يوم 13 جويلية إلى الميناء وسفن حربية أخرى وتساقطت أسوار المدينة ونزل جنود البحرية مهرولين إلى الباب القبلي، ثم باب البحر ودخلوا المدينة العتيقة وقتلوا وداسوا 40 تونسيا خلف تلك الأبواب وتمكن الجيش من السيطرة على القصبة وباب الجبلي.

وبعد حرب دارت في الشوارع والمنازل سيطر الجيش على المدينة وكان عدد القتلى كبيرا في صفوف المجاهدين وكذلك عدد الأسرى من ثوار وصنايعية وتجار. أما في صفوف الجيش الفرنسي فالخسائر هامة في الأرواح والعتاد. وهدم جزء هام من الجامع الكبير وقتل كثير من المقاومين في جامع السلامي ولم تنقطع جيوب المقاومة في الضواحي الشمالية للمدينة في طريق تونس وفي الضواحي الجنوبية في طريق قابس.

أما محمد الفندري خليفة صفاقس فإنه فر واختفى في عدة ضيعات ثم وصل إلى البارجة Alma والتحق بالعامل حسونة الجلولي الموجود على ظهرها منذ شهر وفر أيضا أعضاء المجلس الشرعي : 12 من أعيان المدينة و4 مشائخ إلى البارجة.

كان عامل نفات يدعو للهدوء بتعليمات من الباي لكن يوم 15 جويلية كتب إلى عامل سوسة قائلا : لا يمكن السكوت على إحتلال صفاقس فهو عمل ضد الإسلام ذلك أن سكان صفاقس طلبوا حمايته وعلم حسونة الجلولي أن شيخ الطريقة الرحمانية والسنوسية من ليبيا يدعون السكان لحماية المدينة من الجيش الفرنسي.

وبعد سقوط المدينة في أيدي الفرنسيين وإلى غاية يوم 17 جويلية 1881 لم تنقطع الطلقات النارية من مناطق مختلفة في أحياء المدينة يستتر فيها المقاومون وراء ركام المنازل المهدمة وفي مخابئ متعددة، ويعتبر السير في شوارع المدينة مغامرة في حد ذاته إلى جانب جيوب المقاومة المتعددة في التجمعات السكنية القريبة من المدينة كما فر بعض سكان صفاقس إلى القيروان ومناطق نفوذ علي بن خليفة، وعقد إتفاق بين قاضي صفاقس والأميرال الفرنسي لضمان عودة سكان صفاقس إلى المدينة.

وبدأ الأوروبيون الذين فروا في شهر جوان في العودة إلى مساكنهم ومتاجرهم وقدم 400 منهم مطالب لتعويض ماتلف من أرزاقهم منهم (196 مالطيا 96 إيطاليا و89 فرنسيا وغيرهم من اليونانيين والبلجيكيين..) وقررت لجنة تعويض أضرار الحرب في شهر أفريل 1883 تعويض كل خسائرهم.

الإستعداد للدفاع عن قابس

بعد إحتلال صفاقس إنسحب الحاج صالح بن خليفة (شقيق علي بن خليفة) عامل نفات ومحمد الميداسي خليفة (الحازم) ومحمد شرف الدين نحو مدينة قابس لمحاولة الدفاع عنها.

يوم 21 جويلية 1881 بعث قائد بارجة فرنسية راسية بالمياه الإقليمية لقابس رسالة إلى السلطة الجهوية يطلب التعرف على رأي السكان تجاه تواجد الجيش الفرنسي، فوقعت بلبلة في مدينة قابس فإذا كان الباي وأعوانه كالعادة يدعون إلى الهدوء فإن البدو من نفات بعدما إنهزموا في الدفاع عن صفاقس يدعون للقتال لوقف الزحف العسكري الفرنسي وانقسم الأعيان والسكان مابين الإستسلام والدعوة إلى المقاومة.

عقد إجتماع بمحل إقامة الخليفة في المنزل بقابس حضره العامل والمفتي وعدد غفير من الأعيان والسكان ووقع الحديث حول تخريب المساجد والمساكن وأسوار مدينة صفاقس والخسائر الفادحة وكذلك المقارنة بين سلاح الغزاة وما يملكونه من وسائل التدمير العصرية وبين سلاح الثوار التقليدي ودعا أعيان جارة ومنهم أحمد بن جراد إلى الإستسلام ووقع شتمه ووصفه بجميع النعوت وهدده الحاضرون بالقتل ولكن بعض فقراء جارة وافقوا على المقاومة.

وخلال النقاش الحاد دخل القاعة بعض الفرسان وأعلموا الحاضرين أن جيش السلطان العثماني أخيرا وصل إلى طرابلس وهم قادمون إلينا (حيلة دبرها شرف الدين زعيم بني زيد من المقاومين)، فعاد الأمل إلى النفوس وتغلب شق المقاومة على الإستسلام.

أصبحت مدينة المنزل رمزا للمقاومة وهكذا بدأ الإستعداد.

معركة قابس

يوم 24 جويلية 1881 وصلت إلى ميناء قابس تعزيزات أخرى من جيش البحرية الفرنسية. كان عدد الثوار نحو 2000 مقاتل و500 فارس(1) إمتلأت ساحات

(1) محمد المرزوقي : صراع مع الحماية، نشر دار الكتب الشرقية 1973.

باب البحر بجموع المتمردين من فرسان ومشاة تتحدى الأسطول الفرنسي الراسي في الميناء وأمام قذائف البوارج تفرّق جمعهم وتمكّن رماة البحرية من النزول وتمكن طاقم الباخرة Léopard من الإستيلاء على المدفعين اللذين نصبهما الثوار لمحاربة الفرنسيين وتمكّنت الكتائب الأخرى من السيطرة على القلعة ونصبت بطارية بها أربعة مدافع وأخذت في رمي المنزل بالقذائف.

وتحت حماية طلقات المدافع تمكن جيش البحرية بقيادة النقيب Mark de Sainte Hilaire من الوصول إلى قرية جارة التي رفعت الراية البيضاء واستسلمت، وفتح اليوزباشي مصطفى التركي قائد برج زواوة الأبواب للفرنسيين واتخذوا منه مقراً للإغارة على المنزل. واشتبكت البحرية الفرنسية مع الثوار أمام ساحة المسجد يقودهم باش مفتي المنزل، وتمكن المجاهدون من الصعود فوق سطوح المساكن وعندما توقّفت مدافع العدو أمطر الثوار الفرنسيين بالرصاص فجرح خمسة منهم وانسحب البقيّة وعادوا إلى برج زواوة للإحتماء فيه.

وأمام هذا الإنتصار تشجّع سكان المنزل وعددهم نحو 3000 وعاضدهم البدو وقاموا بهجوم معاكس أجبر الفرقة الفرنسية على إخلاء برج زواوة وعندها قامت البوارج بقذف مركّز على الثوار في البرج فاشتعل مخزن البارود وانفجر البرج وقتل نحو 60 من الثوار.

وفي 26 جويلية هاجم أهل المنزل جارة عازمين على قتل من فيها ولكن تدخّل أحد زعمائهم منصور فتّوش (من مطماطة)وأثناهم عن عزمهم(1).

الإمضاء : الرائد Le Boeuf

قتل في تلك المعارك الحاج الجيلاني إبن الحاج الحبيب الذي كان له الفضل في توحيد صفوف قبائل الأعراض ضدّ العدو.

(1) عدنان المنصر عميرة الصغير، المقاومة المسلحة بتونس 1881 - 1939، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

جاء في رسائل حيدر باشا آغا عامل الأعراض بتاريخ 12 سبتمبر 1881 إلى الوزير الأول مصطفى بن إسماعيل تنديد بعصيان سكان الأعراض وعدم طاعتهم أو حتى إجابتهم على الرسائل التي يوجهها إليهم وشكاية من قلة الأموال للإنفاق على أتباعه.

أما الجيش الفرنسي الذي وصل إلى قابس فبقي بالميناء ينتظر المدد لأن العربان مخيمون في رأس الوادي وفي بلدة شنني ويهجمون علينا وعلى بلدة جارة قابس.

وفي رسالة أخرى إلى الوزير الأكبر محمّد بن إسماعيل بتاريخ 26 سبتمبر 1881 يقول عامل الأعراض «إن الحاج صالح شقيق علي بن خليفة كاتب جميع عروش الأعراض ليجتمعوا لديه وهو الذي حرّضهم على الإغارة علينا وعلى جارة. وفي كل يوم يطلقون النار من ضواحي المنزل بقابس على الجيش الفرنسي الذي يحرس جارة.

وتجمع بشنني نحو 1000 ثائر من عروش حواية وغبنتن وحرازة وورغمّة وتوجان وبني زلطن، وقذفهم الجيش الفرنسي بالمدافع والقنابل يوم 29 سبتمبر 1881 وعثروا على أحد سكان جارة فقتلوه ودامت المعركة مع الفرنسيين عدّة ساعات ومات من الثوار 5 وجرح 10 أما سكان جارة فجرح منهم إثنان».

معركة المنزل وشنني(1)

يوم 24 جويلية وقع إحتلال جارة بعد أن أمطروا المنزل بوابل من المدافع من البوارج الحربية الراسية بالميناء ونزل الجيش الفرنسي ولم تبد جارة مقاومة وفتحت لهم الأبواب ودخلوا حصن جارة وتواصل القذف المركز على المنزل ولكن كتيبة من الفرسان فتحت سوق جارة واشتبكت مع العدو وقتل فيه الحاج الجيلاني بن الحبيب وحمي وطيس المعركة وانسحب الجيش الفرنسي واحتمى بقلعة جارة.

(1) يذكر المرزوقي أن سكان جارة لم يستسلموا كما قال مارتال فهو تحريض وتناقض في كلامه حيث يذكر أنه وقع أسر بعض سكان جارة وتخطئة كل من حمل بندقية بـ 40 فرنك وحملهم إلى الاسطول الفرنسي.

واحة شنني التي كان يختفي فيها الثوار

يوم 26 جويلية 1881 بعث العقيد Jamais فيلقا تمكن من إحتلال جارة، يوم 28 جويلية تمكن الثوار الذين يسيطرون على ضواحي المدينة من إعتراض 3 جنود فرنسيين وأحرقوهم في ساحة شنني أمام أنظار صالح بن خليفة ومحمد الميداسي.

صباح يوم 28 جويلية هاجم المتمردون جارة وصدهم العقيد Jamais وأمر المدفعية بهدم الأسوار الجنوبية الشرقية للمنزل ثم طارد فلول الأهالي الذين إحتموا بالواحة وبعد معركة ضارية إحتل العقيد الفرنسي Jamais شنني وقتل 50 ثائرا أثناء دفاعهم عن منزل علي بن خليفة قائد التمرد في الجنوب، ونظرا لقلّة جنوده وبعده عن قاعدة إنطلاقه إضطر جيشه إلى مغادرة شنني مركز التمرد وعاد إلى قابس وفور خروجه ظهر الثوار المختبئون واحتلوا شنني وقتلوا جنديين في الساحة العامة.

يوم 2 سبتمبر بعث علي بن خليفة إلى سكان شنني والمنزل نجدة بـ 150 فارسا فحاولوا إسترداد جارة لكن الجيش الفرنسي تمكّن من صدّهم بالمدفعيّة ورغم كثرة الخسائر من الجانبين أعاد الثوارالكرّة يوم 6 سبتمبر وأمام فشلهم إنسحب فرسان نفّات وتركوا أهل المنزل وحدهم.

يوم 9 سبتمبر أعطى العقيد Jamais أوامره لسكّان جارة لتعزيز الكتائب الثلاث والمدفعية وتمكّنوامن تحطيم المنزل بؤرة المقاومة ومكّن الجيش سكّان جارة من أخذ ثأرهم من سكان المنزل.(1)

ورغم القذائف التي ألقيت على قابس والمنزل وسيدي أبولبابة إضطرّ العدوّ إلى التراجع والإحتماء بالبرج. وتمكّن الثوّار من القبض على بعض الجنود وأعدموهم في ساحة شنني مع خمسة خونة، وانتقم الجيش الفرنسي من نساء وأطفال المنزل وأحرقوا ديارهم.

---

(1) **المرجع** : "Histoire de la conquête pacifique des territoires militaires de Tunisie" Le Commandant Leboeuf

عدنان المنصر وعمارة الصغير، المقاومة المسلحة ج 1 ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

معركة مطماطة

حرّض مشائخ مطماطة السكان على إعتراض الجيش الفرنسي ومنعه من دخول مطماطة بمساعدة بعض الثوار المتراجعين من قابس بعد إنهزامهم هناك، لكن السلطة قامت بترقية يوسف النيفرو «كان ضابطا في الحملة ضد مطماطة» إلى رتبة جنرال وسمّته عاملا على الأعراض وكان دوره فاصلا في هزيمة ثوّار مطماطة، وآستشهد في المعركة كثير من المقاومين وفي مقدّمتهم المشائخ والأعيان.

إحتلال جرجيس وجربة

خوفا من قدوم الأسطول العثماني عن طريق طرابلس لمساعدة الثوار سارع الجيش الفرنسي باحتلال جرجيس وجربة التي كان يتم عن طريقها تهريب البارود والذخيرة الحربية إلى البلاد التونسية.

وقد كانت الدولة العثمانية في حالة ترهّل وضعف ولم تنجد الثوار الذين طال إنتظارهم ولم تساعدهم عند إنهزامهم وجوئهم إلى طرابلس وهو مثل موقف البايات من الثوار.

يوم 27 جويلية 1881 وصلت الجيوش الفرنسية وأرست في ميناء جرجيس فاتجه إليهم الخليفة بولهيبة (معتمد) المدينة وتقابل مع قائد الأسطول ونظموا خدعة مشتركة وطلب تأخير نزول الجيش لبضعة ساعات في وقت تواجد فيه ثوار ورغمة وهم بصدد إقناع أهل جرجيس للمحاربة معهم وقبل قائد الأسطول عدم إنزال جيوشه ثم ذهب الخليفة إلى الثوار وقال لهم «أقنعت الفرنسيين بعدم النزول في المدينة ولاداعي للحرب» فآنسحب الثوار لكنهم تفطنوا للخدعة ولقناعة أعيان المدينة بالإستسلام. ثم نزل الجيش واحتل المدينة. ثم إتجه الأسطول الفرنسي يوم 31 جويلية إلى جربة واحتلها واستولى على أبراجها بعد أن وصلته تعزيزات عسكرية أخرى.

رباطات جنوب البلاد التونسية في العصر الوسيط

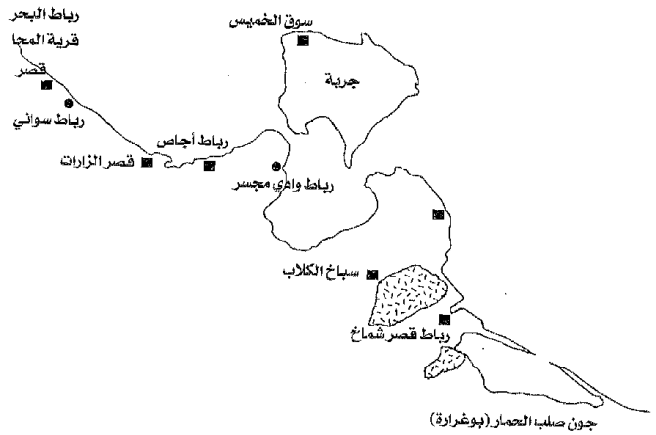

مخبر رسم الخرائط
مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية

(1) المصدر : الرباطات البحرية بإفريقية في العصر الوسيط : ناجي جلول Cérès.

معركة الحمامات (حسب المصادر الأهلية)

شرع الفرنسيون في احتلال داخل البلاد لكن المجاهدين منعوهم من الوصول إليها حتى أواخر شهر سبتمبر 1881، ولتعزيز سيطرته وحماية العاصمة من غارات الثوار قام الجيش الفرنسي باحتلال مناطق ساحلية مثل الحمامات.

ونظرا لأنه عجز عن السيطرة عليها بحرا هاجمها عن طريق البرّ بعد أن وصلته تعزيزات عسكرية من حمام الأنف.

إعترض المجاهدون الجيوش الفرنسية قرب مداخل مدينة الحمامات ورغم تفوق الفرنسيين في العتاد والأعداد هزموا شرّ هزيمة وآنسحبوا إلى حمام الأنف في معارك دارت سجالا أيام 26 إلى 29 أوت 1881 وتكبّد فيها الفرنسيون عشرات بين قتلى وجرحى (1).

جاء في المصادر الفرنسية (برقية Roustau بتاريخ 28 أوت 1881) أن خسائر الفرنسيين قتيل وجريحان فقط، وحسب قائد الجيوش Logerot فإن جنود الباي الذين كانوا قريبين من مواقع المعركة ساعدوا الجيش الفرنسي وأمدّوه بالماء والمؤونة. أما المصدر التونسي فيقول إن عددا من جنود الباي فرّوا والتحقوا بالمقاومين، ويذكر العقيد Corréard إنّ الثوّار طاردوا جيشه إلى الحمامات وزحفوا نحو العاصمة حتى أحواز رادس، وذكر أن خسائر الفرنسيين 29 بين قتلى وجرحى.

معركة الأربعين

هاجم الثوار الجيش الفرنسي بقيادة العقيد Corréard يوم 28 أوت 1881 عند خروجه من الحمامات وآنسحابه نحو قاعدته بحمام الأنف وذلك بعد هزيمته في معركة الحمامات التي أعادت النخوة إلى الثوار في كل مكان وإلى جنود الساحل الفارين من الخدمة العسكرية بأسلحتهم فانضموا إلى الثوار.

بدأ الهجوم من طرف الثوار على الساعة الثانية صباحا على غير عادتهم في ظلام دامس في منطقة الأربعين وتسللوا إلى مخيم الجيش الفرنسي قادمين من

(1) محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب للنشر، 1973.

المرتفعات الجبلية القريبة وكانت معركة حامية بين الطرفين شارك فيها ثوار من جلاص وبني زيد والهمامة والمثاليث والسواسي وأولاد سعيد ورياح تكبد فيها العدو خسائر هامة.

وفي الصباح الباكر أمر العقيد جيشه بالإنسحاب السريع واستولى الثوار على بعض الأسلحة والذخيرة.

معركة أخرى دارت بين الثوار والجيش الفرنسي يوم 29 أوت1881 مابين قرمبالية وتركي ثم هاجموا الجيش في مرناق حتى وصل حمام الأنف يوم 30 أوت 1881. فقد الثوار نحو 50 شهيدا ومات كثير من الجنود الغزاة وجرح الكثير(1).

تواصل المناوشات والتخريب

لم تتوقف عمليات الإصطدامات المسلحة فردية كانت أو جماعية مع الجيش الفرنسي بعد إستيلائه على مدينة صفاقس في 15 جويلية 1881 كما تواصلت عمليات تخريب المصالح التي تسخرها قوات الأمن لخدمتها من خطوط التلغراف أو السكك الحديدية أو الطرقات.

إنسحب الثوار من صفاقس. فالذين ينتمون إلى القبائل الجنوبية ذهبوا لحماية مدينة قابس والجنوب من الإحتلال الفرنسي أما قبائل الوسط مثل جلاص فاتجهوا نحو مدينة القيروان لحمايتها. أما الهمامة والمثاليث وغيرهم فقد قصدوا الساحل والوطن القبلي والشمال، في نفس الوقت كان القائد علي بن عمار يعد قبائل أولاد عيار والفراشيش وماجر لمقاومة الجيش الفرنسي في الشمال.

عمليات تخريب التلغراف شملت مناطق حمام الأنف وتبرسق وهرقلة والجنوب قرب قابس. وفي مجاز الباب التي كانت تربط تونس بالجزائر التي يأتي منها المدد إلى القوات العسكرية ولم يستطع الفنيون الفرنسيون إصلاح العطب الذي إنتشر في كل مكان لأن القائمين بالإصلاح عددهم قليل أما الثوار فيزيد عددهم على 600 مقاتل.

(1) المحجوبي والقروي : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ? .

كما تم تخريب السكك الحديدية في عدة أماكن منها وادي الزرقة قرب باجة. الأمر الذي دعا الجنرال Logerot قائد القوات الفرنسية الضاربة إلى أن يعطي تعليماته إلى الباي ليدعو العمال والمشائخ إلى اليقظة التامة خاصة وقد تكاثرت الهجومات الفردية على الفرنسيين في كل الجهات .

الدفاع عن القيروان

كانت القيروان بوصفها أهم المدن بعد تونس وتعتبر العاصمة الروحية للمسلمين في شمال إفريقيا، وكانت رغبة Jules Ferry رئيس الحكومة الفرنسية قوية لاحتلال الجيوش الفرنسية لها قبل إفتتاح السنة البرلمانية في باريس يوم 28 أكتوبر ومناقشة موضوع الحماية الفرنسية لتونس من طرف النواب.

إنطلقت نحو القيروان في منتصف شهر أكتوبر 1881 ثلاثة جيوش جرارة :

أ) أحدها انطلق من مدينة تبسة الجزائرية على الحدود التونسية بقيادة الجنرال Forgemol دخل الحدود التونسية يوم 16 أكتوبر 1881 وفي الطريق إشتبك مع ثوار القصرين.

ب) وإنطلق الجيش الثاني من مدينة حمام الأنف يوم 17 أكتوبر 1881 بقيادة الجنرال Saussier واشتبك مع ثوار جلاص في الطريق.

ج) وانطلق الجيش الثالث من سوسة واشتبك مع ثوار قبائل الوسط في وادي لاية يوم غرة أكتوبر واتجه إلى القيروان.

الإشتباكات

كانت الدعوة إلى مقاومة الإحتلال محل إتفاق كل القبائل في الريف ماعدا الباي ومن والاه من بعض سكان المدن الذين تربطهم به وبالأجانب مصالح شخصية أو إقتصادية.

(1) المحجوبي والقروي : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ? .

المقاومة والدفاع عن القيروان

أكتوبر 1881

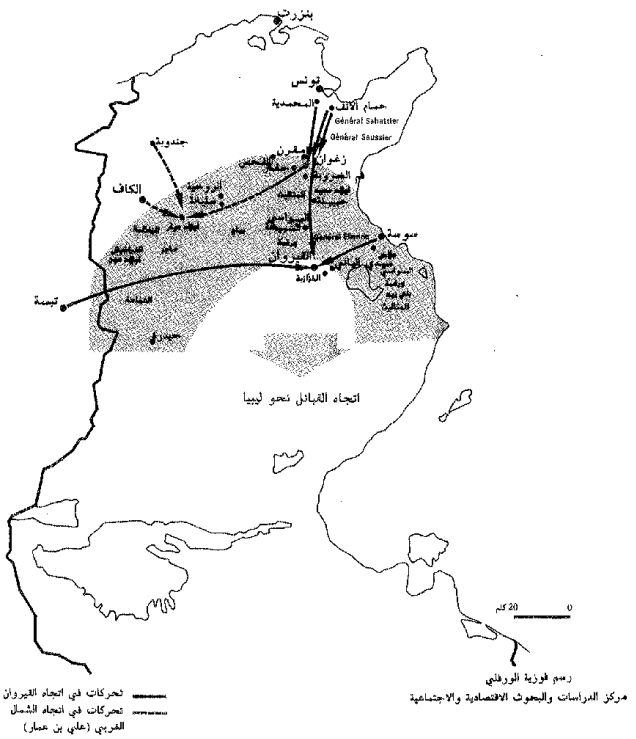

رسم فوزية الورغلي

مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

معركة حيدرة(1) 17 أكتوبر 1881

إعترض الفراشيش وماجر وأولاد عيار والهمامة بقيادة أحمد بن يوسف الجيش الفرنسي القادم من الجزائر لاحتلال القيروان بقيادة الجنرال Forgemol واشتبكوا معه في معركة حيدرة يوم 17 أكتوبر 1881. وقع الإعداد لتلك المعركة بدعوة إلى الجهاد المقدس قام بنشرها محمد بن صالح من تالة وقاد تلك المعركة العامل حراث بن محمد (عامل) أولاد ناجي كما اشتبكوا مع جيش الإحتلال بجبل مغيلة بمشاركة أولاد عيار بقيادة علي بن عمار والفراشيش.

ميعاد سبيطلة

قام الفراشيش بمقاومة الإحتلال الفرنسي ماعدا علي الصغير عامل أولاد وزاز. بدأت الدعوة إلى الجهاد وكان محمد بن صالح يتنقل في الزوايا ويدعو إلى مقاومة الإحتلال إلى جانب العامل الحاج جراث بن محمد قائد أولاد ناجي من الفراشيش.

وتم الإتفاق إثر ميعاد (إجتماع) إنعقد في سبيطلة يوم 19 أوت 1881 لاعتراض الجيش الفرنسي القادم من الجزائر بقيادة الجنرال Forgemol في حيدرة. وفي اليوم الموالي هاجم أولاد ناجي تالة بسبب ولائها للمحتلّ الأجنبي، وفي معركة الروحية بجبل مغيلة شارك الفراشيش وأولاد عيار في مقاومة الجيوش الغازية في أكتوبر 1881.

في معركة الروحية (2)

إعترض علي بن عمار الجيوش الفرنسية الزاحفة نحو القيروان واشتبك معها في معركة في الروحية. فقد عطلها عن الزحف نحو القيروان مدة معينة ولم يصد الجيش،كان عمال الفلاحة والفقراء في الريف أشد بأسا وأقوى بطشا بالفرنسيين(3) من سكان المدن.

---

(1) **حيدرة** : مدينة بولاية القصرين غرب تالة توجد عند الحدود الجزائرية.

(2) **الروحية** : مدينة محاذية لولاية القصرين تقع جنوب ولاية سليانة.

(3) الهادي التيمومي، إنتفاضة الفلاحين، 1906 ببت الحكمة قرطاج 1993، دار الغرب للنشر بيروت 1988.

معركة للاّ بن سعيدان 10 سبتمبر 1881

بعد إحتلال الجيش الفرنسي لزغوان يوم 26 أوت 1881 تجمع فرسان جلاص إلى الجنوب منها على الطريق المؤدية إلى القيروان واشتبكوا مع كتيبة من الجيش الفرنسي، على بعد 18 كلم جنوب زغوان كان عدد الثوار نحو 1000 فارس من جلاص ورياح والطرابلسية بقيادة الحاج المسعي واشتبك الجمعان في معركة حامية عند منطقة للاّ بن سعيدان، كانت خسائرها في صفوف الفرنسيين 7 قتلى و7 جرحى قرب فندق الخروبة إستشهد فيها قائد ثوار جلاص الهذيلي بن الزين، ثم تفرق الثوار حول زغوان والتحق بهم فرسان من الهمامة بقيادة يوسف إبن العامل أحمد بن يوسف وتمكن الثوار من محاصرة الجيش الفرنسي وقطعوا عليه موارد الماء ومنعوه من عبور الجسر الذي أحرقوه لكنه وقع إصلاحه يوم 14 أوت 1881 وقع إشتباك بين الهمامة والجنود الفرنسيين جرح خلاله قائدهم يوسف وعندها إنسحب الفرنسيون إلى زغوان لشدة الضغط عليهم فانتقموا من السكان المدنيين وأخذوا منهم 15 شخصا رهائن ونهبوا مؤونة الأهالي وأبقارهم وأغنامهم، وهددوا بقتل أعيان المدينة إذا هاجمهم الثوار، إضطر الثوار حفاظا على أرواح الأهالي إلى الإنسحاب، الهمامة نحو ثمودة (بسيدي بوزيد) وانسحب الحاج المسعي من جلاص نحو جبنيانة والقيروان.

معركة وادي لاية 18 أكتوبر 1881

تمركز الثوار القادمون من الحزارية (بين الكلبية وسيدي الهاني) من قبائل (جلاص وأولاد سعيد، مشاليث، نفات والسواسي) حول القلعة الكبرى عند وادي لاية بقيادة علي بن عمارة (من جلاص)، كان عددهم نحو 700 بينما تذكر المصادر الفرنسية أن عددهم نحو 1800 مقاتل واشتبكوا مع الجيوش الفرنسية عند دخولها إلى القلعة الكبرى من يوم 18 إلى 22 أكتوبر 1881 ومنعوا الجيوش من التقدم نحو القيروان أو التراجع نحو سوسة ومنعوا عنهم القوافل التي تزودهم بالمؤونة والذخيرة واستشهد في تلك المعركة الشاوش المهدي بن الزين الذي كان مساعدا للقائد علي بن عمارة والذي قتل غدرا وهو نائم بخيمته من أحد أعوانه، وقتل في المعركة النقيب الفرنسي Traves وجرح جنديان وعند إنسحاب الثوار تمكن الجيش الفرنسي من مواصلة السير نحو سوسة بعد عرقلته لمدة 5 أيام.

إحتلال القيروان

تلقى الجنرال Etienne الذي كان مخيما في سيدي الهاني أمرا بالزحف على القيروان يوم 25 أكتوبر 1881 وكانت القيروان قبل ذلك تعرضت إلى كثير من الإشاعات والتهديدات وخشيت أن يكون مصيرها كمصير مدينة صفاقس التي تم تخريبها، وتناقل السكان في القيروان أخبارا تقول إنّ أعدادا من الهاربين من صفاقس وماطر في طريقهم إليها وكذلك الجيوش الفرنسية قادمة من زغوان، وإنّ البدو سيهاجمونها وينهبونها، ورغم تطمين العامل لهم أغلقت المدينة أبوابها وأغلقت المتاجر وتجمع كثير من الأهالي قرب مقر إقامة العامل.

ولما بدأ زحف الجيوش الفرنسية نحوها وشاهد حراس أسوار المدينة طابورا طويلا من الجنود متجها نحوها وقبل وصول القوات إليها بنحو 100 متر إستسلمت القيروان ورفعت الرايات البيضاء على الأسوار وبقيت أبوابها مغلقة ولما أراد الجنود تحطيم باب الخوجة خاطبهم أحد حراس السور قائلا «إن العامل موجود عند باب الجلادين» وعندها فتح باب المدينة وخرج العامل في زيه الرسمي واحتجّ على اقتحام المدينة عنوة وذهب إلى باب الخوخة ورحب بالجنرال Etienne واحتل جيشه المدينة والعقيد Moulin إحتل القلعة بكتيبته.

ثم إلتحق بالقيروان يومي 28 و29 أكتوبر 1881 جيش الجنرال Saussier وجيش الجنرال Forgemol. وتفرق الثوار الذين كانوا يحيطون بالمدينة بداية من يوم 27 أكتوبر 1881، عاد بعضهم إلى مناطقهم وانسحب بعضهم إلى الجنوب الذي لم يخضع بعد للإحتلال. (1)

إحتلال تونس العاصمة

يوم 10 أكتوبر 1881 تم إحتلال العاصمة دون مقاومة، كما حدث في القيروان ودخل الجنرال Maurand المدينة لأن الجيش لم يدخلها يوم عقد معاهدة الحماية في 12 ماي 1881 مراعاة لاستسلام الصادق باي الذي طلب عدم إكتساح العاصمة.

---

(1) المحجوبي والقروي : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?.

أسوار مدينة تونس وأبوابها : خارطة تقريبية في القرن XIX

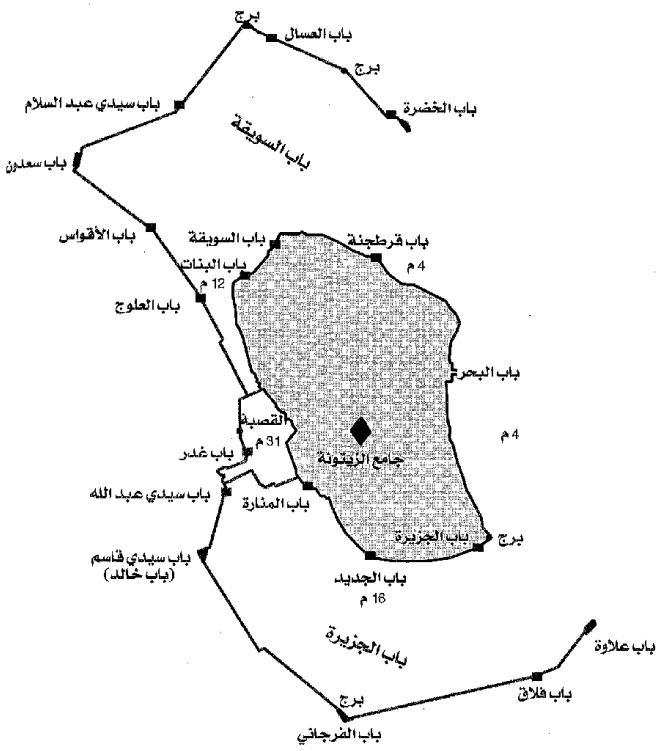

مخبر رسم الخرائط
مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية

في مدينة تونس

قام الرجال والنساء بالمظاهرات ونشر الفوضى وبذل الحرس عسكر الضبطية التابعين للباي جهودا لإخماد الإنتفاضات الجماعية والفردية وساعدهم في ذلك الجيش الفرنسي.

كما عمت الفوضى كافة الجهات في الجنوب والشمال والساحل وتضايقت السلطات العسكرية الفرنسية وغلبت على أمرها رغم ما تملك من آليات حربية جهنمية لأنها لاتواجه في المقابل مقاتلين بل تواجه مواطنين مدنيين وفدائيين في كل مكان.

رغم إنتصار Jules Ferry باحتلال الموقعين الهامين مدينة تونس ومدينة القيروان العاصمة السياسية والعاصمة الروحية قبل وقوفه أمام البرلمان الفرنسي يوم 28 أكتوبر 1881 لتبرير إحتلال تونس فإن جيوشه لم تسيطر على الوضع تماما وهي تتعرض لهجومات الثوار باستمرار وفي كل مكان.

تعميم الإضطرابات

عمت الفوضى والإضطرابات كامل البلاد التونسية ولم يتمكن جيش الباي ولا الجيش الفرنسي من إعادة الأمن إلى البلاد.

الإضطرابات في الساحل

كان لانهزام الثوار أمام القوات العسكرية بعد سقوط مدينة صفاقس ثم قابس إنعكاسات سيئة على الأهالي وعلى المقاومين الذين يعملون على إثارة الوطنيين لمساعدتهم على الصمود وتنغيص حياة المستعمر الجديد ويهددون القرى والسكان الذين يستسلمون للغاصب، وهي كلها محاولات وطنية صادقة ترفض الضيم والهزيمة وقد أثاروا في كثير من المناطق أجواء من الخوف والرعب للمتعاونين مع الفرنسيين أو مع الباي من الإنهزاميين.

كان عامل أولاد إيدير من جلاص الحاج حسين بن مسعي مخيما في جبنيانة مع جماعات من أولاد سندوسن وأولاد خليفة وفطناسة، وجماعة أخرى كانت مع علي بن عمارة من أعيان أولاد إيدير إلى جانب مجموعات من نفات وأولاد سعيد، وأولاد

إيدير كانوا يخيمون حول عين الحزارية (ما بين بحيرة الكلبة وسيدي الهاني) وكان جميعم يقومون بمناوشات في كل المناطق التي يتواجد بها الجيش الفرنسي ويشاركهم في ذلك الجنود الفارين من الخدمة العسكرية بأسلحتهم. وانضموا إلى الثوار في بعض قرى الساحل مثل قصور الساف وجمال والقلعة الكبرى وبنان وبني حسان والمكنين وقصر هلال والساحلين ومساكن بقيادة الساسي بن سالم وعلي بن مبروك من القلعة الكبرى والحاج علي بن خديجة من جمال وسعد بن حسين من بنان.

وعمت الدعوة إلى المقاومة في كل مناطق ومداشر الساحل وأصبح الثوار يسيطرون على الطرق المؤدية إلى مختلف المدن والقرى.

وسيطر الخوف والرعب على كثير من الأروبيين واليهود في المدن مثل سوسة والمنستير فهاجروها نحو العاصمة.

في القلعة الكبرى

كان الجنود الهاربون من الخدمة العسكرية مسيطرين على الأوضاع فيها وحولها بالتعاون مع أولاد سعيد وجلاص والمثاليث والسواسي، وكثرت الإعتداءات على السكان الذين يعترفون بسلطة الباي والفرنسيين وهاجر بعض سكان القرى في الريف إلى مدينة سوسة حيث يوجد مقر العامل والقوات الفرنسية التي فكرت في قذف القلعة الكبرى بالمدافع إنطلاقا من سوسة.

ثم هاجمت الجيوش الفرنسية بكامل معداتها القلعة الكبرى وسيطرت على الأوضاع فيها يوم 22 أوت، ثم إتجهت لإخماد المناطق الأخرى التي لم تستطع السيطرة عليها بصفة وقتية وكان كلما تنقل الجيش إلى منطقة يتعرض إلى هجومات الثوار.

المعارك بالشمال الغربي

ثورة علي بن عمار

في نفس الوقت الذي وصل فيه ثوار الساحل إلى حالة من الإحباط لعجزهم عن إيقاف زحف الغزاة رغم معارك القلعة الكبرى ومساكن وقصر هلال والمكنين وبني حسان وبنان، نجد في الشمال الغربي الثائر البطل علي بن عمار العياري يقوم بتوحيد القبائل(من أولاد عيار والفراشيش والهمامة) للتصدي للغزاة.

كان علي بن عمار(واليا) عاملا مسجونا عند إستسلام الباي وإمضاء معاهدة باردو في 12 ماي 1881.

لكن الباي أطلق سراح علي بن عمار في شهر جويلية 1881 راجيا منه القيام بتهدئة القبائل لكنه فعل العكس وجندهم لمحاربة الفرنسيين في اجتماع بأولاد عيار وأولاد عون ودريد عقده في سهل السرس ثم إتصل بالعامل الحراث الفرشيشي عامل أولاد ناجي بالقصرين وأحمد بن يوسف عامل أولاد رضوان من (الهمامة) للتنسيق معهم.

يوم 15 أوت 1881 عقد ميعاد في سبيطلة موضوعه مقاومة الإحتلال الفرنسي حضره علي بن عمار ومحمد صالح دبيش عامل أولاد عيار، وعلي الصغير عامل أولاد قزار (فراشيش) وكذلك الحاج الحراث وأحمد بن يوسف وكان النقاش في الإجتماع حادا. فهناك من ينصح بالإستسلام مثل علي الصغير(قائد أولاد رزاز) وكان أغلبية الحاضرين من الأعيان يدعون إلى المقاومة وخاصة منهم قائد أولاد رضوان (همامة) وقائد أولاد ناجي (فراشيش).

أما علي بن عمار الذي يبلغ عمره 67 سنة فكان أكثر الحاضرين نشاطا وحماسا لمقاومة الإحتلال(1) ويدعو إلى وحدة الصفوف والتصدي للغزاة المسيحيين. وكان لديه أتباع كثيرون بعثهم يجوبون المناطق جنوب منجردة لدعوتهم إلى الجهاد (ماجر ورتان الزغالمة أولاد عون الخمامسة أولاد يعقوب دريد).

يوم 10 سبتمبر أصبح لدى علي بن عمار 1200 ثائر وعدد من الأعوان السريين يدعون الجنود السوافة والفارين من الجيش للإنضمام إلى المجاهدين ويهدد كل من يعترض سبيل المدافعين عن الإسلام والبلاد. كان كل الناس يخافونه والبعض من أتباعه غير مقتنعين بالمغامرة وساد الخوف عند كثير من السكان تتنازعهم سلطة المحلة العسكرية التي يقودها علي باي والمخيمة في تستور قريبا منهم ومعهم الفرنسيون وبين سلطة علي بن عمار الذي يدعوهم للجهاد.

وكان الطرفان يدعوان السكان لمساعدتهم بالأخبار والتموين والرجال لمحاربة الطرف الآخر.

وقام علي بن عمار برد عنيف على رسول باي الأمحال وعلى المشائخ والقاضي بتبرسق ونعتهم بالخيانة والفساد لتعاونهم مع الباي. وكان بطلا وكان له نفوذ مطلق وشجاعة نادرة واعتزاز بالنفس ويقول عنه المخبرون أنه يقوّم الإعوجاج، حتى أن أعوان السلطة يلجأون إليه أحيانا لاسترجاع حقوقهم.

معركة عين تونقة

وصل علي بن عمار والثوار إلى عين تونقة التي تبعد 9 كلم على تستور يوم 29 سبتمبر واشتبكوا مع المحلة العسكرية لعلي باي يوم 30 سبتمبر 1881، هاجموا المحلة ونهبوا وأحرقوا محطة القطار بوادي الزرقاء و9 أعوان ورئيس محطة السكة الحديدية، وفي اليوم الموالي واصل الثوار نصب الحواجز لمنع تحركات الجيش وأحرق

(1) محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، نشر دار الكتب الشرقية 1973.

المساكن وحطم الجسور وهاجم قطارا قادما من غار الدماء يحمل نجدة من الجنود ما بين باجة ووادي الزرقاء.

وهاجم علي بن عمار يوم 2 أكتوبر مقر المحلة العسكرية وانهزم وجرح وقررت شركة السكة الحديدية (قلمة ـ عنابة) إيقاف سفراتها وسحب أعوانها ما بين باجة إلى غار الدماء وسحب كافة أعوانها فيما عدا القطارات التي تنقل الجيوش بعد مجاز الباب(1).

(1) المحجوبي والقروي : Quand le soleil s'est levé à l'Ouest ?.

رسم للقائد علي بن عمار

1) الوضع بالساحل من خلال تقارير قناصل فرنسا

أ) الوضع بجهة المنستير :

المرجع : النائب القنصلي بالمنستير Irisson بتاريخ 11 أوت 1881

إلى السيد الوزير المقيم العام

... بلغني أن 800 عسكري فرّوا من الجيش مسلّحين وتركزوا بجمّال تحت قيادة علي بلحاج حسن الميلي (باش شاوش) وتحت إمرته 3 يريدون تنظيم هؤلاء الجنود وهم الحاج علي بن خديجة، والحاج مصطفى سرّادي، وسعد ثم.

وتعرّض سكّان المنستير أثناء عودتهم من سوق المكنين إلى السلب من قبل سعد ثم وبعض شركائه من القادة والجنود الذين يقومون بالسطو منذ يوم السبت الماضي على كل من يغامر بالسير في الطرقات.وقد عمّ الهلع السكان وكلهم يهرّبون عائلاتهم ودوابهم نحو مدن الساحل. أما شيخ بنّان فقد أتى متحمسا ليبلّغنا أن سعد ثم ينوي قتله ليلة الإثنين ويحمل رأسه عربون نصر إلى جمّال.

«حسب مراسلة من Irisson النائب القنصلي بالمنستير بتاريخ 10 أوت إلى المقيم العام »

يقول فيها :« إن الوضع تدهور إثر الصدام الذي جدّ بجمّال وقد وضع ذلك حدّا نهائيًا للسلطة المتداعية وغير الشعبيّة للجنرال البكّوش حيث إنتشرت عصابات مسلّحة من الجنود في قرى ومنطقة المنستير وأرغمت الناس بالقوّة على تسليم الأسلحة والمؤن وهددت السكان بنهب وتقتيل شامل إذا لم ينضمّوا إليها وقد كان يقودهم سعد ثم وهو قاطع طريق وسفّاح ويمثّل الرعب في هذه الجهة، يتنقّل بكلّ حريّة حتى الآن بين مدن الساحل دون أن تعمل السلطة على إيقافه».(1)

(1) المصدر : عدنان المنصر وعميرة الصغير : المقاومة المسلحة ج 1، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

ب) الوضع بالمهدية وتمرد قصر هلال أوت 1881 :

مختصر تقرير النائب القنصلي Cretin بالمهدية بتاريخ 22 أوت 1881.

سيدي الوزير المقيم العام

«يشرّفني إعلامكم أن الوضع السياسي بالمهدية هادئ نسبيا، غير أن السكان مضطربون بسبب فرار 800 جندي حطوا بأطرافها وأن بدو الجهة يدخلون المدينة بأسلحتهم وقد رأيت أنه من الحذر عدم مطالبتهم بتركها عند باب المدينة، إنهم جاؤوا يبيعون زادهم من قمح وشعير بأبخس الأثمان وأشاعوا أنهم سيفرّون من جهتنا نحو الجنوب ويلتحقون بقائد الثورة علي بن خليفة، وأن الإتصالات قد إنقطعت مع سوسة.

ـ يوجد حول المكنين معسكر من الجنود الفارين نحو 400 يرفضون الطاعة وهددوا الخليفة بأنهم سوف يهاجمون المدينة إن وقع إعتداء السلطة على أحد أفراد عائلاتهم. وأن الخليفة والأعيان سيتوجهون إلى المنستير هذا الصباح ليشتكوا للعامل سي مزالي.

ـ قصور الساف خاضعة لسيطرة المتمردين من العساكر الفارين نحو 400 يدعمهم الأهالي ويراقبون طريق المهدية وهم على إستعداد للقتال إن أريد إيقافهم...».

ج) تقرير نائب القنصل بسوسة

سوسة 11 سبتمبر 1881

إلى السيد الوزير المقيم العام

من المؤكد أن (الرسول) الذي غادر سوسة عشية أمس أعلمك أن قواتنا إحتلت المدينة وقد جرى ذلك في نظام كبير وبدون مقاومة كما توقعت. وقد إصطف بالباب الجديد القائد ومعه السلط الدينية والأعيان لاستقبال المقدّم قائد رتل الإحتلال والطلائع الأولى من المشاة التي أنزلت.

وقد إتخذ الجنرال البكوش كل الإجراءات اللازمة لحفظ الراحة والأمن طيلة الوقت الذي إستغرقه تحول الجنود إلى القصبة كما رفع العلم الفرنسي عند وصولهم مباشرة على القلعة.

حافظ سكان سوسة على هدوئهم الذي هم عليه منذ أشهر وفهموا أنهم أصبحوا أحرارا اليوم بعد أن كانوا مسجونين بالأمس وأنه يمكنهم بعد قليل القيام بأعمالهم الفلاحية بكل إطمئنان.

ويظهر أن الجنرال البكوش قد إنضم بصفة نهائية إلى سياستنا حيث لم يدّخر جهدا في إنزال جنودنا وإقامتهم ولايسعنا إلا أن نعترف له بذلك.

المرجع : رسالة من نائب القنصل بسوسة إلى المقيم العام.

المصدر : المقاومة المسلحة في تونس الجزء الأول، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

وحسب رواية الأهالي التي أوردها محمد المرزوقي في كتابه "صراع مع الحماية"، فإن عدد الثوار الذين تمركزوا في وادي لاية وهاجموا الفرنسيين في القلعة الكبرى حالوا بينهم وبين حامية سوسة وكان عددهم 700 ثائر من قبائل أولاد سعيد والسواسي والقلعات وإصطدموا بالجيش الفرنسي أياما من 18 إلى 22 أكتوبر 1881.

وكانوا يهاجمون قوافل التموين الفرنسية وينصبون لهم كمائن، وآستشهد في المعركة الشاوش الهذيلي بن الزين الذي كان مساعدا لعلي بن عمار الجلاصي الذي قتله الفرنسيون غدرا وهو نائم بعد أن دلهم على مقره أحد أعوانه الخونة. وبعد ذلك تمكن الجيش الفرنسي من الوصول إلى سوسة.

دور علي بن خليفة في المقاومة

إلى جانب تنظيم صفوف الثوار للدفاع عن صفاقس والجنوب إعترض علي بن خليفة جيش العدوّ المتّجه نحو القيروان، وآنضمت إليه عديد القبائل من الجنوب والوسط وخاصة منهم بنو زيد الذين كانوا من خصومه عندما كان مواليا للباي ثمّ أصبحوا من أنصاره ضد الباي وضد الإحتلال الفرنسي والتحقوا به قرب قابس ولما إنهزم

في عدّة معارك و علم باحتلال الجنرال Etienne للقيروان يوم 26 أكتوبر 1881 أمر أنصاره من بني زيد بالهجرة إلى طرابلس وهو معهم لكن البعض منهم تباطأوا والتجهوا إلى حرث أرضهم قرب الحامّة بعد سقوط أمطار الخريف وتعلّلوا بعدم رضاهم عن تسليم واحتهم بالحامّة إلى الجيش الفرنسي بعبث بها.

وفي 6 ديسمبر 1881 إلتقى محمد بن شرف الدين زعيم بني زيد بالجنرال لوجيرو لإبلاغه بولاء بني زيد، فرح الجنرال بذلك وعيّن منهم خليفة عليهم تشجيعا لبقية القبائل على الإستسلام، ووعدهم بعدم دفع غرامة الحرب وانتدب منهم المخازنية لمقاومة ثوار الجنوب.

وكان في قبيلة بني زيد فرعان : أحدهما ينتسب إلى شدّاد (وهو شديد على البايات والإحتلال) وهو الفرع الذي يرتبط بغومة المحمودي الثائر الطرابلسي وشداد وغومة قبيلة عربية (من بني سليم).

أما الفرع الثاني من بني زيد فينتسب إلى يوسف الذي كان دوما مواليا للبايات وللسلطة المركزية.

تواصل الإشتباكات : فيفري، مارس 1882.

لم تسيطر الجيوش الفرنسية نهائيا على المناطق الداخلية ما بين القيروان وصفاقس وجلمة حيث إستطاع 550 من الثوار الفرسان عبور دوائر قابس في مجموعات صغيرة وتجمّعوا شمال وادي العكاريت بين الصخيرة وقابس ثم إنقسموا إلى 3 مجموعات عبرت سيدي مهذب والسقي إلى أراضي نفات وقطعت خطوط التلغراف بين قابس وصفاقس واستولت على قطعان من الأغنام وتعرض المثاليث إلى هجوم 200 فارس يقودهم يوسف بن علي بن نصر، كانوا يجمعون الحلفاء بالعجيلة (70 كلم) غرب صفاقس واشتبكوا معهم في معارك واستولوا على قطيع إبل، ووصلوا إلى حدود (15 كلم) من صفاقس لكن جيش الإحتلال لاحقهم ولم يلحقهم.

وفي نفس الوقت هاجم 300 فارس من الثوار معمرين مالطيين وإيطاليين شمال القيروان وقتلوا منهم 7 أشخاص وجرحوا إثنين واستولوا على 200 رأس من الإبل ثم إتجهوا نحو النفيضة والجم وقد شاهدهم السكان مساء 5 مارس بسيدي الهاني وقد

لاحقتهم الخيالة ومدافع الفرنسيين المحمولة واشتبكت معهم ليلا شمال السبيخة ومات من جانب الثوار 27 فارسا وضابط صف فرنسي وجرح عون حرس (Gendarme) فرنسي.

يوم 10 مارس هاجم 50 فارسا و100 مشاة من الهمامة برج القرية بقابس جرح 3 من الثوار وفي اليوم الموالي هاجموا برج الحامّة فجرح 27 منهم لكنهم قتلوا ثلاثة من المتحصنين بالبرج. ويوم 18 مارس أغار 300 فارس قرب قمودة على أهل جلاص المستسلمين للإحتلال وسلبوهم قطيعا من الإبل.

(1) Bel Homme "تقرير : الرائد

ملاحظة : في عقيدة كثير من الثوار أنّ الذي يستسلم للغاصب المحتل لايختلف عن العدو وتجوز الإغارة عليه وسلبه مثل جيش الإحتلال.

تراجع القبائل الثائرة نحو الجنوب (جرجيس 11 ديسمبر 1882)

كتب قائد الباخرة Etandard يقول إنّه غادر حومة السوق بجربة يوم 10 ديسمبر صباحا ووصل إلى جرجيس بعد الظهر واستقبله خليفة عكّارة رحومة بلهيبة «تأكدت الأخبار التي زوّدني بها الخليفة أن القبائل التي إنهزمت أمام الفرنسيين إنتصبت بالجنوب على مسافة سير يوم من جرجيس وهي نفات بقيادة علي بن خليفة وجلاص بزعامة حسن بن مسعي أما القبائل الأخرى المتمرّدة مثل الهمامّة والسواسي وأولاد سعيد وبني زيد فقد تكون توغّلت في جنوب المملكة».

الهجرة إلى طرابلس

في أكتوبر عندما إشتد الضغط على الثوّار في كل مكان إجتمعوا وقرّروا الإنسحاب إلى الجنوب والهجرة إلى ليبيا ومن هناك قاموا بعدة غارات ضد سلطة الباي والإحتلال الفرنسي. والقبائل المهاجرة إلى طرابلس تنتمي إلى بني زيد والهمامة وأولاد عيار والفراشيش والمثاليث وأولاد سعيد ونفّات والتحق بهم زعماؤهم مثل علي بن خليفة وعلي بن عمّار وغيرهم.

(1) عدنان المنصر وعميرة الصغير : ج انت من الثورة المسلحة 1881 ـ 1939 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنة 1997.

أحداث تمغزة جوان 1883

تمكن فورجمول يوم 20 نوفمبر من دخول قفصة وكان قد غادرها عاملها أحمد بن يوسف ورجاله، وتجمع أولاد بويحيى وأولاد سلامة في تمغزة والشبيكة وميداس لتكون قواعد هجوماتهم على العدو وفي النهاية تمكن فورجمول في شهر ديسمبر من السيطرة على الجنوب الغربي.

علم قائد حامية قفصة في 16 جوان 1883 أن زاوية تمغزة التي يتقدمها المرابط الحفناوي بن عبد الحفيظ أصبحت قبلة الزوار من تونس والجزائر وأن هناك نداءات لمقاومة المسيحيين ويقوم عدد من المجذوبين بإثارة التعصب الديني.

وصلت كتيبة من جنودنا إلى تمغزة يوم 22 جوان وحسب التحقيق واعترافات المرابط الحفناوي بن عبد الحفيظ وإبنه أن :

ـ مصطفى بن مبروك يقول إنه وليّ جاء من الجزائر شارك في معركة بسكرة سنة 1876 ولجأ إلى تونس وهو الذي أعان الحفناوي لإثارة التعصّب والدعوة للجهاد.

ـ وأن زوّار الزاوية حضروا عدة مرات المواكب الدينية بأسلحتهم وأعلنوا أنهم تحت إشارته للقيام بالهجوم ضد الإحتلال.

ـ أن كميات كبيرة من البارود صنعت في تمغزة وميداس والشبيكة.

وتمكنت قواتنا التي تحركت بسرعة من تفريق الزوار ووضع حدّ لتحركات معادية لاحتلالنا يصعب التنبؤ بتبعاتها.

المصدر : التقرير الشهري للجنرال Forgemol.

التعريف بـرجالات المقـاومة الأوائل

1) السيد إبراهيم الساسي الشعيلي 1822 ـ 1917

من بني زيد بالحامة فارس وشاعر شارك في ثورة علي بن خليفة النفاتي ضد الإحتلال الفرنسي لمدينة قابس والمنزل هاجر مع غيره من الثوار إلى طرابلس عندما إشتد عليهم ضغط الجيش الفرنسي وعاد البعض منهم ومن بينهم الشعيلي سنة 1913 عند إحتلال إيطاليا لطرابلس وهو من أولاد يوسف الموالين للبايات وكانوا أعداء لشداد الموالي للدايات.

2) أحمد بن يوسف الهمامي : 1810 ـ1895

كان عاملا (واليا) على عرشه أولاد رضوان الهمامة وكان أمير لواء(عقيد) قاد عدّة معارك ضد الفرنسيين والباي بالإشتراك مع قبائل نفات وجلاص والفراشيش والسواسي وأولاد عيار وبعد إجتماعهم في سبيطلة في شهر أوت 1881 هاجم قلعة قفصة وشارك علي بن عمار العياري في هجومات على قلعة الكاف في شهر أكتوبر 1881 والفراشيش عند محاربة الفرنسيين في الجزائر ثم هرب إلى طرابلس وعاد إلى تونس سنة 1886.

3) حرّاث الفرشيشي 1815 ـ 1890

يقول المرزوقي «كان الفراشيش بثوراتهم ضد البايات تسلط عليهم المظالم لنزعتهم التحررية».

وهو من أولاد محفوظ كان عاملا(واليا) سنة 1870 على أولاد ناجي بفوسانة، شارك في هجوم على الكاف مع علي بن عمّار وعلى الجيش الفرنسي القادم من تبسة بعد إمضاء معاهدة باردو سنة 1881 أطلق الباي سراحه لتهدئة خواطر الفراشيش وبمجرد وصوله إلى فوسانة أعلن الثورة على السلطة، ثمّ فرّ إلى طرابلس مع بعض المقاومين.

4) عامر العيساوي 1812 ـ1890

من جهة مطماطة، كان عمدة بني عيسى، نظّم ثورة جبل مطماطة وتمكن من صدّ جيش الإحتلال إلى أواخر سنة 1881 وفي موسم الأمطار تفطن الجيش الفرنسي إلى أن سلاح الثوّار قديم تفسده الرطوبة فهاجم الجيش الثوار وقتل منهم كثيرا من بينهم شيخ قزرط والحسومي، وقبل وفاته سنة 1902 تزعّم عامر العيساوي حركة عصيان أخرى وهي معارضة تجنيد الشبان في صفوف الجيش الفرنسي وقتل أثناء تلك المعركة.

5) علي بن خليفة النفاتي 1807 ـ1885

من عرش نفّات (وله فرع بمنزل بورقيبة) من بني سليم متواجد في منطقة الصخيرة بالجنوب من عائلة مخازنية كان أمير لواء، وخليفة(معتمد) في منطقة بني زيد ثم عاملا في عدة مناطق كنفات والهمامة وجلاص والقيروان وأولاد عيار والمثاليث وعند إنتصاب الحماية كان عاملا على الأعراض مقرّ إقامته بشنني (قابس)، أعلن الثورة على الباي مع عديد المقاومين من مختلف القبائل،كان يؤمن بأن الفرنسيين كفّار ومقاومتهم واجب على المسلم رغم إستسلام الباي، واتصل بالوالي العثماني بطرابلس للمساعدة لكن بدون جدوى.أعلن نفسه ممثّلا للسلطان العثماني وهو الذي نظم مقاومة الإحتلال في مدينة صفاقس تحت قيادته داخل الأسوار وخارجها من 5 إلى 17 جويلية 1881 وبعد سقوط المدينة نظم عدّة غارات من مركزه الجديد في ودران (معتمدية بئر علي) وصلت إلى صفاقس والشعّال والساحل والشمال ثم عاد بجيش يتكون من 500 فارس و2000 ثائر لقيادة معركة قابس من وذرف، وفي أكتوبر 1881 وصل على مقربة من القيروان وشارك ثوّار الوردانين وجمّال في الساحل، وفي نوفمبر1881 فرّ إلى طرابلس ومعه 3000 من أنصاره ومن هناك قام بعدة عمليات ضد الإحتلال الفرنسي حتى توفّي سنة 1885.

6) محمد كمّون 1826 ـ 1901

من صفاقس تاجر وفلاح تزعّم قيادة عمليات المقاومة داخل الأسوار عند مهاجمة الجيوش الفرنسية مدينة صفاقس وأشرف عل مدفعية الأبراج التي كانت ضعيفة لأن المدافع النحاسية وقع إذابتها في عملية تحويل النقد (السكّة) من فضة

إلى نحاسية، وكان ينسّق الدفاع عن المدينة مع القائد علي بن خليفة النفاتي الذي يتزعم القبائل التي تحمي المدينة، وبعد سقوط صفاقس في أيدي الإحتلال فرّ إلى إسطنبول، وعاد إلى صفاقس بعد حصوله على الأمان ليستأنف نشاطه الفلاحي والتجاري.

7) علي خماخم

شارك في مقاومة إحتلال صفاقس بصناعة السلاح وإصلاحه في دكانه من 5 إلى 17 جويلية 1881 وبعد الهزيمة هاجر هو والحاج محمد كمون إلى طرابلس وتوفي سنة 1899.

8) العربي زرّوق : ولد بتونس سنة 1923

لمّا إستشار الصادق باي مجلس الأعيان في موضوع إمضاء معاهدة الحماية كان العربي زروق الوحيد الذي إعترض على ذلك وأنكر على الباي الاستسلام، وكذلك فعل أحمد إبن أبي الضياف.

كان العربي زروق رئيس بلدية تونس وغضب الباي عليه فجرّده من وظائفه وفرض عليه الإقامة الجبرية في جويلية 1881 ولما علم أن الباي سيغدر به إلتجأ إلى السفارة الأنقليزية ثمّ تحول إلى الأستانة وهناك لقي خير الدين باشا.

«ليس هناك صلة بين عائلة زروق الذين قدموا من المغرب بالسيد أحمد زروق عامل سوسة»، تربّى في العز واختلط بالشعب على خلاف أمثاله من المماليك وربما كان ذلك من الأسباب التي جعلته وطنيا ويقف ضد إمضاء الباي معاهدة الحماية ويدعو للثورة لأن التضحية بشخص(الباي) أفضل من التضحية بشعب كامل.

تعلّم بالمدرسة الحربية ببارد وحذق لغات أجنبية وتخرج برتبة ملازم وأصبح لواء واختارته الحكومة ليكون مدير المدرسة الصادقية وبثّ في أبنائها الروح الوطنية كما فعل فيما بعد الأستاذ علي البلهوان وفيما بعد الأستاذ الجلولي فارس وغيره فيما بعد، توفّي في 6 جوان 1902 بالمدينة المنوّرة التي أقام فيها 4 سنوات ودفن بها.

9) علي بن عمّار العيّاري :

من عرش الظهارة من أولاد عيار ولادته مابين 1805 و1815 توفي في أواخر 1883 أو بداية 1884 دخل سلك العمّال ودخل السجن وأطلق الباي سراحه في أواخر جويلية 1881 لتهدئة الوضع في مكثر لكنه جمع منهم ومن الفراشيش وجلاص عددا من الثوار واتجه بهم إلى باردو للضغط على الباي قصد التراجع عن معاهدة الحماية وأغار فرسانه علي محطة الأرتال بوادي الزرقاء (قرب مجاز الباب) وكانت نتيجة الإشتباك قتل 10 من الأوروبيين.

وفي أكتوبر 1881 إشتبك مع الجيش الفرنسي مدة 21 يوما بعين تونثة بين تبرسق و تستور كما قاد معركة وادي الزرقاء قرب مجاز الباب، إستعمل الجيش المدفعية الثقيلة فانهزم الثوار من أولاد عيار وأولاد عون ودريد وقطعت يده اليمنى في تلك المعركة ومع ذلك لم يتوقف إذ هاجم مع بعض الثوار الجيش الفرنسي في قلعة الكاف وفي جبال أولاد عيار ثم إنسحب إلى دير أولاد عيار مقر إقامته بمكثر فهاجمه الجيش الفرنسي في 20 نوفمبر 1881 وإضطرّ إلى الفرار نحو الجنوب والهجرة إلى طرابلس ومعه بعض أتباعه والتحق بعلي بن خليفة النفاتي.

لكنه عاد إلى تونس وقابل الباي في 1 نوفمبر 1882 صحبة بعض المهاجرين مثل الحاج محمد كمون والحاج محمد بن خليفة ونظم المقابلة قنصل فرنسا بطرابلس وعرضت عليه سلطة الحماية أن يكون عاملا من جديد لكنه إعتذر واعتزل الناس حتى وفاته في أواخر 1883(1).

(1) المصدر : المقاومة المسلحة ج 1 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.
محمد المرزوقي : دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب 1975.

III) بداية المطالبة بالحقوق
في عهد علي باي (1882 -1902)
و Paul Cambon (1882 - 1885)

1) النازلة التونسية ودورها الوطني(1) (2 أفريل 1885)

تمثل أول تحرك سياسي ذو صبغة مطلبية موجه ضد سلطة الحماية وأول رد فعل وطني جماعي بتونس العاصمة قضية «النازلة التونسية» وهي تحرك شعبي لبعض أعيان العاصمة الذين لحق الضرر بمصالحهم المتمثلة في بعض الإمتيازات التي أسندها إليهم الباي كما أضرت بمصالح بعض العملة الذين كانوا يشتغلون معهم في القطاع وآكتست هذه الحركة صبغة شعبية حيث شارك فيها نحو 3000 شخص وكان على رأسهم مشائخ من الزيتونة وأعيان من العاصمة.

ومن بين المشاركين البارزين فيها محمد الدلاجي شيخ المدينة وحسونة بن مصطفى شيخ غابة الزيتون والشيخ الورتاني مدير الأحباس والشيخ محمد السنوسي كاتب إدارة الأحباس، وكان هؤلاء من أوائل الذين إحتجوا على تدخل السلطة الحامية بصورة سافرة في شؤونهم الخاصة لإلحاق الضرر بهم مثل موضوع توزيع المياه التي تأتي من زغوان إلى تونس عن طريق الحنايا وكان من مشمولات الجنرال البكوش وشركائه الجنرال رستم والجنرال محمد الحسين وأسند إليهم الباي ذلك الإمتياز (توزيع وتطهير المياه) منذ سنة 1872 لمدة 30 سنة لكن المقيم العام Roustan ألغى ذلك باتفاق مع المدير الفرنسي المكلف بالأشغال العمومية ببلدية تونس وأحال الصفقة إلى شركة إستغلال فرنسية.

(1) المصدر : Lejri Mohammed Salah ; L'évolution du mouvement national en Tunisie des origines à la deuxième guerre mondiale, université de Lausanne ; thèse de doctorat ; STD 1975.

سقاء توزيع المياه للمحلات التي لا ترتبط بشبكة المياه

وكذلك إحتجوا على قانون دفن الموتى الذي أصبح من أنظار البلدية بناء على أمر الباي بتاريخ 2 أفريل 1875 وهذه القضية إتخذت صبغة سياسية دينية أدت إلى بطالة عدد من الأهالي وأوكلت شؤون دفن المسلمين إلى غيرهم كالمسؤول عن الأشغال البلدية ومساعد رئيس البلدية وأصحاب القرار في الموضوع كلهم فرنسيون.

إنطلقت أول حركة ذات مطالب سياسية في تونس المعاصرة مع النازلة التونسية يومي الجمعة 2 والسبت 3 أفريل 1885 في تونس العاصمة لتعلن معارضتها لبعض القرارات التي إتخذتها السلطة والتي من شأنها أن تضر بمصالح فئة من سكان العاصمة، ولتطالب بآسترجاع حقوقها والدفاع عن مصالحها التي إنتزعتها منها فرنسا مستعملة في ذلك المسيرات وحشد جموع من التونسيين للمشاركة فيها تعبيرا عن سخطهم ومعارضتهم لتلك القرارات.

وقد جاءت تلك الحركة متزامنة مع حركة الاصلاح في العالم الاسلامي بزعامة جمال الدين الافغاني ومحمد عبده(1).

هذه الإجراءات وما سبقها وتثقيل الخطايا على متأخرات الآداءات البلدية أضر بمصالح الأعيان وموارد عيشهم وعيش العاملين معهم، وتحويل تلك المنافع إلى الفرنسيين بدلهم وكذلك إسناد أراضي الأحباس إلى المعمرين واستغلال الغابات التي تعطى للفرنسيين دون غيرهم. كل ذلك كان سلبا لحقوقهم المكتسبة.

وخلاصة النازلة التونسية أن قانونا صدر بالرائد الرسمي بتاريخ 2 أفريل 1885 يقضي بأن يصبح دفن الموتى من أنظار المجلس البلدي وجاء فيه أيضا تثقيل في إستخلاص متأخرات الآداء البلدي(زبلة وخروبة)، وكان قد سبق أن إنتزعت من السكان عملية السقاية وأصبحت بيد شركة فرنسية.

(1)محمد عبده : زار تونس من 6 ديسمبر 1884 إلى 4 جانفي 1884 وقام بعدة إتصالات مع رواد النهضة في تونس من جماعة العروة الوثقى أمثال محمد السنوسي وأحمد الورتاني وغيرهم من مشائخ الزيتونة.

أجمع الأعيان على مكاتبة الباي لطلب رفع المظلمة عنهم بخصوص غسل ودفن الموتى الذي أصبح من أنظار طبيب البلدية، والسقاية التي أدت إلى بطالة السقائين وثقل الضرائب البلدية التي أرهقتهم.

وحرّر الشيخ عثمان كشك رسالة في المواضيع تمّ تبليغها إلى علي باي ونظموا مسيرة إلى قصره بالمرسى يوم السبت 3 أفريل مساء وكانوا يحملون شكاية بتحرير الشيخ المصلح محمد السنوسي لقراءتها أمام الباي.

وقبل وصولهم إلى قصر الملك قصدوا سانية الوزير محمد العزيز بوعتور الوزير الأكبر وطلبوا منه مصاحبتهم ودعمهم، ولما إطلع على محتوى اللائحة رافقهم وقبلهم الباي أحسن قبول وبكى لبكائهم وظهر عليه أسف العجز.

خلاصة ما جاء في اللائحة.

1) جاء في أمر الباي الترخيص للبلدية ببيع الأملاك التي تسند إليها وفيه إتلاف للمبيع فتبقى البلدية بدون أملاك وعندها تضطر إلى تثقيل الأداء البلدي علينا.

2) تجريد رئيس البلدية من النفوذ الذي أصبح من إختصاص كاهيتين(فرنسيين غالبا)لهما تفويض إلزامي وفيه تكليف أناس غير عارفين بعادات البلاد ورجالاتها وأشرافها.

3) تجهيز ودفن الأموات عندما يصبح من أنظار البلدية وهي بيد كاهيتين غير مسلمين، يتنافى والشريعة الإسلامية وأحكامها وهي من مشمولات رجال العلم في الدين لا البلدية، وإكرام الميت في التعجيل بدفنه لا إنتظار التراتيب البلدية ولادخل للسياسة فيه، ونطلب من الحضرة العلية إجراء أحكام أمواتنا على قواعد ديننا.

4) طلب تعهد طرقات المدينة بالإصلاح والترميم.

5) الخطايا على الأداءات البلدية ثقيلة وكثير من الناس عاجزون على دفع الضرائب وللمتيسر دفع الأداء المتأخر أقساطا، ونطلب إسقاط جميع المتأخرات والبداية من المستقبل حتى لاتقع فضيحة المتجملين بالتستر.

6) عدم تغيير ثمن ماء زغوان الذي نشربه عند إحالته إلى الشركة الفرنسية.

والملاحظ أنه لم يتحقق من كل هذه الطلبات إلا موضوع تجهيز ودفن الأموات.

قرارات المقيم العام

Paul Cambon هو الذي أمضى مع علي باي على إتفاقية المرسي في 8 جوان 1883 وتعتبرُ حجر الزاوية للحماية إذ مكنتها من التسيير المباشر لشؤون الإدارة فحتى الباي أصبحت قراراته تخضع لتأشيرة وموافقة المقيم العام.

بعث المقيم العام المراقبات المدنية سنة 1884، وفي 25 ماي 1885 بعث برسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية يذكر فيها بأن الباي قام بعزل 13 موظفا الأكثر تورطا في قضية المسيرة والنازلة التونسية.

عزل الشيخ الصادق الشاهد من التدريس بالصادقية والشيخ محمد السنوسي من كتابة جمعية الأوقاف والمشائخ الصادق العنابي والعربي العنابي من العدالة وجمعية الأوقاف والشيخ عمر الغربي من العدالة ومن عضوية المجلس البلدي، وحسن بن دخيل من وكالة أوقاف جوامع المالكية.

والشيخ محمد الأصرم والشيخ الهاشمي الشاهد من العدالة، وعزل الحاج حميدة الجبالي من أمانة سوق العطارين، وعثمان الفياش من أمانة سوق السراجين، كما عزل الأمير اللواء شيخ مدينة تونس محمد الدلاجي.

كما أعفى من عضوية المجلس البلدي حمودة عزّوز وعمر العتكي وعثمان الفياش والحبيب المستيري والحاج محمد الجبالي ومحمد الهاشمي.

ووقع تجديد الهيئة المركزية لجمعية الأوقاف، وألقي القبض على حسونة بن مصطفى في الكاف ومحمد السنوسي بثابس وأودعا السجن.

ونصّب المقيم العام عوض هؤلاء جميعا عملاءه المخلصين ويقول « وكان ذلك هو الحل الأمثل للقضاء على الفتنة».

الصحف والجمعيات ودورها الوطني

كان للصحف و الجمعيات دور كبير في نشر الوعي وكانت روافد هامة في غرس الروح الوطنية لدى الشباب للوقوف في وجه الإحتلال ومقاومة برامجه الهدامة.

1) الصحافة

الصحف الفرنسية

كان للمعمرين الفرنسيين صحفا تعبر عن رأيهم وتدافع عن مصالحهم مثل La Tunisie Française وLa dépêche Tunisienne ولو أنهم ليسوا في حاجة إلى ذلك لأن كل هياكل الإستعمار من المقيم العام إلى الكاتب العام للحكومة والمراقبين المدنيين وكل الوزراء وأغلبهم فرنسيون وكذلك المحاكم وأجهزة الأمن تدافع عنهم وتعمل بكل الوسائل والحيل لتمكينهم من حقوق ومستحقات التونسيين.

الصحف التونسية

أما الصحف التونسية فهي قليلة العدد ومعرضة للتهديد والتوقيف عن الصدور كلما نشرت رأيا أو خبرا فيه إشارة تمس بنظام الحكم أو مصالح الفرنسيين ومعرضة إلى التوقف عن الصدور لقلة إمكانياتها المادية أو لقرار سياسي.

كانت الصحف في معظمها أسبوعية باللغة العربية أو الفرنسية وهي موجهة نسبيا إلى الرأي العام الفرنسي بتونس وحتى بفرنسا وموجهة خاصة إلى السلطة كي تتفهم بعض القضايا والمشاكل التي يعانيها التونسيون أو للمحافظة على الهوية التونسية والثقافة العربية الإسلامية ومن بين هذه الصحف التي لعبت دورا في نشر الوعي الوطني :

الحاضرة : (1888 ـ 1911) وهي جريدة أسبوعية أدبية.

الزهرة : (1890 ـ 1959) وهي جريدة إخبارية أدبية سياسية كانت تصدر مرتين في الأسبوع ثم أصبحت يومية.

سبيل الرشاد (1895 ـ 1896) جريدة دينية سياسية بعثها الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

القلم : (1903 ـ 1905) وهي جريدة أدبية علمية.

الصواب : (1904 ـ 1938) وهي جريدة أدبية علمية بدأت أسبوعية ثم أصبحت نصف شهرية.

التونسي Le Tunisien جريدة أسبوعية صدرت في 7 فيفري 1907 وتواصلت إلى 7 مارس 1912 : وهي الناطقة باسم حركة الشباب التونسي ويشرف على القسم الفرنسي منها علي باش حانبة وعلى القسم العربي عبد العزيز الثعالبي والمساعدون عبد الجليل الزاوش ومحمد نعمان والصادق الزمرلي (1).

وغيرها من الجرائد والمجلات ولما تأسس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 بعث، جريدة العمل (1 جوان 1934) وهي الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري الجديد ويشرف عليها الحبيب بورقيبة وتغير إسمها بعد السابع من نوفمبر 1987 لتصبح جريدة الحرية الناطقة باسم التجمع الدستوري الديمقراطي وجريدة الإرادة (8 جويلية 1934 إلى 18 مارس 1955) وأسسها عبد العزيز الثعالبي وهي الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي.

La voix du public :أسبوعية بالفرنسية صدرت من 11 مارس إلى 27 ماي 1937 ، مديرها المنصف المستيري والمساعدون : أحمد الصافي وعلي بوحاجب صالح وفرحات الشاذلي الخلادي والطاهر صفر والطيب جميل وعزالدين الشريف.

L'action tunisienne : جريدة مستقلة صدرت في 1 نوفمبر 1932 إلى 30 ماي 1933، ثم عادت إلى الظهور ما بين 16 ديسمبر 1936 إلى 10 أفريل 1938، كان البشير المهذبي المسؤول عن كتابة التحرير ثم أصبح بورقيبة مدير التحرير أما هيئة التحرير فهي تتركب من : محمود الماطري وعلي بوحاجب ومحمد بورقيبة والبحري ثبثة، يساعدهم الطاهر صفر وشمس الدين العجيمي والطاهر الأخضر ومحمد نعمان وصلاح الدين بوشوشة.

L'Action : اسبوعية من 25 أفريل 1955 إلى 8 سبتمبر 1958 مديرها البشير بن يحمد، رئيس تحريرها محمد بن إسماعيل.

L'étendard tunisien : أسبوعية سياسية مديرها الشاذلي خير الله ومؤسسها George Maurin وصدرت من 4 جانفي 1929 إلى 10 فيفري 1930.

La voix du Tunisien : أسبوعية تدافع عن مصالح التونسيين، صدرت من 26 مارس 1930 إلى 27 جوان 1950.

مديرها الشاذلي خير الله، المحررون الطيب جميل ومحمد بدرة وخير الله بن مصطفى وشمس الدين العجيمي ومحمد بورقيبة وإسماعيل زويتن ومحمود

(1) Mohammed Dabbal, série documentation, index revues et journaux de langue française ; Cérès 1973.

الماطري وأحمد بن ميلاد ومحمد نعمان والحبيب بورقيبة والبحري قيقة وCohen Hadria وDuran Anglviel وIve Noêlle وصالح فرحات وعلي بوحاجب والمنوبي بوزيري.

ومثلها جريدة **La charte tunisienne** التي أصدرها علي بوحاجب في جويلية 1936 إلى أفريل 1938.

جريدة **تونس الفتاة** صدرت قبل أحداث 9 أفريل 1938 ثم عادت إلى الظهور في نوفمبر 1938 إلى 1939 ويشرف عليها رشيد إدريس.

جريدة **La Tunisie nationaliste** : أسبوعية تدافع عن حقوق وآستقلال الشعب التونسي صدرت سنة 1937 ومديرها محمد بوشرارة.

إلى جانب صحف نقابية وأدبية وشيوعية وصحف جهوية مثل La dépêche soussienne التي صدرت سنة 1944.

جريدة **Mission (الرسالة)**: أسبوعية سياسية دستورية مستقلة صدرت من 21 أفريل 1948 إلى 15 فيفري 1952 : مديرها الهادي نويرة ويساعده الصادق الشايبي ثم أحمد الزمني، مدير التحرير الباهي الأدغم، هيئة التحرير تتكون من : الدكتور سطا مراد والدكتور سعيد المستيري وإبرهيم عبد الله وفريد بورقيبة رضا القليبي وعبد المجيد المهيري ومصطفى الدلاجي وفرحات حشاد والطاهر الأخضر والحبيب الشطي وعلي البلهوان والناصر بن جعفر والصادق المقدم ومحمد علي العنابي ومحمود المسعدي وأحمد المستيري.

المجلات :

مجلة الثريا : صدرت سنة 1913 وهي شهرية صدر منها 47 عددا.

مجلة المباحث : صدرت سنة 1938 مديرها ورئيس تحريرها محمد البشروش تصدر مرتين في الشهر لم يصدر منها إلا عددان ثم توقفت وعادت للظهور في سنة 1944 وكان مديرها محمود المحيرصي ورئيس تحريرها محمود المسعدي تصدر مرة في الشهر وصدر منها 43 عددا.

2) الجمعيات

كثيرة الإختصاصات رياضية، كشفية، أدبية، مسرحية، ثقافية، طلابية (نقابية) تضامنية كالهلال الأحمر والجمعيات الخيرية والتعليمية قامت بجهود لنشر

التعليم ورفع الأمية ومن أقدم هذه الجمعيات التي أسست المدارس وأشرفت على إدارتها الجمعيات القرآنية التي أسست مدرسة أهلية في نهج سيدي بن عروس بالعاصمة سنة 1906 بعثها خير الله بن مصطفى من حركة الشباب التونسي.

المدرسة العرفانية سنة 1909 نهج الورغي بالعاصمة.

مدرسة السلام نهج المرّ بالعاصمة.

ومدارس قرآنية مماثلة في سوسة سنة 1911 وفي بنزرت سنة 1912 وفي المنستير سنة 1913. وللتذكير فإن حركة التطوع لبناء المدارس الأهلية والقرآنية وفكرة التضامن الوطني إستمرت لأن السلطة الإستعمارية أهملت جانب حق التعليم للتونسيين وقد تواصل المجهود التطوعي التونسي وتضاعف في بداية الإستقلال لمعاضدة مجهود الدولة وفي عهد تحول السابع من نوفمبر 1987 أخذ صبغة إنسانية جديدة تتمثل في وضع خطة وطنية لتنمية الموارد البشرية وتوفير البنية الأساسية أعدها الرئيس زين العابدين بن علي سنة 1992 للقضاء على الفقر والتهميش والبطالة وبعث من أجل ذلك صندوق التضامن الوطني 26 ـ 26 سنة 1993 والبنك التونسي للتضامن وصندوق التشغيل 21 ـ 21 لتوفير حقوق الإنسان وكرامته بصورة عملية.

من أقدم الجمعيات الطلائعية نذكر :

1) الجمعية الخلدونية

وهي جمعية ثقافية وطنية تعليمية.

تأسست يوم 22 ديسمبر 1896 بموافقة المقيم العام René Millet والملحق بالأقامة العامة الملازم أول Rabillet وكلاهما مستشرق وكانا يهدفان إلى نشر الثقافة الفرنسية في إفريقيا الشمالية من خلالها وكان من تلامذة المدرسة جزائريون ومغاربة يدرسون بجامع الزيتونة.

أسس الخلدونية البشير صفر ومعه علي بوشوشة ومحمد الأصرم وعبد الجليل الزاوش ومحمد القروي وسالم بوحاجب وخير الله بن مصطفى ومحمد بلخوجة والطيب الجلولي وأحمد الغطاس والهادي الأخوة ورشيد بن مصطفى وخليل بوحاجب والطاهر بن عاشور.

البشير صفر رائد الإصلاح الثاني بعد المصلح الكبير (خير الدين باشا) وقد كان له الفضل في حماية أملاك جمعية الأوقاف وهو من الشباب التونسي الوطني مؤسّس الجمعية والمدرسة الخلدونيّة في سنة 1896 لفائدة طلبة الزيتونة لتمكينهم من دراسة العلوم العصرية واللغة الفرنسية التي لايتلقونها في الجامع الأعظم ولها مرحلتان (4 سنوات ثم 3 سنوات) وتختتم حلقاتها بإسناد شهائد علمية وتقنية ويدرّس فيها خيرة الأساتذة والمصلحون الموجودون على الساحة من أساتذة الصادقية والزيتونة.

وكان البشير صفر أول رئيس للخلدونية وهو أحد مدرسيها الذين نشروا فيها فكرة الإصلاح وغرسوا الروح الوطنية وأدت رسالتها نحو قرن على أحسن الوجوه.

أصبحت سلطة الحماية تعادي تلك الجمعية والمدرسة الخلدونية، وتناهض نشاطاتها ومدرّسيها لأنها تعتبرها لا فقط مركزا لنشر الوعي الوطني بل تعدّها بمثابة مدرسة حربية لتخريج قادة للثورة على سلطة الحماية بعد أن خيبت ظنها في المساعدة على نشر الثقافة الفرنسية في دول المغرب العربي.

2) جمعية الأوقاف (1)

ترأسها البشير صفر مابين سنة 1898 و1908 وكانت في معظم الحالات وخاصة في عهد البشير صفر سداً منيعا ضد أطماع السلطة الإستعمارية في أراضي الأوقاف الإسلامية (الأحباس). تتصرف في مايقرب من ثلث الأراضي الفلاحية الخصبة، حبّسها أصحابها من أهل البرّ والفضل والثراء لفائدة الفقراء واليتامى لتعليمهم (كأحباس المدرسة الصادقية) أو مدارس لتعليم وإيواء الطلبة أوللعلاج مثل أحباس عزيزة عثمانة على المستشفى الذي سمي باسمها بساحة القصبة والأحباس على المساجد والمقابر، هذه أمثلة للأحباس العامة إلى جانب الأحباس الخاصة على الأبناء والذريّة.

(1) كانت السلطة تفرض على جمعية الأوقاف إحالة 2000 هكتار سنويا يقع بيعها للمعمرين أو وضعها على ذمة إدارة (وزارة) الفلاحة التي تفوت فيها للفرنسيين بأثمان زهيدة يقع خلاصها في عشر سنوات وكان الأوروبيون 3000 فلاح يملكون في ذلك الوقت 600 ألف هكتار من أخصب الأراضي التونسية.

البشير صفر مؤسس الخلدونية ورئيس جمعية الأوقاف وهو من أبرز قادة حركة الشباب التونسي

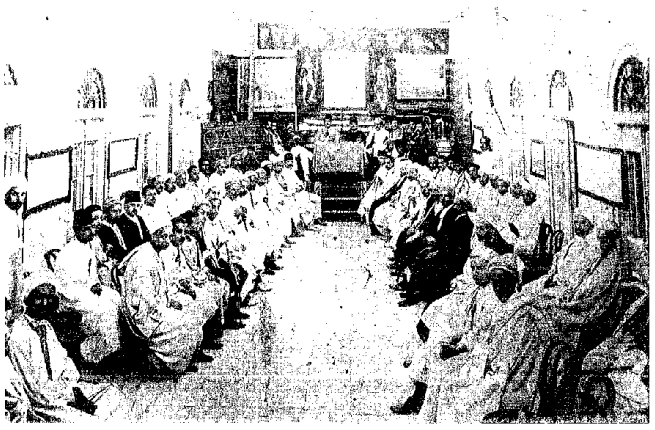

المدرسة الخلدونية

عملت فرنسا بكل الوسائل للإستيلاء على أراضي الأوقاف وانتزاعها لتصبح من أملاك الدولة أي تحت نفوذها ثمّ تفوّت فيها بعد ذلك للمعمرين الأوروبيين لتشجيعهم على الإستقرار بتونس ولم يكن عدد المعمرين يفوق 3000 أوروبي يتعاطون الفلاحة.

3) التكية

جمعيات خيرية كانت تطعم الجائعين وتأوي المعوزين والعجز يتسع نشاطها عند الأزمات وهي من الأعمال الخيرية الخالدة التي أنشأها البشير صفر وينفق عليها من دخل الأحباس. بنى مقرا كبيرا "للتكية" سنة 1930 لإيواء العجّز المسنين (وهو مقر لجنة تنسيق تونس سابقا ومقر وزارة الشؤون الدينية حاليا) بشارع باب بنات كما شجع الجمعية الموسيقية (الناصرية) و(الجمعية الخيرية) و"المدرسة الفلاحية الأهلية" لتكوين أبناء فقراء الفلاحين التونسيين في العلوم الزراعية وأسند للمدرسة ضيعة فلاحية من أراضي الأوقاف يتدرب فيها التلاميذ بسيدي ثابت (الأنصارين).

4) جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية

كان مقر الجمعية الخلدونية يجمع تلامذة الزيتونة والصادقية في إطار ثقافي معرفي وطني إلى أن وقع بعث «جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية» في ديسمبر 1905 وكان أول رئيس لها خير الله بن مصطفى وآنضم إلى هيئة الجمعية في 28 أكتوبر 1906 عند إنعقاد جلستها السنوية علي باش حامبه والبشير صفر،إقترح باش حامبه أن يكون نشاط الجمعية مستمدا من الأهداف التي رسمها الجنرال خير الدين باشا للمدرسة الصادقية عند تأسيسها سنة 1875 لتطوير وتغيير عقلية التونسيّن بالتوعية وتجذير الروح الوطنية لدى الشباب.

وكان أول مقر للجمعية وضعته على ذمتها إدارة المدرسة الصادقية في نهج باب بنات عدد 39 تونس، عرف خير الله بن مصطفى باعتداله والتوفيق بين التعليم الزيتوني والمدرسي وبعث أول مدرسة قرآنية عصرية تونسية في 1 ديسمبر 1906 في نهج سيدي إبن عروس، وكان علي باش حامبه من أنصار اللغة الفرنسية أصدر جريدته "التونسي" باللغة الفرنسية وخلافا لتوقعات علي باش حامبه نجحت تجربة

المدرسة القرآنية العصرية ومن خريجيها عبد الرزاق كرباكة، مختار الوزير، توفيق المدني وغيرهم.

ساندت حركة الشباب التونسي أول إضراب قام به طلبة الزيتونة في 15 أفريل 1910 مطالبين بإصلاح مناهج تعليمهم، ثم إقتنع علي باش حامبه بالإتجاه القومي الإسلامي عندما صدم بواقع الحماية ونواياها الخبيثة. ولم يكن باش حامبه وجماعته يقصدون معارضة الحماية بل توعية التونسيين بحقوقهم وتطبيق سياسة المشاركة والمساواة في الحقوق مع الجالية الأروبية بتونس وقليل منهم من جاهر بالمطالبة بالاستقلال.

وكان من بين المحاضرين البارزين على منبر جمعية قدماء تلاميذ الصادقية علي باش حامبه وهو صادقي ومشرف على أوقافها، عبد الجليل الزاوش،حسن القلاتي، الشيخ الطاهر بن عاشور ومحمد الخضر بن الحسين (من الجريد)(1) الذي كان يدرس بالزيتونة والصادقية. ونظرا لمواقفه الوطنية تمت مضايقته من طرف السلطة فهاجر إلى دمشق (سوريا)ثم إلى تركيا وأخيرا إستقر في مصر حيث أصبح شيخا لجامع الأزهر بالقاهرة ولنفس السبب وهو مضايقة السلطة هاجر قبله سنة 1906 إلى تركيا الشيخان صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي وكذلك هاجر إليها كل من علي باش حانبه بعد أن تبنى عملية إضراب ومقاطعة الترامواي مع مجموعة الشباب التونسي.

(1) رجال الدين والحركة الوطنية (وثائق نصيبة وشفوية 1881 ـ 1838)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

دور الندوة الشورية

أسسها الفرنسيون سنة 1885 وهي بمثابة مجلس إستشاري (Conseil général) يتكون أعضاؤه من الجالية الفرنسية للنظر في مختلف جوانب الحياة في تونس كما ينظر في الميزانية ويدافع عن مصالح المعمرين.

وبعد عشر سنوات 1896 أصبح الوزراء الفرنسيون (المديرون العامون للإدارات) يحضرون جلسات الجمعية الشورية. وفي سنة 1905 أصبح المجلس منتخبا من طرف الجالية وكل أعضائه فرنسيون وأصبح كالبرلمان ينظر في السياسة المالية والضريبية.

وفي سنة 1907 أصبح عدد أعضاء المجلس 36 عضوا، 20 فرنسيين تنتخبهم الجالية الفرنسية و15 تونسيا و1 يهوديا يعينهم المقيم العام وبعد ظهور نخبة من المصلحين المثقفين وتكوينهم لحركة الشباب التونسي وقع إدخال أعضاء تونسيين في هذا المجلس وأعضاؤه التونسيون في الغالب من الموالين للسلطة وأكثرهم أميون ليس فيهم إلا شخص مثقف واحد هو عبد الجليل الزاوش وهو محام من جماعة الشباب التونسي، لكن وجد من بينهم مناضل وطني هو الحاج سعيد بن عبد اللطيف كبير أعيان الودارنة يمثل الجنوب (تطاوين) في المجلس وتمرد على السلطة وتزعم حركة الثورة في الجنوب سنة 1915 كذلك عبد الرحمان السوداني نائب عن الجريد تجاسر على السلطة في الندوة الإستشارية وطلب عند النظر في ميزانية 1910 التخفيض من الضرائب الثقيلة المفروضة على أصحاب النخيل. وقال إنّ الفلاحين في الجزائر يدفعون ضرائب عن النخيل تساوي نصف ما يدفعه سكان الجريد مع أنهم أيضا خاضعون للدولة الفرنسية.

كما أن عبد الجليل الزاوش تشابك في نقاش حاد مع عضو فرنسي في المجلس هو De Carnière رئيس المعمرين بسبب الزيادة في الضريبة على الأراضي الفلاحية التي لا يمكن أن يتحملها التونسيون وقد يكون هذا من الأسباب التي جعلت المقيم

العام يفصل في الجلسات بين الجانبين، فالتونسيون يجتمعون بمفردهم والفرنسيون بمفردهم، إلى جانب تشكيات رئيس المعمرين De Carnière الذي وجه رسالة إلى المقيم العام يقول فيها إن الفرنسيين يستنكفون من الجلوس بجانب العرب وأنه شخصيا آلى على نفسه ألا يحضر في اجتماع معهم.

ومن هنا يتضح مدى عنصرية الجانب الإستعماري الذي ينظر إلى الأهالي نظرة الدوّن وأن التونسيين حتى وإن إختارهم المقيم العام والسلطة الإستعمارية تغلب عليهم الروح الوطنية ويفضلون الإنخراط إلى جانب الوطنيين في أوقات الشدة وعند الدفاع عن حقوق الأهالي ومقاومة مظاهر وبرامج الإحتلال.

الجـــزء الثاني (1887 - 1915)

الإنتفاضات

أولا - إنتفاضة الفراشيش سنة 1906

(في عهد محمد الهادي باي 1902 ـ 1906 والمقيم العام Stephan Pichon 1901 ـ 1906)

مقدمة

قام الفراشيش وماجر قبل إنتصاب الحماية بثورة علي بن غذاهم 1864 وهي أول إنتفاضة شعبية لمقاومة الظلم المسلط على الفلاحين.

كان الفراشيش وماجر في عهد الحماية خاضعين للحكم العسكري مثل الجنوب التونسي من 1881 إلى 1897 حيث وجدت أول مراقبة مدنية بمدينة القصرين سنة 1897 (أ) ثم إنتقلت إلى مدينة تالة (ب).

تعتبر إنتفاضة الفلاحين الفراشيش إمتدادا للمقاومة المسلحة ضد الإحتلال الأجنبي عند دخول القوات الفرنسية من الجزائر سنة 1881.

شارك في إنتفاضة تالة سنة 1906 ثلاثة عروش كبرى أولاد علي في الشمال بما في ذلك أولاد عيار في محاولة للهجوم على قلعة الكاف العسكرية التي بعثت نجدة إلى تالة وأولاد ناجي في الوسط وأولاد وزاز في الجنوب شملت مناطق تالة وحيدرة وفوسانة والقصرين وكانت الإنتفاضة رد فعل عن الممارسات الإستعمارية القاسية ضد

(أ) مراقبة القصرين هي مقر الولاية الحالي.
(ب) مراقبة تالة هي مقر المعتمدية الحالي.

الأهالي والشعور بالإحباط وبالمرارة نتيجة السلوك السيء للمعمرين واحتقارهم للسكان ونتيجة الظلم والإضطهاد وسلب ثمرات جهودهم الفلاحية والمهنية عن طريق الضرائب القاسية والاستلاء على أراضيهم وغير ذلك.

وقعت عديد الإنتفاضات الشعبية المماثلة دون تأطير ولا أهداف مضبوطة مثل أحداث الزلاج 1911 وثورات الجنوب سنة 1915 وثورات أولاد بالواعر في أواخر العشرينات في منطقة النفيضة وحرب العصابات الفردية في زرمدين وغيرها وكانت كلها تعبر عن الصمود والتحدي من طرف الأهالي للهيمنة الإستعمارية مهما كانت قوتها ووسائلها.

* أسباب الإنتفاضة :

تختلف هذه الإنتفاضة في مضمونها عن الثورات التي سبقتها لمقاومة الغزاة الفرنسيين ولكنها كانت لاتختلف في أسبابها الحقيقية الظاهرة منها والباطنة عن تلك الدوافع التي أدّت إلى قيام الإنتفاضات في عهد البايات للتعبير عن الغضب والسخط لسوء المعاملة وضنك العيش ولفت الإنتباه إلى أوضاعهم المعيشية القاسية، كما تمثّل الصمود وعدم الإستسلام للغاصب المحتلّ.

وأهم الأسباب :

أ) ـ تنامي العصبيّة الدينيّة التي هي بمثابة تعصّب وطني لمقاومة الهيمنة الإستعماريّة المسيحيّة.

ب)ـ الضرائب الثقيلة التي يدفعها سكان الريف تمثل خمس(1/5) مايحصل عليه العامل سنويا ولاتراعي في ذلك سنوات الجدب والجفاف والجوائح وهي مسلطة على الفقراء. أما الأغنياء فلهم إمتيازات ضرائبية وكذلك الخدمة العسكرية فهي واجبة على الفقراء فقط، أما الأغنياء فإنهم يدفعون تعويضات مالية. فإلى جانب ضريبة المجبى وهي ضريبة شخصية يدفعون ضريبة العشر على الحبوب حسب مساحة الأراضي الفلاحية بقطع النظر عن كونها أنتجت أم لم تنتج.

ج)ـ البؤس والجوع والمرض الذي فتك بالكثير من الأهالي مما إضطرهم إلى أكل الحشائش بعد سنوات من الجفاف ولم تلتفت إليهم سلطة الحماية لمدّهم بالحبوب للأكل أو للزرع.

د) ـ التجاوزات والإهانات من الأوروبيين للأهالي بعد إفتكاك السلطة لأراضيهم الخصبة وتسليمها للمعمرين من ذلك التفويت لهم في هنشير القصرين تبعا لقانون التسجيل العقاري لسنة 1896(1)، وسوء معاملتهم وآحتقارهم كما فعل المعمّر Lucien Salles في القصرين، (وقد شهد شاهد من أهلها) فآنظر ماجاء في رسالة المعتمد لدى الإقامة العامة بتاريخ 11 جوان 1906 التي بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسية يقول فيها :

«بعض الإشاعات المنتشرة كانت قد أظهرت أن عمليات القتل في القصرين جاءت كردّ فعل على قتل أحد الأهالي من العربان واغتصاب فتاة بدوية من طرف معمرين، هذه العملية لم تكن إلا حركة يائسة قام بها أناس أفقرتهم الجباية الجشعة من جهة وأثارتهم جرائم الأوروبيين المستقرين بالمنطقة من جهة أخرى».

---

(1) **المصدر** : علي المحجوبي : الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين.
صدر أمر الباي الخاصّ بالتسجيل العقاري في 13 جانفي 1896 وهو إحدى العمليات والحيل التي قامت بها السلطة الفرنسية للإستيلاء على أراضي الفلاحين ومراعيهم، وينص القانون على أنها تحت نظر إدارة الفلاحة وأنها ملك الدولة كما جاء في الفصلين الأول والثاني منه.
الفصل الأول : إن العقارات الثابت خلوها من مالك وليس عليها ولاء لأحد.
الفصل الثاني : الأراضي المهملة والجبال غير المحروثة (أراضي موات).
وهكذا تستطيع السلطة أن تقرر أن أي أرض هي في حالة إهمال تغتصبها إدارة الفلاحة (وزارة الفلاحة) ومن حقها أن تبيعها بأسعار رمزية على أقساط وتعطي عليها قروضا للمعمرين الفرنسيين كي ينتصبوا فوقها وتصبح الضيعة ملكا لهم ولا يسمح بشرائها للتونسيين.
فقد تم بمقتضى هذا القانون 16 ديسمبر 1903 الذي يسمح لإدارة (وزارة) الفلاحة بتوسيع المراكز والضيعات الإستعمارية الموجودة بالإستيلاء على أراضي الفلاحين أو بشرائها بكل الحيل من أصحابها.
وبذلك تمكنت إدارة الفلاحة من ضيعات جديدة فوتت فيها للفرنسيين منها على سبيل المثال في **بوسالم** هنشير شمتو، زوام زاما، (روماني) أولاد عبيد. وضيعات سيدي فرج والقلية، ودمينة والأفاق، ومعقولة في باجة.
وضيعات في تاكلسة وقرمبالية والمرناقية وصفاقس والساحل ومعظم المناطق في البلاد وقاربت مساحتها مليون هكتار وزادت هذه العمليات في تفقير الفلاحين وفي حدة البطالة والنزوح نحو المدن.

هذا ماكان يقوله بعض المسؤولين الفرنسيين الذين تجرأوا على الإصداع بالحق.

واستطرد يقول :«أقلية من مواطنينا يشوهون بتصرفاتهم سمعة المعمرين مثل الذي فعله المعمرLucien Salles في القصرين فقد أشارت المراقبة المدنية في تقريرها إلى سوء علاقته مع جيرانه العرب».

مثال واحد على عملية إغتصاب الأرض: أن علي ومحمد الزواوي و50 عائلة أخرى إغتصبت السلطة أراضيهم وفوتت فيها لخمسة معمرين أصبحوا يتصرفون في 480 هكتارا سقويا.

كما حولت الحماية الأراضي الإشتراكية (ملك العروش) لتصبح ملكا للدولة بمقتضى أمر 14 جانفي 1901 وقد أضر بسكان القصرين كما أضر بكثير من العروش وذلك لتصبح مدخرات عقارية تعطيها للمعمرين الجدد فمعظمهم فرنسيون وأقل من ذلك الإيطاليون ثم المالطيون لتشجيع الأوروبيين على الهجرة إلى تونس وتغيير بنيتها الديغرافية (السكانية) وجمعت السلطة وثائق الملكية من أصحابها بدعوى التثبت فيها وهي عملية تحيل وصادرتها منهم وقررت أن كل أراضي الفراشيش إشتراكية وعلى هذا الأساس فهي ملك للدولة وصدرت أوامر في ذلك سنتي 1905 و 1906.

كما تعمد الدولة إلى إنتزاع الأراضي التي يقع عليها نزاع بين القبائل مثل هنشير الحمراء الذي يمسح 36000 هك كان محل نزاع بين أولاد عسكر من قبيلة وزاز(فراشيش) وبين غنيات فرع من قبيلة ماجر والهنشير يقع بين سبيطلة وقمودة (1)، ثم إعتبرت السلطة منابت الحلفاء أراض غابية وعمدت إلى تطبيق قانون الأراضي الإشتراكية عليها فهي ملك للدولة وتفرض على الأهالي ضرائب مقابل قلع الحلفاء(2) أو الرعي فيها، كان اليهود يصدرون الحلفاء (بعد شرائها في أسواق تالة والقصرين وماجل بلعباس) نحو أنقلترا وفرنسا لصناعة الورق الجيد.

(1) سبيطلة مدينة في جنوب شرق القصرين وقمودة في شمال غرب سيدي بوزيد.

(2) الحلفاء نبات طبيعي يوجد في مناطق الوسط الغربي بالبلاد، تصلح كمرعى أما أليافها فهي صالحة لصناعة الورق الجيد.

ثانيا ـ مراحل ثورة الفراشيش(1)

كانت التصرفات السيّئة للمراقب المدني بتالة Henri Camussi (القصرين) سنة 1905 التي أهان فيها العامل والخلفاوات والمشائخ، واعتقال نحو 300 شخص من الأهالي بمثابة إشارة إنطلاق لتلك الإنتفاضة. وظلم العامل محمد الهادي الجيلاني والخليفة عبد السلام قعيد كل ذلك قبيل ثورة 1906. يذكر أن محرك الثورة عمر بن عثمان أصله جزائري من سوق أهراس غير متوازن في مداركه، وقد يكون متأثرا بأصحاب الزوايا ومشائخ الطرق وخاصة الطريقة الرحمانية التي إتسع نفوذها في الجزائر والطريقة التيجانية في تونس ويعتبر الأهالي مشائخ الطرق ملاذا للطبقات الشعبية باعتبار أنهم يدافعون عنهم أمام السلطة مما جعل للطرق الدينية (وما فيها من شعوذة) كثيرا من الأتباع.

عمر بن عثمان : كان يعمل خمّاسا في منطقة حدوديّة وتمّت دعوته إلى فوسانة في القصرين من طرف شيخ قماطة علي بن محمد بن صالح الذي وقع عزله من أجل الإرتشاء والتهريب. قام هذا الأخير بالتعريف بعمر بن عثمان لدى عروش الفراشيش وعمّت شهرته وكان يتكلم باسمه ومقدّما عليه، والملازمون (للولي) عمر بن عثمان هم جماعة من الحنادرة وأولاد الحاج، إشتهر عمر بن عثمان بأنّه يدعو الأوروبيين للإسلام وإعلان الشهادتين وإذا رفضوا ذلك فإن قتلهم حلال في رأيه.

1) الهجوم على المعمرين :

يوم 26 أفريل 1906 قام أحمد بن مسعود وعشرات الفرسان من عرش الحنادرة ودوّار أولاد موسى وفرقة الفداحة بهجوم على بعض المعمّرين المتواجدين بالقصرين مثل المعمّر Lucien Salles في ضيعته بخنقة بولعابة (المدخل الشمالي لمدينة القصرين)الذي إشتهر باحتقاره وعدائه للعرب (وكان يومها غائبا) كما هاجموا أمه و قتلوا شقيقه Henri وجرحوا خادمهم الإسباني ثم إتجهوا إلى ضيعة المعمر Bertrand (تقول المصادر الفرنسية إن علاقته بجيرانه لم تكن عدائيّة) فاحتال

(1) المصدر : إنتفاضة الفلاحين للهادي التيمومي.

عليهم ونطق أمامهم بالشهادتين على أنه أسلم وفعل شقيقه وأخته مثله، فترك الثوار سبيلهم ولكنهم قتلوا الإيطالي الذي لم ينطق بالشهادتين.

وتوجهت فرقة أخرى للإنتقام من المسؤولين الأوروبيين في شركة جبل الشعانبي ولما نطقوا بالشهادة تركوهم، كما هاجموا المعمر Tournier فنطق بالشهادة وتركوا سبيله وهاجموا مركز تجويد الخيل فنطق ضابط الجيش الذي يحرسه بالشهادتين فأكتفوا بأخذه أسيرا.(1)

2) الزحف على تالة :

يوم 27 أفريل 1906 إتجه الثوار نحو تالة مقرّ المراقب المدني وكانوا مسلحين ببعض البنادق والعصي لكن عددهم يختلف حسب المصادر من 200 إلى 500 شخص، وكان على رأسهم وليّهم المدعو عمر بن عثمان الذي قال لهم (لاتخشوا رصاص العدو فإنه لن يقتلكم) ومساعداه أحمد بن مسعود وعلي بن محمد بن صالح.لمّا علم المراقب المدني بتالة بمهاجمة الثوار للمدينة طلب نجدة عسكريّة من الكاف ونصب المدافع في شرفات المراقبة المدنية وأحكم غلقها بعد أن جمع فيها كل الأوروبيين المقيمين بتالة. وتقع المراقبة وسط المدينة فوق ربوة وهي عبارة على قلعة محصّنة طبيعيّا.وقع الإتفاق بين الثوار على السير نحو تالة إثر عقد ميعاد (إجتماع) عند عرش قماطة مساء يوم 26 أفريل في قرية فوسانة حضره نحو 300 شخص أشرف عليه (الولي) عمر بن عثمان وأعلموه بأنّ تالة تحترق ولابدّ من إنقاذها وحضر فرسان الحنادرة وأولاد الحاج وقماطة والكتيبات وقرروا الزحف على تالة.

يقال إنّه لم يدخل مدينة تالة إلا طليعة تتكون من 50 ثائرا وبقي الآخرون في الجبال المحيطة بالمدينة يترصّدون، واجههم الجيش الفرنسي بطلق ناري مكثّف إخترق صفوفهم وهم يسيرون نحو المراقبة المدنية فرسانا ومشاة،آستشهد في المعركة منهم 11 مقاتلا وجرح الكثير وألقي القبض على البقية وكانت هزيمة قاسية.

(1) انتفاضة الفلاحين للهادي التيمومي : نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، بيت الحكمة قرطاج 1993.

3) المحاكمة والإنتقام : (1)

أحيل على المحكمة الجنائية بسوسة 59 ثائرا حكم على ثلاثة منهم بالإعدام والآخرون بالأشغال الشاقة مدى الحياة والنفي إلى المستعمرة الفرنسيّة Guiyane بأمريكا الوسطى وكانت الأحكام كلها قاسية لاتقلّ عن 10 سنوات سجنا وأشغالا شاقة. أمّا عمر بن عثمان فقد توفّي بالمستشفى العسكري بسجنه في سوسة سنة 1907 خلال مدّة إعتقاله.

تلك هي أحداث الفراشيش،وهي حركة ثوريّة تلقائيّة محدودة الأبعاد والأهداف لكنّها تعبير صادق عن المرارة والمعاناة والتسلّط على الأهالي في كل مناطق البلاد من سلب للأراضي والماشية وإهانات وفقر وتهميش.

(1) انتفاضة الفلاحين للهادي التيمومي : نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، دار الغرب للنشر بيروت 1988، بيت الحكمة قرطاج 1993.

التعريف برجالات ثورة الفراشيش

1) عمر بن عثمان :

جزائري ولد في سنة 1880 بسوق أهراس كان عاملا فلاحيا بالحدود الجزائرية مع فوسانة من ولاية القصرين، لايدلّ مظهره على توازنه العقلي ويصاب بالصرع أحيانا ، دعاه عمدة قماطة المعزول للإقامة عند الفراشيش وكان يتنقل معه بين العائلات للتعريف به على أنه يدعو للصلاة والزكاة وإلى نشر الإسلام ودعوة الأوروبيين لاعتناق الإسلام وكان يدعو الفراشيش إلى الثورة على السلطة.

اعتقل في تالة يوم 27 أفريل 1906 وصدر ضده حكم بالإعدام مع خمسة آخرين، أعدم منهم ثلاثة وأبدلت بقية الأحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة وتوفي أثناء السجن بعد مدة قصيرة.

2) أحمد بن مسعود

من عرش الحنادرة من الفراشيش،قاد الثوار الذين هاجموا المعمرين في ضيعاتهم مثل (Bertrand وSalles) وقتل بعض الأوروبيين العاملين فيها لأنهم رفضوا النطق بالشهادتين. ونظم الزحف على مدينة تالة وقد قتل يوم 27 أفريل 1906 أثناء الهجوم على تالة مقرّ المراقبة المدنيّة.

3) علي بن محمد بن صالح

شارك في تنظيم الهجوم على تالة وأقنع به عمر بن عثمان، كان عمدة على قماطة في فوسانة مثل والده وعزل بعد سنتين سنة 1891 من أجل الإرتشاء وتهريب التبغ والذخيرة والبارود من الجزائر وإليها عبر الحدود مع معتمدية فوسانة بالقصرين.

(1) **المصدر** - الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية).
- "صراع مع الحماية" لمحمد المزوقي.

تعرّف على جزائري إسمه عمر بن عثمان أصيل سوق أهراس، يعمل في ضيعة على الحدود فأقنعه بالدخول إلى فوسانة وعرّف به كافة التجمعات السكنية (الدواوير) للفراشيش وبعد ذلك إستغل شعبية عمر بن عثمان وبساطته لتنظيم ثورة الفراشيش ضد السلطة إنتقاما منها لأنها عزلته من المشيخة، حكم عليه بالإعدام بعد الهجوم الفاشل على تالة يوم 27 أفريل 1906 وعند تخفيف العقوبات من طرف المقيم العام Stephen Pichon تحت ضغط الصحافة آستبدل الحكم بالأشغال الشاقة مدى الحياة، يقولون إنه توفي في المستعمرة الفرنسية Guiyanne بأمريكا الوسطى التي كانت منفى للعديد من الوطنيين التونسيين.

التوعية والحركات السياسية

في عهد محمد الناصر باي(1906 ـ 1922) و Gabriel Alapetite(1906 ـ 1918)

حركة الشباب التونسي ودورها الوطني 1907 إلى 1912

لم تكن حركة الشباب التونسي التي جاءت مع تخرّج الفوج الأول من تلامذة المدرسة الصادقية من أوروبا وتحرك رجال الإصلاح من الزيتونة إلا مثل غيرها من الحركات التي تعتمد في مرجعيتها على مقاومة الإحتلال الفرنسي بالوسائل المتاحة والمحافظة على الهوية والمقومات الثقافية العربية الإسلامية للشعب التونسي ويرجع إليها فضل السبق في إيقاظ الشعور الوطني ونشر التوعية وبلورة المفهوم الجديد «الأمة التونسية» التي دعمها الحزب الدستوري الجديد فيما بعد.

تناغمت حركة الشباب التونسي مع محاولات الإصلاح التي ظهرت في العالم الإسلامي على يد جمال الدين الأفغاني ومحمّد عبده وغيرهما، وقد كانت حركة فكرية سلمية تندّد بالمشاريع الإستعمارية وأشهر روادها في تونس محمد السنوسي والبشير صفر الذي يعتبر بحق أبا للنهضة التونسية الحديثة بعد المصلح (خير الدين باشا) قامت الحركة بنشر أفكار الشباب التونسي الذي بدأ ينظّم صفوفه لأول مرة تحت زعامة علي باش حامبه الذي أسّس جريدة «Le Tunisien» للدفاع عن قناعاتهم وتصوراتهم للعدالة والمساواة التي يسعون إلى تحقيقها، أصدر الجريدة في 7 فيفري 1907 باللغة الفرنسية وبالعربية بإشراف الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1909.

1) لم تتجه حركة الشباب التونسي فيما تقوم به من أنشطة ثقافية وإعلامية وتوعوية نحو الرأي العام التونسي فحسب بل كانت مهتمة أيضا بلفت نظر الرأي العام الفرنسي والسلطة الإستعمارية في تونس لمعاناة التونسيين.

2) كانت الحركة سلمية إصلاحية تعمل على التعايش بين التونسيين والفرنسيين في ظل نظام الحماية بشرط المساواة في المعاملة.

3) كانت الحركة تعمل على توعية التونسيين بالإنخراط في التعليم خاصة منه الفلاحي والمهني بوصفه يوفر للمتعلمين وسائل الإنتاج والعمل بالإدارة.

4) سجلت الحركة تطورا هاما وبرزت على سطح الأحداث كتجمع سياسي.

عندما تبنى زعيمها علي باش حامبه إضراب عمال الترامواي في 8 فيفري 1912 ومقاطعة الأهالي ركوب عرباته إحتجاجا على الشركة الإستعمارية التي تعامل حرفاءها من التونسيين معاملة الدّون والتعسّف ولاتعاقب عمّالها الذين يتسبّبون في حوادث مرور تضر الأهالي.

أمّا الأمر الذي أفاض الكأس وأدى إلى المقاطعة فهو أن سائقا إيطاليا داس صبيا تونسيا في باب سعدون فمات على عين المكان ولم ينل السائق أيّ عقوبة من الشركة.

ويعتبر نجاح الإضراب إنذارا لفرنسا بأن الشعب تفطن إلى وسيلة فاعلة للوقوف ضد القرارات التعسفية وبهذا تحولت حركة الشباب التونسي إلى حركة سياسية تساند لأول مرة الطرق العملية لتحقيق مطالب وطنية.

حركة الشباب التونسي كان لها إتجاهان أحدهما إصلاحي على الطريقة الأوروبية والآخر إصلاحي في إطار مذهبيّة الإسلام (يتمثلان على الترتيب في شخصي علي باش حامبه والشيخ عبد العزيز الثعالبي).

وقد شجّعت الحركة على بعث جمعيات ثقافية كما وقع بعث جريدة "الحاضرة" لتساعد على نشر أفكارهم الإصلاحية.

كانت الحركة على قناعة من أن التطور الرأسمالي والصناعي الذي أدخل على الحياة الإقتصادية في البلاد التونسية يعمل على تكريس ضمان مصالح الجالية الفرنسية التي إغتصبت أخصب الأراضي الزراعية من أصحابها ومن الأوقاف الإسلاميّة وآستغلت اليد العاملة التونسية لتوفير إنتاجها بأسعار منخفضة.

كما ألحق الإستعمار بالصناعة التقليدية أضرارا بليغة بسبب منافسة الصناعات الأوروبية العصرية(1).

تحولت حركة الشباب التونسي بعد مدة والجمعيات التي تدور معها في فلك واحد إلى عمل وطني سياسي منظّم له برامج مسطّرة في إطار الشراكة الفرنسية التونسية دون ميز، والعمل على الأخذ بالحضارة الأوروبية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ولم تفكّر في مقاومة الإستعمار ظنا منها أن فرنسا وفية لمبادئها (حرية،عدالة،أخوّة).

ولما تبيّن لهؤلاء الشبان وخاصة علي باش حامبه أن سياسة الإصلاح والمشاركة التي تدعو إليها الحماية إنما هي كذب ومناورة، تبنى هو وجماعته لأوّل مرّة عملية إضراب عمّال السكة الحديدية. وبذلك إكتسبت حركة الشباب التونسي شعبيّة ونجحت في بعث شعور وطني سياسي كان الرأي العام قد تهيأ له وتجلى ذلك فيما بعد بتعاطفه ومشاركته لإخوانه الليبيين في حربهم عند إحتلال إيطاليا لطرابلس وفي أحداث الزلاج، ووقعت مصادمات بين التونسيين والجالية الإيطالية تضامنا مع محنة الليبيين.

من زعماء حركة الشباب التونسي البشير صفر القلب النابض ورئيس جمعية الأوقاف الذي حافظ على أراضي الأحباس لئلا يقع توزيعها على المعمّرين الفرنسيين والإيطاليين والمالطيين لكن المقيم العام Gabriel Alapetite نجح في خطة إزاحته عن جمعية الأوقاف بتسميته عاملا على سوسة سنة 1908.

برنامج حركة الشباب التونسي

1 ـ إصلاح التعليم وتعميمه في الإبتدائي وتمكين الناجحين من مواصلة التعليم الثانوي والنخبة من التعليم العالي.

2 ـ فتح أبواب الوظائف الإدارية في وجه التونسيين.

3 ـ تحسين أوضاع الفلاحين بوصفهم أكثر الناس بؤسا.

(1) الصناعات التقليدية وأهمها صناعة الشاشية والحرير.

4 ـ إصلاح نظام القضاء على أساس الفصل بين السلط الثلاث : التنفيذية، القضائية والتشريعية.

وقد ساهم في تحرير هذه المطالب الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى جانب عبد الجليل الزاوش وحسن الثلاثي والصادق الزمرلي.

لم تعمّر هذه الحركة طويلا فقد تمّ تفكيكها بنفي وإبعاد وسجن رجالها سنة 1912.

التعريف بوجوه حركة الشباب التونسي

* علي باش حانبه 1876 ـ 1918

أصله من عائلة تركية ولد بتونس ودرس بالزيتونة القوانين الشرعية (كما جاء في كتاب ابن رفيقه الشاذلي درغوث) وبالمعهد الصادقي وعند تخرجه كلف بالسهر على أحباس الصادقية وأحرز على الدكتوراه في الحقوق من فرنسا (جامعة أكس) ثم إشتغل في المحاماة بتونس بعد تربص عند حسن القلاتي، تشبع بمبادئ الحرية وطرق التنظيم والتسيير وهي من العوامل التي دفعته إلى الإنخراط في عملية الإصلاح لمواطن الخلل والضعف في المجتمع التونسي وتجسيم مبادئ الحداثة التي تعلمها بفرنسا ومارسها على أرض الواقع التونسي ولتبليغ هذه الرسالة وللدفاع عن الفلاحين وأراضي الأحباس أسس المنتدى التونسي وجمعية قدماء الصادقية وجريدة التونسي Le Tunisien باللغة الفرنسية وهي جريدة وطنية مثل جريدة «اللواء المصري» التي يصدرها مصطفى كمال رئيس الحزب الوطني في مصر.

إنخرط في العمل السياسي وكان يتعامل مع نظام الحماية حسب مقتضيات الأحوال وكان أسلوبه في التعامل مع السلطة مهادنتها وبعد سنة 1910 وبعد أن إصطدم بحقائق مرة من ممارسات الإستعمار ذات الطابع العنصري تحول من المجاملة إلى التحدي ولما قرر المقيم العام إبعاده سنة 1912 تمرد على الإستعمار وأصبح عدوا له بعد أن كان يدعو للتعايش معه في إطار المساواة.

أصبح في سنة 1907 مديرا لجريدة Le Tunisien وتقول الوثائق الفرنسية إنه «أصبح زعيما لحركة الشباب التونسي» وكان عقلها المدبّر وأصبح متشددا في مواقفه

إزاء السلطة. ساند إضراب الطلبة الزيتونيين سنة 1910 وخطب فيهم مؤيدا العمل على إصلاح تعليمهم التقليدي. ساهم في إغاثة المصابين بآسم الهلال الأحمر وتبنى إضراب الترامواي في 1 مارس 1912 ودافع عن مطالبهم وفي 13 مارس 1912 قررت السلطة منع حركتهم وإيقاف جريدتهم ونفيه ونفي حسن الڤلاتي وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان ووقع إلغاء القرار بعد ستة أشهر وفي منفاه بتركيا تقلد مناصب إدارية هامة وتوفي بها.

*** بشير صفر 1895 ـ 1917**

كان من المصلحين البارزين الذين عملوا على توحيد الثقافة التونسية وربطها بالوطن ومرجعيته لأن السلطة الإستعمارية عملت على خلق ثقافتين متنافرتين بين المتخرجين من التعليم التقليدي الزيتوني التي عملت فرنسا على محاربة تطويره وبين الثقافة الغربية التي شجعت الطبقة البورجوازية على الإنخراط في مدارسها التبشيرية وغيرها.

وكان للمدرسة الصادقية والخلدونية فضل في بعث جيل جديد من رواد الإصلاح وتوحيد المناهج والصفوف.

وكان للمحاضرة التي ألقاها باللغة الفرنسية في المؤتمر الثقافي الذي نظمته الجمعية الجغرافية سنة 1904 عن تاريخ الجغرافيا عند العرب أن تحدثت الصحف الفرنسية بتونس تقول «أنه لايوجد فرق بين الجنس العربي والجنس الفرنسي من حيث الكفاءة والمقدرة وفتحت الجرائد الفرنسية أبوابها لكتاب مثل عبد الجليل الزاوش وحسن الڤلاتي من حركة الشباب التونسي الذين كسبوا بمقالاتهم الصحفية بعض الأنصار في البرلمان الفرنسي تطالب بالعدل والمساواة بين العنصرين الفرنسي والتونسي.

كان البشير صفر متفطنا لنوايا الفرنسيين بالأقطار المغاربية فكان يدعو على صفحات جريدة الحاضرة المغاربة للوحدة واليقظة.

وهذا ماجعل تونس في مكانة متقدمة بين الدول المغاربية التي تعمل على نشر الوعي والتحرر والدعوة لتوحيد الأقطار المغاربية.

ولم تلبث الصحافة الفرنسية أن قامت بهجومات معاكسة ضد العرب وقضاياهم.

أسس البشير صفر معهد الخلدونية سنة 1896 وكان رجل الإصلاح الثاني بعد خير الدين باشا ورجل الوفاق والتوفيق الذي خرب برنامج السلطة الفرنسية التي تعمل على تجذير ثقافتين متضاربتين متحاربتين في تونس وقام بفتح عيون التونسيين المتخرجين من فرنسا على نوايا الإستعمار وهو ماجعل باش حامبه يتراجع ويتمسك بالأصالة والهوية التونسية وكان البشير صفر أول من أصدع بإسماع صوته عندما خطب أمام رئيس الجمهورية الفرنسية الذي أشرف على تدشين مقر التكية «دار المسنين والعجز» في 24 مارس 1906 وطالب فيه بتحسين الحالة المتردية للفقراء والعمال والفلاحين وطالب بمشاركة تونسية أكبر في تسيير شؤون بلادهم.

*** خير الله بن مصطفى 1867 ـ 1964(1)**

ينتمي خير الله بن مصطفى إلى فئة المثقفين الميدانيين الذين ساهموا في العمل الإصلاحي منذ نهاية القرن التاسع عشر.

ولد خير الله بن مصطفى بمدينة تونس في 23 سبتمبر 1867 وكان ضمن أول فوج مدرسي يلتحق بالصادقية عند إفتتاحها في فيفري 1875، تولى بعد تخرجه التدريس برتبة معلم بفرع المدرسة العلوية، وفي سنة 1892 إنتسب إلى هيئة التدريس بالمدرسة الصادقية.

تميز خير الله بن مصطفى باهتماماته العلمية المتعددة فقد ألف كتابا في مناهج التدريس، ثم إنه واصل تحصيله العلمي بالمدرسة العليا للغة والآداب العربية حيث أحرز على ديبلوم الدراسات العليا الذي أتاح له أن يصبح مترجما بالمحكمة العقارية المختلطة.

(1) المصدر : حركة الشباب التونسي لنور الدين الدقي، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

لم يتخل خير الله بن مصطفى طيلة هذه الفترة عن نشاطه الثقافي والإصلاحي فقد ساهم في إنشاء الجمعية الخلدونية واختير ليكون عضوا بهيئتها المديرة الأولى، وكان له دور في تأسيس جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية في 3 ديسمبر 1905، واضطلع برئاسة هيئتها، كما إنخرط في المنتدى التونسي وكان ضمن المجموعة التي أشرفت على إصدار جريدة Le Tunisien.

أنشأ في 1 ديسمبر 1906 مدرسة إبتدائية حرة تعتمد المناهج البيداغوجية العصرية وأطلق عليها إسم "المدرسة القرآنية العصرية" وانتدب مدرسين أكفاء للتدريس بها ولكن بعض رفقائه وفي مقدمتهم علي باش حانبة قاوموا هذا المشروع مقاومة شديدة.

كان خير الله بن مصطفى من أول الوطنيين الذين ربطوا الصلة بالقصر الملكي منذ 1904، إذ كلفه الملك الناصر باي بتلقين بعض الدروس الخاصة في الفرنسية لابنه الأمير منصف باي.

أمسك خير الله بن مصطفى عن النشاط السياسي إثر القضاء على حركة الشباب التونسي وإبعاد أبرز وجوهها في مارس 1912.

* حسن القلاتي 1880 ـ 1966

ينحدر حسن القلاتي من عائلة جزائرية إستقرت بتونس مع بداية الحماية (1881)، وكان والده يشغل خطة مترجم عدلي بمدينة سوسة ثم بحاضرة تونس.

تلقى حسن القلاتي تعليمه بمعهد كارنو الفرنسي حيث تحصل على الباكالوريا سنة 1898، وفي الأثناء أتاح له والده تعلم اللغة العربية على أيدي مدرسين خصوصيين من جامع الزيتونة.

إنتسب إلى كلية الحقوق بتولوز وفيها أحرز على الإجازة سنة 1902، ولما رجع إلى تونس إنخرط في سلك المحاماة بعد أن تأهل مهنيا في مكتب المحامي ڤوديالي.

إشتغل حسن القلاتي بالسياسة وشارك في النشاط الثقافي والإجتماعي مشاركة فعالة بفكره وقلمه، فكان أحد الأعضاء السبعة عشر الذين أسسوا "المنتدى التونسي" ليكون فضاء تتلاقح فيه أفكار النخبة التونسية، ولما تأسست جريدة Le Tunisien أصبح من أبرز محرريها، واختص في نشر فصول ودراسات تتناول بالدرس وضع العدالة وتطالب بإصلاحها، وكان يوقعها باسم نصاح.

أبدى نشاطا ملحوظا خلال الحرب التركية الإيطالية بطرابلس وكان له دور إلى جانب علي باش حانبة، في بعث لجنة إغاثة وتضامن، تضم جمعا من الأعيان التونسيين، مهمتها مساعدة الطرابلسيين على مواصلة المقاومة، وهكذا أصبح موضع ريبة لدى سلط الحماية، وتفاقم الأمر عندما إنضم إلى اللجنة السرية التي أشرفت على تأطير حركة مقاطعة الترامواي، لذلك أبعد إلى الجزائر في مارس 1912.

رجع إلى تونس بعد إلغاء قرار الإبعاد في صائفة 1912، فتولى رئاسة جمعية "الآداب المسرحية" ثم الجمعية الخلدونية.

ساهم بعد الحرب العالمية الأولى في تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي ولكنه لم يلبث أن إنفصل عنه ليؤسس "الحزب الإصلاحي" سنة 1921.

* عبد الجليل الزاوش 1873 ـ 1947

ينتمي عبد الجليل الزاوش إلى الجيل الثاني من حركة الشباب التونسي، ومع ذلك يمكن إعتباره من العناصر المؤسسة لهذا التنظيم.

عرف باعتداله وميله للمحاججة القانونية والحوار، إستهدف إثر أحداث الزلاج لحملات صحافية ودعائية من قبل غلاة الإستعمار ولكن موقفه الداعي للتقارب بين الأهالي والأجانب ظل ثابتا.

ولد عبد الجليل الزاوش بتونس في 15 ديسمبر 1873، تلقى تعليمه في معهد سان شارل الذي أصبح يعرف فيما بعد بإسم "الليسي كارنو" ثم تحول إلى فرنسا لدراسة الحقوق بجامعة باريس، تحصل على الإجازة سنة 1900 فعاد إلى تونس وباشر المحاماة لمدة قصيرة ثم تفرغ للأعمال الخاصة، إهتم بإدخال النظم العصرية في المحيط

الإقتصادي التقليدي، فبعث معملا للسميد أشرف على تسييره أكثر من عشرين عاما، ثم أسس أول شركة تجارية بتونس (السعدية للبلغة) وكانت له مساهمة في تأسيس المدرسة الفلاحية الأهلية بالأنصارين.

سنة 1905، أصبح عضوا بالمجلس البلدي بالحاضرة ولما أنشئ القسم الأهلي للندوة الإستشارية سنة 1907 عين عضوا بها.

كان ضمن الأعضاء المؤسسين للمنتدى التونسي وساهم في إصدار جريدة Le Tunisien ونشر بها فصولا قيمة، كما كان من المشاركين في مؤتمر إفريقيا الشمالية المنعقد بباريس بين 6 و 10 أكتوبر 1908 وتولى رئاسة المخلدونية سنة 1911. دخل في مجادلات حادة مع دي كرنيار زعيم "الحزب الإستعماري" ولكنه لم يتعرض للإجراءات الزجرية خلال أحداث مقاطعة الترامواي.

عين عاملا (واليا) على سوسة في 5 مارس 1917 خلفا للبشير صفر ثم كلف بمشيخة مدينة تونس في 4 ماي 1934، تقلد وزارة القلم في 7 أكتوبر 1937، واستقال من خطته في 31 ديسمبر 1942 مع بقية الوزراء بطلب من المنصف باي(1).

(1) المصدر : حركة الشباب التونسي لنور الدين الدقي، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

أبرز وجوه حركة الشباب التّونسي

علي باش حانبة

(1876 - 1918)

عبد العزيز الثعالبي

(1874 - 1944)

كان البشير صفر ورفاقه دور كبير في المحافظة على أراضي الأحباس حتى لا تحيلها فرنسا إلى المعمّرين ولو إلى حين يتضح ذلك في مقال نشره الشاذلي درغوث في جريدة الزهرة بتاريخ 23 مارس 1908 بعنوان "لا تبيعوا أراضينا" دعا فيه الشعب لعدم بيع الأراضي للفرنسيين ولا العمارات لأن السلطة استعملت كل الوسائل للاستيلاء عليها فاستولت على منشير النفيضة، وبئر القصعة، والجديدة، وشواط، والشاطر في أوتيكا بمساعدة ادارة (وزارة) الفلاحة بمجرّد بعثها كما استولت على جزء من أحباس الصادقية مثل ضيعات المرش والهوارب بالقيروان(1).

بشير صفر
(1856 - 1917)

محمد باش حانبة

(1) المصدر : عبد الكبير درغوث ابن الشاذلي درغوث من حركة الشباب التونسي.

مؤتمر شمال إفريقيا سنة 1908

في عهد الناصر باي 1906 ـ 1922
والمقيم العام Gabriel Alapetite 1906 ـ 1918

إنعقد المؤتمر بباريس من 6 إلى 10 أكتوبر 1908 لبحث شؤون شمال إفريقيا، شارك فيه الشباب التونسي وعدد من المثقفين، برئاسة الحاكم العام الفرنسي للجزائر «جونار» ومن بين أهدافه تطويق حركة الشباب التونسي.كان جونار بدهائه يدعو إلى التقارب مع العرب قصد فرنستهم.

خطب فيه المقيم العام وبعد مدح ظاهر لحضارة الإسلام قال «إن تعرّف الأوروبيين على الإسلام شرط ضروري لبقائهم في شمال إفريقيا».

وأخذ الكلمة في المؤتمر البشير صفر وخير الله بن مصطفى وعبد الجليل الزاوش وسفه كل واحد منهم التوجهات الإستعمارية للإندماج مع فرنسا وتمسك بهويته العربية الإسلامية.

رغم أن المؤتمر نظمته فرنسا فإن زعيم حركة الشباب التونسي علي باش حامبه قبل المشاركة في أشغاله باعتبار أنه حتى وإن لم يأت بنتيجة فإنه منبر لإبلاغ مطالب الحركة أمام الخصوم الإستعماريين في بلادهم وإفحامهم بالحجة وبشرعية المطالب ويعتبر ذلك كسبا إعلاميّا. عدد المشاركين في المؤتمر من تونس نحو 40 شخصا منهم 7 من الشباب التونسي، والبقية معمّرون متطرّفون وموظّفون فرنسيون قدّموا دراسات عن تطوّر الحياة بالبلاد التونسية من وجهة نظرهم.

المشاركون :

ـ الشاذلي خير الله الذي تناول موضوع التعليم بتونس وطالب بتعميمه وإصلاح الكتاتيب، البشير صفر الذي تناول موضوع التعليم التقني لتكوين فنّيين في الصيد البحري وقد وقعت الموافقة عليه، الصادق الزمرلي تحدث عن تثقيف وتعليم المرأة وإصلاح مدرسة البنات المسلمات.

- بورج رئيس المحكمة الفرنسية بتونس، دار نقاش حول تدخّله شمل المواضيع التالية :

* بعث محاكم فرنسية جديدة وبعث مدرسة جديدة قضائية يتخرج منها مأمورون للقضاء.

* تنظيم العدلية القديمة وبعث محاكم مستقلة عن الحكومة.

* بعث تنظيم يسمى معتمدي الحكومة، تكوين مجالس أهلية للقضاء تحت مراقبة موظفين فرنسيين يحسنون اللغة العربية.

وقدّم أحد غلاة الإستعمار تقريرا حول الأمن العام بالجزائر وتونس قائلا إن سكان البلدين مصابون بمرض الإغارة على بعضهم.

لكن عبد الجليل الزاوش من حركة الشباب التونسي تصدّى له وردّ عليه قائلا : «إن كان هناك غارات بين القبائل البدوية فعلى فرنسا أن تعلّمهم ولاتقيم لعقابهم محاكم زجر خصوصية بل يجب وضع قانون لزجر اللصوص والأشقياء سواء كانوا تونسيين أو أوروبيين فإني قرأت في محطة السكك الحديدية بباريس إعلانات مكتوبة تقول «إحذروا اللصوص» ومثل هذا الإعلان غير موجود بعاصمة تونس».

وكان لكلمة عبد الجليل الزاوش أثر حسن لدى الفرنسيين الأحرار وطالبوا بتطبيق مثل ذلك القانون في تونس، على التونسيين والفرنسيين الذين لايعذرون بجهلهم وعليهم أن يعطوا المثل.

فيما يخص الخدمة العسكرية إقترح المؤتمر أن لاتكون واجبة على التونسيين لكن مايحصل في تونس هو عكس ذلك فقد جنّد المقيم العام "Gabriel Alapetite" 80 ألف تونسي رغم إرادتهم عملوا في الحرب العالمية الأولى تحت إشراف الجيش الفرنسي، مات وجرح منهم 45 ألف جندي وتمّ جبر وتسخير 50 ألف تونسي للعمل في المزارع والمصانع الفرنسية لتعمير ما أفسدته الحرب.

إضراب طلبة جامع الزيتونة سنة 1910

كان اضرابا تلقائيا من طرف 800 من طلبة الزيتونة لم يتدخل فيه أو يدعو له أي تنظيم سياسي أو فكري وقعت فيه المطالبة بإصلاح التعليم الزيتوني وإدخال العلوم العصرية واللغات الأجنبية على غرار معهد الخلدونية وتبنت حركة الشباب التونسي الإضراب ومطالبهم المتمثلة في تحسين وتعصير محتوى التعليم وإجراء الإمتحانات وانتظام الدروس وعدم دفع الطلبة «ضريبة المجبي» ماداموا بصدد التعلم.

وقاموا بمظاهرة في ساحة القصبة خطب فيهم علي باش حانبه ودعاهم إلى عدم إستعمال العنف لتحقيق مطالبهم وكونوا وفدا من الطلبة ومعهم علي باش حانبه وحسن القلاتي وأحمد الصافي ومحمد العنابي للتفاوض مع الحكومة وأقنعوهم بحل الإضراب.

وفي اليوم الموالي وافقت الحكومة على المطالب الزيتونية وأطلقت سراح الطلبة الموقوفين يوم 29 أفريل 1910 فحملهم زملاؤهم على الأعناق وعقدوا إجتماعا أمام المدرسة الصادقية حضره 2000 تلميذ خطب فيه عبد الجليل الزاوش والصادق الزمرلي وعبد العزيز الثعالبي وعبد الجليل الغطاس، حضر الإجتماع تلامذة الصادقية والزيتونة وكان في ذلك إشارة إلى السلطة الفرنسية بانبعاث تيار قوي للتجديد والإصلاح.

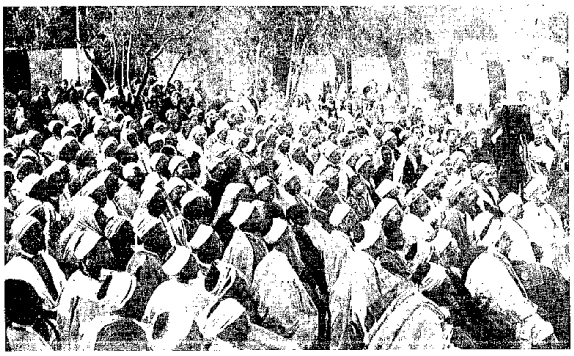

من الحركات الجماهيرية : تجمع طلبة الزيتونة سنة 1910
للمطالبة بإصلاح تعليمهم

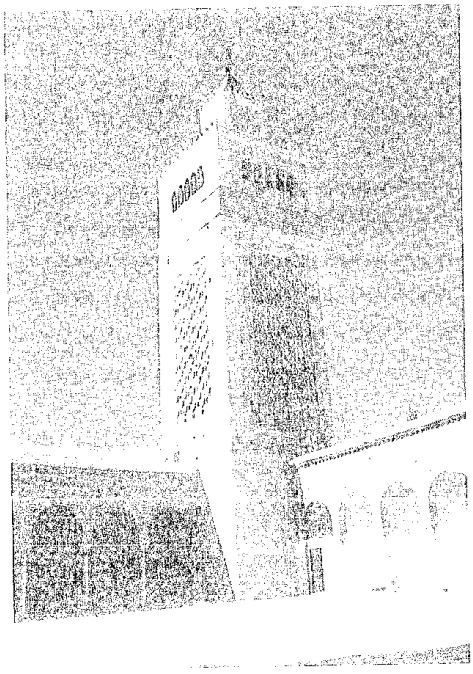

صورة جامع الزيتونة المعمور

(ثانيا) أحداث الزلاج 7 و 8 نوفمبر 1911

كانت إنتفاضة شعبية مثل إنتفاضة الفراشيش سنة 1906 غير مؤطرة إذ غابت حركة الشباب التونسي عن المساهمة في انتفاضة الزلاج (باعتبارها أول تنظيم سياسي وجد على الساحة التونسية منذ الإحتلال) لأنها لم تقم باحتضانها ويعتبر ذلك دليلا على تباعد الوعي الشعبي عن وعي المثقفين في تلك الحركة ومما يدل على ذلك المقال الذي نشر بجريدة Le Tunisien بإمضاء علي باش حانبه بتاريخ 13 نوفمبر 1911 والذي يقول فيه : «فطوال يومين هبت رياح الثورة على مدينتنا فسالت الدماء في الشوارع وسقط بعض أعوان الشرطة ضحايا الواجب، ولقي متظاهرون حتفهم ضحايا لجهلهم كما تعرض بعض المارين المسالمين إلى غضب الدهماء المستفزة.«إن يوم الثلاثاء كان يوم رعب وحداد بالنسبة لكل الناس الشرفاء... ومهما تكن أحاسيسنا في هذه الفترة التي يتحارب فيها الأتراك والإيطاليون فإننا لانستطيع أن نتصور أنه من الواجب إثارة مواطنينا ضد هؤلاء...»

«إن الأحداث الغير منتظرة ليوم الثلاثاء الفارط قد أحزنتنا وآلمتنا كثيرا ونحن ندينها بشدة... لأننا نعلم مهارة خصومنا في الإستفادة منها لإثارة الرأي العام الأروبي» (1) ضدّنا.

جاءت أحداث الزلاج إثر إحتلال إيطاليا لطرابلس(2) وقد شارك المتطوعون التونسيون بأعداد كبيرة في المعارك ضد الإحتلال الإيطالي سنة 1911 لمناصرة إخوانهم

(1) **المصدر** : عدنان المنصر أطروحة بحث "مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية المسلحة في مدينة تونس (ص 38).

(2) كانت طرابلس ولاية عثمانية أعلنت إيطاليا عليها الحرب في 28 سبتمبر 1911 وأعلنت إيطاليا ضم طرابلس إليها يوم 5 نوفمبر 1911 وتواصلت المعارك التي شارك فيها التونسيون مساندة لإخوانهم الليبيين وقاوم عمر المختار وغيره هذا الإحتلال إلى أن تحررت ليبيا (انظر ملتقيات دولية نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية أفريل 2000 ومذكرات أحمد توفيق المدني، ج 1، الجزائر الشركة الوطنية للتوزيع 1976).

الليبيين وكانت الأجواء في العاصمة في ذلك الظرف متوترة بين التونسيين من جهة والجالية الإيطالية من جهة أخرى سواء كانوا معمرين أو إداريين أو عمالا في الترامفاي أو في أي موقع. قام الايطاليون خلال أحداث الزلاج بمقاومة الإنتفاضة التونسية ضد الحماية الفرنسية وشاركوا في قتل وجرح العديد من الأهالي في منطقة باب الفلة وباب عليوة التي تسكنها جالية إيطالية كبيرة وتقع بالقرب من مقبرة الزلاج حيث جرت معظم الإصطدامات. وسبب نقمة الإيطاليين على التونسيين هي مشاركتهم في حرب طرابلس ضد الإحتلال الإيطالي لها.

وقد ساهمت النخب (من حركة الشباب التونسي) والصحف مثل جريدة Le Tunisien والصواب والزهرة والحاضرة في تغذية النفور بين الجالية الإيطالية والتونسيين لأنهم إنحازوا للفرنسيين دوما لمقاومة التونسيين فأنصب غضبهم على الطليان في أحداث الزلاج وقد قتل إيطالي طفلا تونسيا بمسدسه خلال الأحداث.

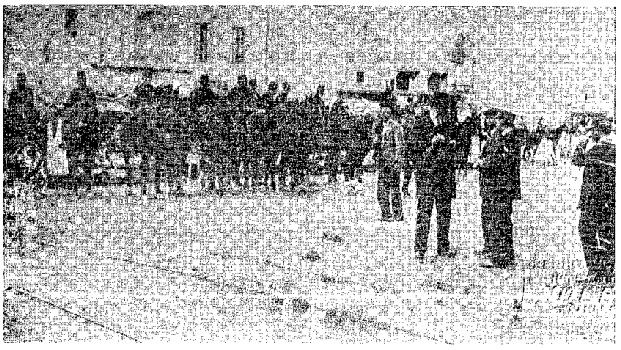

القوات الفرنسية تحاصر ساحة باب علوة (7 نوفمبر 1911)
خلال أحداث الزلاج

الامبراطورية العثمانية في بداية القرن XIX
موقع تونس الاستراتيجي في البحر المتوسط

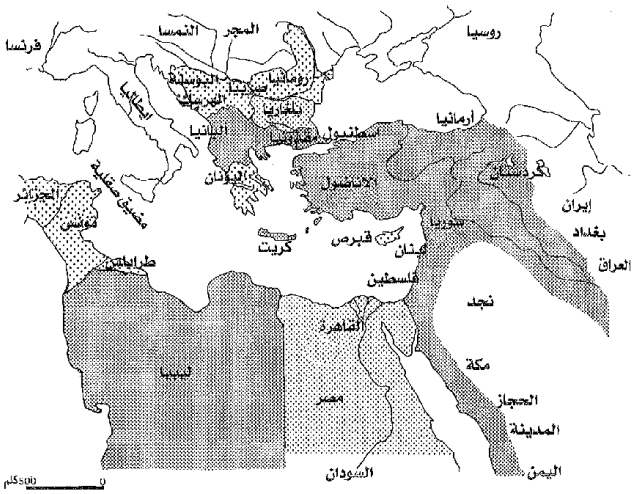

دول موالية للعثمانيين: تونس، الجزائر، طرابلس، قبرص، اليونان، رومانيا، صربيا، البوسنا، الهرسك، الجبل الاسود.

مقاطعات انفصلت عن العثمانيين: مصر، بلغاريا.

مقاطعات عثمانية: ليبيا، الحجاز، الشام، العراق، كردستان، تركيا، ألبانيا، مقدونيا، كريت.

رسم فوزية الورغلي
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

أسباب أحداث الزلاج (1)

1) العامل الوطني والديني: فالزلاج مقبرة المسلمين وهي تابعة لجمعية الأوقاف الإسلامية ولما قرّر المجلس البلدي الواقع تحت سيطرة مساعدي رئيس البلدية الفرنسيين رفع حق تصرف جمعية الأوقاف في مقبرة الزلاج الإسلامية ومايعني ذلك من سيطرة الفرنسيين حتى على تراتيب دفن موتى المسلمين وهو مخالف للدين والشريعة الإسلامية.

2) إمكانية إقتطاع جزء من المقبرة لفائدة الشركة الإستعمارية لمدّ خطوط حديديّة بها.

3) المس بمصالح بعض الأعيان الذين كانوامكلفين بإجراءات الدفن وحفر القبور وهي موارد عيش لعديد من العائلات بتونس وقد تصبح عاطلة إذا أحيلت إلى تصرف بلدية العاصمة.

4) إذا إنتزعت البلدية عقار الزلاج من جمعية الأوقاف فإن تسجيلها يعود النظر فيه إلى المحاكم الفرنسية وهو ممنوع في الإسلام (ومقبرة الزلاج سميت باسم صاحبها الذي إشترى هنشير "ضيعة فلاحية" على ملك يهودي وحبسها لتكون مقبرة لدفن موتى المسلمين في العاصمة).

تطور الأحداث

كان رد الفعل الشعبي على قرار المجلس البلدي في بداية الأمر تنظيم مظاهرات إحتجاجية ضد تصرفات سلطة الحماية، شارك فيها عدّة آلاف من المواطنين والتلامذة والفقراء والمهمشين ولكنها إكتست طابعا عدائيا ضد الجاليتين الفرنسية والإيطالية التي تتمتع بكل الإمتيازات ورغد العيش بينما تعاني الطبقات الشعبية التونسية الحرمان والجوع والإضطهاد وسوء المعاملة وحتى الطبقة البورجوازية والنخبة في تونس إنتزعت منها فرنسا كل الإمتيازات والوظائف وأسندتها إلى الأوروبيين.

(1) **المصدر** : معركة الزلاج، الجيلاني بلحاج يحيى ومحمد المرزوقي، مكتبة المنار، تونس 1961.

واجهت قوات الأمن المتظاهرين بالعنف والقمع ثمّ أطلقت عليهم النيران من أسلحتها فجرحت وقتلت الكثير من التونسيين وشارك في عمليات إطلاق النار الجالية الإيطالية التي تسكن في منطقة باب عليوة ونهج سيدي البشير بإطلاق النار على المتظاهرين من نوافذ بيوتهم وسطوح منازلهم، وكان المتظاهرون مسلحين بالحجارة والعصيّ والقضبان الحديدية، وكانت حصيلة الإنتفاضة 8 قتلى من الجانبين وكثير من الجرحى.

تلى ذلك محاكمات في المحكمة الجنائية الفرنسية لـ 72 تونسيا، حكمت بالإعدام على 7 منهم وسلطت على الآخرين أحكاما قاسية بالسجن والأشغال الشاقة مدى الحياة.

وفي ساحة باب سعدون نفّذ حكم الإعدام بمقصلة (جلبوها من الجزائر) في علي المنوبي الخضراوي (شهر المنوبي الجرجار) والشاذلي القطاري.

تواصلت بعد ذلك حملات القمع والسجن وتعطيل الصحف ومنع الإجتماعات وغلق المقاهي في الأحياء الأهلية العربية.

ومنحت فرنسا مكافآت وأغدقت المال على عائلات الإيطاليين والفرنسيين الذين قتلوا في تلك الأحداث أو تضرروا.

على إثر أحداث الزلاج فرضت سلطة الحماية (المقيم العام) سنة 1911 الأحكام العرفية بتونس التي إستمرت إلى شهر أفريل 1922.

بعض شهداء معركة الزلاج

* **رابح دقلة** ولد بتونس آغتيل بنهج سيدي البشير من مسدس إيطالي في 7 نوفمبر 1911.

* **أحمد بن محمد بن محمود سليمان** قتله إيطالي بسكين قرب سوق البلاط يوم 3 ديسمبر 1911.

* **الشاذلي بن عمر القطاري** ولد بتونس سنة 1911 نفذ فيه حكم الإعدام في باب سعدون في 26 أكتوبر 1912.

صورة الشاذلي القطاري

صورة عبد الله بن محمد والي

صورة المنوبي الجرجار

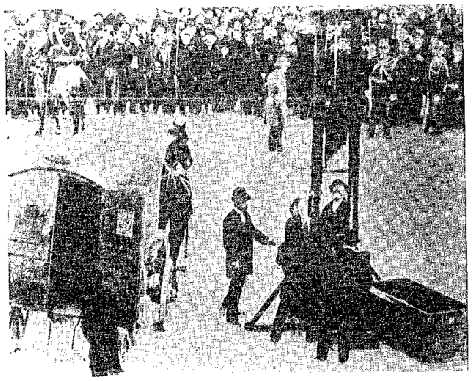

مفصلة نصبت في ساحة باب سعدون لتنفيذ حكم الإعدام في المنوبي الجرجار

* **المنوبي بن علي الخضراوي** شهر الجرجار ولد بتونس سنة 1880 أعدم بباب سعدون في 26 أكتوبر 1912.

* **أحمد الحانبة** ولد بالمكنين سنة 1880.

أما المحكوم عليهم بالإعدام ولم ينفذ فيهم الحكم بسبب كثرة إنتقادات بعض الصحفيين في باريس فهم :

* **الجيلاني بن علي** بن فتح الله استبدل الحكم بأشغال شاقة مدى الحياة.

* **محمد بلحاج عبد الله الغربي** أشغال شاقة مدى الحياة.

* **عمار بن المبروك بن الحاج عثمان** ولد بغمراسن سنة 1868، أشغال شاقة مدى الحياة.

* **محمد بن الشاذلي بن علي الطرابلسي** ولد بالسبالة ببنزرت سنة 1889، أشغال شاقة مدى الحياة.

* **محمد بن عبد الله بن عمار القفصي** ولد بالجريد في 1874، إشغال شاقة مدى الحياة.

* **عبد الله بن محمد البوعلي** ولد في 1887، أشغال شاقة مدى الحياة.

مقاطعة الترموای Tramway سنة 1912

لم يكن بعث الشركة الفرنسية للسكك الحديدية لتحقيق منافع إقتصادية فقط لمعمرين وذلك بنقل المسافرين والبضائع بين العاصمة والمدن الداخلية والساحلية بسرعة بل كان يهدف أيضا وقبل كل شيء إلى الهيمنة والزحف والتسرب بسهولة إلى أعماق الريف والمدن لمراقبة جميع المناطق وضبط تحركات السكان وتمكين قوات الأمن من التنقل والتدخل السريع عند الحاجة.

ولتحقيق نفس الغرض بعثت شركة الترامواي Tramway الفرنسية في 25 مارس 1896 لتسهيل حركة المرور وسرعة التنقل بين أحياء العاصمة ثمّ إشترتها بعد ذلك شركة بلجيكية كما إشترت شركة النقل بين تونس، حلق الوادي والمرسى

(Tunis.Goulette.Marsa) (T.G.M) ومولد الطاقة الكهربائية بحلق الوادي من الإيطاليين.

إهتز الفرنسيون خوفا لنجاح مقاطعة الترامواي من طرف كل التونسيين لمدة متواصلة إستمرت زهاء ثلاثة أشهر كادت تؤدي إلى إفلاس الشركة واندهشوا لانضباطهم والروح الوطنية العالية التي عمّت كل الأهالي وبدون حاجة إلى تأطير.

يوم 9 فيفري 1912 داس الترامواي (وكان سائقه إيطاليا) في ساحة باب سعدون طفلا عمره 8 سنوات فمات على عين المكان ولم ينل الإيطالي أي عقوبة فثارت الجماهير الشعبية فأعلنت مقاطعة الترامواي.

لكن تبنت حركة الشباب التونسي عملية المقاطعة فيما بعد فاكتسبت بذلك عدّة أنصار وتعاطف الرأي العام معها.

نظم علي باش حانبه وجماعته إتصالات بالسكان في منازلهم وفي المقاهي بباب سويقة واتصلوا بعملة ميناء تونس يدعونهم إلى مقاطعة الترامواي ومواصلة الإضراب وعندما علم مدير الأمن بذلك إستدعى علي باش حانبه وحذره، لكنه أصر وقدم مطالب العمال.

وأصرت الشركة على رفض كل المطالب التالية :

1) طرد العمال الإيطاليين من الشركة وتعويضهم بالفرنسيين والتونسيين.

2) منح الصحفيين التونسيين بطاقات ركوب مجانية مثل زملائهم الأوروبيين.

3) تسوية أجور العملة التونسيين بأمثالهم من الأوروبيين.

4) كتابة أسماء المحطات والإرشادات باللغة العربية إلى جانب الفرنسية.

5) إلزام عمال الترامواي باحترام التونسيين عند إستعماله وطرد كل عامل يتسبب في قتل تونسي أثناء السياقة وتكون البداية بالسائق الإيطالي الذي قتل الطفل في ساحة باب سعدون.

ومع أن السلطة رفضت كل تلك المطالب فقد سلطت عقوبات قاسية على حركة الشباب التونسي وعلى رأسها علي باش حامبه.

قضت الإقامة العامة سنة 1912 بإبعاد علي باش حامبه وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان إلى الخارج بفرنسا وتركيا وحسن القلاتي إلى الجزائر والصادق الزمرلي إلى تطاوين ثمّ إلى تالة والشاذلي درغوث إلى مدنين وسجن مختار كاهية في باردو كما شملت العقوبة أحمد الصافي ومحمد نعمان ومحمد العروي.

ثمّ ألغي قرار النفي وأعيد الجميع إلى الوطن ماعدا علي باش حامبه الذي أقسم أن لايعود إلى تونس إلا بعد خروج الفرنسيين أملا منه، كما كان الشأن لدى بعض السياسيين في الدولة العثمانية لتقوم بنجدة تونس وطرد المستعمر.

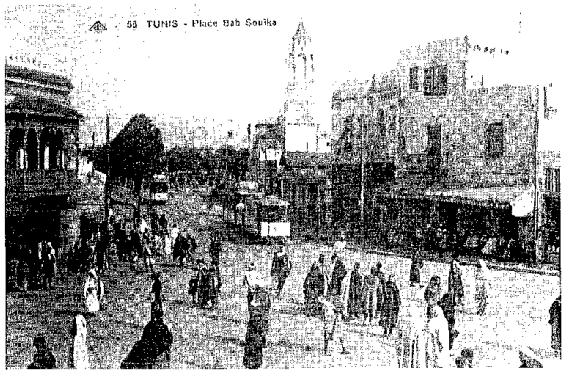

خط الترامواي بباب سويقة

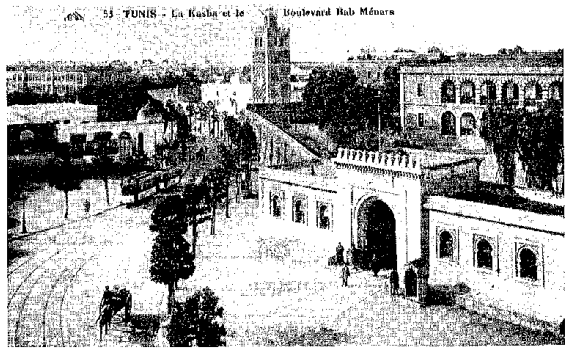

خط الترامواي بالقصبة

مدينة تونس في نهايات القرن التاسع عشر وخطوط التراموای الأربعة الأولى

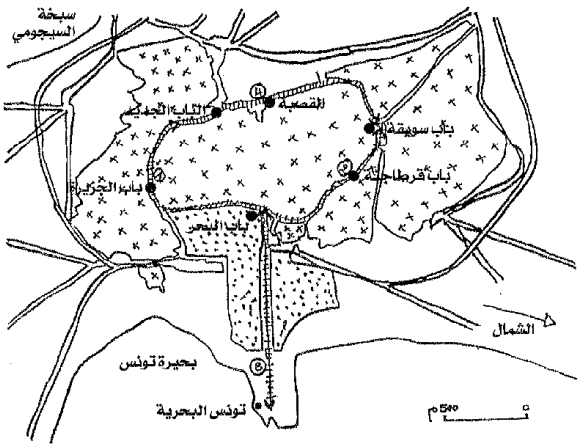

1 - خط باب البحر باب الجديد مرورا بباب الجزيرة.
2 - خط باب البحر باب سويقة مرورا بباب قرطاجنة
3 - خط باب البحر تونس البحرية
4 - خط باب الجديد باب سويقة مرورا بالقصبة

طرقات وسكك حديدية
تونس العتيقة وأرباضها
المدينة الأوروبية في بداية توسعها (نهاية القرن التاسع عشر)

IV) ثورة الجنوب الوداڤنة واولاد دبّاب

في عهد الناصر باي 1906 ـ 1922
والمقيم العام Gabriel Alapetite 1906 ـ 1918

هي الإنتفاضة الثالثة بعد ثورة الفراشيش وأحداث الزلاج، لم تكن لهذه الإنتفاضة علاقة بحركة الشباب التونسي الذين وقع نفيهم بل كانت مرتبطة بحركة المقاومة الليبية (في ظل السنوسية) للإحتلال الإيطالي لطرابلس واستجابة لنداء السلطان العثماني(1) الذي دعا إلى الجهاد المقدس ضد الإحتلال الأوروبي وتعتبر الإنتفاضة ردود فعل شعبية من قبائل الجنوب ضد عمليات القمع الفرنسية عندما إشتد الضغط الإستعماري على الشعب التونسي خلال الحرب العالمية الأولى(1914ـ 1918) وكان مكبّلا بسبب الأحكام العرفيّة ولكن ذلك لم يمنع بني زيد وغيرهم من مواصلة المقاومة المسلحة والتشهير بالإستعمار(2).

وبعد الإتفاق بين الدولة العثمانية وفرنسا لضبط الحدود بين تونس وليبيا سنة 1910 أصبحت حرية التنقل بين البلدين مقيدة وعسيرة في الإتجاهين وخاصة عند هروب الأهالي من الضغوط الإستعمارية التي تسلط عليهم أوملاحقة الجيش لهم في أحد القطرين وتمنع إحتماء القبائل ببعضها.

---

(1) الملاحظ أن القوات العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى كانت متحالفة مع روسيا القيصرية (ألمانيا وبروسيا في عهد بسمارك) ضد دول الوفاق الأوروبية صاحبة المستعمرات (فرنسا، أنقلترا، إيطاليا).

(2) رغم نفي وسجن زعماء حركة الشباب التونسي لم ينقطع صوت تونس في الخارج والداخل عن طريق بعض الزعماء المنفيين مثل علي باش حامبه من تركيا، ومحمد باش حامبة الذي أسس في سويسرا بتاريخ 30 ماي 1916 مع المواطنين الجزائريين «اللجنة التونسية الجزائرية» التي تطالب بتحرير المنطقة المغاربية والشيخ صالح الشريف والشيخ إسماعيل الصفايحي الذي إستقر في Lausanne بسويسرا وتواصلت أعمالهم وأصواتهم تدوّي في الخارج للتعريف بقضية تونس والمطالبة باستقلالها. وساعدتهم لجان الدعاية الألمانية على إصدار نشرية سنة 1917 لتحرير شمال إفريقيا.

ولما توقف الجبالية (من أصل بربري) عن دفع آداء يسمّى "العادة" للودارنة بتحريض من الفرنسيين الذين يعملون على زرع التفرقة والخلافات بين البربر والعرب،إضمحلت عقود "الصحبة"(1) وهي تعهدات بحماية شخصية من طرف فرسان الجبالية البربر للسكان المقيمين بالسهول والقرى مقابل (إتاوة) أجرة مالية سنوية لصد المغيرين، وتقلصت تجارة القوافل وأصبح الودارنة خاضعين للمخازنيّة وهم الجبالية الذين إنتدبتهم فرنسا في خدمتهاوضمن جيشها.

ولم تمنع القيود المفروضة أن ينسّق الثوار التونسيون أعمالهم مع الثائر الليبي خليفة بن عسكر وقاموا بعدة هجومات مسلحة لمقاومة جيش الإحتلال.

تزعّم ثورات الجنوب سعيد بن عبد اللطيف(عضو الندوة الشورية).

دفعت فرنسا بجيش يتكون من 25 ألف جندي لمواجهة ثورة الجنوب(1915 -1917) إستعمل الجيش جميع أنواع الأسلحة بما في ذلك المدافع والدبابات والطائرات والغازات السامة(2) للقضاء على الثوار ومع كل ذلك هزم الجيش الفرنسي في معركتين ومات في تلك المعارك 748 جنديا من الجيش الفرنسي أما الجرحى فعددهم كبير.

تعتبر إنتفاضة الجنوب من أهم الأحداث التي تجسم الكفاح الشعبي المسلح في تونس كما تمثل التضامن القائم على جانبي حدود البلدين تونس وليبيا طبقا لما أعلنه السلطان العثماني للقيام بالحرب المقدسة ضد الإستعمار الأوربي لكن العوامل الداخلية من فقر وجدب وإحكام القبضة الفرنسية وعدم وجود خطة إستراتيجية جعلت النتائج أقلّ من المرجوّ بكثير.

لامحالة سبقت الإنتفاضة عملية تنسيق بسيط بين العروش (أولاد دبّاب وأولاد شهيدة والكراوشة والجليدات والحميدية) وتزعّمها الحاج سعيد بن عبد اللطيف كبير أعيان الودارنة وشقيقه علي شيخ أولاد دبّاب وعمر الأبيض شيخ الكراوشة،

(1) عقود الصحبة : عقود بين الفلاحين والفرسان للدفاع عنهم إذا تعرضوا إلى هجوم بسبب فقدان الأمن الذي توفره الدولة. فعلى سبيل المثال توجد عقود بين فرسان دريد والفلاحين في الجريد وبين فرسان أولاد سعيد والمزارعين في قرى هرقلة وتكرونة بولاية سوسة والزريبة وجرادو في ولاية زغوان.
(2) المصدر : الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية قومية جديدة.

وشارك فيها بعض فرسان من قبائل أخرى زيادة على بني زيد وورغمة والهمامة والمرازيق وأولاد عيار والفراشيش(1).

الإصطدامات

بدأت الإشتباكات ضد الجيوش الفرنسية في 13 سبتمبر 1915 في **معركة المرطبة ومعركة ظهرة النصف** يوم 15 سبتمبر 1915 كان الجيش الفرنسي ذاهبا إلى وازن في ليبيا على بعد 7 كلم من ذهيبة التي إحتمى فيها المقاتلون، وبمجرد تحول الجيش بمدافعه إعترضه الثوار وعددهم 800 يقودهم خليفة بن عسكر وكان قادما من مركزه بنالوت في ليبيا ودارت بينهما معركة حاسمة شارك فيها أولاد شهيدة وأولاد دباب والمرازيق والطرائفة،تقهقر الجيش الفرنسي راجعا إلى الذهيبة وكانت خسائره (120 جنديا و80 جريحا) أما الثوار فكانت خسائرهم 15 قتيلا و50 جريحا(2) وحسب الفرنسيين خسائرهم 28 قتيلا و30 جريحا فقط.

ومعركة رمثة في 25 سبتمبر، معركة أم الصويع من 2 إلى 9 أكتوبر 1915.

ومعركة تكريف في 9 أكتوبر، وبعد ذلك عززت فرنسا المناطق العسكرية في الجنوب بسلاح الطيران وبلواء من الجيش الصحراوي وقامت بهدم القصور ونهب الحبوب والمؤن المخزونة فيها كما أصدرت أحكاما بالإعدام على 49 ثائرا مابين سنة 1916 و1917.

ومع كل ذلك واصل الثوار المقاومة الفردية والأعمال البطولية التي لاتخلو من السلب والنهب أحيانا للمتعاونين مع العدو وهي إعتداءات إنتقامية من المتعاونين مع الجيش الفرنسي قام بها الثوار في مناطق مختلفة ومن أهمهم محمد الدغباجي والبشير بن سديرة.

(2) **المصدر** : محمد المرزوقي دماء على الحدود، الدار العربية للنشر 1973.
(2) **المصدر**: Jean Ganiage: Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours.

* معركة رمادة ووادي السمنة في 26 جوان 1916

كان مركز رمادة تحت قيادة النقيب "Hoisy" من مكتب الشؤون الأهلية(1) وكان تحت إمرته كتيبة متكونة من فصيل من الفرسان وفصيل من القناصة تحت قيادة الملازم "Monnet".

في يوم 26 جوان 1916 إتصلت حامية رمادة على الساعة السابعة صباحا بالذهيبة لتعلمها،بأنها تتعرض إلى هجوم من محلة مزودة بالرشاشات وفي الأثناء تعرّض فصيل محمول كان في مهمة إستطلاعية في جهة القراوية إلى هجوم من المجاهدين أجبره على التراجع.

في الساعة التاسعة صباحا كان مركز رمادة مطوّقا ويحتل المتمردون غابة النخيل المجاورة له ويمطرون الحامية بطلقات نارية، و حوالي الساعة الثالثة مساء لاحظت الحامية على بعد 10 كلم إلى الشرق في إتجاه أم الصويغ طابور نجدة قادم لمساعدة الجيش الفرنسي، فأعترض الثوار طريقهم وإثر الإشتباك معه تراجع الطابور، كما لم تتمكن دورية الصبائحية التي جاءت طلبا للنجدة من العبور.وفي الساعة السابعة صباحا تراجع الثوار نحو 5 كلم جنوب البئر تاركين مراكز للمراقبة وكانت حصيلة المعركة قتل 7 جنود وجرح 9 آخرين وقد إنسحب العدو نهائيا من بعد غد في إتجاه القراوية.

قاد معركة رمادة خليفة بن عسكر أصيل طرابلس بعد إنهزامه أمام الجيش الإيطالي الذي إحتل طرابلس وإنضم إلى الثوار التونسيين هو ومن معه نحو 800 فارس مسلح وعدد من الرجال والنساء جاؤوا للحصول على الغنائم من الجيش الفرنسي وشاركوا الثوّار التونسيين لأن هؤلاء سبق أن قاتلوا معهم الجيش الإيطالي في طرابلس.

(1) Le bureau des affaires indigènes : مركز قيادة الجيش الفرنسي في الجنوب التونسي الخاضع للتراب العسكري يبده جميع السلطات المدنية والعسكرية لا يدخله التونسي غير المقيم إلا بترخيص من الجيش الفرنسي الذي يساعده المخازنية.

من جهة أخرى تعرض فصيل الملازم "Perruchon" الذي كان متّجها نحو رمادة لنجدة جنود الحامية الفرنسية.إلى هجوم مسلح من طرف الثوّار بوادي السمنة وعلى بعد 5 كلم من القرية تمكن المجاهدون من تطويق ذلك الفصيل وأجهزوا عليه وكانوا يصيحون «إلى الأمام، الجهاد، إلى الأمام».

وقد قتل في المعركة الضابطان ومساعديهما وكذلك 156 رجلا أخرين وأخذ الثوار كل البغال والمهاري التي كانت معهم.

تمثل إنتفاضة الجنوب تحوّلا في انتشار الوعي الوطني حيث إنضمت إليها قبائل من غير الودارنة مثل محمد الدغباجي من بني زيد، والبشير بن سديرة من الهمامة وكلاهما فرّ من جيش فرنسا وهذه الأحداث تختلف عن إنتفاضة الفراشيش التي كانت مرتجلة.(1)

هذا إلى جانب معارك أخرى متعددة ضد جيش الإحتلال بالذهيبة وتطاوين والمرطبة ومعارك العجيلات (ليبيا) والأعلاب على الحدود الليبية والتي إستشهد وجرح فيها عشرات المجاهدين وقتل فيها أعداد كبيرة من جيش العدو من فرنسيين داخل الحدود أو إيطاليين في الأراضي الليبية.

أما المساجين الذين ماتوا في السجن من جراء التعذيب إثر إنتفاضة الجنوب فهم عشرات نذكر منهم بعض الأسماء على سبيل المثال وكل من إستشهدوا سنة 1916 :

نصر بن عبد الهادي بن نصر : إستشهد بسجن الذهيبة، ضو بن علي بن منصور(سجن الذهيبة)، الحاج عامر بن أحمد إستشهد بسجن مدنين، أحمد بن غيث بن معتوق (سجن مدنين)، محمود بن علي بن محمود (سجن مدنين) يحيى ثامر بن يحي (سجن مدنين)، غريب بن محمد بن مبارك(سجن مدنين) حامد الحداد (سجن مدنين)، كل هؤلاء أصيلي الذهيبة وماتوا تحت تأثير التعذيب بالسجون.

(1) **المصدر** : عدنان المنصر عميرة علية الصغير، الجزء الأول المقاومة المسلحة في تونس 1881 - 1939 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.
المرجع : تقرير الجنرال Alix .

التعريف ببعض وجوه المقاومة في الجنوب(1)

1) البشير بن سديرة

ولد سنة 1892 في السند (بسيدي بوزيد) استدعي للجندية في بداية الحرب العالمية الأولي وبعد شهرين فرّ بسلاحه إلى الجبال المجاورة لڤفصة (2) حيث إشتبك مع رجال الدرك الفرنسي وآنتصر عليهم في معركة الڤويفلة قرب المتلوي،وآلتحق به عدد من الشبان وتصادق مع محمد الدغباجي واشترك معه في بعض المعارك كمعركة جبل بوهدمة سنة 1919 ومعركة سيدي يعيش وأولاد شريط وجبل العنق (كلها بڤفصة). وتمكنت فرنسا من قتل الثائر غدرا في شهر ماي سنة 1919 وذلك بسبب وشاية الصبايحي بلڤاسم الفرطاس، واستطاع محمد بن سديرة شقيق الشهيد من قتل الخائن وهو في مقهى بمدينة ڤفصة برصاصة وذلك قرب وادي بياش

2) سعد بن عون 1853 - 1933

أصيل تطاوين جرح في ثورة الجنوب سنة 1915 وفرّ إلى الدويرات، ألقي عليه القبض وقبل نفيه إلى الحامة فرّ نحو ڤابس ثمّ إلى طرابلس حيث إنضمّ إلى خليفة بن عسكر لكن فرنسا ألقت القبض على أبنائه فسلّم نفسه ونفته إلى جزيرة Guyane مستعمرة فرنسية بأمريكا الوسطى حيث توفّي فيها.

(1) **المرجع** : السجل القومي لشهداء الوطن، دار العمل للنشر والتوزيع والصحافة.
(2) المصدر : عدنان المنصر وعميرة علية الصغير، ج 1، من المقاومة المسلحة تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997.

3) سعيد فريعيس

ولد برمادة سنة 1886 وشارك في معركة الجنوب المرطبة وبئر المنزلة ثم لجأ إلى طرابلس فقبضت عليه السلط الإيطالية وسلمته إلى السلط الفرنسية التي حكمت عليه بالسجن مدى الحياة ونفته إلى جزيرة Guyane.

4) سعيد بن عبد الله

كان عضوا بمجلس الشورى بتونس لكنه عاد إلى تطاوين مسقط رأسه ليساند الجهاد المقدس وعمل على تنظيم الهجرة إلى الجنوب للمشاركة في الثورة، مات في معركة أم الصويغ خلال شهر أكتوبر 1915.

5) صالح بن محمد العماري

ولد سنة 1890 من قبيلة بني زيد بالجامة ، عمل مع الدغباجي وهاجر إلى طرابلس مع الثوار التونسيين بقيادة خليفة بن عسكر النالوتي، شارك في معركة المغذية سنة 1920 ومعركة (الرّاس) قتل فيها رائد فرنسي سنة 1921 إستقر بليبيا بعد إعدام خليفة بن عسكر وإلقاء القبض على الدغباجي ومات في زوارة سنة 1965.

6) ضو بن ضيف الله

ولد سنة 1890، من بني شهيدة بتطاوين، شارك في ثورة الجنوب سنة 1915، عمل مع خليفة بن عسكر ثمّ نزح إلى فزّان مع أصهاره الليبيين وتوفي سنة 1924.

7) علي بن عمر الطليحي

من أولاد دبّاب كان صبائحيا في مشهد صالح، قتل في معركة أمّ صويغ سنة 1915.

8) عمر الغول

من قبيلة العوينة من المرازيق ولد مابين سنتي 1855 و1865، عمل مع خليفة بن عسكر وخاض معظم معارك الجنوب ثمّ هاجر إلى ليبيا.

9) محمد بن سعيد المقراني

جزائري دخل تونس عند إنتصاب الحماية، شارك في معارك الجنوب سنة 1915 وعند إنتهائها هاجر إلى ليبيا سنة 1919.

10) مصباح بالريش

ولد سنة 1887 بالحامة، عمل مع المجاهدين الليبيين ثم تحول إلى الأستانة وعاد إلى تونس (ضمن حركة الشباب التونسي بقيادة علي باش حامبه). إنضم بعد القبض على الزعماء إلى حركة الثورة مع محمد الدغباجي وعملا تحت قيادة خليفة بن عسكر، وبعد إنهزامهم حاول الهجرة إلى مصر ومات في الطريق سنة 1925.

11) محمد بن صالح الدغباجي

ولد سنة 1885 بمنطقة الحامة من بني زيد، كان جنديا في الجيش الفرنسي سنة 1907، وفي سنة 1913(1) أرسل لدعم حماية الحدود مع ليبيا لكن إندلاع ثورة الجنوب سنة 1915 جذبته ففرّ من الجيش الفرنسي وألتحق بالثوار بقيادة خليفة بن عسكر. وبعد الصلح بين ليبيا وإيطاليا دخل محمد الدغباجي إلى تونس وشارك في عدة معارك ضد الجيش الفرنسي أشهرها واقعة (جبل بوهدمة وخنقة عيشة سنة 1919 ومعركة المعذبة والزلوزة والجلبانية سنة 1920).

(1) **المصدر** : عدنان المنصر عميرة علية : المقاومة المسلحة في تونس ج 1، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

في 1 جانفي 1920 بواقعة الزلوزة قتل الدغباجي (Le Brigadier جوليو و3 جنود) ثمّ واصل المقاومة في موقعتي المغذية بسيدي مهذب والجلبانية قرب بني خداش (تطاوين).

في واقعة خنقة عيشة بقيادة الدغباجي وبشير بن سديرة، مات العديد من الجانبين.

تراجعت غارات خليفة بن عسكر إلى ليبيا من التراب التونسي عندما وقع تشديد الحراسة على الحدود التونسية الليبية وتمكنت إيطاليا من القبض عليه في طرابلس وسلمته إلى الجيش الفرنسي وأعدمته السلطة في ساحة حامة ڤابس يوم 1 مارس 1924 وتسغنى ببطولته وخلد إسمه في الذاكرة الوطنية الشعر الشعبي.

12) بلقاسم بن ساسي

في ديسمبر 1921 هاجم في كمين بوادي الرّاس في الجنوب جيش الإحتلال وتمكن فيه من قتل ضابطين الأول برتبة مقدّم Lieutenant Colonel والثاني برتبة ملازم Lieutenant.

تسليم الثوار

في 26 جوان 1922 : سلّمت السلط الإيطالية بعض الثوّار إلى جيش الحماية الفرنسية في الحدود من بينهم محمد الدغباجي وشقيقه عبد الله. أما فرنسا فأعدمت الدغباجي سنة 1924 وأعدمت إيطاليا خليفة بن عسكر سنة 1922 كما سلمت إلى فرنسا سعد ڤريعيس من أولاد شهيدة.

في سنة 1935 : وقعت مصادمة مسلّحة بين شبان من الحوايا (منطقة جبل دمّر) والجيش الفرنسي بسبب رفضهم الخدمة العسكرية، أسفرت عن قتل 3 من الشباب وجرح عديد الفرنسيين.

محمد بن صالح الدغباجي

الجـــزء الثالث (1915 ـ 1939)

الحركة الوطنية والحرب العالمية الأولى
12 أوت 1914 ـ 11 نوفمبر 1918

مرحلة جديدة من المقاومة

إن الإحتكاك مع المستعمر والتحولات التي أحدثها الفرنسيون في البلاد بجلب طرق إستغلال عصرية آلية حديثة والتعامل مع الثقافة الفرنسية التي تعلمتها النخبة من أبناء الوطن في المدارس والمعاهد وفي الجامعات الفرنسية كل ذلك أدخل تغيرات جذرية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية في البلاد التونسية إلا أن الأهالي يشاهدون ثمرات مجهوداتهم تذهب لصالح فئة معينة هم الفرنسيون والأروبيون أما الشعب التونسي فازدادت حالته فقرا وبؤسا لعجزه عن التصدي للغزو الجديد مما أحدث ردود فعل لدى التونسيين تتمثل في عدم الرضى عن حالتهم والمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات وإلغاء التمييز العنصري والإستفزاز والقمع الذي تمارسه سلطة الحماية ضد الأهالي.

يضاف إلى ذلك الشعور الديني بالعداء التقليدي الذي أثاره الصليبيون أثناء حروبهم ضد المسلمين ورغبتهم في الإستيلاء على الأماكن الإسلامية المقدسة في فلسطين.

وقد إستغل الوطنيون المثقفون تلك المشاعر لمطالبة السلطة بالتعايش مع المحتلين في كنف العدل والمساواة وجاء ذلك مع حركة الشباب التونسي 1907 ـ 1912 التي عملت على توعية الشعب بحقوقه للدفاع عنها كما فعل عند مقاطعة وإضراب الترامواي سنة 1912.

يمكن إعتبار الأحداث الكبرى التي هزت عديدا من الدول بسبب الحرب العالمية الأولى تحولا هاما في حياة الشعوب التي شاركت فيها من قريب أو من بعيد وأدت إلى تغيرات جذرية فظهرت لأول مرة المفاهيم الجديدة التي وقع الإعلان عنها مثل مبادئ ولسن Wilson رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التي إنضمت إلى الحرب مع دول الوفاق (وهي فرنسا وأنقلترا) الإمبراطوريتان الإستعماريتان وآنضمت إليهما فيما بعد (إيطاليا) وذلك لمحاربة دول ألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا.

أما تونس فقد وقع تسخيرها بوصفها مستعمرة فرنسية كبقية مستعمراتها الأخرى للمشاركة في الحرب تحت المظلة الفرنسية لمدها بالجنود واليد العاملة والمواد الخام والمواد الغذائية.

بلغ عدد التونسيين المجندين رغم ارادتهم في الجيش الفرنسي 80 ألف جندي إلى جانب 173 ألف جندي جزائري و40 ألف جندي مغربي، مات 45 ألف جندي تونسي(1).

كما شاركت تونس بصورة غير مباشرة في الحرب بتصدير كميات عظيمة من الحبوب والخمور والتبغ والصوف والأغنام والجلود إلى فرنسا إلى جانب 180 ألف تونسي وقع تسخيرهم للعمل في فرنسا في مزارعها وحظائر البناء فيها.

ومن هنا تأتي التأثيرات الجديدة في حياة التونسيين الذين عملوا جنبا إلى جنب مع الفرنسيين في حربهم وإعادة تعمير بلادهم فتعرفوا عن قرب على أساليب عيشهم وعلاقاتهم الإجتماعية التي تختلف تماما مع ممارسات السلط الإستعمارية في تونس.

وخلال الحرب العالمية في أكتوبر 1917 قامت الثورة البلشيفية وثار الفلاحون على قياصرة روسيا ووجدت فكرة حرب الطبقات التي تدعو إلى التناحر فيما بينها لاستعادة الطبقة الكادحة عمالا وفلاحين لحقوقهم من الأثرياء.

هذه الهزات الإجتماعية ومناداة قادة عدد من الدول بما في ذلك فرنسا بالمساواة في المعاملات وعدم حكم الآخرين قهرا ورغم إرادتهم، الأمر الذي أثر على الحركات الوطنية وأعطاها نفسا جديدا.

(1) المصدر : Jean Ganiage-Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours-Fayard.

فإذا كان ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أعلن عن مبادئه التي تتمثل في عدم حكم شعب ضد إرادته وبعث بها في رسالة وجهها للبابا في أوت 1917 ذلك أنه رئيس دولة ليس لها مستعمرات ولقيت تلك المبادئ تأييدا من الإتحاد السوفياتي الذي قام بثورته التحريرية من ظلم الطبقة الارستقراطية الحاكمة في روسيا أما الدول الإستعمارية كفرنسا وأنقلترا فقد حرفت تلك المبادئ وحرضت الدول العربية للثورة على الخلافة العثمانية (تركيا) التي تحاربها طالبة مساعدتها والكف عن مساعدة تركيا وفي صورة إنتصارها تمنحها الإستقلال عن تركيا. وتبين سوء نيتها بمجرد إنتهاء الحرب حيث تضاعف القمع والإنتقام الفرنسي ضدّ الشعب التونسي واقتسم الأنقليز والفرنسيون التركة العثمانية باحتلال الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويتعجب الدارس للأحداث كيف تعلن دول كبرى مبادئ الحق والعدل وتطبق عكسها تماما. فهذا تصريح رئيس حكومة فرنسا يعلن أن دخول فرنسا الحرب هو من أجل تحرير الشعوب.

وجاء في تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية R. Poincaré عند إنضمام إيطاليا إلى دول الوفاق قوله «أن الدولتين ستعملان مرة أخرى على تحرير الشعوب المضطهدة يقصد (الخاضعة للأتراك والألمان)» (1).

وفي سنة 1915 طلب نائبان في الجمعية الوطنية الفرنسية هما G. Clémenceau و G. Leygues في رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية العمل على تطبيق سياسة تحررية في الجزائر وبقية المستعمرات الفرنسية.

وما جاء في لائحة المنظمة العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن مؤتمرها سنة 1916 وصوتت عليها الدول الغربية بالإجماع أنها تدعو إلى حق جميع الشعوب صغيرة كانت أو كبيرة في تقرير مصيرها.

هذه عينة من المبادئ. أما التطبيق فغير ذلك وحسب إرادة الكبار دوما.

(1) L'évolution du mouvement national en Tunisie ; thèse de doctorat (Mohamed Salah Lejri)

ومن أجل ذلك يمكن أن نعتبر أن فترة الحرب العالمية الأولى مرحلة جديدة في حياة الشعوب ومنها الشعب التونسي الذي أصبحت لديه نخبة جديدة من المثقفين بدأوا يظهرون على الساحة السياسية وبعد التجارب التي مرت بها الحركة الوطنية التي بلغت مرحلة من النضج جعلت المفكرين ورواد الإصلاح يعملون على جمع شملهم في إطار حركة سياسية جديدة منظمة ولها نظرة شاملة للأوضاع والمتغيرات وبرامج إستراتيجية مدروسة وأهداف محددة تتمثل في بعث حزب سياسي يعمل على تحقيق تلك الأهداف.

عبد العزيز الثعالبي

رئيس اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي

بعض أعضاء اللجنة التنفيذية

احمد الصافي

الكاتب العام

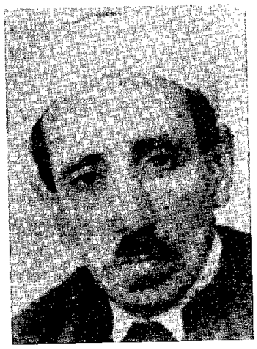

منصف المنستيري

أمين مال الحزب

محي الدين القليبي

علي بوحاجب

IV) المقاومة والتنظيمات السياسية والنقابية

(في عهد : محمد الناصر باي 1906 ـ 1922 و المقيم العام : Etienne Elandin 1918 ـ 1920)

1) تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي :

تبعا للمستجدات التي تزامنت مع الحرب العالمية الأولى وتصريحات رؤساء بعض دول الوفاق كالولايات المتحدة وفرنسا بأنها تشارك في الحرب ضد ألمانيا والدولة العثمانية لتحرير الشعوب وجد الوطنيون في كثير من الدول المستعمرة ومن بينها تونس الفرصة سانحة لإعطاء نفس جديد للحركة الوطنية والعمل على تحرير البلاد وذلك بإيجاد تنظيم سياسي في إطار قانوني.

قام أنصار علي باش حامبه بعد القضاء على حركة الشباب التونسي بضم شملهم من جديد والعمل على تأسيس حزب سياسي على غرار الأحزاب المتواجدة في الدول الغربية وتحمس الجميع لتجسيم ذلك الهدف على أرض الواقع.

بعد إتصالات وإجتماعات بين نخبة من المثقفين جمعت نحو 60 شخصية تونسية من بينها الشيخ عبد العزيز الثعالبي والشاذلي خير الله الذي أشرف على أحد تلك الإجتماعات التأسيسية في مقهى باريس بتونس وحضره بعض ممثلي الجالية اليهودية ظهر تباين في الأهداف والآراء

هناك شق يرى العمل على إيجاد إصلاحات في إطار الحماية ومن هؤلاء اليهود، وطرف آخر متصلب يتزعمه عبد العزيز الثعالبي يرى تحقيق كل المطالب التونسية والعمل على إستقلال البلاد وآنتصر الرأي الثاني الذي يمثله عبد العزيز الثعالبي وحسن القلاتي وأحمد الصافي وعدد كبير من المحامين والصحفيين(1).

(1) L'évolution du mouvement national en Tunisie ; thèse de doctorat (Mohamed Salah Lejri)

بدأ الجماعة بإمضاء لائحة ذيلها 500 وطني إقترحوا فيها تأسيس حزب وحددوا مطالبهم الوطنية.

كان الثعالبي في باريس وبعث له فرحات بن عياد رسالة في سنة 1919 تلخص تلك المقررات التي جاءت في اللائحة فأجابه برسالة يوافق فيها على ذلك التوجه وأرسل الجماعة في شهر جوان 1919 نسخا من اللائحة إلى سلطة الحماية في تونس وإلى الحكومة الفرنسية وإلى الجمعية الوطنية (البرلمان) الفرنسية في باريس.

وفي ديسمبر 1919 قدم عبد العزيز الثعالبي عريضة إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس تشتمل على المطالب التونسية التي تتلخص في مطالبة فرنسا بالإعتراف للتونسيين بحق تقرير مصيرهم طبقا لمبادئ Wilson وتصريحات رئيس فرنسا R. Poincaré.

وقد نشرت جريدة Le Populaire الفرنسية ملخص ماجاء فيها بتاريخ 17 مارس 1919 كما نشرت جريدة L'humanité الفرنسية مقتطفات منها في شهر جوان من نفس السنة

ثم تطورت تلك الإجتماعات والإتصالات بعد الفراغ الذي تركته حركة الشباب التونسي التي قضت عليها فرنسا في المهد فاهتدى عبد العزيز الثعالبي ونخبة من المثقفين إلى تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي بمجرد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وأعلن عن ميلاده سنة 1919.

كان معظم قادته نخبة بورجوازية مثقفة لم تفكر في أن يكون لها قاعدة شعبية لأنها قد تثير المشاكل مع السلطة وهي أيضا تستنكف من التعامل معها أو الجلوس إليها(1).

المؤتمر التأسيسي للحزب الحر الدستوري التونسي

بعد رفع الحظر الذي فرضته السلطة على بعث الصحف إثر أحداث الزلاج، فكّر فريق من حركة الشباب التونسي في بعث حزب سياسي وبعد إجراء إتصالات

(1) **المصدر** : محمد الهادي الشريف : ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، Cérès 1980

عديدة مع الوطنيين، عقدوا إجتماعا (بمثابة المؤتمر التأسيسي) يوم 14 مارس 1920 بدار علي كاهية بنهج الباشا تونس وكان هناك رأيان : حسن القلاتي يرى المطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات، محمد والهادي الرياحي يريان العمل على إلغاء الحماية. وأقسموا في ذلك الاجتماع يمين الإخلاص وآتفقوا على بعث الحزب الحر الدستوري التونسي «إشارة إلى دستور البلاد الذي وقع الإعلان عنه سنة 1861» كما إتفقوا على أسماء الهيئة المسيّرة وسمّوها «اللجنة التنفيذية» ثم وقع الإعلان رسميا يوم 14 مارس 1920 عن ميلاد الحزب، وأعضاء اللجنة التنفيذية وهم :

الشيخ عبد العزيز الثعالبي : رئيس.

أحمد الصافي : أمين عام.

منصف المستيري : أمين مال.

صالح فرحات : أمين عام مساعد.

محمد صالح ختاش : أمين مال مساعد.

والسادة الطيب جميّل ومحيي الدين القليبي وأحمد توفيق المدني وعلي كاهية والشاذلي خزندار (أعضاء) أما بقية الحاضرين الآخرين في الجلسة التأسيسية فهم : حسن القلاتي، أحمد السقا، الشاذلي بودربالة، عبد الرحمان اللزام، حمودة المستيري، الطاهر بن عمار، الصادق الزمرلي، محمد التليلي، محمد والهادي الرياحي، الهادي الكسوري، أحمد حفيظ، رشيد بن مصطفى ومحمد نعمان.

ونشروا بيانا تضمن برنامج الحزب ملخصه مايلي :

ترشيد التونسيين وتحريرهم من العبودية والتمتع بالحقوق مثل الشعوب الحرة وذلك عن طريق نظام دستوري يسمح للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه مثل العالم المتمدن، ويعمل الحزب على تحقيق المطالب التالية :

1 ـ بعث مجلس نيابي منتخب بالتساوي بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين يضع القوانين التي تهم الشؤون الداخلية ويصادق على الميزانية.

2 ـ حكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي.

3 ـ التفريق بين السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية.

4 ـ فتح أبواب الوظائف الإدارية أمام التونسيين مثل الفرنسيين.

5 ـ المساواة في المرتبات والأجور بين التونسيين والأوروبيين في الخطط المماثلة(1) (عمل واحد أجر واحد)

6 ـ إحداث بلديات منتخبة.

7 ـ توزيع الأراضي التي أخذتها إدارة الفلاحة (أحباس وغيرها) على التونسيين مثل الفرنسيين.

8 ـ حرية الصحافة والإجتماعات وبعث الجمعيات.

9 ـ إجبارية التعليم العام.

يتّضح من هذا البرنامج الذي حدده الحزب، الإبقاء على الإزدواجية في المسؤولية والحقوق بين التونسيين والفرنسيين في الحكم والإدارة والمجالس المنتخبة بالتساوي في عدد المقاعد للجانبين.ولم تشر الطلبات إلى الشؤون الخارجية ولا إلى سلطة المقيم العام والقائد الأعلى للجيوش والمراقبات المدنية وغيرها من الوظائف والسلط التي يحتكرها الفرنسيون.

نشاط الحزب

قام الحزب ببعث فروع وخلايا في الجهات ولم يكن له قانون داخلي يضبط دورية الإجتماعات المركزية والجهوية أو المحلية، وكان عدد أنصاره ومنخرطيه بين المد والجزر قد يصل إلى 45 ألف منخرط عند المد.وكانت أنشطته تقتصر على التعريف بمطالبه لدى الباي وفرنسا، عن طريق إرسال الوفود.

(1) لأن الفرنسيين الذين يقومون بنفس العمل يتقاضون مرتبا أكبر بفارق يساوي 33 % زيادة على مرتب التونسيين ويسمى الفارق الثلث الإستعماري وذلك لتشجيع التونسيين على التجنس والإندماج.

فقد بعث الحزب الدستوري في شهر جوان 1920 أول وفد له إلى فرنسا برئاسة المحامي أحمد الصافي الأمين العام للحزب يحمل عريضة بها آلاف الإمضاءات من النخبة التونسية إلى الحكومة الفرنسية لتبليغها مطالب الحزب الوطنية.

وقع إستقبال الوفد من طرف رئيس البرلمان الفرنسي ومن طرف مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية في مقر الوزارة Quai Dorsay وتحصّل الوفد على وعد بعدم التفويت في أراضي الأحباس الخاصة إلى السلطة حتى لاتقوم بتحويلها إلى المعمرين الفرنسيين.

واصل الحزب أنشطته المتمثلة في لفت نظر السلطة إلى الأخطاء والمطالبة برفع المظالم والعمل على تحقيق المطالب التي حددها يوم مولده سنة 1920.

قام الثعالبي صحبة حسن القلاتي ممثل الحزب في باريس بعدة أنشطة لتعريف المسؤولين والرأي العام الفرنسي بالمطالب التونسية، وكان نشره لكتابه تونس الشهيدة La Tunisie martyre يندرج في إطار التعريف الواسع في باريس وغيرها من المقاطعات بما تصبو إليه تونس من حرية.

وكان لهما أنشطة أخرى كالمحاضرات على منابر الجمعيات كجمعية حقوق الإنسان وإتصالات بالأحزاب خاصة الحزب الإشتراكي الفرنسي وبأعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان)وكلها تندرج في إطار كسب الأنصار للقضية التونسية ودفع سلطة الحماية لأخذ بعض المطالب بعين الإعتبار. وقد نجحا في إقناع الحزب الإشتراكي لعرض المطالب التونسية على النقاش في البرلمان الفرنسي.

كتاب تونس الشهيدة La Tunisie martyre

ملخص ماجاء في كتاب تونس الشهيدة الذي نشره عبد العزيز الثعالبي في باريس في نوفمبر 1919 باللغة الفرنسية هو التعريف بالمطالب التونسية المعتدلة في كثير من الأوساط بسبب توزيعه على نطاق واسع في كثير من المدن الفرنسية، شارك في تأليف الكتاب جماعة الشباب التونسي ونشر في فرنسا بدون ذكر إسم المؤلف.

المطالب الواردة فيه :

1 ـــ **ضمان الحريات الفردية:** حرية الشغل، بعث الجمعيات، حرية الصحافة، ضمان حرمة المسكن، حرمة الملكية، المساواة أمام القانون، حرية الديانة، وخضوع الأجانب للقضاء التونسي.

2 ـ **قيام سلطة تشريعية:** تشمل 50 نائبا منتخبا و10 نواب يعينهم الباي ومكتب للمجلس يقع تجديده كل سنة، أما المجلس النيابي الأعلى فهو مثل المجلس الدستوري قار يتكون من نواب ومستشارين للحكومة أو المجلس الأعلى وله حق تقديم القوانين.

يقع إمضاء القوانين من طرف رئيس الدولة وتنشر بالرائد الرسمي، المجلس الأعلى يصوت على القوانين ذات المصلحة العامة وعلى القروض والضرائب.

3 ـ **السلطة التنفيذية:** تبدأ بالباي وله تسمية الموظفين السامين المدنيين والعسكريين.

4 ـ **إستقلال العدالة عن السلطة** : توحيد المحاكم ويتقاضى فيها كل سكان تونس.

5 ـ **إجبارية التعليم الإبتدائي للذكور:** وباللغة العربية أما الفرنسية فلها الأولوية في الثانوي والعالي وتأسيس مدرسة ترشيح المعلمين وإسناد منح دراسية للتعلم في أوروبا كل سنة.

6 ـ **المسح والتسجيل العقاري:** والإعتراف بملكية العروش لأراضيها وعدم تدخل الحكومة في المنظمات الإقتصادية الخاصة إلا بمقتضى القانون، تدخل الإدارة في إسناد القروض وإنشاء التعاونيات.

7 ـ **تعميم البنية الإقتصادية العمومية** والبعد عن المصالح الفردية والفئوية.

8 ـ **حق إنشاء جمعيات مهنية وعمالية** للأعراف والموظفين وإعطاء حق الإضراب وحرية الصحافة.

9 ـ **إصدار قوانين إجتماعية** : لحماية الطفل والمرأة والمسن ودعم الإعانة الإجتماعية والإغاثة (1).

10 ـ **المساواة في المرتبات والأجور** بين التونسيين والفرنسيين (عمل واحد أجر واحد) (2).

التضـــامـــن

نظم الحزب عدة مظاهرات للتضامن مع سوريا وللإحتجاج على المجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي لقمع ثورة السلطان الأطرش(الدرزي) في سوريا وتضامنا مع المغرب لمساندة ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي 14 أفريل 1925 لصد القمع الفرنسي والاسباني في الريف المغربي.

كما أضرب التجار والصناع مساندة للمغرب في 25 جوان 1925 ونظم الشعب التونسي مظاهرات في منطقة الحلفاوين وغيرها من أحياء تونس العاصمة تعبيرا عن مساندة حركات التحرير المغاربية : عمد المقيم العام Lucien Saint في 30 سبتمبر 1925 إلى إقامة تمثال الكردينال Lavigerie في ساحة باب البحر في آخر شارع جامع الزيتونة المعمور وإيقاف صدور جريدة Le Libéral التي كتب فيها الشاذلي خير الله مقالا عنوانه «دمشق الشهيدة».

ردود فعل السلطة

أ) المقيم العام

Lucien Saint إشتهر بالدهاء، وآستعمل كل الوسائل لزرع بذور الخلاف بين الوطنيين وبين النقابيين (جامعة عموم العملة)، فكان يستميل الشخصيات بمنحها الإمتيازات وإسنادها الأوسمة فبعث الإنشقاق في صفوف الحزب الحر الدستوري القديم، وشجّع من طرف خفي حسن الڤلاتي على بعث حزب آخر يدعى الحزب الإصلاحي، وقام

(1) La Tunisie Martyre p. 206.

(2) كـانت أجـور الفـرنسـيين في نفس العـمـل تفـوق أجـور التـونسـيين بالثلث (يدعى الثلث الإستعماري).

فرحات بن عياد ببعث الحزب الدستوري المستقل لتتناحر فيما بينها ولإضعاف الحركة الوطنية، هاجر عبد العزيز الثعالبي إلى الشرق في جويلية 1923 لكثرة المضايقات والخلافات.

وأصدر المقيم العام قرارا بحل جامعة عموم العملة في سنة 1924 للقضاء على أول حركة نقابية تونسية بعثها محمد علي الحامي وأصدر أوامر تمنع كل الحريات الصحفية والإجتماعات.

ب) المعمرون

قام غلاة الإستعمار بأعمال إستفزاز للمسؤولين في الحزب وضغطوا على الحكومة الفرنسية والإقامة العامة، من ذلك مهاجمة الشرطة لمحمد الجعايبي(مدير جريدة الصواب) في منزله والإستيلاء على محتوياته وعلى وثائق في مقر سكناه ومقر مطبعة الجريدة. كما قاموا بمداهمة محلات السكنى ومقرات العمل للعديد من رجالات الحزب.

ج) فرنسا

داهمت الشرطة الباريسية مسكن عبد العزيز الثعالبي المقيم وقتها في باريس وصادرت كتابه تونس الشهيدة « La Tunisie martyre » وألقت عليه القبض وأعادته إلى تونس ووقعت محاكمته بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي وذلك في يوم 17 أوت 1920.

د) الباي

توجّه وفد من الحزب إلى الناصر باي بالمرسى يوم 19 جوان 1920 برئاسة الصادق النيفر رجاء مساندته لمطالب الحزب، وجاء في كلمته أمام الباي إشارة إلى بعث مجلس تشريعي منتخب وقدّم له عريضة، وأعلن الباي جهارا أمام الوفد الكبير تضامنه مع الشعب قائلا :

«ماذا تظنون في أميركم ألست واحدا منكم أحسّ كما تحسّون، سأعمل على تحقيق رغباتكم».

ظهر التباين بين المقيم العام والباي واضحا، وكان ردّ فعل المقيم إيقاف معظم أعضاء الوفد ورئيسه الشيخ محمد الصادق النيفر.

الوفد الثاني للحزب : أرسل الحزب وفدا ثانيا برئاسة الطاهر بن عمار إلى فرنسا في 22 ديسمبر 1920.

وقدّم وفد آخر يتكون من 40 شخصية يمثلون كل البلاد التونسية برئاسة أحمد الصافي عريضة إلى المقيم العام Lucien Saint بتاريخ 21 جانفي 1921 تحتوي على مطالب الحزب.

طعّم الحزب اللجنة التنفيذية بأعضاء جدد وبعث ثلاث لجان للحزب وهي :

- لجنة التشريع ولجنة الدعاية ولجنة المالية.

تراجع الباي عن مساندة الحزب بسبب ضغط المقيم العام وخيانة وزيره الأكبر الطيب الجلولي ومدير تشريفاته خيرالله بن مصطفى بإظهار ولائهم للمقيم العام.

التعريف بعبد العزيز الثعالبي (1876 - 1944)(1)

يعتبر الثعالبي من أكبر زعماء الإصلاح والسياسة في تونس والعالم العربي والإسلامي، فقد إجتمعت في شخصيته مواهب الخطابة والنقد والإجتهاد، فكان رغم تكوينه التقليدي، منفتحا على الحداثة، متصلا بأعلام الفكر في العالم العربي والإسلامي، مطلعا على تيارات الإصلاح ومدارسه، وقد أتاح له رصيده الفكري ونضاله السياسي تبوأ مكانة متميزة في تونس وفي الأقطار التي أقام بها لاجئا سياسيا.

ولد عبد العزيز الثعالبي بتونس في 5 سبتمبر 1876 في أسرة جزائرية إستقرت في تونس منذ فترة طويلة، وزاول تعليمه بجامع الزيتونة حيث تتلمذ على ثلة من المشائخ المعروفين مثل إسماعيل الصفايحي وسالم بوحاجب والمكي بن عزوز، ومع ذلك فقد شق الثعالبي طريقه في عالم الفكر والسياسة بعصامية فريدة، فكانت

(1) **المصدر** : نور الدين الدقي، الشباب التونسي، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

التجارب والمحن محكا لشخصيته ومصدرا لتفكيره وتأملاته، ودافعا على تثبيت مواقفه.

عاش الثعالبي ناقما على الإستعمار منددا بتجاوزاته ودخل في مواجهات حادة مع خصومه والبعض من أصدقائه، إلا أنه إكتسب في المقابل قدرة فائقة على الجدل والنقد وخبرة في السياسة والنضال بفضل إحتكاكه بكبار رجال الإصلاح والسياسة في عصره من المسلمين والأوروبيين وما أتاحته له أسفاره من تجارب وسعة إطلاع.

ظهرت أفكار الثعالبي التجديدية في فترة مبكرة، من خلال إصداره جريدة "سبيل الرشاد" سنة 1895 التي لم تعمر طويلا لأن السلط بادرت بتعطيلها، بعد سنة من ظهورها، بسبب مواقفها المناهضة للحماية، وقد دفعته هذه التجربة إلى الهجرة فتحول إلى الشرق ثم إلى أروبا حيث إلتقى بعديد السياسيين ورجال الإصلاح مثل محمد عبده وعبد الرحمان الكواكبي ورشيد رضا.

وفي سنة 1902، عاد الثعالبي إلى تونس يحمل أفكارا جديدة وتصورات مبتكرة عن التطور الفكري والإجتماعي وعلاقة الدين بالمدنية الحديثة، فاتخذ من مقهى التوتة" بالحلفاوين فضاء يلتقي فيه مع أصدقائه ومريديه، ولكن مواقفه أثارت سخط بعض المتزمتين من مشايخ الزيتونة، فتعرض لأول محنة فكرية في حياته إذ أحيل على محكمة الدريبة بتهمة التطاول على مقامات الأولياء وأثير الرعاع ضده وأودع في جويلية 1904 السجن لمدة شهرين، ولم يستسلم الثعالبي لهذا الغبن الفكري فقام بالرد على دعاة التزمّت بتأليف كتاب عنوانه "روح التحرر في القرآن" أصدره بباريس سنة 1905 بعد نقله إلى الفرنسية من قبل الهادي السبعي وسيراز بن عطار.

وتبعا لذلك بدأ الثعالبي في إكتساب حظوة فكرية لدى النخبة المثقفة وفي أوساط الطلبة، واتسعت صلاته الإجتماعية والسياسية بانضمامه إلى حركة الشباب التونسي فأصبح يتردد على المنتدى التونسي ثم أشرف على تحرير النشرة العربية لجريدة "التونسي" وصحيفة "الإتحاد الإسلامي".

وبرزت قدرة الثعالبي على العمل السياسي في مناسبتين، أولهما : إضراب طلبة الزيتونة سنة 1910 عندما قام خطيبا في صفوفهم يحثهم على التمسك بمواقفهم، وثانيهما: أحداث الزلاج التي تقول التقارير الفرنسية إنّ الثعالبي كان ضالعا فيها بحثّ الناس على التجمهر أمام المقبرة يوم الواقعة.

ويفسر هذا الموقف قرار الإبعاد الذي صدر ضده بعد ذلك بأشهر (مارس 1912) بمناسبة مقاطعة التراموای، وهكذا إضطر الثعالبي للإقامة بالخارج مدة متنقلا بين أقطار عديدة، ولم يرجع إلى تونس إلا سنة 1914.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، إقترن إسم الثعالبي بتأليف كتاب "تونس الشهيدة" الذي يعتبر أول ميثاق للحركة الوطنية، وبتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي (1920) والدفاع عن برامجه، إذ تحول إلى فرنسا للإتصال بأقطاب الفكر والسياسة وشرح القضية التونسية، ولكن السلط الفرنسية أوقفته وأحالته على المحكمة العسكرية بتونس بتهمة التآمر على أمن الدولة.

وفي سنة 1923 إضطر الثعالبي إلى الخروج من تونس من جديد والإقامة بالشرق العربي حيث إتصل بالملك فيصل بالعراق وعلي عبد الرازق في مصر وأمين الحسيني بفلسطين وقد دعاه هذا الأخير لحضور المؤتمر الإسلامي بالقدس في ديسمبر 1931.

وفي 9 جويلية 1937، عاد عبد العزيز الثعالبي إلى تونس وتوفي بها في أكتوبر 1944.(1)

(1) **المصدر** : نور الدين الدقي، حركة الشباب التونسي، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

الناصر باي يساند الحزب الدستوري

في عهد المقيم العام Lucien Saint 1921 ـ 1929.

بعد إستقبال الناصر باي لوفد الحزب والأعيان ومساندته للمطالب الوطنية في أفريل 1922 كتبت الصحافة الحزبية بعنوان كبير تقول : «تبنّي الباي المقترحات التي تقدّم بها الحزب ولو أدى ذلك إلى تنازله عن العرش». وهو تعبير آخر من الشعب عن إستنكاره لسياسة القمع والتآمر التي طالت حتى الباي صاحب السيادة والسلطة الشرعية.

إستدعى الناصر باي المقيم العام Lucien Saint وطلب منه الموافقة على عزل وزيره الأكبر الطيب الجلولي ومدير تشريفاته خير الله بن مصطفى لكن المقيم رفض، وعندها طلب الباي من المقيم العام إبلاغ الحكومة الفرنسية رغبته في التنازل عن العرش فتدخل إبنه المنصف باي للتذكير بمطالب الوطنيين فقط وقال الباي إنه لن يتراجع عن تحقيق تلك المطالب.

وبدأ في الإستعداد للإقامة في ضيعته بمرناق وأخذ تعهدا من عائلته ألا يجلس على العرش أحد بعده قبل تلبية تلك المطالب وذلك يوم الإثنين 3 أفريل 1922.

إرتبك المقيم العام الذي كان يعدّ لزيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس.

نوّهت جريدة الصواب لسان الحزب الدستوري بموقف الباي وتضامنه مع الشعب وبسرعة وقع إضراب تلقائي تأييدا للناصر باي وتجمّعت مسيرة كبرى أمام المدرسة الخيرية مقر الحزب بنهج أنقلترا يوم 5 أفريل 1922 من كل الفئات وخاصة تلاميذ الزيتونة والصادقية والخلدونية والمدرسة الفنية Emile Loubet ووصلت المسيرة إلى قصر الباي بالمرسى لدعم موقفه وانتظار أي إشارة منه لخوض معركة التحرير.

بعد رجوع المتظاهرين حوالي الساعة السابعة مساء توجّه المقيم العام ومعتمد الإقامة العامة في كوكبة من الجيش الفرنسي وطوّقوا قصر الباي بالمرسى، وبعد نقاش وتهديد داما أكثر من ساعة تراجع الباي عن قرار التنازل عن العرش وأصدر الباي تكذيبا كتابيا لما نشرته جريدة الصواب، وصودرت الجريدة.

نشر بلاغ التكذيب 6 أفريل 1922 على صفحات جريدة La Dépêche Tunisienne وهي الجريدة الناطقة باسم الفرنسيين وعلّق هذا البلاغ حالا في الأحياء العربية وأسرع المواطنون إلى تمزيقه أمام أعين الشرطة.

أما الحزب فمرّ بفترة ركود إبتعد فيها أنصاره عنه بعد أن إتضح للشعب ضعف الباي وخذلانه.

خلفيّات التنازل

كان الناصر باي والد المنصف أول ملك أمضى على وثيقة قدمتها نخبة من الشباب التونسي والحزب وتولى تقديمها إلى المقيم العام تشتمل على مطالب هامة (سلطة تشريعية، حكومة تونسية مسؤولة أمام البرلمان التونسي).

وقد تبين من التقارير السرية التي يعطيها خير الله بن مصطفى مدير تشريفات الباي خفية إلى الكاتب العام للحكومة فبريال بيو والمقيم العام Lucien Saint أن الباي قال له بعد إستقباله لوفد الأربعين بدعوى تجاوبه مع مطالبهم أنه أقسم أن أعضاء الوفد الدستوري فقدوا صوابهم لأنهم ذكروا أني إستقبلتهم بحرارة وقلت لهم أني سأفعل مافي مقدوري لأجعل فرنسا تقبل إعادة تطبيق الدستور «عهد الأمان» زد على ذلك أن ملكا في عمري لا يمكن أن يلعب بمستقبل زوجته (وهذا يؤكد ماكتب عنه خير الله إلى الإقامة «أن الباي متقلّب ضعيف الشخصية وألعوبة في يد زوجته قمر)».

إثر ذلك نشر Le Castore de Maizières الملحق الصحفي بالإقامة العامة بجريدة Le petit journal في باريس يوم 22 مارس 1922 مقالا قال فيه «أنه ليس هناك مكان لدستور بل لإصلاحات مدروسة فقط»(1).

(1) **المصدر** : عميرة الصغير، العائلة الحسينية، روافد عدد 3.

قد يكون الباي صرّح للوفد بالموافقة على مطالب الدستور ولم يقدّر قيمة تصريحاته وموقفه ثمّ قرّر التنازل عن العرش.وقد يكون ما بلغه خير الله بن مصطفى للمقيم عملا سياسيا.

ويقال إن الباي تحت تأثير للاّ قمر ذكر التنازل وكان يرغب في عزل الوزير الطيب الجلولي بتحريض من زوجته لتضع مكانه وزيرا آخر هو خليل بوحاجب صديقها ليساندها عند موت الناصر باي.

الدستوريون إستغلوا طيبة الناصر باي ووظفوها على أنه تبنى مطالبهم، وزوجته قمر وأبناؤه إستغلوا الظرف للتخلص من وزيره الأكبر ومدير تشريفاته وهذا مايؤكده تقرير المقيم العام يوم 15 أفريل 1922 أن تنازله عن العرش كان يرمي إلى تحقيق التخلص من وزيره الأكبر ومدير تشريفاته.

أما المظاهرة التي نظمها الحزب يوم 5 أفريل 1922 فكانت من باب الدعاية وإرهاب الإقامة العامة. ومما يدل على عدم إقتناع الباي بمطالب النخبة أنه تراجع في نفس اليوم 5 أفريل عن التنازل عن العرش.

أما سكان الريف وهم غالبية الشعب فلم يسمعوا أو يشاركوا في هذه العملية.

ثانيا النقابات والمقاومة

في عهد محمد الحبيب باي 1922 ـ1929 والمقيم العام Lucien Saint 1920 ـ 1929

1) التعاونيات :

كان أوّل موضوع نقابي تونسي أثاره معلمو العربية بمدرسة العصفورية بتونس سنة 1910 وذلك لأن مرتباتهم تبقى جامدة من بداية توظيفهم حتى يبلغوا سن التقاعد، فحرروا عريضة بعثوا بها إلى كافة زملائهم في جميع مدارس البلاد لإمضائها وإعادتها إليهم لتقديمها إلى السلط ولرفع المظلمة عنهم ووجّهوها إلى المدير العام للعلوم والمعارف(1) و(2). ولما بلغته، سلّط عقوبات على كثير ممن وقعوا على تلك اللائحة الإحتجاجية.

وكانت سلطة الحماية تخشى العمل النقابي وقوة وتضامن العمال مثل ما جد سنة 1904 فقد نظمت النقابة الفرنسية بتونس إضرابا دام 15 يوما شمل تونس وبنزرت وفريفيل (منزل بورقيبة) وقع فيه تصادم بين العمال من مختلف الجنسيات تونسية وإيطالية مع قوات الأمن.

لكن، وبعد مضي ثلاث سنوات فكرت الإدارة في دراسة الموضوع لتلبية المطالب النقابية فجاءت الحرب العالمية الأولى وتوقّف كل شيء.

بعد نهاية الحرب أسس معلمو العربية في صائفة سنة 1919 أول هيئة وداية لهم بدل النقابات التي كانت ممنوعة على التونسيين، كما أسس عمال السكة الحديدية وداية لهم خلال الحرب العالمية الأولى وكذلك عمال معمل التبغ.

(1) **المصدر** : بحث شهادة الكفاءة لعدنان المنصر بعنوان المقاومة الوطنية الشعبية.
(2) **المصدر** : البشير الشريف بن عثمان: أضواء على تاريخ تونس الحديث، دار بوسلامة للنشر 1981.

في سنة 1919 كوّن الفرنسيون نقابات تابعة للجامعة العامة للشغل الفرنسية CGT فانخرط بها العمال التونسيون على أمل الدفاع عنهم لكنهم تبينوا خيبة أملهم فانسحب الكثير منهم من تلك النقابات.

أول نقابة تونسية للعمال في الفلاحة وقع بعثها في ماطر سنة 1924 سرا وكان العمال مهمشين معرضين لضغط وهيمنة رأس المال الإستعماري وظلم الميز العنصري في الأجور مقارنة بالأوروبيين وإنسداد آفاق الترقية أو المسؤولية في وجوههم لأنهم كانوا تحت وطأة التعسف والإستغلال من طرف المعمرين الأوروبيين واليهود وكانت النقابة زيادة على تبني مطالبهم والدفاع عنها تقوم بتوعية العمال ضد شرب الخمر ولعب الميسر، ونتيجة لذلك تحسنت حالتهم الإجتماعية وكان أول إضراب قام به التونسيون إضراب الرصيف سنة 1924 كما كانت نقابة الرصيف أول نقابة مهنية.

محمد علي الحامي مؤسس الحركة النقابية

محمد علي بن مختار الغفاري الحامي ولد سنة 1894 بالحامة وتتلمذ بكتّاب القرية ولما شب نزح إلى مدينة تونس واشتغل في سوقها المركزية وتمكن في هذه الفترة من حفظ الكثير من اللغة الفرنسية والتعرف بحرفاء أجانب منهم مثلا قنصل النمسا بتونس وبعد مدة تمكن من الحصول على رخصة في قيادة السيارات. وفي سنة 1911 حل بالبلاد التونسية الضابط التركي أنور باشا في طريقه إلى ليبيا فانتدب محمد علي لسياقة سيارته فتمكن بهذه الوسيلة من التعرف على الكثير من زعماء المسلمين الذين هبوا لحماية ليبيا من الإستعمار الأوروبي. ولما عاد أنور باشا إلى تركيا أخذه معه ثم لم يلبث أن إنتقل إلى برلين إثر إنضمام تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وتمكن محمد علي في تلك السنوات من الدراسة للإحراز في فيفري 1924 على شهادة عليا في الإقتصاد من مدرسة العلوم والإقتصاد السياسي بألمانيا. ثم عاد إلى أرض الوطن وعمره 30 سنة.

تألم للوضع الإجتماعي الذي يعيشه العمال في تونس وآتفق مع بعض الرفاق : الطاهر صفر، الطاهر الحداد، الطاهر بوترعة والعربي مامي على تأسيس

«جمعية التعاون الإقتصادي» وهي بمثابة تعاضدية في المواد الغذائية توفر للعمال حاجياتهم منها بأثمان ميسورة.

عقد الرفاق عدة إجتماعات بمقر الجمعية الخلدونية والجمعية الخيرية لوضع قانون أساسي نقابي برئاسة محمد علي الحامي، وفي الأثناء وقعت إضرابات ساندها محمد علي الحامي والحزب الدستوري وشملت عمال الرصيف في تونس وبنزرت توفي أثناءها أول الضحايا الإجتماعية في بنزرت يوم 11 سبتمبر 1924 وهو العربي الكومي.

وآستغلت جريدة الصواب لسان الحزب الدستوري الحادث للدعوة إلى تأسيس المزيد من النقابات للدفاع عن حقوق العمال.

وكان عمّال الرصيف بتونس سبّاقين لتأسيس أول نقابة عمالية دون ترخيص من C.G.T الفرنسية أسسها الفالح وبودمغة مثل نقابة ماطر الفلاحية، ولم يتمّ الترخيص للنقابات إلا بعد صدور أمر الباي بتاريخ 1 نوفمبر 1932.

ثم بعثت نقابات أخرى لعمال الرصيف ببنزرت ومعمل السميد بأحواز بنزرت وعمال ترسخانة منزل بورقيبة.

وتأسس بمدينة بنزرت أول هيكل تنسيق بين النقابات التي بعثت أشرف عليه الطاهر الخميري ثم الطاهر بن سالم.وفي مارس 1924 كون محمد علي الحامي جمعية التعاون الإقتصادي ثم كون النقابات التونسية التي إنضم إليها كل من إنفصل عن النقابات العمالية الفرنسية(س.ج.ت)فجزع الإستعمار لذلك وفي 5 فيفري 1925 تم إيقافه عن كل نشاط بتهمة التآمر على أمن الدولة فقضت المحكمة بإبعاده لمدة عشر سنوات وتحت ضغط المقيم العام إنتقل محمد علي إلى مصر لكنه لم يطب نفسا بالحياة فيها فهاجر إلى جدة وفي 7 ماي إصطدمت سيارته بأخرى بين مكة وجدة فتوفي متأثرا بجراحه إثر هذا الحادث الأليم(1).

(1) السجل القومي لشهداء الوطن، دار العمل للنشر والتوزيع والصحافة 1978.

الطاهر الحداد

كان من أبرز مساعدي محمد علي الحامي في العمل النقابي بالإضافة إلى نضاله لتحرير المرأة.

ولد الطاهر الحداد سنة 1899 في وسط فقير وعمل بالسوق المركزية بالعاصمة واختلط بمحمد علي الحامي وكان سندا له في عمله النقابي، تحصل على شهادة التطويع من جامع الزيتونة سنة 1920.وكان ولوعا بالكتابة في الصحف وألف كتاب "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية" سنة 1926 وكتاب "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع" سنة 1930 وكان بذلك من أوائل المدافعين عن حقوق المرأة في العالم العربي وأولهم في تونس.

ونظرا لمحتوى الكتاب تألب ضده أناس كثيرون من المتزمتين وآتهموه في دينه ووطنيته ومن بينهم بعض مشائخ الزيتونة منهم محمد صالح بن مراد الذي إنتقده (وهو والد بشيرة إبن مراد أول مناضلة نسائية في تونس) لكن ناصره في أفكاره النقدية مشائخ آخرون من الزيتونة وعلى رأسهم فضيلة الشيخ الطاهر بن عاشور.

حادثة بنزرت 11 سبتمبر 1924

إثر بروز حركة محمد علي الحامي تكونت نقابة وطنية برئاسة المناضل المرحوم محمد الخميري شملت عملة المؤسسات الموجودة بجهة بنزرت خاصة نقابة ميناء بنزرت وآنسلخ العمال من النقابات الشيوعية والإستعمارية وآنضموا إلى حركة محمد علي الحامي ثم أعدوا وثيقة للمطالبة بالحقوق المهنية فلم تكترث السلط بهذه الطلبات وأمام التعنت الإستعماري أعلنت النقابة عن إضراب عام دام قرابة الشهر فعمدت السلط الإستعمارية إلى وسائل العنف والقمع وأوقفت المناضل المرحوم محمد الخميري حيث وقع إستدعاؤه من طرف السلطة بحضور المدير العام للأمن الفرنسي (Campana) الذي جاء خصيصا إلى بنزرت محاولا شل الإضراب وأراد أن يأخذ معه المرحوم محمد الخميري في سيارته بحالة إيقاف لنقله إلى تونس ولكن الجماهير الغاضبة طوقت السيارة ورفعتها على الأيدي مما أجبر مدير الأمن على الدخول من جديد إلى مركز الجندرمة وأذن باستعمال القوة.

فنزل الجيش وحاصر الطرقات والأنهج بالمدينة وبدأ التصادم مع الشعب وأطلق الجيش النار على المتظاهرين مما تسبب في جرح 40 من الوطنيين واستشهاد المرحومين:يوسف الماطري والعربي الكومي.

إنتشار النقابات في تونس

تأسست في أواخر سنة 1924 وبعد ذلك بقليل عدة نقابات عمالية في العاصمة مثل نقابة السكك الحديدية وسوق الحبوب ومعامل الدقيق ومعمل الجير والإسمنت بحمام الأنف ومعامل نسج الحرير والبرانسية وعملة الشاشية والتراموای والسراجين وأعلنوا إنفصالهم عن النقابات الفرنسية C.G.T الجامعة العامة للشغل الفرنسية.

هلع النقابيون الفرنسيون والسلطة من هذه الحركة والإنسلاخات من النقابات الفرنسية. وردّا على الفرنسيين قال محمد علي الحامي «لايجوز لنا ونحن شعب في أرض تونسية أن نكون تابعين لنقابات في فرنسا فأنضموا إلينا إن شئتم »، وأضطر Jouhaux الكاتب العام للجامعة الشغيلة الفرنسية وهو نائبها بالمجلس العمال العالمي أن يأتي إلى تونس للتعرف على هذا المدّ النقابي التونسي المزعج في نظرهم.

عقد محمد علي الحامي إجتماعا عمّاليا كبيرا ببورصة الشغل يوم 31 أكتوبر 1924 حضره كاتب عام C.G.T الفرنسية وحضره أحمد توفيق المدني كاتب الجلسة والأستاذ صالح فرحات.

وخاطب العمال قائلا :«جمعتكم لأشرح للكاتب العام لـ C.G.T أن العمل مفتوح لكل النقابيين التونسيين و الأوروبيين » وآستعرض الأوضاع المزرية للعمال التونسيين ثمّ أحال الكلمة إلى Jouhaux الذي قال :«لنكون أقوياء يجب أن لانتفرق ولا أرى حاجة لبعث منظمة أخرى فإنه توجد منظمة عامة للشغالين ولا داعي إلى إضعافها » فقاطعه مختار العياري قائلا : «كان هذا رأينا ولكن منظمتهم عندما كنا فيها لم تدافع إلا عن حقوق الأوروبيين» وعلى كل فنحن مثلكم منخرطون في المنظمة العالمية.وغادر القاعة Jouhaux ودرويل ومن معهما(1).

(1) Jouhaux : هو الكاتب العام لنقابات C.G.T في فرنسا ودرويل ممثل C.G.T بتونس.

3) بعث جامعة عموم العملة

تأسست بين النقابات جامعة عموم العملة بتاريخ 3 ديسمبر 1924 تجمع كل الشغالين في تونس وهي مفتوحة للتونسيين والأوروبيون واليهود.

ترأسها محمد علي الحامي بمساعدة إبراهيم بن عمر وأمين المال محمد بن قدور بن عقال يساعده البشير الجودي ولها لجنة للرقابة ولجنة للدعاية.(1)

عقد محمد علي الحامي إجتماعا سياسيا ونقابيا في صفاقس في ربط القوابسية حضره أكثر من 300 شخص وبعث على إثره نقابة عمال شركة صفاقس ڤفصة كاتبها العام البشير الرقيق ونقابة لعملة الرصيف كاتبها العام محمد قطاط وذلك في شهر نوفمبر 1924.

كما أشرف في شهر ديسمبر بڤفصة على إنتخاب نقابة للمهن المختلفة كاتبها العام محمد صالح بن أحمد (SNCFT) وفي المتلوي عقد هو ورفيقه محمد الخياري عدّة إجتماعات لإقناع العمال بالعمل النقابي وكان على وشك بعث نقابة في المتلوي إلا أن المراقب المدني بڤفصة أمر بطرده هو وزميله.

ووقع مثل ذلك في ماطر أثناء إجتماع نقابي إقتحم محافظ الشرطة عليهم النادي ومنع الإجتماع وأخذ معه إلى مركز الشرطة المختار العياري عضو جامعة عموم العملة وأطرده الخليفة بإذن من العامل فعاد إلى العاصمة.

إشتدت مضايقة السلطة للجامعة ومنعتها من تنظيم إجتماع عام ببورصة الشغل بالعاصمة، وفي الحال إنتظمت مظاهرة صاخبة إحتجاجية جابت أهم شوارع العاصمة وتفرقت بالحلفاوين في هدوء بدون حوادث.

في اليوم الموالي إستدعى مدير الأمن محمد علي الحامي وبعد تهديد ووعيد أعطاه مهلة بثمانية أيام للتفاهم والتوحيد مع الكنفدرالية العامة للعمال (وهي فرنسية) C.G.T وإلا فإنه يحل جامعة عموم العملة بالقوّة.

(1) المصدر : وثائق عدد 24 و25 لسنة 1998 ـ 1999 التي يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

يوم 18 جانفي 1925 عقدت الجامعة إجتماعا عاما بالنقابات في فندق الحرير بنهج سيدي محرز حضره نحو 400 نقابي دعا فيه محمد علي الحامي العمال للإتحاد وعدم خدمة أغراض أي حزب أو العمل ضد أي كان وتلا عليهم القانون الأساسي للجامعة فصادقوا عليه.

قام عمال شركة (الجير والإسمنت) في حمام الأنف بإضراب يوم 19 جانفي 1925 بعد إنتهاء المدة المحددة لمطالبهم وعرضوا مشكلهم على الوزير الأكبر الدنفزلي ولكنه لم يفعل شيئا وأطردت السلطة أعضاء النقابة وحكمت عليهم بالسجن والنفي.

4) حلّ جامعة عموم العملة

أجمعت القوى الإستعمارية وحتى الأحزاب السياسية بفرنسا على خطورة عمل هذه الجامعة على الحضور الفرنسي بتونس فتقرر حلها يوم 5 فيفري 1925 وتقرّر إيقاف محمد علي الحامي وزميله المختار العيّاري وفندوري ممثل الحزب الشيوعي لأتهام الجميع بالتخريب الشيوعي.

بعث النقابيون برقيات إحتجاج للباي والحكومة الفرنسية ونظموا مظاهرة صاخبة يوم 7 فيفري 1925 بالعاصمة إتجهت نحو السفارة الفرنسية إحتجاجا على إعتقال محمد علي الحامي والمختار العياري،وإثر المظاهرة ألقت السلطة القبض على بقية أعضاء الجامعة النقابية.

أما موقف الحزب الحر الدستوري فكان مساندا للنقابات في البداية وتخلى عنها فيما بعد لأن محمد علي الحامي شعبي يتّصل بالعمال والفقراء حتى على قارعة الطريق ويجالسهم وهذا ليس من تقاليد الحزب الدستوري، فهو نخبوي وهذه أكبر نقطة ضعفه «يهمل الجماهير ولا يقوم بتعبئتها».

نعرض عينة من المناشير التي كان يصدرها محمد علي الحامي.

بلاغ إلى العملة

أيها العمال !

إن جامعة عموم العملة التونسيين مهددة في وجودها من الحكومة التي أظهرت لنا منذ تأسيسها عداوة قاتلة. إنكم على علم من التقليقات التي تسببت لنا فيها الحكومة ومخالفتها للقوانين للتوصل لمنعنا من الدعاية للفكرة النقابية كطرد دعاتنا من دواخل المملكة وتحرير محاضر ضد الإجتماعات العامة في حين أننا لم نعقد إلا إجتماعات خاصة بالنقابات. ورفض الإذن لنا بتاتا بأن نجتمع في دار العملة للمباحثة في مصالحنا المشتركة في حين أن نواب جامعة السيد. درويل يتمتعون بكل التسهيلات التي يمكن تصورها لعقد إجتماعاتهم وأخيرا التفتيش الذي وقع بمحل كاتبنا العام وإدارتنا المركزية.

لقد أجبنا على إضطهادات الحكومة كما ينبغي وأنتم أيها العمال الذين حضرتم مظاهراتنا بالشارع العام قد أمكنكم أن تحكموا على الشهامة التي كانت تقود جميعنا حيث أنا بكل هدوء مع النشاط التام أظهرنا إستياءنا من الإعتداء على الحقوق الأولية التي وقع الإعتراف بها في كل البلدان إلا في تونس للعمال على أننا لم نكن أرقى منهم.

بل قد تجرأ السيد كمبانا على التحديد بشمانية أيام لحل جامعتنا بعد أن عرض على كاتبنا العام في محادثة وقع إستدعاؤه إليها بإدارة المحافظة يوم 17 جانفي سنة 1925 أنه يسهل لنا الإنخراط في جامعة السيد درويل حيث أظهر له رفيقنا إشمئزازه من هذا التوسط.

حوادث بنزرت خسرنا فيها إثنين من إخواننا.

أيها العمال إنا نحكمكم في هذه الحالة.

وإنا متمسكون بحقنا في الحياة ومتبصرون في سقوطنا وسقوط أبنائنا من دون شك إذا لم نعمل بكل مايبيح لنا القانون.

وعليه فإننا عازمون على الإستمرار بحزم في سبيل غايتنا من دون أن نخضع لإرادة رسول يدعونا إلى العار.

إن عمل حكومة ضد شعب عار من السلاح سهل وكنا على كل حال لانتحمل مسؤولية ما قد ينشأ عن منعنا من حق أعلنت الحكومة الفرنسية نفسها منذ بضعة أشهر أنه حق مقدس (يقصد الإضراب).

إنا لانريد أن نعتبر في المستقبل كقطيع من الغنم لكن كمنتجين للخير. وبهذه الصفة نريد أن يعترف بحقنا في إختيار أي نظام يصلح لنا.

فلتحيا جامعة عموم العملة التونسية.

اللجنة التنفيذية

علاقة الحزب الحر الدستوري بالحركة النقابية

تعاطف الحزب الحر الدستوري التونسي في البداية مع بعث محمد علي الحامي للنقابات وتبنى حتى بعض الإضرابات مثل إضراب عملة الرصيف لأنها أعمال وطنية تدعم توجه الحزب لكن بعض مسؤوليه يستنكفون من الأوضاع المتردية (ماديا وفكريا) التي عليها حالة العملة.

وبعد أن نجح محمد علي الحامي في بعث جامعة عموم العملة C.G.T.T التي أصبحت تهدد مصالح بعض المعمرين عمد المقيم العام الذي عرف بالدهاء والمكر Lucien Saint إلى زرع بذور الخلاف بين الحزب والنقابات وآستغل تخوف الحزب من منافسة محمد علي الحامي الذي برز على الساحة الوطنية بعد أن كان الحزب هو الوحيد الذي يمثل مطامح التونسيين وتمكن المقيم العام من إقناع قادة الحزب بالتخلي عن مساندة العمل النقابي أو الحزب الشيوعي ووعدهم بحسن إستعداد فرنسا للنظر في مطالب الحزب والإهتمام بها.

ونتيجة لهذا التوجه إنعقد يوم 21 فيفري 1925 إجتماع ضم الحزب الدستوري وجامعة عموم العملة وحزب الإصلاح الذي أنشأه حسن القلاتي والفرع التونسي للحزب الإشتراكي الفرنسي والنواب التونسيون في المجلس الكبير وآتفق الحاضرون على تكوين «جبهة موحدة» لدراسة الوضع في تونس وتقديم مقترح إصلاحات تتماشى مع نظام الحماية (رغم إختلاف التشكيلات في الأهداف والأفكار).

طلب الأوروبيون الذين دخلوا «الجبهة الموحدة» حل النقابات التونسية وضمها إلى C.G.T الجامعة العامة للعمال (فرع فرنسا) وكان الحزب عند دخول التحالف نفى عن نفسه تهمة الخيانة وتقسيم العمال التي وجهها إليه بعض الأطراف الذين تحالف معهم من أجل الحصول على إصلاحات في تونس في ظل الحماية، وتبين للحزب أنه أصيب بخيبة أمل كبيرة وأن «تلك الجبهة»لم تتكون إلا على حساب محمد علي الحامي والنقابات التونسية التي أنشأها وعلى حساب المصلحة الوطنية.

وقد أحيل هؤلاء النقابيون على المحكمة يوم 12 نوفمبر 1925 بتهمة تقسيم العمال والتعاون مع الشيوعية، وصدرت ضدهم أحكام قاسية بالسجن 5 سنوات لعلي القروي ومحمد الغنوشي ومحمد الكبادي والنفي 10 سنوات لمختار العياري ومحمد علي الحامي فهاجر إلى مصر حيث عمل سائق تاكسي ثم فر إلى السعودية ومات سنة 1928 في حادث سيارة بين جدة ومكة المكرمة.

تحدي المشاعر التونسية

1) المؤتمر الإفخارستي سنة 1930

في عهد أحمد باي 1929 ـ 1942 والمقيم العام François Manceron 1929 ـ 1933

نظمت الحماية المؤتمر الإفخارستي بقرطاج وهو تظاهرة مسيحية حضرها الشبان المسيحيون من دول العالم للإحتفال بالذكرى المائوية لاحتلال الجزائر وللتذكير بالحملة الصليبية التاسعة التي قادها Saint Louis إنطلاقا من قرطاج.

كان الشبان المسيحيون يتجوّلون في طرقات العاصمة بزيّهم الديني الصليبي الأمر الذي أثار حفيظة السكان وكان ردّ فعلهم على هذا التحدي إضراب تلامذة الزيتونة والصادقية والعلويّة عن الدراسة، كما أضرب عملة الرصيف بميناء تونس إحتجاجا على إستفزاز السلطة للمسلمين.

ويعتبر ذلك بمثابة حملة صليبية وقع إعلانها في وضح النهار ضد الإسلام(1).

2) الذكرى 50 لاحتلال تونس سنة 1931

إحتفلت فرنسا بالذكرى الخمسين لاحتلال تونس وخصصت لها 300 مليون فرنك للإحتفالات في وقت كان يعاني فيه التونسيون من الجوع والخصاصة بسبب الجفاف والتهميش، وندّدت الصحف التونسية بما تدّعيه فرنسا من نشر رسالتها الحضارية في جريدة النهضة والوزير La voix du Tunisien قدمت الصحف للمحاكمة بسبب مانشرته. وفي الأثناء تعرّض التونسيون لدفن المتجنسين بمقابرهم في المدن والقرى مثل بنزرت والمنستير وحمام سوسة وأكودة للحدّ من ظاهرة التجنيس التي كانت تشجع عليها فرنسا التونسيين ولمقاومة البرامج الإستعمارية.

(1) **المصدر** : Mahmoud Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril, 1992.

ثالثا : تنامي الحركة الوطنية في الثلاثينات

في عهد أحمد باي 1929 ـ 1942

(François Manceron 1929 ـ 1933، Marcel Peyreton 1933 ـ 1936، Armand Guillon 1936 ـ 1938)

I) نفس سياسي جديد

أ) الحملة ضد التجنيس

هي في حقيقة الأمر ليست عملية تنصير(1) (أي الدخول في دين النصارى) إن الحزب الدستوري القديم باقتصاره من خلال المقالات الصحفية على التشهير بالفظاعات التي تمارسها السلطة يوميا أصبح وجوده غير فاعل ولا يحرك للإستعمار التوطيني ساكنا ولايكترث بما يقال أو يكتب ولايغير من أجل ذلك سلوكا أو يقرأ له حسابا.

فجاءت قضية وفاة بعض المتجنسين (2) وكانت البداية في بنزرت حيث نظم الوطنيون مظاهرة كبرى لمنع دفن المتجنسين في مقبرة المسلمين وتكونت مظاهرات مماثلة في كثير من الجهات لنفس السبب بناء على فتوى الشيخ إدريس، أما المقيم العام فقد ضغط على رجال الدين وانتزع منهم فتوى لا تحرم دفن المتجنسين في مقابر المسلمين وفي النهاية وبعد كثرة المعارضة الوطنية أذنت السلطة ببعث مقابر خاصة بالمتجنسين يوم 12 ماي 1933 ويعتبر ذلك إنتصارا للحزب وللوطنيين فاستغلها الحزب وخاصة جماعة بورقيبة لتكون سببا لتحرك سياسي كبير واعترض

(1) **المصدر** : علي البلهوان، كتاب نحن أمة.

(2) Mahmoud Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril, 1992.

الدستوريون ومنعوا دفن المتجنسين التونسيين في المقابر الإسلامية أو في مقابر خاصة بهم بل وأصروا على دفنهم في مقابر المسيحيين وجلبت هذه العملية العاطفية ذات الصبغة الدينية كثيرا من الأنصار والتأييد الشعبي للحزب الذي نظم مظاهرات عديدة بدعوى أن عملية التجنيس كانت تهدف قبل كل شيء إلى محو الذاتية التونسية والهوية العربية الإسلامية ودمجها في صلب الذاتية الفرنسية وبتلك المعارضة توقفت المناورة.

نظم الحزب مظاهرة صاخبة يوم 7 أفريل 1933 وقعت فيها إصطدامات دامية وشارك فيها بكثافة طلبة الزيتونة تعبيرا عن الإحتجاج ضد فتوى المالكية بالترخيص بدفن المتجنسين في مقابر المسلمين.

وفي مظاهرة المنستير أسفر الإشتباك بين الوطنيين وقوات الأمن عن سقوط شهيد هو:

شعبان البحوري من المنستير الذي توفي بها خلال أحداث مقاومة التجنيس في 8 أوت 1933.

كما إستشهد محمد بن سعيد بن عون المشيري من أولاد دباب بتطاوين وقد توفي خلال أحداث مقاومة التجنيس بالحوامد سنة 1933.

والمعلوم أن قانون التجنيس صدر في 20 ديسمبر 1923 ولم يحرك الحزب الحر الدستوري التونسي ساكنا ولم يقم ضده بأي رد فعل وكان رئيسه عبد العزيز الثعالبي في المهجر وهكذا بلغ عدد المتجنسين سنة 1927 (120 تونسيا مسلما منهم 88 من سكان العاصمة).

إستغلت L'action tunisienne التي تمثل جماعة الدستوريين الشبان أتباع بورقيبة هذه الفرصة لستعبئة الرأي العام والأهالي ضد المتجنّسين وضد فرنسا والتنديد بالمجلس الشرعي الذي لايرى مانعا في دفن المتجنسين في مقابر المسلمين، وآتخذ الحزب الحرّ الدستوري التونسي من تلك العملية مطيّة للبروز وكسب الأنصار بعد الفتور الذي أصبح عليه، وفي سنة 1933 تعدّدت التحركات في معظم مناطق البلاد

للتنديد بالتجنيس وقاطع التونسيون البضائع الفرنسية(1) وقاموا بالإضراب والدعوة لرفض الخدمة العسكرية.

وفي تلك الفترة ظهرت وجوه بارزة من المثقفين الوطنيين أمثال أبو القاسم الشابي الذي أثار بروائع شعره الخالد الروح الوطنية والطاهر صفر ومحمود بيرم التونسي ساهموا في نشر الوعي والروح النضالية والحطّ مما تدّعيه الحماية الفرنسية من كونها تنشر الحضارة بتونس وعلى رأسهم جميعا الزعيم بورقيبة ورفاقه كالطاهر صفر حامل لواء معارضة دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية.(2)

وكان مقهى تحت السور بالحلفاوين بمثابة منتدى فكري للمثقفين الوطنيين، الأمر الذي دعّم حركة التغيير التي قام بها الدستوريون الشبان لمقاومة برامج الإستعمار.

وأصبح المجتمع التونسي وخاصة الشباب أكثر قابلية للتجديد ونبذ الأوهام والقديم وأساليبه، وقد ساهمت الإستفزازات الإستعمارية في تغذية الروح الوطنية، وعملت على تعبئة الدستوريين لتجديد عزمهم على مقاومة الإحتلال.

(1)على غرار ما قام به غاندي خلال مقاومة إحتلال إنقلترا للهند، كان سلاح الزعيم الهندي غاندي أمضى سلاحا وقتل في مقاطعة الهنود شراء كل البضائع الأنقليزية وأفلست شركات العدو وقبل منح الهند الإستقلال.

(2)المصدر : الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية قومية جديدة) دار المعارف للطباعة والنشر.

وثيقة فرنسية :

محتوى تقرير عن الحملة الصحفية التي وقعت في تونس للتنديد بمشروع قانون التجنيس المعروض على الجمعية الوطنية الفرنسية وعلى مجلس الشيوخ الفرنسيين في باريس لمناقشته والتصويت عليه.

وزارة الداخلية

إدارة الشؤون العامة والتجارة

تقرير بتاريخ 12 أكتوبر 1923 (1)

من المقيم العام Lucien Saint

إلى السيد رئيس الحكومة ووزير الخارجية الفرنسي

Rymond Poincarré

يصف التقرير الحزب الحر الدستوري التونسي بأنه مرض معد غير قابل للشفاء أتيحت له فرصة عند مناقشة وتصويت البرلمان الفرنسي على قانون التجنيس للقيام بحملة دعائية ضده وقد تكون إيطاليا من المشجعين على تنظيم تلك الحملة وتدعيم أصحابها ماديا وأدبيا.

وقد لقي الثعالبي عند زيارة إيطاليا أثناء ذلك ترحيبا كبيرا وآقترحت عليه طبع النشريات في الغرض على حسابها وكذلك طبع كتبه مثل كتاب تونس الشهيدة.

بدأت حملة الدستوريين ضد التجنيس على صفحات جريدة الصواب في شهر جوان 1923 وقالت إن الرّومان والعرب لم يتدخلوا في تسيير الشؤون الخاصة لرعاياهم وبذلك دامت إمبراطوريتهم قرونا.

وكتبت جريدة الأمة بتاريخ 24 أوت 1923 تقول «أن الصحافة الفرنسية تقول أن قيام فرنسا بانتزاع الجنسية التونسية وتعويضها بالجنسية الفرنسية يعرض فرنسا إلى هجرة التونسيين إلى فرنسا وعلينا أن نبتعد عن هذا الخطإ الذي وقعت فيه أنقلترا

(1) **المصدر** : مجلة وثائق عدد 24 ـ 25 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998 ـ 1999.

في مصر فآدعى المتجنسون المصريون أن أنقلترا بلادهم وعلى الأنقليز البحث عن وطن آخر».

وكتبت جريدة le petit matin الفرنسية تقول «لم يعارض الثعالبي وحده عملية التجنيس بل كانت المعارضة عامة من طرف كل التونسيين لأنه بالنسبة للمسلمين الجنسية والدين شيء واحد وتغيير الجنسية يعتبر كفرا».

وكتبت جريدة العصر الجديد التي تصدر بصفاقس بتاريخ 21 أوت 1923 «كانت آخر إصلاحات Lucien Saint إصدار قانون التجنيس الذي سنتصدى لمقاومته بقوة وتكذيب تصريحات رجال الحكومة الفرنسية التي تقول بأن تونس مرتبطة بفرنسا إلى الأبد، لما تفطنت الحكومات الفرنسية إلى أن إلحاق تونس بالإتحاد الفرنسي ليس أمرا ميسورا لجأت إلى التحيل وإصدار قانون التجنيس. هل غاب على البرلمان الفرنسي الذي صادق على القانون أنه يتنافى مع معاهدة باردو التي تعطي للباي سلطة النظر في شأن رعاياه ؟».

فإذا أصبحوا فرنسيين خرجوا عن حكمه ولا سبيل إلى قبول التونسيين لذلك الوضع.

أما جريدة الزهو فإنها سخرت من المتجنسين ووصفتهم بشياطين الإنس كما أن جريدة لسان الشعب، وصفتهم بأنهم سيارة بدون سائق وسط جموع حاشدة تقتل الناس الأبرياء، فهم مثل الذي يخاف فيتعمّد الهروب إلى الأمام نحو الخطر الداهم بدل الهروب منه.

وهكذا تصدر فرنسا القوانين ساخرة من مشاعر الشعب وديانته.

وكتبت جريدة النديم، «إن الحق إلى جانب التونسيين لمحاربة فكرة التجنيس لأن الدين والجنسية متلازمان».

أما جريدة الوزير، فكتبت تقول «المسلم المقيم في بلاد غير مسلمة خاضع إلى قوانينها الدينية والسياسية أحب أم كره.

في تونس شجعت السلطة الأجانب واليهود ثم المسلمين على التجنيس حتى لا تصبح الجالية الفرنسية أقلية في البلاد وذلك لتحكم السيطرة على الوضع وتفرض قوانينها على كل السكان وتحولهم جماعيا إلى الإندماج في فرنسا».

جريدة جحجوح الصادرة في 4 أكتوبر 1923 كتبت «لماذا كل هذه الضجة وهذا الصراخ وهذا الخوف؟

إنه من طبيعة التونسيين التمسك بدينهم فلا خوف عليهم من صدور قانون التجنيس لأن الحماية في حد ذاتها عار فما بالك بالتجنيس».

وهكذا قامت الصحافة بكشف نوايا فرنسا من إصدار قانون التجنيس لإثارة التونسيين ورجال القضاء للقيام بحماية الأهالي.

أما الصحافة الدستورية فقد شنت حملة واسعة ضد حركة التجنيس لحماية الجماهير وعملت على إستصدار فتاوى ضد التجنيس من تونس ومن المشرق لإيقاف ذلك التيار.

ب) الدستوريون الشبان سنة 1932

كان الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي بعث الحزب الحر الدستوري سنة 1920 متخرجا من جامع الزيتونة وكان عضوا في حركة الإصلاح التي قام بها شيخه الأستاذ سالم بوحاجب، لكن في بداية الثلاثينات برزت إلى الوجود مجموعة من الدستوريين الشبان إلتفّوا حول جريدة «العمل التونسي» L'action tunisienne سنة 1932، تخرّج الكثير منهم من الجامعات الفرنسية وكان لهم تفكير وأسلوب في العمل السياسي مغاير، لأنهم ينتمون إلى فئات إجتماعية ضعيفة ومتوسّطة من الريف. أما الشيخ الثعالبي وجماعته من النخبة الدستورية القديمة فمعظمهم من سكان العاصمة ومن الفئات الميسورة وبعض المدن فإنهم لم يقوموا بربط الصلة بين نضال المدن والقرى ونضال القبائل في الريف وتعبئتهم ضد الميز العنصري الذي تمارسه السلطة.

وكانت أعمال التوعية تكاد تقتصر على النخب ونشر المقالات الصحفية والتنديد بأعمال التعسف وكل ذلك في محيط ضيق لا يصل إلى أعماق البلاد ولا إلى عامة الشعب.

إلتف الدستوريون الشبان حول جريدتهم L'action tunisienne وعملوا عن طريق الكتابة والإتصالات المباشرة بالشعب على غرس المفاهيم الجديدة التي عاشوها في أوروبا كمفهوم القومية والأمة مثل تلك المفاهيم التي ظهرت في أوروبا ووحدت شعوبها في دول ذات حدود مضبوطة تربطها مصالح جماعية مشتركة.

ج) الشبيبة المدرسية 1932 ـ 1933(1)

كانت الحركة الوطنية كثيرا ماتجد تجاوبا ومشاركة في المحيط المدرسي. فقد وقعت أول إضرابات تلمذية مساندة للحركة الوطنية بعد إضرابات تلامذة الزيتونة سنة 1910 أضرب تلامذة مدرسة سمنجة الفلاحية بزغوان في فيفري 1929 وفي مارس 1929 أضرب تلامذة معهد سوسة.

وكانت جمعية قدماء الصادقية تنظّم أنشطة ثقافية ومحاضرات ودروسا يلتقي فيها قدماء التلاميذ من (موظفين وطلبة).

أما الشبيبة المدرسية فكانت غير ذلك، ففي سنة 1932 أحسّ عدد كبير من الصادقيين بضرورة ربط الصلة فيما بينهم في إطار مدرسي بحت والمشاركة في الحياة العامة الثقافية والفنية وإعداد النفس للعمل في محيط إجتماعي تربوي وتنظيم رحلات وحوارات تنمّي زادهم الثقافي والمعرفي وذلك ببعث فرع من الجمعية الأم «قدماء الصادقية» تدعى الشبيبة المدرسية يسيّرها أعضاء منتخبون.

كانت الشبيبة المدرسية وجمعية الكشافة والشبيبة الدستورية وغيرها من الجمعيات روافد شبابية وطنية تصب في وادي الحزب وتساعده على نشر الوعي الوطني والتحرك الميداني في الإتجاه القومي الذي يرسمه الحزب وكلما إقتضى الحال ذلك.

وتمثل ذلك بجلاء خلال المعركة الحاسمة ضد الإستعمار في الإضراب الذي شنه المدرسيون والزيتونيون وإتحاد الطلبة UGET في كل المعاهد التونسية من 19 مارس إلى 19 أفريل 1952 أثناء معركة التحرير.

(1) **المصدر** : مجلة وثائق عدد 24 ـ 25 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998 ـ 1999 .

في بداية الخمسينات سنة 1951 قامت الشبيبة المدرسية بدور أساسي في نشر الثقافة الوطنية وكانت في طليعة التشكيلات التي ساندت وشاركت في أعمال مقاومة الإحتلال الفرنسي وتواصل ذلك حتى تحقق إستقلال تونس وذلك بتعبئة الشباب المدرسي والطالبي لمساندة الحزب ومشاركته في تظاهراته وأنشطته،من إضرابات ومظاهرات وإصطدامات مع الشرطة وحركات مقاومة سرية يقوم بها مناضلو الحزب ومختلف الجمعيات الشبابية والطلابية لاسترجاع حقوق التونسيين والدفاع عن كرامتهم وتحرير بلادهم.

وقد توالى على قيادة هذه المنظمة وجوه بارزة عديدة نخصّ بالذكر منها المرحوم الباهي الأدغم الذي أكسبها روحا نضاليّة عالية ساهمت بصورة حقيقيّة عمليّة وفاعلة في تحرير الوطن من الإستعمار، إلى جانب المنظّمات الوطنية والشبابية والإتحاد النسائي.

أعضاء الديوان السياسي المنبثق عن مؤتمر قصر هلال

2 مارس 1934

الحبيب بورقيبة

كاتب عام

الطاهر صفر

كاتب عام مساعد

محمود الماطري

رئيس

محمد بورقيبة

أمين المال

البحري قيقة

أمين المال مساعد

1) تاسيس الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد 2 مارس 1934

في عهد أحمد باي : 1929 - 1942 والمقيم العام Marcel Peyrouton 1933-1936

مؤتمر نهج الجبل سنة 1933

إنعقد مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري التونسي بنهج الجبل بالعاصمة يومي 12 و13 ماي 1933 وكان منقسما إلى شقين أحدهما يمثله (بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر والبحري ڤيڤة) والشق الآخر يمثلة(أحمد الصافي وصالح فرحات وعلي بوحاجب) وقرر المؤتمر ضم جماعة L'action tunisienne (جماعة بورقيبة)إلى اللجنة التنفيذية.

إحتد الخلاف بين جماعة العمل التونسي (بورقيبة وجماعته) وبين صالح فرحات وأحمد الصافي وعلي بوحاجب من اللجنة التنفيذية وذلك بعد أن وجهت اللجنة التنفيذية رسالة لوم إلى بورقيبة لأنه كان من بين أعضاء وفد المنستير الذين قابلوا أحمد باي إثر أحداث التجنيس التي وقعت بالمنستير فكان ردّ بورقيبة على ذلك بتقديم إستقالته من الحزب يوم 9 سبتمبر 1933.

إستقبل المقيم العام Marcel Peyrouton أعضاء اللجنة التنفيذية (صالح فرحات وعلي بوحاجب والبحري ڤيڤة) ويبدو أن أحدهم أشار على المقيم العام بوقوف الجماعة الأخرى وراء أحداث التجنيس وآتفقوا بعد خروجهم من المقابلة على بقاء المحادثة مع المقيم العام في نطاق السرية لكن البحري ڤيڤة بلّغ الخبر إلى جماعة بورقيبة.

قررت اللجنة التنفيذية رفت البحري ڤيڤة من الحزب فتعاطف معه زملاؤه محمود الماطري والطاهر صفر ومحمد بورقيبة وقرروا الخروج من الحزب القديم مثله.

لم يكن بعث الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد في الإطار الزمني الذي وجد فيه إلا قناعة من أولئك الشبان الوطنيين الجدد أن طريقة العمل التي سلكها الحزب القديم منذ نشأته سنة 1920 لم تأت بنتيجة ولا يمكنها مستقبلا أن تتحصل على مطالبها، ذلك أن الدستوريين الشبان الذين إجتمعوا حول بورقيبة قارنوا أساليب معاملة السلطة للتونسيين بمعاملتها للأوروبيين على أنها ليست إلا تمييزا عنصريا بين الأجناس.

عمل الحزب الدستوري التونسي الذي لم يتجاوز الكتابات على الصحف ولفت إنتباه السلطة حتى لا تتكرر تجاوزاتها ضد الأهالي وطلب الشراكة والمساواة في المعاملة بين التونسيين والفرنسيين والدعوة إلى القيام بإصلاحات جزئية كالمساواة في عدد المقاعد المسندة للطرفين في المجالس المنتخبة إن وجدت وفي أقصى الحالات إقتسام السلطة مع الغاصب.

أصبحت لدى هؤلاء الوطنيين الجدد قناعة بوجوب القطع مع الماضي ومع الطرق العقيمة والقيام بأعمال فيها إظهار للقوة وترهيب للمستعمر يرغم الفرنسيين على التفاوض مع الوطنيين لقبول أخف الضررين،ذلك هو الأسلوب الذي سلكه الديوان السياسي،حيث قرّر التغيير دون اللجوء إلى إنشاء حزب جديد وجلب أنصار جدد لكن برجال آخرين مؤمنين بالتجديد، ومن أجل ذلك قرر الدعوة إلى عقد مؤتمر قصر هلال سنة 1934.

مؤتمر قصر هلال في 2 مارس 1934

بدأ الطرفان المتقابلان يتسابقان لكسب الأنصار من الشعب الدستورية وبدأ المنشقون الدعوة إلى عقد مؤتمر إستثنائي للحزب وتقرر في إجتماع عقد يوم 3

جانفي 1934 ترأسه بورقيبة والطاهر صفر عقد مؤتمر إنبعاث الحزب الجديد في قصر هلال يوم 2 مارس 1934.

ندّد بعض المشاركين في مؤتمر قصر هلال بتخاذل اللجنة التنفيذية وتعاونها مع الحماية وتقرّر رفت أعضاء اللجنة التنفيذية وانتخاب قيادة جديدة للحزب وبعث هياكل جديدة هي :الديوان السياسي والمجلس الملي والشعب الدستورية. وآنتخب المؤتمر أعضاء الديوان السياسي ووزعت عليهم المسؤوليات على النحو التالي :

ـ محمود الماطري : رئيس ـ الحبيب بورقيبة : كاتب عام ـ الطاهر صفر : كاتب عام مساعد، محمد بورقيبة :أمين مال ـ البحري ڤيڤة : أمين مال مساعد.

وبعث المجلس الوطني (لجنة مركزية) به 20 عضوا هم :

محمد بوزويتة، حبيب بوڤطفة، الطاهر الراشدي، بشير بن فضل، الشاذلي عطا الله، محمد الجلاصي، محمد بازيڤ، الشاذلي قلالة، الهادي شاكر، محمد ڤلنزة، يوسف الرويسي، محمد الجربوعي، عبد المجيد بن ذياب، صالح شعبان العجيمي، محمد الجعايبي، الطاهر بوترعة، صالح العباسي، محمد بنور، جلول بولعوالي، بلحسين بن جراد.

وعقدت اللجنة التنفيذية هي الأخرى مؤتمرها في نهاية أفريل 1934 وأصبحت الساحة السياسية في تونس يتجاذبها حزبان هما اللجنة التنفيذية والديوان السياسي.

أنصار الحزب الدستوري الجديد

عندما إنقسم الحزب في مؤتمر قصر هلال 2 مارس 1934 كان الطلبة في باريس والمتخرجون من الجامعات الفرنسية في طليعة المساندين لبورقيبة وللحزب الجديد لطرق العمل التي توخاها ومن بينهم سليمان بن سليمان الذي كان طالبا

وصالح بن يوسف والهادي نويرة والذين كانوا يقومون بالتعريف به في باريس ويوزعون جريدته (العمل).

والبحري ڤيڤة وحسونة القروي جلبوا للحزب الجديد في تونس كثيرا من الأنصار.

حضر سليمان بن سليمان لأول مرة إجتماعا أشرف عليه بورقيبة في باب سويقة سنة 1934 يقول «إني كنت شديد التأثر بخصاله كخطيب وبقوة حجته وتأثيره على المستمعين فطلبت من أحد أصدقائه المنجي سليم حضور المزيد من الإجتماعات والإستماع إلى المزيد من خطبه».(1)

وبعد إلقاء القبض على بورقيبة ورفاقه ونفيهم إلى برج الباف Le Beuf(2) في رمادة بالجنوب التونسي، قامت أحداث دامية في المكنين 5 سبتمبر 1934.

قال سليمان بن سليمان «كنت في زغوان ولما علمت بأحداث المكنين ذهبت إلى نادي الحزب وسألت الطاهر صفر الذي أجابني بغاية الهدوء «إن أحد أعوان الحرس قتل في مظاهرة إحتجاجية على نفي زعماء الحزب».

عاد سليمان بن سليمان خفية إلى باريس وكلفه صالح بن يوسف بتمثيل الحزب الجديد وأسس بالتعاون مع الهادي نويرة والحبيب ثامر الذي إلتحق بهم وبن خليفة «لجنة الدفاع عن الحريات في تونس » وكان في مساندتهم محمود المسعدي وعبد الوهاب باكير ومراد بوخريص ومحمود سليم وساعدهم بعض الفرنسيين من اليسار مثل الشيوعي François Jourdan.

في 18 سبتمبر 1934 عقد الطلبة التونسيون في نادي طلبة شمال إفريقيا بباريس إجتماعا للتنديد بسياسة Peyrouton القمعية وساعدهم نائب شيوعي

(1) **المصدر** : مذكرات سليمان بن سليمان : Sliman B Sliman, Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

(2) البرج حصن عسكري في قلب الصحراء قرب الحدود الليبية في أقصى جنوب تونس لا يوجد حولها أي ساكن، سمي بعد ذلك برج بورقيبة.

وهـو Monjauvis على التعـريف بمشـاغل التـونسـيين لدى وزارة الخـارجيـة الفرنسية(1).

كان الحبيب بورقيبة الـذي أسس جريدة L'action tunisienne سنة 1932 يمثّل هذه الجماعة من المثقفين السياسيين وهذا الإتجاه الجديد للحزب الدستوري.

التعريف ببورقيبة

ولد الحبيب بورقيبة بالمنستير سنة 1903 ودخل المعهد الصادقي سنة 1913 وأنهى تعليمه الثانوي بمعهد كارنو وتحصل على الباكالوريا ثم سافر إلى فرنسا سنة 1924 حيث درس الحقوق وتخرج محاميا من باريس وعاد إلى تونس سنة 1927 وعمل على إبراز صورة البلاد التونسية بأنها جزء متميّز من الأمة العربية الإسلامية،وكيان قائم بذاته(2).

كان للنخبة المثقفة في تونس وعي بتلك المفاهيم العصرية الجديدة، أما الجماهير الشعبية ذات التكوين التقليدي فالعقلية السائدة عندها أنها جزء من الأمة العربية الإسلامية وقضيتها هي قضيتهم، وتختلط في أذهانها فكرة مقاومة الإستعمار الفرنسي بفكرة الجهاد المقدس، وهو ماعرف الحزب الدستوري الجديد كيفية الغوص فيه وتعبئة الجماهير حول ذلك المفهوم الشعبي والنضال الوطني بطرق عمل جديدة، هذا بالإضافة إلى أن معظم الدستوريين الشبان ينتسبون إلى تلك الجماهير الشعبية ومن سكان الريف بالساحل والجنوب والمناطق الداخلية ذات الموارد المحدودة.

ونجحوا في تأطير تلك الفئات التي ينتمون إليها والتي تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب التونسي وتعبئتها حول الحزب الحر الدستوري وتوجهاته الجديدة بداية من سنة 1932 وبعد مؤتمر قصر هلال سنة 1934.

(1) المصدر : Sliman ben Sliman, Souvenirs politiques; Cérès production 1989.

(2) المصدر:محمد الهادي الشريف : ماذا يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، نشر Cérès سنة 1980.

الوضع الإجتماعي والإقتصادي وتأثير الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929.

في سنة 1932 وقعت تونس تحت تأثير الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية 1929 وقد هيأت ظروف الجفاف التي إنتابت البلاد التونسية في بداية الثلاثينات إلى مزيد من التوتر بين السكان والسلطة بسبب إنخفاض الإنتاج الفلاحي والغذائي، وانتشار الفقر، والمجاعة، والأوبئة مثل (الحمى والتيفوس) وتدني النشاط الحرفي من شاشية وصناعات تقليدية مما ضاعف البطالة وأدى إلى إفلاس الحرفيين وصغار التجار التونسيين ورهن أراضي الفلاحين وبيعها غصبا عنهم وتضاعف الغضب الشعبي والنقمة على السلطة التي أخذت بيد صغار الفلاحين والصناع الفرنسيين دون الإلتفات إلى التونسيين، فأسست لفائدتهم الصندوق التونسي للقرض سنة 1934 لمساعدة المعمرين الأوروبيين فقط والبحث لهم عن أسواق لترويج منتوجاتهم في الخارج (خمور، قمح ليّن) وقدمت إليهم المنح والقروض من الميزانية التونسية.وفي تلك الظروف الإقتصادية والمالية القاسية تخصص سلطة الحماية مبلغ 300 مليون فرنك من الميزانية التونسية لتمويل الإحتفالات بالذكرى الخمسين لاحتلال البلاد التونسية لإبراز ما أنجزته فرنسا بتونس من مظاهر الحضارة كما تدعي. وبناء على غضب التونسيين ومقاطعتهم لتلك الإحتفالات وتنديدهم بالأعمال السلبية للحماية على أعمدة الصحف قررت السلطة توقيف جريدة الوزير والنهضة وقدمت هيئة تحرير صوت التونسي La voix du Tunisien إلى المحاكمة.

وأمام هذه التحديات الإستعمارية والميز العنصري في تعامل السلطة بمكيالين مع سكان البلاد التونسية تضاعف سخط الأهالي وقاموا بمنع دفن المتجنسين في مقابر التونسيين سنة 1933 عندما سنحت الفرصة لذلك.

ظهور الدستوريين الشبان

إغتنم جماعة العمل التونسي بورقيبة والماطري وصفر هذه القضية لتعبئة الرأي العام ضد سلطة الحماية لكسب الأنصار لحزبهم الجديد الذي نجح في تبني قضايا الجماهير عن طريق الإتصال المباشر وسلوك أساليب التعبئة العامة الشعبية وهو سر نجاح الحزب الجديد.

وأخفق الحزب القديم لأنه لم يهتد إلى تلك الطريقة وبقي بعيدا عن مشاغل الشعب الإجتماعية والإقتصادية وهكذا نجح الحزب الدستوري الجديد منذ إنبعاثه سنة

1934 سالكا أساليب التجديد رافعا شعار التغيير والإصلاح شكلا ومضمونا وساعد على ذلك المناخ الثقافي الوطني الذي خلقه بعض الشعراء والأدباء وعلى رأسهم أبوالقاسم الشابي والطاهر الحداد ومحمود بيرم التونسي الذين عبروا بالقصيد وبالكلمة عن مشاعر الشعب التونسي وطموحاته في التحرر والإنعتاق.

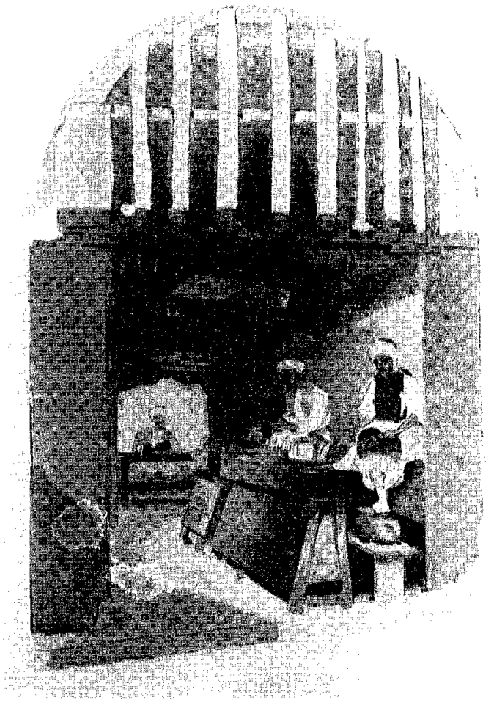

الحرف التقليدية صناعة الشاشية (المجتمع بين التأصيل والتحديث)

وثيقة عدد I

احداث المكنين بالساحل

5 سبتمبر 1934

تقديم : إن هذه الوثيقة المستخرجة من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية وغيرها من الوثائق التي نعرضها على القارئ الكريم في هذا الكتاب موجودة بمحفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية وهي في معظمها تقارير أمنية وهي لا تعبر إلا عن نظرتهم لأحداث عايشوها وكانوا في الطرف المقابل للمناضلين الذين صنعوا تلك الأحداث الوطنية لتونس بفضل تضحياتهم واستشهادهم.

ويحسن قراءة هذه الوثائق قراءة نقدية وتحليلية لأنها تعبر عن وجهة نظر السلط الإستعمارية وهي على كل حال شهادة من أهلها تدل على جسامة التضحيات ولا تحتاج إلى تعليق.

وزارة العدل 13 ساحة VENDOME

مراسلة من وزير العدل إلى وزير الخارجية

34/9/15 قسم الإجرام. الدائرة الأولى

من وزير العدل

إلى السيد وزير الخارجية

أتشرف بأن أبعث إليكم صحبة هذا للإعلام ولكن أيضا للفت إنتباهكم إلى خطورة الوقائع المشار إليها في تقرير السيد وكيل الجمهورية الخاص بالأحداث التي جرت خلال شهر سبتمبر في جهتي سوسة والمهدية.

عن وزير العدل مستشار الدولة

مدير شؤون الإجرام والعفو

نسخة سريّة

سوسة يوم : 8 سبتمبر 1934

أحداث المكنين بالساحل

5 سبتمبر 1934

من وكيل الجمهورية بسوسة
إلى السيد وزير العدل

تطبيقا لما جاء في منشوركم السري بتاريخ 7 مارس "إدارة الإجرام" أتشرف بإعلامكم بما يلي :

شعرنا منذ مدة بأن هناك تململا في أوساط السكان المسلمين في الإيالة يعود أساسا إلى الأزمة الإقتصادية والفلاحية السائدة.

فقد وقع إستغلال هذا الوضع من طرف حزب سياسي إسمه "الدستور" واضطرت الحكومة إلى إتخاذ إجراءات إدارية ضد البعض من قادة هذا الحزب.

على إثر تلك الإجراءات وقعت مظاهرات إحتجاجية في معظم تراب البلاد وبالخصوص في جهتي سوسة والمهدية حيث إكتست طابع العنف والمأسوية.

في يوم 5 سبتمبر صباحا تجمع في مدخل قرية المكنين التي تبعد مسافة 35 كلم على سوسة نحو 3000 متظاهر من الأهالي التونسيين وكانوا مسالمين في بداية الأمر لكن سرعان ما تحولوا إلى ممارسة العنف.

بدأ المتظاهرون يقذفون بالحجارة بناية الكاهية ومن فيها ثم إقتحموها ونهبوا ما فيها من وثائق فأعدموها ثم أحرقوا البناية وما تحتوي عليه.

علم المراقب المدني في سوسة بما حدث هاتفيا فأمر بإرسال فريق به 4 أعوان من الحرس إلى المكنين وبمجرد وصولهم على عين المكان وقع إستقبالهم بالحجارة.

منذ بداية المظاهرة كانت هناك حافلة تريد التحرك نحو سوسة تحمل ركابا من بينهم الكاهية الذي كان جريحا، لكن المتظاهرين أحاطوا بها ومنعوها من التحرك، وقد حاول النقيب" DELPECH" والحرس الأربع المرافقين له بكل الوسائل إعادة الهدوء والنظام ولكن بدون جدوى حيث إشتبكوا مع المتظاهرين الذين كانوا مسلحين بالحجارة والعصي وأسلحة نارية ونظرا لكثرة المتظاهرين إنسحب الأعوان واحتموا بدار الكاهية لكن سرعان ما حطّموا أبوابها وتسلقوا السطح وفي ساحة المنزل هجموا على أحد أعوان الحرس وأخرجوه من الغرفة ورجموه بالحجارة وضربوه بالفؤوس حتى مات وألقوا به في الطريق. كان قبل ذلك عون الحرس المسمى "شريف" وهو مسلم قد دعاهم إلى التعقل لكنهم عاملوه بنفس الطريقة.

إستعمل الحرس الثلاث المتبقون ونقيبهم أسلحتهم النارية إلى أن جاءت النجدة متمثلة في ثلاثة أعوان آخرين إستطاعوا حمايتهم بإطلاق الرصاص على المتظاهرين.

أحرق المتظاهرون سيارتين لرجال الأمن وسيارة خاصة على ملك فرنسي يدعى" REFALO " كان عابرا من المكنين خلال عمله الإداري.

بعد ذلك بقليل وصلت إلى المكان تعزيزات أخرى تتمثل في فرقة من اللفيف الأجنبي من الخيالة، وبعد تدخلهم رجع الهدوء وبقيت المكنين محتلة من طرف الجيش.

كانت حصيلة معركة المكنين موت حرس وجرح أربعة في صفوف قوات الأمن أما من جانب المتظاهرين فقد مات أربعة وجرح عشرون.

نقيب الحرس دلباش وأعوانه الأربعة لم يستعملوا أسلحتهم إلا للدفاع عن النفس عندما أصيبوا بجروح وقد علمت رسميا بما حدث عند عودة النقيب إلى سوسة وكان مجروحا في عديد الأماكن بجسده وفي عينه ورأسه. أعلمت حاكم التحقيق بالأمر حالا وفتح محضرا ضد مجهول قام بثورة مسلحة بها أكثر من 20 فردا أدت إلى سفك الدماء ومهاجمة قوات النظام وقاموا بعمليات نهب وحرق بسابق إضمار.

إنتقلنا إلى المكنين تحت حماية الجيش وكان الهدوء قد عاد إلى البلدة وفي الطريق كنا نشعر بالعداوة والنفور كلما مررنا بتجمع سكني وفي كل القرى التي إجتزناها.

في الوقت الحاضر أوقفت الشرطة والحرس 50 متهما وبعد مثولهم تم إيداعهم السجن، قضيت تلك الليلة وصباح اليوم الموالي صحبة حاكم التحقيق ومساعديه ثم عدنا إلى سوسة بعد منتصف نهار يوم 7 سبتمبر لإتمام أعمالنا.

وقع إعلام السلط الإدارية وحكومة الحماية من طرف المراقب المدني بسوسة بكل ما حدث، هذا وقد فتح تحقيق في القضية ما يزال جاريا وسوف أعلمكم لاحقا بالنتائج وما قد يطرأ من أحداث.(1)

إنتهى

إمضاء غير واضح

(1) **المصدر** : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، مجلد : 358 بكرة : 21.

تونس 16 سبتمبر 1934

الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية بتونس

الشرق الأدنى رقم 1189

من الإضطرابات الدستورية والأحداث الأخيرة في بداية سبتمبر

من المقيم العام

إلى السيد وزير الخارجية LOUIS BARTHOU

تبعا لبرقياتي بتاريخ 5،3 و7 سبتمبر 1934 يبدو لي أنه من الضروري أن أبعث إلى مصالح وزارتكم تقريرا مفصلا عن الأحداث التي جدّت في الأيام الأخيرة. إن الوثائق الأصلية المصاحبة يمكن أن تثير تساؤلات حول جوانب معينة من شأنها أن تنير هذا التحليل.

في مراسلتي السابقة إلى وزارتكم بتاريخ 24 أفريل الأخير بينت لكم العناصر الأساسية للمشكل الدستوري حسب ما إتضح لي من خلال دراسة دقيقة معمقة، وبناء على إستشارات متعددة وحسب التجربة اليومية لإدارة الإقامة العامة شرحت فيها من جهة أخرى أن التراخي وقلة الحزم لاتخاذ إجراءات ضد الحزب الدستوري الجديد "رغم التنبيه عليه مرات" هي الأسباب الحقيقية لتلك الأحداث.

ومن المناسب أن تولي حكومة الحماية عناية أكبر بالسكان التونسيين وبالحرية النسبية التي تمنح للحركة الوطنية وحتى لا يقع خلط لا بد أن نفرق بتبصر وحذر بين الطلبات المشروعة وبين الهيجان والأنشطة الفوضوية ولتدقيق هذا التوجه أضيف بأني رأيت من الأنسب أن نعطي فرصة أخرى لتتبلور أكثر فأكثر ظاهرة التطرف لدى العناصر الدستورية الجديدة والتي هي في خلاف متنامي مع عناصر

الحزب الحر الدستوري القديم، ومن جهة أخرى فإني بصدد تكوين ملفات ضدهم بكل عناية ودقة تشتمل على تهم خطيرة تمكن الحكومة من إتخاذ قرارات لنفيهم ومنع إقامتهم طبقا لقرار 15 أفريل الأخير في حالة ما إذا أصبحت الأنشطة الدستورية تهدد الأمن والنظام العام.

وتفيد التقارير الواردة من المراقبين المدنيين والعمال (الولاة) ورجال الأمن أن الدعاية الدستورية في تجدد ونمو محسوس ومطّرد وبدون شك فإن هذه الحركة لم تصطدم بالفشل وخاصة في جهة الساحل والوسط حيث تزايد عدد أنصارها بسرعة حيث يتجمع الدستوريون في خلايا وشعب تطيع أوامر قادة الحزب وتنفذها ويبدو أنهم أصبحوا فاقدين للمقاييس والضوابط التي يجب الوقوف عندها.

ومن دون أن نتعرض إلى عديد الأحداث التي تبرز نشاطهم في الأشهر الأخيرة، ومدى ما يقومون به من دعايات ودرجة تأثيرهم على عقول الناس في بعض الجهات فإنه يجدر أن نبرز الإستنتاجات التالية :

1) السياسة الوطنية التونسية تعمل على إيجاد قواعد عمل لبرنامج أنشطة الدستوريين الجدد لاستقطاب الأنصار على حساب الحزب الحر الدستوري القديم المتهم عندهم بالإنتهازية والإزدواجية في المواقف واللغة. والمتوقع أن هذه الأنشطة "إلا إذا وقع إضعافها أو إحتواؤها" سوف تتسع بصفة تصاعدية وتأخذ صبغة الصمود لتصبح حركة معارضة متنامية معادية لنظام حكومة الحماية.

2) إن الحركة الوطنية التونسية مستغلة من طرف المشوّشين الذين يجدون في التطرف الديني والرجعية والمعاناة الإقتصادية غذاء دسما لدعاياتهم وأنشطتهم التي تتسع شيئا فشيئا لتشمل الفئات الشعبية ولتغذي في نفوسهم نوعا من الوطنية الجارفة التي قد تصل إلى الدعوة لاستعمال العنف.

3) ومع إحترامنا للمعتقدات الدينية وتقاليد السكان المسلمين فإن الحركة الدستورية لها جذور شيوعية متأثرة بها فهي ليست معارضة لحكومة الحماية فقط بل أيضا لسلطة الباي وإدارته وللأعيان من الأهالي في وقت بدأت فيه الدعاية الشيوعية تتسع وأصبحت تبحث على أسس للإتفاق مع الدستوريين للقيام بأنشطة مشتركة.

وبناء على ردود الفعل الممكن حدوثها من طرف الأهالي السذج والمتعصبين وخوفا من سريان عدوى ما حدث في كل من مدينتي قسنطينة وفاس فإن حكومة الحماية تحتاط حتى لا تجد نفسها أمام وضعيات صعبة أو مؤسفة يمكن أن تبرز من وقت لآخر وتتسبب في أحداث خطيرة واسعة النطاق.

وقد حدثني الباي عدة مرات في الموضوع وأبدى رغبته في أن يتم إتخاذ قرارات حاسمة ضد العناصر الدستورية النشيطة والمحرضة لقطع العشب تحت أقدام الحركات المناوئة لسلطته كملك وكزعيم روحي.

كما أعلمتني سلط الحماية أن الحزب الدستوري بصدد إعداد خطة للتحرك في أوساط أنصاره للقيام بدعوة إلى العصيان المدني وعدم دفع الضرائب والصمود أمام الضغوط التي تمارسها ضدهم السلط المحلية، وإقناع الفلاحين "وهم أميون" بأن إنتماءهم للحزب يجعلهم في مأمن من كل تتبع ضدهم.

وأخيرا فإن السلط العسكرية والمعمرين الفرنسيين والجالية اليهودية يبدون تخوفاتهم من حدوث غليان لدى السكان المسلمين قد يؤدي إلى حوادث على غرار ما وقع في قسنطينة.

وفي هذه الظروف وبعد غياب نحو شهر ونصف لمصاحبة الباي في رحلته إلى فرنسا وقضاء عطلة بنصف شهر قررت بعد دراسة دقيقة للأوضاع أن أوجه ضربة للدستوريين المشوّشين وذلك بمنع إقامتهم في المناطق المدنية ونفيهم إلى التراب العسكري في الجنوب.

وكما أعلمتكم ببرقياتي بتاريخ 3 سبتمبر فقد بعثت 8 من زعماء الحركة الدستورية "في إقامة جبرية" إلى التراب العسكري بالجنوب هم الإخوة بورقيبة والدكتور الماطري و6 شيوعيين مشوشين مسلمين ويهود.

ومن جهة أخرى أصدرت قرارا بتاريخ غرّة سبتمبر لإيقاف جريدة "العمل" الناطقة باسم الحزب الدستوري الجديد باللغة العربية.

وعلى إثر تطبيق هذه الإجراءات نظمت حملة من المظاهرات والمسيرات الإحتجاجية من 3 إلى 12 سبتمبر نجدون صحبة هذا تقريرا مفصلا عنها.

هذه الإضطرابات بدأت في المكنين في 5 سبتمبر (وهي قرية تبعد 40 كلم على سوسة) واكتست طابع أحداث دامية وتوالت يومي 8 و9 سبتمبر في البرجين وطبربة والإشتباكات الدامية جرت بين سكان الساحل وكتيبة عسكرية مكلفة بإعادة النظام.

هذا وكما ذكرت لكم في برقياتي بتاريخ 7 سبتمبر لم يعد الهدوء إلا بصفة تدريجية نتيجة ممارستي للضغوط التي سلطتها على نواب الجهات في المجلس الكبير وممثلي الحزب الدستوري القديم واثنين من الدستور الجديد هما الطاهر صفر والبحري قيقة اللذان توليا الزعامة بعد نفي الزعيمين بورقيبة والماطري واللذان طلبا مني إجراء محادثة معهما، وبعدما أعلمتهما بأن الحكومة لا تسمح بأي إعتداء على الأمن العام بينت لهما أني كنت بصدد إعداد إعلان "حالة الطوارئ" في كامل البلاد وهو نظام ما تزال تأثيراته السلبية عالقة بأذهان السكان.

وأضفت أن تخفيف الإجراءات على العناصر المشوشة المنفية في الجنوب لن يتم قبل أن أتحصل على ضمانات بعدم قيام الدستوريين مستقبلا بأي إضطرابات وبعودة الهدوء نهائيا إلى البلاد.

وعلى هذا الأساس خرج المسؤولان الدستوريان وتنقلا في أهم مناطق أنصارهم في البلاد لدعوتهم إلى الهدوء ولم يعودا إلا أمس لإعلامي بالنتائج الطيبة التي تحصّلا عليها.

والآن مع التحفظ على ما عسى أن يتجدد من تشويش من طرف عناصر جديدة يبدو أن الهدوء قد عاد إلى كامل البلاد التونسية وبفضل تلك الإجراءات السريعة الحازمة التي إتخذتها السلطة والتي وجدت صداها الحسن لدى مختلف أصناف وشرائح الأهالي الأمر الذي إضطرهم إلى الركون إلى الهدوء.

" لكن إتساع رقعة الغليان وأعمال العنف التي حدثت تبقى مؤشرا لا يمكن إستبعاده أو إهماله".

هذه الأحداث أظهرت لكم مدى العدوى التي أصابت الفئة المستنيرة في الوسط والساحل التونسي والتي تعطي فكرة عن التواصل الذي يمكن أن يقع في تونس بواسطة الحركات السياسية إذا لم يتم القضاء عليها في الوقت المناسب.

فهناك بلديات هجموا عليها وأحرقوها وضيعات معمرين أحرقوها وطرقات قطعوها وسيارات قذفوها بوابل من الحجارة تلك أمثلة مما قام به الأهالي المسلمون متسلحين بالحجارة والعصيّ وبعض أسلحة نارية بدائية قديمة والملاحظ أن جميع السيارات بقطع النظر عن الجنسية أو الطبقة الإجتماعية لمالكيها وقعت مهاجمتها. من ذلك هجوم على فرنسي وعلى مساعد قنصل أنقلترا وبعض التونسيين لسبب واحد لأنهم يملكون سيارات.

ومع التحري يبدو أن عقلية عدم الإنصياع قد عادت لدى البربر، والملاحظ أن الإضطرابات تعود إلى تيارين متغايرين في الأصل أحدهما هي الحركة الوطنية متأثرة بصفة ظاهرية بالدعاية الدستورية والأخرى تتمثل في غضب الطبقة الضعيفة (فلاحين وعمال) لأنهم يعانون من ظروف معيشية واقتصادية صعبة.

وإذا أضفنا إلى ذلك في بعض المناطق صعوبة تسديد القروض العادية أو بيع أملاك المقترضين بالمزاد العلني عن طريق المحاكم كل ذلك من شأنه أن يزيد في حدة الأزمة وتردي الأوضاع التي تؤدي إلى غليان وسخط الفئات الضعيفة والتي يهمها تحسين حالتها المادية أكثر مما تفكر في الإستقلال السياسي، لكن أعمال المهيجين والمحرضين كادت أن تؤدي بهم إلى العصيان المدني المحلي وإلى حرق البلاد.

لقد عاد الهدوء لكن ينبغي أن نتصور أن الهيجان قد يعود في أول فرصة سانحة لأن الجذور والأسباب ماتزال قائمة مرجعها عوامل إقتصادية وسياسية وفكرية.

من الناحية الإقتصادية : تونس بلد صغير فقير وجّه جهوده نحو فلاحة ميكانيكية متجهة نحو التصدير وكان من الأجدر أن توفر الشغل والكفاف للأهالي العاجزين على مسايرة فلاحة ذات إنتاجية عصرية.

وأمام تحديات الأزمة العالمية التي لا يمكن لتونس أن تتحملها بمفردها **فهي لم تجد لدى الدولة الحامية متنفسا يمكنها من توفير متطلبات الحياة**، ومع أننا لا نجد متسعا لتحليل الوضع الإقتصادي نذكر رقما واحدا يتمثل في عجز الميزان التجاري التونسي نحو فرنسا بـ(570 مليون فرنك) هذه السنة (الواردات من فرنسا قيمتها 942 مليون فرنك، الصادرات تمثل 372 مليون فرنك) **وهي لم تتحصل على إعفاء ڤمركي لبضاعة واحدة من بضائعها با في ذلك تصدير الخمر** وهو المادة الوحيدة التي يمكن أن توفر لتونس المال لأنه خاضع لتصدير كمية محدودة وهو ما أدّى إلى **إحباط عزائم الفلاحين** وغذّى فيهم شعورا متنامیا لمعارضة فرنسا ويعبرون على ذلك في القيام بالمظاهرات العامة وذلك لاحساسهم بالمرارة المتواصلة.

إن فترة الإنهيار الإقتصادي التي تقاسي منها تونس والضغوط التي تهدد المنتجين المدانين هي العوامل الحقيقية والأساسية للأزمة الإقتصادية والإجتماعية الخطيرة نسبيا في تونس.

أما العوامل السياسية : لإعادة التوازن وخلق أسباب النهضة فإن ما نلاحظه بعد نصف قرن مضى على انتصاب الحماية لم يهيئها بعد لهذا الدور بل بالعكس من ذلك فإن السلطة الحامية وتأثيرها الأدبي في البلاد يبدو ضعيفا في الوقت الحاضر **والمفروض أن سياسة الحماية هي شكل من أشكال التعاون والتشارك وهو أمر لم يتم القيام به.**

ومع منح السلطة التونسية إدارة تتمثل في العمال (الولاة) والكواهي (المعتمدين أول) والخلفوات (معتمدين) **فقد أثقلنا كاهل الميزانية التونسية** بأعباء جسيمة تتمثل في دفع مرتبات 7000 موظف فرنسي في بلاد صغيرة لا يزيد سكانها على 2 ملايين نسمة.

من جهة أخرى فإن رفضنا بصورة آلية إسناد الوظائف إلى المثقفين التونسيين حاملي الشهادات الفرنسية، فإننا نتيجة لهذا التصرف نكون بدون شكّ ساهمنا في تقوية صفوف الغاضبين من المحتاجين خاصة وأنهم فئة مثقفة

وخطيرة بإمكانهم في آن واحد القيام بدور المسلمين وبدور الحاملين للحضارة الغربية الأوروبية.

ويجد هؤلاء تفهما لدى أساتذتهم وقادتهم في الأوساط الفرنسية ذات الميول الإشتراكية والشيوعية والذين يوردون إلى هذا البلد شعارات الإشتراكية العالمية كالحرية وهي أمور يمكن أن تحط من قيمة دور الحماية وتسلط عليها ضغوطات في تونس.

قمنا بدعم التعليم الثانوي والعالي وبهذا العمل ضاعفنا من عدد المثقفين وارتكبنا بذلك خطأ والآن نرتكب خطأ أكبر بعدم إفساح المجال لهم في العمل.

إن هؤلاء الشبان العاطلين غاضبون وسوف يصبحون مسؤولين وطنيين أكثر حدة وتطرفا نتيجة للسياسة التي نتبعها.

إن تطبيق بعض القوانين الإجتماعية بدون مراعاة ملاءمتها للبلاد وخاصة مع تواجد الطلبات النقابية ساهم في زيادة عدد الأنصار للمسؤولين النقابيين منهم، إن كل نقابة تمثل خلية دستورية وهذه الحركة في تزايد مطرد.

إن الوضع الحالي يستدعي العلاج ولكن الدواء لا يكون ناجعا إلا إذا وقع إستعماله بسرعة وباتفاق جماعي في الآراء، لقد حان الوقت لتطبيق سياسة واضحة وحازمة. إن عهد السياسة المرتجلة، وأنصاف الحلول أو الحلول الوقتية الملائمة قد ولى وانقضى .

المناسب قبل كل شيء إنقاذ الإقتصاد التونسي وإقحامه بسرعة مع الإقتصاد الفرنسي بالإعفاء من التعريفة الڤمركية، وبذلك نبني علاقة صلبة مادية ومعنوية للدولة الحامية. وينبغي عرض موضوع الإتحاد الڤمركي على البرلمان الفرنسي **بوصفه مسألة حياة أو موت للحماية الفرنسية بتونس.**

ومن جهة أخرى فإن إدارتنا ينبغي أن تتلاءم مع الإمكانيات والأوضاع القائمة في الدولة المحمية.

في مفهوم المعاهدات المبرمة. **ينبغي تطبيق سياسة عامة واسعة مبنية على التعاون والتفاهم المشترك** بدل البحث عن فرنسة صورية للسكان وتنصيب جيش من الموظفين يعملون على إقرار تبعيتهم لنا بصفة غير مباشرة.

وأخيرا من المناسب عدم ترك الحريات النقابية والصحافية في هذا البلد دون مراقبة وتأطير حتى لا تكون خطرا على الأمن العام لأنها قد تنال حتى من سلطة الحماية وتعمل على نشر العدوى الضارة.

إن تونس الواقعة حاليا تحت تأثير تيارات تتجاذبها منقسمة بين : الحركة الوطنية، السامية، ضد السامية، الإشتراكية، الشيوعية، وتأثيّر الصحف التي تستعمل وسائل التهريج أو التفرقة وقد تخدم مصالح شخصية أحيانا، كل تلك العوامل والتيارات تساهم في إضعاف السلطة المحلية لو لم نقرأ لها حسابا ونتمكن من إحتوائها قبل أن تفلت من أيدينا.

هذا البلد الصغير المتكون من شعب متعدد النزعات والطموحات والتوجهات يتحرك تحت تأثير مبادئ مستوردة غير مناسبة.

إنه بلد صغير لا يحتاج إلى ذلك التنوع وتلك النزعات فهو في حاجة أكثر إلى الهدوء والإستقامة والنزاهة وقوة السلطة.(1)

الإمضاء

Marcel Peyrouton

(1) **المصدر** : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، مجلد : 385 بكرة : 21.

تونس 19 سبتمبر 1934

القيادة العليا للجيوش بتونس
اللواء عزان AZAN القائد الوقتي
المكتب الثالث
رقم 776 – C/3

ملاحظات
حول الأحداث الأخيرة بتونس

إن الأحداث التي وقعت في تونس أفرزت بعض الملاحظات والإستنتاجات التي ينبغي أن نسجلها ونستخلص منها العبر للمستقبل.

I ـ الخطة المتوخاة أثناء الأحداث :

الإضطرابات كانت تسلك أسلوبا ألمانيا أو روسيا وتنطلق من تعليمات توجهها القيادة الدستورية، والهدف المقصود قبل كل شيء أن يعمل كل السكان بمختلف مشاربهم وأفكارهم وبغاية الدقة بالتعليمات الدستورية التي يتلقونها.

ونتيجة لذلك هناك 3 مراحل مرسومة :

ـ **المرحلة الأولى** : تتمثل في غلق المتاجر والدكاكين بصفة مفروضة على السكان دون رغبتهم، ففي البداية كان معظم أصحاب المتاجر المسلمين يضربون ويغلقون محلاتهم خوفا من نهبها والسطو عليها إن بقيت مفتوحة، واليهود يغلقون محلاتهم لنفس الأسباب.

وبعد تدريبات وتعوّد أصبحت المحلات تغلق أبوابها بسرعة وفي وقت واحد بصورة آلية وكادت تصبح رد فعل طبيعي كلما دعا الدستور إلى ذلك "إحتجاجا على بعض الإجراءات أو ضد المقيم العام أو للتعبير عن تضامن جميع السكان ".

عملية غلق المحلات التجارية كانت في البداية مقتصرة على تونس العاصمة وبعد ذلك أصبحت عملية شاملة للمحلات في كل التجمعات السكنية بالبلاد التونسية.

وكان من تأثيراتها إبهار السكان التونسيين والأوروبيين لإبراز مظاهر الإحتجاج العام ضد السلطة ولإظهار أهمية عدد الغاضبين في الشوارع.

- **المرحلة الثانية** : إعطاء صبغة جماعية لتطبيق تعليمات الدستور التي تصدر ومظهر شمولي للمستمعين إلى الخطباء، ويعتمد الدستوريون في إيصال تعليمات رؤسائهم على جمهور الأسواق والمقاهي والمنازل والطرقات وعلى بعض وجهاء القوم أحيانا أو المسؤولين السياسيين أو طلبة جامع الزيتونة أحيانا أخرى على أنه وقع تحد لتعاليم الإسلام، وإذا سألت بعض المشاركين في الإضرابات والمظاهرات يجيبونك بأن الطلبة بلغوهم تعليمات الدستور في ديارهم.

حضور تلك الجماهير يخول للقادة الدستوريين إلقاء بعض الخطب وجلب التصفيق لأنهم يعدونهم بإنهاء الظلم والفقر " بمجرد إنهاء الإحتلال الفرنسي" يستغلون تلك المناسبة لينضم إليهم مشتركون جدد في الحزب من بين الراغبين في حب الإطلاع والحاضرين في الإجتماع، ويقولون لهم "إن الذي ينتمي للحزب يجب عليه أن لا يخشى لا السجن ولا الموت الذي هو مصير كل إنسان ".

إن مثل هذه الإجتماعات كثر عددها واتسعت رقعتها في المدة الأخيرة لتشمل مناطق داخل الجمهورية.

إن المبعوثين الدستوريين الذين اغتنموا فرصة حرية التنقل وغض النظر عنهم من طرف المراقبين المدنيين ورجال الأمن قاموا بجولات سرية في عديد المناطق وأصبحت طلباتهم أكثر وطموحاتهم أكبر فنظموا إجتماعات حاشدة بمنخرطيهم وبالمتعاطفين معهم.

وصل عدد الحاضرين في هذه الإجتماعات إلى 2000 وحتى 3000 شخص وأصبحوا قوة من شأنها أن تصمد أمام فرقة أو كتيبة من قوات حفظ النظام، فماذا نستطيع القيام به أمام تجمع مثل هذا ؟ لا يكون ذلك إلا باستعمال السلاح وهذا

أمر مستحيل وقوعه إذا حافظت تلك الجماهير على الهدوء والأمن، إنه لم تتخذ أي إجراءات لمنع مثل تلك الإجتماعات.

هذه الجموع يمكنها الذهاب حيثما أرادت نحو الإقامة العامة، نحو قصر الباي وتصبح قوة تهديد لا يمكن تفريقها بدون إستعمال السلاح وسقوط الأموات والجرحى.

فالكتلة البشرية التي إنتقلت إلى المرسى يوم 4 سبتمبر 1934 ضمت ما بين 2500 إلى 3000 شخص ودخل ممثلون دستوريون منهم إلى قصر الباي للتعبير عن رغباتهم وهو ما أزعج الباي ووقعت أحداث دامية.

هذه الإجتماعات تتم في النقطة التي يعينها الدستوريون وبسرعة كبيرة لا يمكننا معها أن نمنع فيها الإجتماع ويشارك في هذه الإجتماعات سكان المناطق المجاورة مثل ما وقع في المكنين حيث جاؤوا من قصر هلال يوم 5 سبتمبر 1934.

ومثل تجمع حمام سوسة يوم 8 سبتمبر الذي حضره أناس قادمون من المكنين وقع التعرف عليهم أثناء الإجتماع.

وهكذا فالموضوع هو تجمهر السكان في منطقة غير معروفة بسرعة فائقة والسلطة لا تستطيع الإحتياط لها.

هذا التدريب الجديد هو دليل على قدرة التعبئة والتجمع والتركيز وهكذا فإن الجرائد التونسية كلها تطبيقا للضغوط المسلطة عليها أو نزولا عند رغبة المشرفين على الصندوق الذي يمولها تنشر على صفحاتها بأن الإجتماع قام به أناس ذوو نية حسنة مسالمون "هم جزء من الأمة التونسية التعيسة المغلوبة على أمرها والمحرومة من كل الحريات إجتمعوا فقط لإسماع صوتهم الخافت إلى السلط العمومية".

- **المرحلة الثالثة** : كانت في طور الإعداد عندما إغتنم PEYRETON الفرصة لتفي زعماء الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي إلى المنطقة العسكرية بالجنوب التونسي حفاظا على الأمن العام وتتمثل هذه المرحلة في تحويل حشود فوضوية من الجماهير للقيام بالعصيان والثورة ضد فرنسا.

ويمكننا التأكيد على هذا الإحتمال الذي بدأ يتجسم في أحداث المكنين أما تطور تلك الظاهرة الخطيرة جدا فقد وقع تلافيها باتخاذ إجراءات إحتياطية حازمة من طرف السلطة العسكرية وتم القضاء عليها على عين المكان بواسطة سرايا من الجنود وبواسطة الجندرمة (الحرس) التي ركزت عليها مدة طويلة وتمكنت هكذا من إنقاذ عديد الأرواح البشرية من الموت، ولم تكن وفاة الملازم أول VACHÉ إلا صدفة إستثنائية وتم بذلك المحافظة على أرواح الحرس الفرنسي.

إن تطور تلك الظاهرة وتلك الخطة كادت أن تؤدي حتما إلى العصيان العام وإلى تعميم الإضطرابات.

إن العاملين على بث الفوضى والناشطين لفائدة أعداء فرنسا يتصفون بالمرونة والإستمرارية على نفس المنهج بصورة تلفت النظر.

فبمجرد أن تكون السلط الحكومية في يقظة وتتخذ إجراءات تأديبية فإن الدستوريين ينكمشون على أنفسهم ويعبرون عن الإعتذار على ما صدر عن الشعب التونسي المسكين ويخفون غير ذلك لكن بمجرد أن تمر العاصفة بسلام يعودون إلى تكثيف أنشطتهم ودعاياتهم ويقطعون هكذا خطوة إضافية إلى الأمام نحو الثورة.

هذه المنهجية في التعامل التي يبدو أنها مستمدة من الخارج وجدت تربة خصبة لأنها تتماشى مع العقليات والعادات التونسية.

II ـ خطة لتعطيل عمل المحرضين :

إن خطة الوقوف في وجه المحرضين هي قبل كل شيء سياسة أهلية تتلاءم مع الأشخاص والظروف.

ـ **السياسة التونسية** : ليست من إختصاص السلطة العسكرية التي من مهامها تصور الإجراءات الواجب إتخاذها لتدخل الجيش في حالة حدوث إضطرابات. ولذلك فإن ربط علاقات ودية بين المقيم العام والقائد الأعلى لقوات الجيوش في تونس أمر متحتم، فإذا قامت أحداث فجئية يكون التفاهم بينهما

حاصلا دون تنظيم إتصالات مسبقة لتبادل وجهات النظر ويكون الإجراء المتخذ معبرا عن رأي مشترك بينهما.

ويفضل هذا الإتفاق في وجهات النظر والمشاورات المتعددة بين الطرفين عن طريق المتفقد العام للمراقبات المدنية السيد BERTHOLE والسيد PASCAUD المدير العام للأمن العمومي، أمكن للجنرال (اللواء) القائد الوقتي للجيوش في تونس أن يأخذ القرارات بسرعة أثناء الأحداث التي جرت أخيرا بالبلاد.

إن الطرق التي يستعملها الدستوريون للقيام بالفوضى ونشر الإضطرابات معروفة فعلينا أن نمنع غلق المتاجر وهو أمر يحبذه معظم التجار ونمنع التجمهر والإجتماعات، وهي محاولات قمنا بها منذ 1933 تخص عدم الإنصياع لغلق المحلات التجارية باستعمال الوسائل المتاحة لدى السلط المدنية ويظهر أنه يستحسن إعادة القيام بها.

أما بخصوص الإجتماعات فقد صدر قرار في 3 سبتمبر 1934 لمنع الإجتماعات العامة وما علينا إلا تطبيقه بروية.

يتعين علينا بصفة خاصة أن نتعرف على الطرق الخفية والسرية للإضطرابات التي تأتي من مصادر هامة معظمها من الخارج والتي لا يستفيد منها إلا المحرضون والصحف التونسية والفرنسيون أو الفرنسيون الجدد الذين تحصلوا على الجنسية سواء كانوا يهودا أو تونسيين والذين يعتبرون خونة سواء بالنسبة لوطنهم القديم أو الجديد والذين يتسترون تحت غطاء الإشتراكية أو الشيوعية.

أن تحجير صدور جريدة "TUNISIE SOCIALISTE" بعد توقيف جريدة العمل كان ضربة موفقة في محلها إثر عملية نفي زعماء الدستور وكان نجاحا على حساب السياسة التي يسلكها التونسيون.

إن الطرق المختلفة التي إستعملها المحرضون لإثارة الجماهير ضد فرنسا نستطيع القول أننا تمكنا من القضاء عليها بسهولة.

إتخذ الدستوريون من المساجد والجوامع خاصة داخل البلاد مقرات للإجتماعات وإلقاء الخطب الحماسية لتدعيم الصلة بين خطتهم السياسية والدين الإسلامي وأصبحوا يتكلمون باسم القومية التونسية (قالب أروبي مستورد) بدعوى أنهم الممثلون لها وهذا غير صحيح تماما.

وكانوا في كل تظاهراتهم ضد فرنسا أو ممثليها يحملون علم الباي ليجعلوا من هذا الشعار علما لتونس يحملونه دوما في المواكب ويعلقونه فوق الإدارات إلى جانب العلم الفرنسي وهو شعار الثورة عندهم، وأصبحوا يظلقون على أنفسهم بأنهم تونسيون بدل كلمة الأهالي أو الرعايا وعلى ذلك الشعار بأنه العلم التونسي وذلك لخلق إلتباس بينما كلمة تونسي تطلق على التونسي الفرنسي أو التونسي العربي واليهودي.

وهكذا فإن الأمور عندهم محسوبة ويضمرون أشياء كثيرة، ويكفي التعرف عليها للقضاء عليها بالطرق الملائمة.

الخطة العسكرية : تشتمل على عدة مبادئ معروفة لدى الضباط الذين قدموا إلى شمال إفريقيا.

1) ***التفاهم مع السلطة المدنية*** : التي تتمثل في المستوى الأعلى في تفاهم المقيم العام واللواء القائد الأعلى للجيوش بتونس والتي يجب أن تمتد لتشمل كل منظوريهم من المسؤولين في مختلف المستويات وقد كانت هذه العلاقات ودية في الفترة الأخيرة التي وقعت فيها الأحداث وساهمت بصورة كبيرة في تهدئة الأوضاع.

كان المسؤول العسكري يتلقى المهمات التي يقوم بها من طرف السلطة المدنية ويأخذ القرارات اللازمة عن رويّة بدون أي تأخير لمتابعة مجرى الأحداث، كما أن القائد الأعلى للجيوش على إتصال دائم بالمقيم العام وبالمتفقد العام للمراقبات المدنية والمدير العام للأمن العمومي.

كما أن اللواء LE BRUN قائد سرايا الساحل والقيروان كان يمد المراقب المدني بالجهة بالتقارير في الأيام الصعبة وينسق معه وهو إجراء محبذ في المستوى الجهوي وسهل كثيرا مهمة القائد الأعلى للقوات بتونس الذي لم يضطر في آن

واحد أن يعطي تعليماته إلى القيادة العسكرية في الساحل ويتلقى بالهاتف الأخبار من المراقب المدني بالجهة.

2) ***الإجراءات الإحتياطية*** : إنها تلعب دورا أساسيا لإيقاف الإضطرابات.

بمجرد أن تبين للقائد الأعلى الوقتي للجيوش بتونس أن الوضع يتطور نحو التصعيد شرع في حصر إمكانياته البشرية والمادية للتدخل عند الحاجة، فعدد الجنود المتكون من 23000 جندي أصبح 17000 جندي فقط بسبب التراخيص التي تحصل عليها الجنود من تونسيين وفرنسيين وكان عدد الذين يمكن إستخدامهم في ذلك الوقت لا يزيد على 10000 جندي وكانت هناك خريطة وجدول يوضح تقسيمهم إلى كتائب وفرق وسرايا... وتم كذلك ضبط وسائل النقل المتوفرة والعتاد الحربي الجاهز... إلخ...

كما تم تحديد "النقط الحساسة" التي يستطيع أن يتدخل فيها الجيش بفضل الإرشادات التي حصل عليها المفتش العام للمراقبات المدنية.

لقد تم إعلام الضباط وضباط الصف بالدور الذي سيقومون به ميدانيا عند الحاجة وأعطيت لهم تعليمات في كيفية التدخل بطرق مرنة مع معاقبة كل مجرم يحاول الإعتداء عليهم وبمجرد أن إنطلقت الأحداث الأولى فجأة إنطلقت كل الفرق والكتائب نحو المناطق الساخنة في الشاحنات والحافلات وكانت مهمتها قد ضبطت مسبقا وكذلك أنواع الأسلحة والذخيرة والتموين. فعلى سبيل المثال مدينة تونس قسمت إلى عدة مناطق وأخذ كل فريق مكانه لحماية الأمن في أحياء منطقته وعزل كل ما يحدث فيها حتى لا يتسرب ويعم الأحياء المجاورة.

وبفضل تلك الإجراءات الإحتياطية التي تم إتخاذها تمكن المسؤولون من تقدير قوة التدخل اللازمة تبعا لمختلف الحالات المحلية واستطاع اللواء قائد قوات الجيوش أن يتفرغ لمتابعة مختلف الأحداث والسيطرة على الأوضاع وتمكن من إستشراف التطورات واتخاذ الإجراءات اللازمة بكل وضوح ومكاتبة المقيم العام يوم 6 سبتمبر في أحلك الظروف.

وإني أجدد لكم ثقتي في إخلاص فرق الجيش من التونسيين وشعوري بأن لديّ قوات قادرة على القضاء على كل التحركات والهجومات وإعادة النظام إلى نصابه في كل مناطق البلاد التونسية التي يختل فيها النظام.

3) ***الإجراءات التنفيذية*** : يجب أن تكون سريعة وهذا ممكن إذا وقع إعداد الإجراءات الإحتياطية مسبقا، وكان وصول كتيبتين من المشاة في الحافلات إلى المكنين بسرعة يهدف إلى تقسيم المتظاهرين وتفريقهم كما حدث مثل ذلك بالنسبة للمهدية التي أرسلت إليها إحدى الكتيبتين من المكنين، ووقع نفس الشيء يوم 5 سبتمبر عندما وصلت كتيبة من الجيش إلى جمال تمكنت من وضع حد لما يحدث ولما يقع إعداده من حوادث في تلك المناطق.

بطبيعة الحال لا بد من إرسال قوات ردع إلى "المناطق الحساسة" يتناسب عددها وعتادها مع عدد المتظاهرين وحسب المهمات المناطة بعهدتها، ولايجوز بعث "مجموعات محدودة" إذ لاتحصل النتائج إلا بقوة تدخل ضخمة وسريعة. ويجب أن لا يتكرر خطأ عملية المكنين التي تم فيها بعث تعزيزات بسيطة العدد من الجندرمة وقع عزلها من طرف آلاف المتظاهرين نتيجة خطإ في التقدير من طرف المراقب المدني.إن تدخل جيش الطيران يمكن أن يلعب دورا أساسيا في الأحداث أكثر فائدة وجدوى مما كان يتصور اللواء القائد العام للجيوش بتونس عندما أوكل إليه بعض المهمات.

ويعود الفضل إلى الطيارين الذين تمكنوا بتحليقهم في الجو من التعرف على التجمعات التي نظمت في الخفاء في المساجد بكل من المكنين وقصر هلال وجمال والمهدية والمنستير واستطاعوا في مظاهرة حمام سوسة التعرف بدقة على عدد المشاركين فيها وحتى الأعلام التي يحملونها، وبالمثل أمكن بفضل ثلاث طائرات تحلق في فضاء المهدية التعرف على مجموعات كبيرة من المتظاهرين يتراوح عددهم ما بين 6000 إلى 7000 شخص متجهين من الريف نحو المدينة على ضفتي سبخة المهدية، وأتخذت كل الإحتياطات اللازمة لمنعهم من إحتلال المهدية والقدرة على الدفاع عنها.

وبالمقابل عندما وصلت معلومات عن طريق البرّ وبأقصى سرعة إلى التفقدية العامة للمراقبات المدنية لم تكن مفيدة إذ تبين أنه قد فات الأوان لأخذ الإحتياطات اللازمة بالنسبة للمظاهرات المسائية للتغلب عليها كما أن المراسلات والمعلومات التي أبلغتها الطائرات التي تحلق في منطقة الساحل جعلت اللواء قائد الجيوش في الساحل والقيروان على علم بكل التحركات بتلك المناطق.

وأخيرا كان لتحليق الطائرات على إرتفاع منخفض فوق القرى والتجمعات السكنية تأثير سلبي على معنويات الأهالي في مناطق الوطن القبلي وأعطى إحساسا بالدعم والمساندة للمعمرين الفرنسيين الذين يظنون أنهم أصبحوا منسيين ومعزولين.

إن تدخل الحرس (الدرك) يجب أن لا يظهر في عيون السكان أنه عمليات منفردة بل ليشعروا بأنه تدخل قوي ومدعم بجيش الطيران رفعا لمعنويات الحرس ولنفوذهم.

كما أن تدخل الخيالة ساهم بصورة أساسية في حفظ النظام وأن إقرارهم في مناطق حساسة أدخل الخوف في قلوب السكان وحدّ من إتساع تنظيم المسيرات.

كما أن اللفيف السينغالي والجيش الصحراوي السوفي(4ème Zouaves) والمشاة التونسيين أظهروا كفاءة عالية تذكر فتشكر.

ينبغي عدم التردد في استعمال جنود المشاة التونسيين حتى لا يشعروا بفقدان الثقة فيهم، في هذه الظروف لأنهم برهنوا على إخلاصهم وولائهم وثقة رؤسائهم فيهم.

لعبت المدافع الرشاشة المحمولة دورا مفيدا جدا في الأحداث فكانت تضمن الربط بين كتائب المشاة وتحمي الشاحنات التي تنقل التموين وقوافل سيارات المعمرين الفرنسيين الخائفين وتؤمن السير في الطرقات المقطوعة بالحواجز والسدود.

كما أن البحرية إستعرضت قواتها بإظهار غواصات ومدمرات في موانئ سوسة والمهدية والمنستير وكان ذلك دافعا لطمأنة قوات النظام والجالية الأجنبية في

البلاد وعامل إرهاب للمحرضين الدستوريين وهكذا فإنه يمكن بواسطة الجيش وبطرق مناسبة مقاومة الوسائل التي يستعملها المهرجون.

فإنهم وإن كانوا قد تمرسوا على القيام بعمليات إرهابية فإنهم أيضا قد وفروا الفرصة لحفاظ الأمن والنظام العام للتدرب على مقاومتها.

إن الإنتصار عليها دوما وفي أمد قصير كان حليف الكتائب التي تعمل في خدمة فرنسا كما وقع في الأحداث الأخيرة .

فإذا حافظ الجنود على أعصابهم وتعاملوا مع الأحداث بهدوء وروية فإن الخسائر لا تكون إلا في صفوف المهرجين وتتعاظم بصفة نسبية خسائرهم تبعا لدرجة إتساع أعمالهم الإجرامية ودرجة تعصبهم.

4 ـ الخلاصة :

إن الأحداث الأخيرة أفرزت حركة عامة للمقاومة وقع إعدادها مسبقا بطريقة علمية منظمة يمكن أن يكون لها تأثيرات مستقبلية هامة في تونس وفي شمال إفريقيا، وإذا لم تنجح في هذه المرة فإن ذلك لا يعني التنقيص من قيمتها وأبعادها.

إن إجهاض هذه الحركة يعود إلى سببين :

أ ـ السبب الأول : هو نفي زعماء الحركة الوطنية إلى الجنوب التونسي بأمر من المقيم العام الذي أدى إلى عدم تتويجها بالنجاح في ظرف مناسب ولولا القيام بتلك "المبادرة المتمثلة في العملية العسكرية" لتجاوزت الأحداث السلط المدنية والعسكرية بسبب تلك الحركة التي كانت ستتسع في الخفاء تنفيذا لتعليمات تعطى وتطبق بدقّة في كل مناطق البلاد التونسية.

ب ـ السبب الثاني : هو إتخاذ الإجراءات العسكرية الإحتياطية التي أمكن بفضلها القضاء على الحركة التي وقع إعدادها في كل الأماكن التي ظهرت فيها وتمت كل العمليات بأقل ما يمكن من إراقة الدماء وإذا لم نأخذ الإحتياطات اللازمة فإن حدوث شغب مماثل مستقبلا قد يتسبب في إراقة كثير من الدماء.

يجب القضاء على الحزب الدستوري ومحقه بدون تردد لأن هذه الجمعية التي وقع حلها منذ مدة بصفة قانونية أصبحت في الوقت الحاضر أكثر مضرة من أي وقت مضى بالنسبة للسلطة والنظام في تونس.

إنه لا يمكننا أن ننتظر من هؤلاء الدستوريين أي خير، فهم أشخاص ساخطون ميؤوس منهم منافقون كذابون يستغلون كل معاملة حسنة معهم ضد من يقدمها إليهم (يردون الإحسان بالسوء) ولا فائدة حتى في إرشائهم فإنهم يأخذون المال ويتمسكون بعواطفهم ويحاولون تجديد أعمال التهريج كلما أمكنهم ذلك لأن لهم صناديق تمويل أغنى من صندوق الإقامة العامة.

فقد أظهرت الأحداث الأخيرة من جديد بهتان وزيف هؤلاء الدستوريين عندما دعا المقيم العام البعض منهم ليقوموا بدعوة للهدوء حيث إغتنموا الفرصة ملوّحين بالدعوة لأنصارهم خفية أو جهرا (كما حدث في المنستير حيث رفع الدستوريون 40 علما فوق نادي الشعبة)، وتنقلوا في الجهات لا للدعوة إلى الهدوء بل للقيام بالدعاية للدستور ولأنفسهم على ثقة المقيم العام وثقة الإدارة التونسية في أشخاصهم.

وكانوا في كل مرة يأخذ المقيم العام إجراءات لفائدة التونسيين ينسبونها لأنفسهم ويقولون إن ذلك تم بفضل تدخلاتهم لدى المقيم العام وإنه أخذها تحت الضغط وكانوا يستغلونها لكسب أنصار جدد للدستور.

يتعيّن أخذ قرار ضد الحزب الدستوري ليصبح غير قانوني وكذلك ضد جرائده لنبين للناس أنه ليس وراءه إلا عدد قليل من الأنصار وبعض المشوّشين.

فالقاعدة الشعبية التونسية أو الشمال إفريقية تلتزم بالسير وراء سلطة قوية عادلة تحفظ مصالحهم وتستخدم أعوانا إداريين من الأهالي الثقاة الذين يسهرون على شؤونهم ويكونون مدعمين من طرف الإدارة.

أما الأشخاص الذين يجب معاملتهم بقسوة وبدون شفقة فهم الذين يمهدون للثورة على الحكم الفرنسي.

إذا وقعت بحوث سرية نتمكن من التعرف على الأشخاص الذين لهم إرتباطات بموسكو أو برلين ويعملون على تغذية المتطرفين والمحرضين فيقع قطع تلك الجذور وفي تلك الحالة فإنه لا داعي لاتخاذ إجراءات إحتياطية أو تنفيذية للجيوش بتونس.(1)

الجنرال عزان AZAN

القائد الوقتي للجيوش بتونس

الإمضاء AZAN

(1) **المصدر** : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، مجلد : 358 بكرة : 21.

IV) تطور الحركة الوطنية في عهد الجبهة الشعبية

أحداث الزيتونة فيفري 1936 (1)

إنطلقت الأحداث فجأة بسبب إصدار الباي لأمر يوم 7 فيفري ينص على أنه لا يمكن ترسيم أي موظف فرنسي إذا لم يثبت قدرته على معرفة اللغة العربية وبالمثل الموظف التونسي لايتم ترسيمه حتى يثبت معرفته للغة الفرنسية ماعدا القضاة الشرعيين، إعتبر الطلبة الزيتونيون أن ذلك الأمر يسد في وجوههم الأبواب القليلة المفتوحة أمامهم في الوظيفة العمومية.

تم ذلك بتحريض من الحزب الدستوري القديم والجديد وذلك كرد فعل على سياسة القمع التي يسلكها المقيم العام Marcel Peyrouton التي تمثلت بدايتها في سجن ونفي زعماء الحركة الوطنية 1934 وباعتبار أن الأمر الذي صدر بالرائد الرسمي فيه عداء للعربية والإسلام.وهو تعبير عن العداوة ضد الزيتونة وخريجيها لتهميشهم وكان القرار محل غضب الرأي العام التونسي، عقد الزيتونيون إجتماعات ووقعت الدعوة إلى القيام بإضراب وإعلان العصيان واستعمال القوة للدفاع عن الإسلام، ولقي ذلك تأييدا عاما لدى الوطنيين خاصة الدستوريين.

عقد الطلبة في ساحة الملاسين يوم 22 فيفري إجتماعا عاما وقرروا تنظيم مسيرة في تونس فاعترضتهم الشرطة ووقع بينهم إشتباكات في باب عليوة سقط خلالها عديد الجرحى من الطرفين وتم إيقاف 33 طالبا أحيل 32 منهم على المحاكمة. (2)

(1) Mustapha Kraiem : Mouvement national et front populaire, la Tunisie I.S.M.N. tome I 1996.

(2) نفس المصدر.

في نفس الليلة وقعت مظاهرات في مدينة تونس وأشيع أن أحد الطلبة الذين وقع إيقافهم مات تحت التعذيب وفي اليوم الموالي الأحد 23 فيفري 1936 وقعت مسيرة شعبية كبيرة نظمها الدستوريون وشارك فيها نحو 1000 متظاهر من بينهم طلبة الزيتونة وكثير من المهمشين والعاطلين عن العمل وأرادوا الوصول إلى الإقامة العامة لكن قوات الأمن إستطاعت تشتيت المتظاهرين أمام قصر العدالة بشارع باب بنات بعد مصادمات عنيفة. كان المتظاهرون يحملون لافتات ويهتفون «تونس للتونسيين» «برلمان تونسي، يحيا الحزب الدستوري».

أصدر المقيم العام قرارا بنفي 15 من بين المتظاهرين الوطنيين منهم شيوعي واحد.

كما وقعت مظاهرات مماثلة داخل الجمهورية خاصة في صفاقس والقيروان وقابس، وفي الأيام الموالية تم إبعاد 11 وطنيا آخر إلى التراب العسكري في الجنوب، كما وقع طرد عديد الطلبة من جامع الزيتونة، وأصدرت المحكمة يوم 27 فيفري 1936 على الطلبة الموقوفين أحكاما بالسجن من 10 أيام إلى 3 أشهر. أما في الساحل فقد تم تنظيم عدة مظاهرات وجدت إضطرابات عنيفة.

أحداث قصر هلال

شارك نحو 600 شخص في مظاهرة، ألقي القبض على ثلاثة مناضلين منهم.

وخوفا من إتساع رقعة الإضطرابات في الساحل والمناطق المجاورة على غرار ماحدث في المكنين يوم 5 سبتمبر 1934 أمر المقيم العام بتطويق عملية قصر هلال وبعث بكتيبة من اللفيف الأجنبي (جيش الرعب والوحشية) وتعزيزات من الحرس والشرطة من مدينة سوسة لإعادة الهدوء إلى نصابه.

وفي اليوم الموالي وقع إلقاء القبض على 12 شخصا وإبعاد ثلاثة آخرين عن قصر هلال وأصدرت المحكمة بسوسة ضدهم أحكاما بستة أشهر سجنا. وتم طرد كثير من الطلبة المضربين والمحرضين.

العودة إلى الدراسة

بعد 8 مارس 1936 عاد بعض الطلبة إلى الدراسة ومن بينهم الجزائريون بدعوى أن أمر الباي لا ينطبق عليهم وواصل أغلبية الطلبة الإضراب وأصدروا عريضة يوم 18 مارس طالبوا فيها السلطة بالتراجع في أمر الباي وتسريح زملائهم المعتقلين والمنفيين لحل الإضراب.

واصل المقيم العام Peyrouton سياسة التعسف والقمع بدعوى أن إضرابهم له صبغة سياسية بحتة وأن النظر في تلبية مطالبهم يعتبر إنتصارا للحركة الوطنية على السلطة. إلى أن تم تعويضه في 31 مارس 1936 بالمقيم العام الجديد Armand Guillon.

كان Armand Guillon واليا في شمال فرنسا متعاطفا مع اليسار والنقابيين، سلك سياسة التفتح والحد من الضغط على الوطنيين وهو أمر يتماشى مع سياسة الجبهة الشعبية التي فازت في انتخابات (ماي 1936).

دعا المقيم العام الزيتونيين إلى منحه الثقة للنظر في مطالبهم ودعاهم لحل الإضراب.

يوم 22 أفريل ترأس جلسة لإعادة النظر في مرسوم الباي الذي صدر في8 فيفري 1936 وتقرر تأخير تطبيقه عدة سنوات واستبعد إجبار بعض الموظفين من معرفة اللغة الفرنسية مثل : العمال (الولاة) والخلفاوات (المعتمدين) والمعلمين وأساتذة الزيتونة وإدارة الأحباس ورجال الشريعة.

أذن بتسريح كل الطلبة المعتقلين والمبعدين وآستقبلهم الزيتونيون بمسيرة وعقد إجتماع كبير بمدرسة المنتصرية في 28 ماي 1936 وعاد الطلبة إلى دروسهم وقدم الزيتونيون طلبا آخر في 22 ديسمبر 1936 يقضي بإعفاء المتحصلين منهم على شهادة الأهلية من الخدمة العسكرية مثل ما هو معمول به للمتحصلين على الشهادة الإبتدائية الفرنسية.

هذا، وقد أظهرت أحداث الزيتونة مرة أخرى صمود الشعب التونسي وتضامن كل أفراده وآنتصار الحركة الوطنية على سياسة الإضطهاد التي سلكها المقيم العام Peyrouton ومن سبقه.

وهي نفس سياسة القمع التي تعتمدها فرنسا في تونس وفي سوريا حيث لجأت إلى أعمال قمع في 20 مارس 1936 للقضاء على إضراب عام قام به السوريون يوم 20 مارس 1936 ذهب ضحيته 60 شهيدا. وعمليات القمع هي التي إضطرت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا إلى تغيير سياستها في المستعمرات لسلوك سياسة التفتح والمهادنة.

مبادرة المقيم العام في عهد الجبهة الشعبية

يوم 23 أفريل 1936 بعد حلول Armand Guillon بأسبوع أذن بإطلاق سراح الزعماء السياسيين المعتقلين في برج الباف(1936) Le Beuf منذ 1934 فغادروا رمادة نحو جزيرة جربة. لكنه أعلن :

- أنه لن يدخل أي تغيير على سياسة الحماية في تونس لضمان الأمن في البلاد.
- لن يلغي أي قرار يخص العقوبات الإدارية المتخذة لكنه يراعي تحسين مردودها.
- لن يسمح بالإجتماعات السرية أو نشاط الأحزاب المحظورة أو تنظيم أي مظاهرة.
- يقع تأخير الإجراءات المتخذة التي من شأنها أن تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام.

وآستثنى من ذلك إطلاق سراح الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري وصالح بن يوسف ومحمد بوزويتة الذين وقعت نقلتهم إلى حومة السوق بجربة والبحري ڤيڤة

(1) سجن عسكري في قلب الصحراء ومركز حدودي متقدم لا يوجد حوله أي ساكن، بمعتمدية رمادة - ولاية تطاوين ويسمى الآن برج بورقيبة لأنه اعتقل فيه لمدة طويلة.

ومحيي الدين القليبي ومحمد بن علي براهم الذين وقعت نقلتهم إلى ڤابس ليعودوا إلى الهدوء وتطبيق إلتزاماتهم السابقة:

أما بقية المبعدين الآخرين فيرخص لهم في العودة إلى عائلاتهم أمثال يوسف الرويسي والحبيب بوڤطفة(1) والهادي شاكر. ويتعهد المقيم العام بالحط من مدة عقوباتهم أو العفو عنهم، ويتم تعليق قرار النفي الذي صدر ضد الصحافي Serge Moatti.

وقد تم ذلك عند قيامه بزيارة داخلية إلى جربة وڤابس وتطبيقا لسياسة التسامح والتعاون المخلص مع كل أصحاب النوايا الصادقة التي تحترم أصول الحماية وقواعدها.

(1) **الحبيب بوڤطفة** : ولد في جانفي 1906 ببنزرت وتعلم بأول مدرسة قرآنية تأسست بها ثم إلتحق بجامع الزيتونة ففي بنزرت إفتك الجمعية الخيرية الإسلامية من الأيادي العابثة، وكان رئيس الحركة الدستورية في بنزرت.

وكانت له مواقف هامة في حوادث التجنيس سنة 1932 بمعية زميله حسن النوري وساهم في إقناع المرحوم الشيخ إدريس بإعداد الفتوى المشهورة ضد التجنيس التي إستغلها المجاهد الأكبر في إكتساب أول معركة وطنية ضد السلط الإستعمارية.

كما شارك في مؤتمر قصر هلال سنة 1934 وساند أعضاء الديوان السياسي وأفكارهم الجديدة وقد شارك بورقيبة في تنقلاته داخل البلاد للتعريف بهذه الحركة.

وفي سبتمبر 1934 أبعد إلى بن قردان ثم إلى برج القصيرة ولم يطلق سراحه إلا في أفريل 1936 وإثر رجوعه إلى بنزرت أعيد آنتخابه رئيسا لشعبة بنزرت ورئيس جامعة الشمال الدستورية في مؤتمر الحزب سنة 1937 بنهج التريبونال آنتخب كاتبا عاما مساعدا للمجلس الملي للحزب ثم وقع تعيينه رئيس تحرير جريدة العمل هاجمته مرات جريدة (La dépêche) الإستعمارية.

قاد مظاهرة 8 جانفي 1938 ببنزرت فزج به في السجن، حوكم في 3 مارس 1938 حيث أصدرت عليه المحكمة العسكرية حكما بـ 8 أشهر سجنا و6 سنوات ابعادا وانتزاع كامل ممتلكاته كما اتهم بالمشاركة في قضية التآمر على أمن فرنسا بوصفه عضوا بالمجلس الملي للحزب أثناء حوادث 9 أفريل 1938 وهو في السجن ونقل من السجن العسكري بالقصبة إلى سجن بربروس بالجزائر وسجن نيكولا ثم إلى (تريست) أفرج عنه في 9 أفريل 1943 فرجع إلى أرض الوطن. وما إن وصل إلى بنزرت حتى إستأنف نضاله من جديد.

مات في طريقه إلى ايطاليا على ظهر باخرة يوم 3 ماي 1943 أغرقتها قنابل طائرات الحلفاء.

كما أنه لا يسمح بقيام أي إضطرابات من أي نوع ومن أية جهة. وأعلن المسرحون أنهم ليسوا ضد الحماية وأنهم يطالبون بالعدالة والحرية وبسياسة تعاون حقيقية مع الدولة الحامية وأنهم يثقون تماما بممثل فرنسا لاتباع سياسة إنسانية تحررية لا تخدم إلا المصلحة العامة وأنهم على إستعداد لإعانته في هذا السبيل وأنه لن يندم على ماقام به والثقة التي وضعها فيهم.

وصدر بلاغ من الإقامة العامة في 23 ماي 1936 يعلن تسريحهم والسماح بعودتهم إلى مقراتهم.

وقد خص الزعماء الدستوريون باستقبالات شعبية حارة في تونس عند عودتهم من منفى برج الباف. وكانت أعداد الحشود تفوق عشرة آلاف للترحيب بهم أمام مكتب بورقيبة في باب سويقة وفي باب عليوة وأمام مقر الحزب حيث ألقى بورقيبة ثلاثة خطب في النادي الذي يمتلئ ثلاث مرات، نفس الإستقبال للترحيب بالماطري أمام مقر إقامته بمونفلوزي.

الجبهة الشعبية والمستعمرات

تتكون الجبهة الشعبية من ثلاثة أحزاب : الراديكاليين، الشيوعيين، الإشتراكيين.

فازوا في إنتخابات 26 أفريل و3 ماي 1936 وأصبحت لهم الأغلبية في الجمعية الوطنية الفرنسية.

أ)الحزب الإجتماعي الراديكالي الفرنسي

وهو من جماعة اليسار كان يدعو إلى تطبيق الإصلاحات في المستعمرات وهو خارج الحكم ولما وصل إلى الحكم فإنه لا يتورع عن تطبيق سياسة القمع ضد الحركات الوطنية مثل ما حدث في سنة 1924 عند قمع الحركة النقابية وسنة 1934 عند قمع الحركة الدستورية.

ب) الحزب الشيوعي الفرنسي

الأحزاب الشيوعية الوطنية لها نظرة مركزية سوفياتية تتلاءم مع المقتضيات المحلية أو الجهوية وتضع العلاقات السياسية الفرنسية التونسية في إطار المصلحة السوفياتية.

منذ تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى وإلى سنة 1935 كان يدعو الأحزاب والحركات الوطنية إلى بعث جبهة قومية. فالثورة الإجتماعية تمر حتما عبر الحصول على الحقوق الوطنية.

وبعد ظهور هتلر وموسوليني على الساحة السياسية وبعد البلاغ المشترك الذي صدر عقب محادثات وزير خارجية فرنسا (Laval) ورئيس الحزب الشيوعي الروسي (Staline) بتاريخ 15 ماي 1935 إتجه الحزب الشيوعي الفرنسي والتونسي أكثر فأكثر إلى الوقوف في وجه حركات التحرر بدعوى الخوف من وقوعها تحت تأثيرات هتلر أو موسوليني إذا ما أحرزت على إستقلال بلادها وهو ما يفسر إنكماش الحزب الشيوعي التونسي إزاء الوطنيين الدستوريين.

ج) أما الحزب الإشتراكي الفرنسي

لم تكن سياسته مضبوطة تجاه المستعمرات وعند وصوله إلى الحكم مع الجبهة الشعبية ترك مجالا للتصرف والإجتهاد للأحزاب الإشتراكية في المستعمرات والجامعة الإشتراكية في تونس كانت تعمل على تعطيل تحرير تونس في الفترة مابين الحربين العالميتين، وكانت تعمل على إيجاد عدالة إجتماعية بين الفرنسيين والتونسيين في ظل الحماية وذلك بتحقيق المطالب الثلاثة الممثلة في :

النقابة، المدرسة، البلدية لجميع المتساكنين في تونس من مختلف الأعراق والأجناس ولم تكن لهم قناعة بأنه يوجد شعب عربي مسلم يسعى إلى التحرر من الإستعمار، وكان سعي الإشتراكيين يهدف إلى تحويل الإستعمار الرأسمالي إلى إستعمار إشتراكي.

ودعا مؤتمر الحزب الإشتراكي بتاريخ 30 ماي 1936 إلى تحسين ظروف عيش الأهالي وخاصة الفقراء وإعطائهم حظوظا متكافئة في ملكية الأراضي الإشتراكية والأحباس وبعث مجالس بلدية ومجلس كبير منتخب.

ويكون أعضاؤه من المتعلمين وإعطاء الحق للتونسيين لتولي كل الوظائف العامة وحذف التراب العسكري ومنح القروض الفلاحية للأهالي وتشجيع صغار الفلاحين وإيجاد الشغل للبطالين وصندوق لمساعدتهم ماليا.

«ولم يأت في برنامج الإشتراكيين أي إشارة إلى حق الشعب التونسي في التحرر والإنعتاق»

وهكذا يكون وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا لا يعني أي تغيير في السياسة الإستعمارية التي تسلكها فرنسا في تونس الأمر الذي خيب ظن الوطنيين الدستوريين وعادت العلاقة إلى التوتر بين السلطة والمناضلين.

إنعقاد المجلس الملي للحزب

تأكيد المطالب الوطنية

يوم 10 جوان 1936 إنعقد المجلس الملي للحزب الدستوري وأعلن عن ثقته في حكومة الجبهة الشعبية وأعاد مطالبه الدنيا التي طالب بها سنة 1933. وهي الآتية :

1) منح الضمانات الدستورية إلى الشعب التونسي لضمان حقوقه المالية والتشريعية.

2) العفو عن كل المحكوم عليهم سياسيا.

3) إلغاء القوانين والأوامر الإستثنائية.

4) منح الشعب التونسي الحريات العامة (حرية الإجتماع، بعث الجمعيات، حرية الصحافة والتفكير).

5) أخلاقية الحياة السياسية بإلغاء الإزدواجية في مهمة النائب وعملية التوسيم ومنح الألقاب وإسناد المنح ودخول الوظيفة العمومية.

في الميدان الإداري

أما من الناحية الإدارية وتطبيقا لبنود الحماية :

1 ـ وضع الإدارة في إطار تونسي بحت.

2 ـ حق تولي التونسيين كل الوظائف العمومية.

3 ـ الحد من سلطة العمال واقتصارها على الأمور الإدارية وإحالة الأمور القانونية على رجال القضاء وأمور الضرائب إلى قباض المالية.

4 ـ دفع أجور للأعوان المكلفين بجمع الضرائب بدل منحهم نسبة مما يجمعونه من ضرائب.

5 ـ المعاقبة دون شفقة لكل من يخل في القيام بالواجب أو يقوم بعملية إبتزاز.

6 ـ إنشاء بلديات منتخبة من طرف كافة السكان في إنتخابات عامة.

7 ـ إلغاء مناطق الحكم العسكري في الجنوب التونسي.

8 ـ تحوير قانون المراقبين المدنيين لتكون وظيفتهم مقتصرة على الرقابة غير المباشرة تبعا لمقتضيات روح الحماية.

أما من الناحية القانونية فإن المجلس الملي يطالب بـ :

1 ـ توسيع صلاحيات ونفوذ القضاة التونسيين بتطبيق مقاييس مضبوطة تثبت بصورة واضحة السلطة القضائية.

2 ـ الزيادة في عدد أعضاء القضاة وتنوع إختصاصاتهم.

3 ـ منح القضاة قانونا أساسيا يمكنهم من القيام بوظيفتهم باستقلالية تامة.

4 ـ تعميم حكام النواحي على كافة مناطق البلاد التونسية.

5 ـ إيجاد قانون تجاري تونسي.

إلى جانب توصيات خاصة بإصدار:

6 ـ قانون الأحوال الشخصية.

7 ـ إجبارية التعليم وتعليم اللغة العربية وجوبا في كل مستويات ومراحل التعلم والإعتراف بها لغة رسمية.

أما من الناحية الإقتصادية فقد أوصى المجلس الملي بما يلي :

1) مقاومة الفقر المدقع الذي يعيشه سكان الريف في الجنوب والجنوب الغربي التونسي باتخاذ الإجراءات التالية :

أ) تحقيق تموين السكان رغم قلة الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف.

ب) تنمية البرامج الخاصة بتوفير المياه الصالحة للشراب.

ج) حماية الثروة الحيوانية مصدر العيش الأساسي لسكان الجنوب.

2) تطبيق قوانين الشغل والضمان الإجتماعي الفرنسي على تونس.

3) تخصيص جزء من الميزانية العامة لفائدة الطبقة الضعيفة يتمثل في مراجعة الآداء غير المباشر على المواد الإستهلاكية.

4) تأميم الشركات الإستراتيجية كالكهرباء والماء والغاز والمناجم والتراموای.

5) مقاومة البطالة بإيجاد صندوق البطالة وبعث مشاريع كبرى تستوعب اليد العاملة.

6) المساواة في الأجور بين الفرنسيين والتونسيين (نفس العمل نفس الأجر) وإلغاء الثلث الإستعماري.

7) العدالة بين التونسيين والفرنسيين عند توزيع قطع أرض فلاحية عليهم من طرف إدارة الفلاحة.

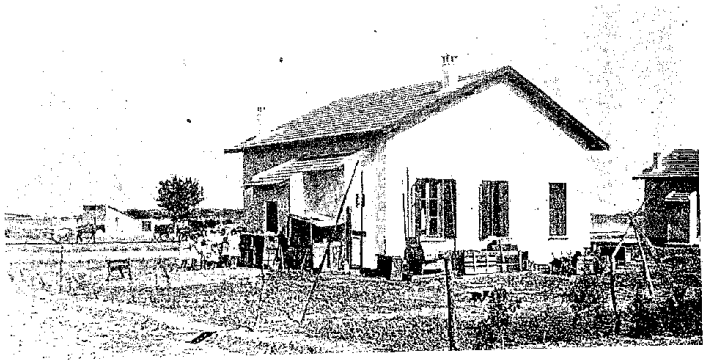

ضيعة لاحد المعمرين

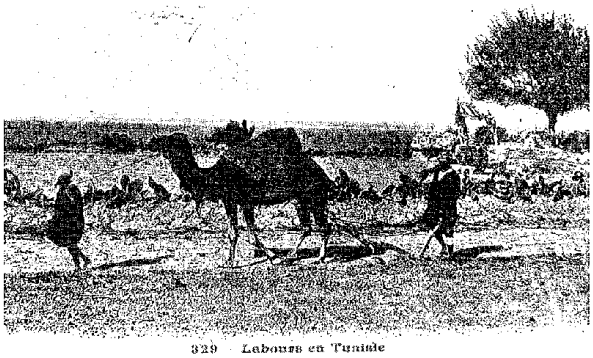

329 - Labours en Tunisie

الفلاح التونسي وأدواته التقليدية

8) تحسين الفلاحة التونسية بتوسيع إسناد القروض الفلاحية على صغار ومتوسطي الفلاحين التونسيين.

9) مرونة أكبر في استرجاع القروض وإلغاء الحجز على الأملاك وذلك لحماية الفلاحة والتجارة وأصحاب العقارات الحضرية من الإفلاس المحقق.

10) إحترام الملكية التونسية مثل الأراضي الإشتراكية والأحباس الخاصة وعدم التسلط عليها.

ويظهر أن المجلس الملي للحزب قدم طلبات مفصلة وعقلانية تماثل المقترحات التي طالب بتطبيقها في تونس المؤتمر الـ 33 للحزب الإشتراكي الفرنسي المنعقد في شهر ماي 1936.

وهذا يتماشى وروح الحماية التي ترجع مباشرة الأمور الداخلية إلى تصرف التونسيين وتمنع التصرف الإداري الفرنسي المباشر لشؤون التونسيين. بعد مرور أكثر من نصف قرن على إنتصاب الحماية في تونس لقد كانت هذه هي المطالب الدنيا للحزب حتى يمد يده إلى المقيم العام وحكومة الجبهة الشعبية التي تدعي التفتح على المستعمرات ومنحها مزيدا من الحقوق والضمانات والحريات.

ويبدو أن طلبات الحزب الدنيا تضمن في جوهرها بقاء السيادة التونسية وعدم ذوبانها في الإتحاد الفرنسي وذلك كخطوة أولى وإذا تبينت حسن نية الحكومة الفرنسية لتحقيق تلك المطالب فهي تؤدي حتما إلى الوصول إلى مطالب أخرى أهم هي السيادة التونسية الكاملة(وهذا تجسيم لسياسة المراحل التي جاء بها الحزب الدستوري الجديد).

قنوات جديدة للعمل الوطني

تمكن الحزب الدستوري الجديد في ظل حكومة الجبهة الشعبية وتقليص القيود عليه من تعاطي الأنشطة السياسية الجديدة كالتضامن مع حركات تحرير شمال إفريقيا وبعث شبكة عريضة من الخلايا الحزبية وعدد كبير من الجمعيات في عديد الميادين الشبابية والرياضية والنسائية والثقافية مستعينا في ذلك بنخبة من خريجي المعهد الصادقي والزيتونة تحملت معه أعباء المساهمة في عملية التوعية والإصلاح على

مختلف الأصعدة، إلى جانب إعادة النشاط النقابي وتشجيع النقابات على تخطي المطالب المهنية لتتسع إلى المطالب الوطنية واستعمال النقابات كقوة إنتاج للضغط على السلطة وإلى التضامن مع الشعوب المغاربية في حركتها النضالية ضد الإستعمار الفرنسي. وبذلك أصبح للحزب الحر الدستوري الجديد إشعاع كبير لدى الرأي العام وحتى في الخارج.

وبدأت قواعده تنسجم وتتفاعل مع نسق التحولات السياسية والإجتماعية والثقافية والمستجدات التي ظهرت على الساحة الدولية.

1) التضامن المغاربي

كان الحزب سباقا منذ مؤتمر قصر هلال إلى التعامل والتضامن مع حركات التحرر في المغرب العربي.

ففي 20 نوفمبر 1937 نظم إضرابا عاما في تونس تضامنا مع الأشقاء في المغرب والجزائر لمساندتهم في نضالهم ضد أعمال القمع الفرنسي وأغلقت المتاجر والأسواق في بلدان المغرب الثلاثة.

كما نظم مسيرة لمساندة الشعب الإسباني ضد أعمال القمع التي سلطها عليه الحكم البورجوازي ودعم الوطنيين والجيش في ثورته بقيادة فرانكو من 1936 إلى 1939. وفي تونس وقف الحزب إلى جانب الجالية الإيطالية في محنتها ضد تسلط العناصر الفاشية التي تنتمي إلى موسوليني(1).

ولم يتخلف عن مساندة المناضلين الفلسطينيين في كفاحهم ضد الإحتلال البريطاني ومحاربة برامج الصهيونية العالمية.

2) الجمعيات

تبنى الحزب العمل الجمعياتي بوصفه رافدا من روافد الحركة الوطنية. فبالإضافة إلى الجمعيات المعروفة الوطنية كالخلدونية والجمعية الخيرية والهلال الأحمر

(1) Rachid Idriss: Reflet d'un combat, publication I.S.H.M.N. 1996.

والكشافة وقدماء الصادقية والشبيبة المدرسية شجع على بعث العديد من الجمعيات الجديدة كجمعية المحافظة على القرآن الكريم(1) سنة 1934 والشبيبة المدرسية بحمام الأنف سنة 1934 وجمعية الكشاف الدستوري والكشافة الإسلامية وجمعية الشباب المسلم والرابطة الأدبية سنة 1934 وجمعية الزيتونيين سنة 1937.

3) نشر شبكة من الخلايا

بعث الحزب عددا كبيرا من الشعب وانتشرت بسرعة والأرقام توضح ذلك فسنة 1937 بلغ عدد المنخرطين في الحزب 70 ألف وعدد الشعب 400 ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها :

1 ـ سياسة الإتصال المباشر التي سلكها الديوان السياسي وتعبئة الجماهير بعقد الإجتماعات في كامل التراب التونسي في المدن والقرى وأعماق الريف مما دعّم نفوذ الحزب الدستوري الجديد.

2 ـ السياسة الإعلامية والدعائية المركزة وبعث لجان الدعاية التي ساهمت بقسط كبير في التوعية والتعبئة والحماس.

3 ـ التنظيم الحزبي في المستوى القاعدي (الشعب) وفي المستوى المحلي(الجامعات) وفي المستوى الوطني (المجلس الملي) (والديوان السياسي ومؤتمر الحزب) كل ذلك بالإنتخاب وبصورة ديموقراطية عمقت الصلة بين المنخرطين وقيادة الحزب.

4 ـ تبنّي الحزب لمشاغل المواطنين وتطلعاتهم من قضايا إجتماعية وآقتصادية وثقافية.

وكان للحزب في الجهات أقطاب يمثلونه ويرأسون الجامعات الدستورية أمثال الحبيب بوقطفة رئيس جامعة بنزرت ويوسف الرويسي رئيس جامعة الجريد والهادي شاكر رئيس جامعة صفاقس.

وأمام هذا المد الوطني للحزب الدستوري الجديد قيّم المقيم العام Marcel Peyrouton الخطر الذي يمثله قادة الحزب فقرر القضاء على الحركة في المهد وأمر

(1) المصدر : عدنان المنصر وعميرة الصغير ، المقاومة المسلحة في تونس، ج 1، 1881 ـ 1939 . نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية. وكتاب مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية بمدينة تونس 1884 ـ 1939، شهادة الكفاءة في البحث، تونس 1990.

باعتقال الزعماء ونفيهم إلى برج الباف Le Beuf في أقصى الجنوب بولاية تطاوين وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ويوسف الرويسي والحبيب بوقطفة والهادي شاكر وكذلك محيي الدين القليبي من الحزب الدستوري القديم.

4) عودة الحركة النقابية (جامعة عموم العملة)

بعد حل جامعة عموم العملة أول حركة نقابية بعثها محمد علي الحامي سنة 1924 صدر في 19 نوفمبر 1932 أمر يسمح للتونسيين بإنشاء جمعيات نقابية. وفي سنة 1936 ظهرت دعوة شجعها الحزب الدستوري لإعادة بعث جامعة عموم العملة التونسيين على إثر الخطاب الذي ألقاه علي القروي في رفاق محمد علي الحامي وجمهور من العمال إجتمعوا في حديقة قمبتا للغرض (ضفاف بحيرة تونس الغربية حذو شارع محمد الخامس) واحتضن الحزب نقابات الرصيف والبناء والنجارة والدهن. وفي 23 سبتمبر 1936 بعد خيبة أمل الزعيم بورقيبة في الجبهة الشعبية الفرنسية كتب رسالة إلى الهادي نويرة يدعوه فيها إلى الإحاطة بالعمال وإعادة بعث جامعة عموم العملة لينفصلوا عن النقابة الفرنسية C.G.T.

فبلقاسم القناوي الذي أيده الهادي نويرة ليكون كاتبا عاما للجامعة النقابية الجديدة كان أنشط عناصر المكتب التنفيذي للجامعة النقابية إلى جانب محمد مقطوف والصادق التكالي ومحمد بن عمر وكلهم دستوريون والنقابيون الآخرون في المكتب التنفيذي رفاق محمد علي الحامي وهم علي القروي والطاهر ومحمد بن سالم ومحمد الغنوشي ومحمد الصيد. في تلك الفترة شن عمال المناجم في المتلوي إضرابا عاما فتصدت له السلطة لقمع حركة الإضراب ووقعت إصطدامات دامية نتيجة تدخل الجندرمة والأمن الذي أطلق النار على المضربين.

وتسبب ذلك الإشتباك في عشرات من الجرحى وقتل فيها أكثر من 22 شهيدا وذلك يوم 4 مارس 1937 (انظر قائمة الشهداء).

وفي بنزرت في أوت 1937 أطلق الجيش النار على عمال المنشآت العسكرية في الماتلين خلال إجتماعهم وإضرابهم إحتجاجا على طرد كاتب عام النقابة ورئيس الشعبة البشير بن سعد فجرح 10 عمال وكان المشرف على الإجتماع حسن النوري كاتب عام الجامعة الدستورية.

كان لجامعة عموم العملة فروع مثل نقابة الحلفاء بفريانة في القصرين وكاتبها العام أحمد بن عمر وهو دستوري، وفي منطقة المناجم بقفصة كان كاتبها العام يوسف الرويسي وهو دستوري رئيس شعبة دقاش (ولاية توزر) ونقابة الرديف نشأت سنة 1937 وفي بنزرت تأسس إتحاد جهوي للنقابات كان مسؤولا عنه حسن النوري الذي كان في نفس الوقت الكاتب العام للجامعة الدستورية. تمّ بعث هذه الحركة النقابية من جديد وهي جامعة عموم العملة في 16 مارس 1937 (1).

وهكذا تمكن الحزب من بسط نفوذه في كل الميادين في ظل تقليص القيود في عهد حكم الجبهة الشعبية بفرنسا لتعاطي النشاط النقابي والسياسي والجمعياتي.

إختلاف بلقاسم القناوي مع الحزب

دعا الحزب الدستوري الجديد إلى إضراب عمالي في 20 نوفمبر 1937 لمساندة المناضلين في الجزائر والمغرب الذين تعرضوا لأعمال القمع الذي سلطه عليهم الجيش الفرنسي.

لكن المقيم العام الفرنسي هدد بطرد كل العمال الذين يضربون لأن الإضراب سياسي الأمر الذي أدى إلى إعلان بلقاسم القناوي محافظة على الحركة النقابية الجديدة بأن جامعة عموم العملة لاتتحمل مسؤولية من يضرب عن العمل.

أما موقف الحزب فكان غير ذلك إذ أراد إستعمال النقابات كوسيلة ضغط سياسي على المستعمر وكان لايحبذ إقتصار العمل النقابي على المطالب المهنية وأدى هذا الخلاف إلى تمكن الحزب من تغيير القيادة النقابية في أول مؤتمر لها.

وبهذه الشمولية وهذا التوغل الحزبي في مختلف المواقع والوصول إلى جميع الفئات يكون قد وضع لنفسه قاعدة شعبية تؤهله لأن يكون حزبا جماهيريا قادرا على دك أركان الإستعمار وآكتساح معاقله لتعترف به السلطة كقوة نضالية تمثل الشعب وتستطيع أن تتفاوض مع الخصم باسمه.

---

(1) المصدر : عدنان المنصر : نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

ويعود الفضل في هذا المد السياسي المتنامي إلى عوامل أساسية وضعها الحزب في الحُسْبان لكسب الأنصار والتجذر في المجتمع.

منهجية الحزب الدستوري الجديد

إغتنم الحزب بعض الحريات التي جاء بها المقيم العام Armand Guillon في عهد الجبهة الشعبية والتي بدأت بتسريح الزعماء السياسيين المعتقلين والمبعدين والتغاضي عن الإجتماعات العامة التي ينظمها الحزب في مختلف الجهات فآستعاد في مدة قصيرة عافيته وشعبيته وقواعده فأطرها من جديد وسلك أساليب عمل ساهمت في نجاحاته منها:

1) سياسة الإتصال المباشر بالمواطنين أينما كانوا لإقناعهم ببرامجه في إجتماعات عامة محلية وجهوية وقومية وتعبئة الجماهير عند الحاجة لاستعمالها كوسائل للضغط أو للدخول بها في معارك مع السلطة.

2) وضع الحزب خطة إعلامية مدروسة تهدف إلى إقناع الجماهير الشعبية بأفكاره وأهدافه لتحقيق مطالبه، وضع شبكة من الهياكل المحلية للتبليغ والتأطير والتنشيط والقيام بالمناورات لإشعار السلطة بأن الوطنيين يحتلون الساحة في كل مكان.

3) إعتماد سياسة المراحل وسياسة خذ وطالب مهما كانت المكاسب المنتزعة من السلطة متواضعة فهي تفيد للمزيد منها.

4) تشريك كافة الفئات من مثقفين وغيرهم عن طريق اللجان والخلايا والجمعيات والمنظمات التي تقلق راحة المستعمر وتنغص عيشه.

5) تبني مشاغل وطلبات المواطنين وتطلعاتهم في جميع الميادين.

6) إحكام تنظيم الهياكل والشعب والخلايا والجامعات، المجلس الملي، الديوان السياسي (وهو قيادة منتخبة بصورة ديموقراطية حرة في كل المستويات).

7) وجود أقطاب وطنية تترأس الجامعات الدستورية في الجهات مثل الهادي شاكر في صفاقس ويوسف الرويسي في الجريد والحبيب بوقطفة في بنزرت (كما ذكرناه سلفا).

حملة إعلامية.

لم يمض على إجتماع المجلس الملي للحزب أسبوعان حتى سارع بورقيبة بالسفر إلى فرنسا ممثلا للديوان السياسي للإتصال بحكومة Léon Bloum التي تكونت يوم 4 جوان 1936 لشرح المطالب التونسية وللإلتقاء بكل المتعاطفين مع تونس وليعود الحزب إلى سالف نشاطه وإلغاء قرار حله الذي ما يزال ساري المفعول.

إستقبل المقيم العام Armand Guillon يوم 29 جوان 1936 أعضاء الديوان السياسي للحزب وتسلم نسخة من تلك المطالب الدنيا للحزب.

أما بورقيبة فقد واصل إتصالاته في فرنسا وتم إستقباله صحبة سليمان بن سليمان من طرف مساعد وزير الخارجية الفرنسية يوم 6 جويلية 1936.

وفي تلك المدة صدرت قوانين إجتماعية وسياسية تحررية في تونس ساهمت في تصفية الأجواء السياسية وبعث مناخ سليم.

وسائل الضغط

بعد تسريح الزعماء في سنة 1936 من برج الباف والإلتزام الأدبي لدى المقيم العام Armand Guillon بعدم عقد الإجتماعات السرية، وقع تباين في وجهات نظر أعضاء الديوان السياسي.

كان بورقيبة يرى أن العودة إلى النشاط ضرورية ولو تدريجيا وهو رأي يسانده كل رؤساء الشعب والرأي الثاني يرغب في الإلتزام بما اتفق عليه مع المقيم العام والتعاون مع السلطة ويمثله محمود الماطري والبحري قيقة وصالح بن يوسف.ومع ذلك لم يتوقف الحزب على عقد الإجتماعات العامة باعتبارها وسائل ضغط على السلطة في منزل تميم وفي قفصة وغيرها حيث وقعت إجتماعات الشعب والإطارات والموظفين، في الوقت الذي يعلن فيه الديوان السياسي على نبذ القوة والقيام بالنشاط في إطار الشرعية والهدوء.

بدأت أعمال الضغط في قفصة بالإعتداء من طرف الشبان الدستوريين على جندي سينغالي في الجيش الفرنسي إشتبك معه السكان أثناء توزيع إعانات غذائية

فاستولوا على أكياس القمح بالقوة بتحريض من 120 ساكنا حاضرين على عين المكان وانتزعوها عنوة.

كانت سنة 1936 سنة جفاف ومجاعة وكثرت التكايا (1).

وكان بورقيبة يكتب في الجرائد للتشهير بسياسة تجويع الشعب التونسي ومن التشهير قوله «إن كل البلاد التونسية أضحت تكية بعد 50 سنة في ظل الحماية»، وكانت آلاف الجياع معرضة للموت البطيء في الجنوب والساحل، وتكونت لجنة وطنية للإغاثة إثر إجتماع عقد بالخلدونية يوم 16 جانفي1937 : رئيسها أحمد بن حميدة وأمين مالها الدكتور الماطري أما الأعضاء فهم : الدكتور الصادق بوصفارة ومحمد بن سالم، ومحمد الماكني، وإبراهيم أونيش وعلي الدغري والشاذلي بن عاشور.

وتكونت لجنة دعاية لإغاثة الجياع من الشباب الدستوري برئاسة الدكتور سليمان بن سليمان.

الحزب الدستوري يستعد للمعركة

كان رئيس الحزب لا يريد قطع الصلة بأعضاء الديوان السياسي المعتدلين وكان في نفس الوقت يهيء للمعركة.

وكان الهادي نويرة رئيس شعبة الطلبة في باريس والشعب الدستورية في تونس على إستعداد لإعادة النشاط والحيوية للحزب نظرا لأن وعود المقيم العام Armand Guillon ومساعد وزير الخارجية الفرنسية Vienot الذي قابله بورقيبة مرات لم يتحقق منها أي شيء بخصوص المطالب المعتدلة الدنيا التي قدمها الحزب فعاد بورقيبة والمتشددون في الحزب يفكرون في الإستعداد إلى خوض المعارك من جديد.

في سنة 1937 على سبيل المثال وفي الوقت الذي تعهدت فيه فرنسا بتخفيف بعض الأعباء على البلاد بأخذ بعض نفقات ميزانية تونس على عاتقها لم يحصل شيء من ذلك.

(1) التكية : هي مقر توزع فيه الإعانات الغذائية على الجائعين وتطور فيما بعد ليصبح مأوى لإطعام الفقراء والعجز ونظرا للجفاف وسياسة التجويع الإستعمارية كثرت التكايا في العاصمة والقيروان مثل تكية عين جلولة والكدية بمعتمدية الوسلاتية (القيروان).

الميزانية في تونس لم تقع فيها مراعاة أوضاع البطالة والمجاعة التي يرزح تحتها الشعب التونسي كي تتمكن من بعث مشاريع كبرى تستوعب اليد العاملة وتخفف من البطالة وتوفر المواد الغذائية لإنقاذ الجائعين المعرضين إلى المخاطر وقد أصبح المناخ السياسي ثقيلا في البلاد بسبب إهتزاز الثقة بين السلطة والشعب بعد أن تبخرت كل الوعود الفرنسية ولم يتحقق أي مطلب من المطالب التي تقدم بها الحزب الدستوري مما يدل على سوء نية حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مثل الحكومات الفرنسية الأخرى.

كتب بورقيبة إلى الهادي نويرة ممثل الحزب الدستوري في باريس ليعلمه بالتوتر الجديد، وطلب منه إعلام أصدقاء تونس في باريس بما قد يحدث من إنعكاسات سلبية وطلب منه عند مقابلة المسؤولين الفرنسيين أن يشير إلى قرار السلطة الفرنسية بإبعاده عن تونس.

كما قال له أن Vienot والفرنسيين يعرفون موقف الحزب المتمثل في طلب وقف الإضطهادات المسلطة على الوطنيين ووقف الإستغلال المسلط على الشعب التونسي منذ 55 سنة. وقد قلت له في مقابلاتي له أن الأمثل بالنسبة إلى الشعب التونسي وكل الشعوب التي تخضع للوصاية هو الحصول على الإستقلال.

لكن تمسك كل طرف من الحزب والسلطة بموقفه زاد في تعميق الهوة وانعدام الثقة بين الطرفين ودعّم ضبابية العلاقات، كما أن حكومة Léon Bloum تعرضت إلى إنتقادات شديدة من طرف الحزب الشيوعي لعدم مساندتها للشعب الإسباني في ذلك الوقت كانت أيضا معرضة إلى تهجمات شديدة من طرف منظمة الأعراف الفرنسيين الذين يعملون على إسقاط حكومة Léon Bloum الإشتراكية.

بالرغم من سياسة القمع التي سلكتها الجبهة الشعبية ضد الحركات الوطنية في كل من المغرب والجزائر ونظرا للأوضاع العالمية إضطرت فرنسا إلى تسريح المعتقلين الوطنيين في كلا البلدين مثل ما فعلت في تونس.

كان بورقيبة يعلن أن الوقت في صالح سياسة الحزم التي يسلكها مع السلطة وللضغط عليها حتّى يذكرها من وقت إلى آخر بأن مطالب الحزب لم يتحقق منها أي شيء، لذلك أصبح إعداد الشعب التونسي للتضحية ودخول معركة حاسمة أمرا ضروريا.

إجتماع حزبي في Parc Gambetta

عقد الحزب إجتماعا كبيرا في قُمبطا يوم 31 جانفي1937 للرد على الدعايات المغرضة من طرف المعمرين الفرنسيين لاستفزاز الدستوريين وتوجه بدعوة إلى حكومة الجبهة الشعبية وإلى سلطة الحماية لئلا تقع في شباك المغرضين الذين يدفعون السلطة للإيقاع بالوطنيين والدستوريين ومن أجل ذلك سافر بورقيبة يوم 12 فيفري 1937 للتعرف على نوايا فرنسا إزاء الشعب التونسي. وكانت إقامة بورقيبة في باريس لا لتنبيه الحكومة الفرنسية والإئتلاف الحكومي فقط بل لإعلامهم أيضا بما يكنه المعمرون الطرف الأقوى في تونس من عداء نحو التونسيين الضعفاء المطالبين بحقوقهم، ومن جهة أخرى لفت نظر Vienot مساعد وزير الخارجية الفرنسية للدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة تقصي الحقائق التي تعتزم فرنسا أن تبعثها إلى تونس.

لجنة تقصي الحقائق

Pierre Vienot مساعد وزير خارجية فرنسا قام بزيارة إلى تونس يوم 16 فيفري 1937 صحبة لجنة بحث وتقصي الحقائق مباشرة حول مايدعيه المتطرفون من المعمرين من أنهم ليسوا في أمن في تونس وذلك لتشويه سمعة الحزب وحتى المقيم العام الذي يرون أنه يهادن الأهالي ولا يستعمل سياسة القمع والترهيب التي يرغبون فيها والتي سلكها سلفه Peyrouton.

دعا الحزب الدستوري مناضليه إلى الإنضباط والتزام الهدوء وعدم عقد الإجتماعات أو القيام بمسيرات في تلك المدة.إستقبل Vienot وفدا من الديوان السياسي يوم 18 فيفري 1937 حضره محمود الماطري والبحري قيقة والطاهر صفر وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان لمعرفة نظرة الحزب للوضع بالبلاد (1).

(1) Slimane ben Slimane: Souvenirs politiques Cérès production 1989. et Mahmoud Materi : Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

زار Vienot تونس والقيروان حيث يوجد عدد كبير من ضحايا المجاعة وحيث توجد كبرى مطاعم الجياع تكية في الكدية وعين جلولة(1) واستقبل ممثلين للجالية الفرنسية وكذلك للأهالي.

كما إستقبل يوم 20 فيفري 1937 بحضور المقيم العام أعضاء من الديوان السياسي هم الطاهر صفر والبحري قيقة ومحمود الماطري وسليمان بن سليمان وصالح بن يوسف.

وقرأ الماطري بوصفه رئيس الحزب لائحة جاء فيها تحليل للأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب التونسي وطلب منه أن تقوم حكومة الجبهة الشعبية بعمل يحسن أوضاع الإيالة الأمر الذي لم تقم به أي حكومة قبلها من الناحية الإقتصادية وطالب بإصلاحات سياسية تسمح بتشريك التونسيين في تصريف شؤون بلادهم ببعث بلديات ومجلس نيابي والسماح بفتح وظائف الإدارة والسلطة للتونسيين وطلب فتح أبواب التعليم في وجوههم وإعادة النظر في صلاحيات المراقبين المدنيين والعمال لضمان حقوق المتساكنين، وبعث صندوق خاص بالبطالة وإلغاء المنح ذات الطابع السياسي أو العرقي التي لاتسند إلا للأوروبيين أو إلى قلة من التونسيين الموالين لفرنسا أو أن تحمل تلك المنح على الميزانية الفرنسية.

وقد أذاع Pierre Vienot يوم 1 مارس 1937 قبل عودته إلى باريس خطابا يتضمن تطبيق سياسة جديدة في تونس باعتماد إصلاحات تعيد الأمور إلى نصابها وتحقق للسكان إمكانيات عادية للعيش والعمل على بعث توازن بين الفرنسيين والتونسيين يشمل كل المجالات وتطبيق سياسة تراعي مصالح فرنسا لا فئة معينة من الفرنسيين بتونس.

فمن الناحية السياسية تكون إدارة البلاد بأيدي أحسن العناصر (بدون تمييز عرقي) وأكثرهم قدرة وثقافة، وبعث لجان محلية إستشارية وتشريعية، ويقع إستغلال تونس بالتونسيين ومن طرفهم وذلك بتجذيرهم وخاصة الفقراء منهم في الأراضي الفلاحية.

(1) تكية بمعتمدية الوسلاتية، ولاية القيروان.

ووجه نداء إلى فرنسيي تونس لتفهم السياسة الفرنسية الجديدة.

وفي تعليقها على خطاب الوزير كتبت جريدة العمل التونسية أنه لم يسبق أن خطب وزير فرنسي بمثل هذا الوضوح والنزاهة والصدق.

وفي تصريح أدلى به بورقيبة إلى جريدة Le Petit matin الفرنسية يوم 4 مارس تعليقا على خطاب Pierre Vienot ذكر أنه رسم في خطابه توجها سياسيا جديدا كان الوطنيون يطالبون به منذ مدة طويلة وعبر عن سروره بأن يرى فرنسا تسلك طريقا جديدا يطمئن تونس على مستقبلها وسلامتها.

أما الجالية الفرنسية في تونس فوجدت خطابه لا يختلف في شيء عن مطالب الوطنيين والحزب الدستوري، وهي لأول مرة تسمع بوزير يفرق بين مصالح الفرنسيين في فرنسا والفرنسيين في تونس وتصريف شؤون التونسيين من طرف التونسيين بدل إلحاق تونس بفرنسا.

وهكذا إنطلقت حملة دعائية مضادة للوزير الفرنسي من طرف المعمرين وأصحاب الشركات الفرنسية التي تحصلت على عقود إنتصاب في تونس وذلك على أعمدة الصحف الفرنسية وصورته بأنه يبذل جهدا كبيرا للقضاء على الإمبراطورية الفرنسية وساهم في هذه الحملة المغرضة الحزب الراديكالي وحتى صحف اليسار الفرنسي، وأرادت أن تستغل الأحداث الدامية التي وقعت من جراء إضراب عمال المناجم في المضيلة والمتلوي بأنها نتيجة سياسة Pierre Vienot.

وعلى هذا الأساس أصبح الحزب الدستوري يقوم بدعم المقيم العام Guillon وحكومة الجبهة الشعبية وكان الحزب الدستوري يدعو الحكومة الفرنسية إلى تطبيق ذلك المنهج السياسي الجديد على أرض الواقع في تونس.

لكن في شهر ماي 1937 بدأت الآمال التي وضعها الحزب في المقيم العام والحكومة الفرنسية تتبخر بسبب توزيع الميزانية التونسية الذي يذهب القسط الأكبر منه لفائدة الجالية الفرنسية.

وبسبب الأحكام القاسية التي أصدرتها المحكمة الفرنسية بسوسة ضد بعض الوطنيين خلال أحداث المكنين بالسجن مدى الحياة والأشغال الشاقة لمدة قد تصل إلى 20 سنة لواحد منهم وأحكاما بالسجن على ثمانية آخرين لمدة 34 سنة.

وتواصل الوضع الذي تسلكه سلطة الحماية على حاله في تونس بدون تغيير حتى سقوط حكومة Leon Bloum في 21 جوان 1937.

تنامي نشاط الحزب الدستوري

سنة 1936 في عهد المقيم العام Armand Guillon وقع الترخيص للأحزاب والجمعيات في العودة إلى النشاط وتم إرجاع الزعماء السياسيين المبعدين في التراب العسكري إلى تونس العاصمة ونظم الحزب لاستقبالهم إجتماعات شعبية كبرى مثل إجتماع Gambetta Park في العاصمة وفي المدن الأخرى.

قام الحزب الدستوري الجديد بعقد إجتماعات متعددة للتوعية في كامل البلاد طولا وعرضا وبعث شبكة من الشعب الدستورية والخلايا الحزبية ومنظمات الشباب (الشبيبة الدستورية، النقابات، الكشافة، والجمعيات الثقافية والمسرحية والموسيقية والتلمذية والنقابات المهنية فلاحين تجار وصناع) وكانت الغاية التي ترمي إليها قيادة الحزب الدستوري الجديد من هذه الإتصالات المباشرة في المدن والقرى والريف ومع القبائل والعروش بعث نسيج من الهياكل لليوم الموعود لاحتلال كامل الساحة السياسية الشعبية وليصبح الحزب الممثل الوحيد للرأي العام والشعب التونسي ولإضعاف المنافسين الآخرين مثل الحزب الحر الدستوري القديم وC.G.T.T الجامعة العامة للعملة التونسيين (فرنسية) والحزب الشيوعي.

نظم الحزب حملة دعائية كبرى لم يسبق لها مثيل في صائفة سنة 1936 ونظم عديد المسيرات تحمل الأعلام التونسية وتردّد الأهازيج والأناشيد الوطنية ويتقدمها وتحيط بها كوكبة شرفية من الكشافة وهيئات الشعب الدستورية.

أما الإجتماعات وخطابات المسؤولين في الحزب الجديد فأصبحت موجهة إلى كافة أفراد الشعب التونسي لا إلى النخبة فقط كما كان يفعل الحزب الحر الدستوري القديم ويحضر هذه الإجتماعات الرجال والنساء سواء كانوا منخرطين في الحزب أم لا.

وقد طغى هذا الطوفان السياسي للحزب الدستوري الجديد على بعض الأنشطة المحدودة للحزب الحر الدستوري القديم.

وتطويقا لهذه العزلة التي أصبح عليها عرض عليه الحزب الدستوري الجديد توحيد الصفوف والإندماج في حزب واحد لكن القدامى تخلوا عن الفكرة عند رجوع عبد العزيز الثعالبي من الهجرة يوم 8 جويلية 1937 وعادوا إلى النشاط ووقعت مناوشات بين أنصار الحزبين في مناطق عديدة مثل باجة وسوسة وماطر وكان النصر حليف الدستور الجديد الذي نجح في تهميش حركة القدامى التي عمدت إلى حل عدد من هياكلها ولم تبق لهم إلا جريدة الإرادة التي تقوم بالدعاية للحزب القديم، ومن أسباب ضعفه خروج الأعيان والزيتونيين من صفوفه وانضمامهم إلى الحزب الجديد بقيادة بورقيبة الذي إنضم إليه منخرطون جدد في الجنوب وفي مناطق التراب العسكري التي دخلها الحزب لأول مرة.

عودة الثعالبي

بعد هجرة طويلة في بلاد المشرق العربي بدأت سنة 1923، عاد الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس في 5 جويلية 1937. وسبب هجرته يعود إلى فتور نشاط الحزب الذي أسسه سنة 1920 ولتخلّي رفاقه عنه وهما صالح فرحات وأحمد الصافي.

لم تجد عودته عناية أو إهتماما لدى الدستوريين الجدد ومنهم الطاهر صفر والبحري قيقة والوحيد الذي سرّ بعودته كان صالح بن يوسف (1).

إستقر الثعالبي في داره بحلق الوادي وزاره سليمان بن سليمان وغيره وتحدث معه حول توحيد الحزبين فلم يعارض الفكرة لكنه إقترح بعث لجنة عليا يكون أعضاؤها بالتناصف بين الحزبين.

(1) Slimane ben Slimane: Souvenirs politiques Cérès production 1989.

محاولة توحيد الحزبين

وقعت محاولات لتوحيد الحزبين إستجابة لنداء القاعدة الدستورية وتكونت لجنة إرتباط مشتركة بتاريخ 3 أوت 1937 تشمل أعضاء من اللجنة التنفيذية وأعضاء من الديوان السياسي، عقد إجتماع أول بمقر إقامة الثعالبي بحلق الوادي خطب فيه عبد العزيز الثعالبي داعيا لضم الصفوف ووافق على ذلك كل الحاضرين وهم الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف والطاهر الصفر ومنصف المستيري وسليمان بن سليمان والطيب جميل ومحمد المهيري وأحمد بن ميلاد وصالح فرحات والشاذلي خزندار وعلي بوحاجب وأحمد بن ميلاد. وتمت الموافقة على إنتخاب هيئة مشتركة للحزبين أعضاؤها الطاهر صفر وسليمان بن سليمان وعلي بوحاجب وصالح فرحات برئاسة عبد العزيز الثعالبي تعمل على تحقيق الوحدة.

وعلم الرأي العام الدستوري بهذا الإتفاق وكان محل رضى وتشجيع كبيرين لكن يوم 5 أوت 1937 صدر بجريدة Le petit matin الفرنسية جواب من بورقيبة عن السؤال الذي طرحه عليه مراسل الجريدة الفرنسية حول الإتفاق الذي تم بين الحزبين فكان جوابه أنه لم يتم أي شيء بعد، فاتصل الثعالبي بصالح بن يوسف وسلمه الجريدة فأظهر إستغرابه وقال له سيقع رد على جريدة Le Petit matin ولكن شيئا من ذلك لم يقع وعندها دعا الثعالبي إلى إجتماع ثان بمنزله يوم 6 أوت 1937 وخلال النقاش تبين إختلاف في وجهات النظر حول دورلجنة الإرتباط الجديدة بأن لها الحق في تعيين الأشخاص الذين يقع اقتراحهم للتفاوض مع السلطة وعارض الموضوع الدكتور سليمان بن سليمان وسانده الطاهر صفر واقترحا توحيد القيادتين السياسيتين، اللجنة التنفيذية والديوان السياسي، والدعوة إلى مؤتمر للحزب يتم خلاله إنتخاب قيادة جديدة للحزب الموحد.

لم يوافق الثعالبي على المقترح لأن النصر سيكون لجماعة بورقيبة فهم الأغلبية الساحقة التي تملأ الساحة السياسية. ولم يتم إيجاد حل للخلاف في الموضوع ودعا الثعالبي إلى إجتماع ثالث آخر للجنة الإرتباط يوم 10 أوت 1937 ثم 12 أوت 1937 فلم يحضر نواب الديوان السياسي.

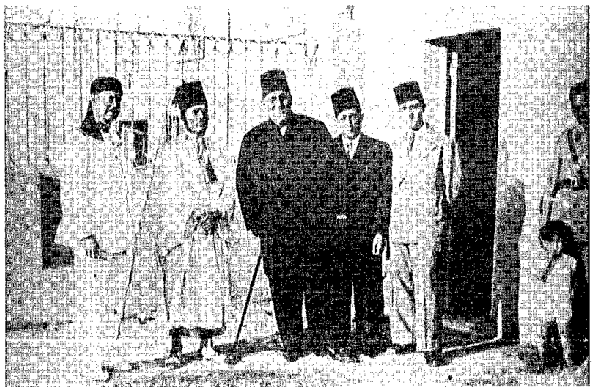

بورقيبة والثعالبي

وصدر توضيح في جريدة العمل التونسي L'action tunisienne بتاريخ 11 أوت 1937 ذكر فيه بورقيبة بالجلسة الخاصة التي عقدت بدار الشيخ الثعالبي يوم 3 أوت بين أعضاء من قيادتي الحزبين بعد إتصالات متكررة لتوحيد الجهود في سبيل خدمة القضية الوطنية وكانت محل ترحاب من الجميع وذكر بورقيبة في مقالة أنه سوف لا تؤخذ قرارات نهائية إلا بعد إستشارة ممثلي قواعدنا الحزبية، ولم تنقطع المفاوضات بين الحزبين في هذا المجال.

إنعقد إجتماع مشترك يوم 25 أوت 1937 مثل فيه الحزب الدستوري الجديد سليمان بن سليمان وصالح بن يوسف والطاهر صفر ومثل الحزب الحر الدستوري القديم صالح فرحات وعلي بوحاجب والطيب جميل ومنصف المستيري ومحمد المهيري وقدم كل من الطرفين وجهة نظر حزبه كتابيا وتمسك الطرف الأول بوجوب الرجوع إلى القاعدة عند أخذ قرار هام مثل مشروع الوحدة وبالإنتخاب للقيادة، أما الطرف الثاني الذي يمثله الثعالبي فمن رأيه أن لاداعي لعقد مؤتمر وانتخاب قيادة موحدة للحزبين.

وفي جلسة أخرى مع الثعالبي في أواخر أوت 1937 إقترح بورقيبة وجماعته إبعاد 4 من أعضاء لجنة الإتصال والإرتباط وهم محيي الدين القليبي علي بوحاجب والشاذلي الخلادي ومنصف المستيري، ثم الرجوع إلى القواعد بعد تنظيم إجتماعات عامة جهوية لكلا الحزبين وتم الإتفاق على الإجتماعات ولكن عبد العزيز الثعالبي لم يجد لنفسه موقعا محترما لا مع الهياكل الدستورية ولا القواعد الشعبية.

بدأت تلك الإجتماعات في 4 سبتمبر 1937 واتضح للثعالبي مدى قدرة الديوان السياسي على تأطير الجماهير والقواعد وعند عودته من تلك الزيارات التي قام بها داخل الجمهورية تراجع عن إقتراح توحيد الحزبين.

سفر محمود الماطري وبورقيبة إلى باريس

سافر الماطري إلى باريس للتعرف على موقف حكومة الجبهة الشعبية من الإصلاحات التي أعلن عنها Vienot مساعد وزير الخارجية الفرنسية عند زيارته إلى تونس على رأس لجنة لتقصي الحقائق ولفت نظر أصدقائه الفرنسيين مثل François Jourdan , Félicien Challey, Gaston Bergery ثم إلتحق به بورقيبة الكاتب العام للحزب لأن الجمود(1) الذي يعيشه الحزب في انتظار تلك الإصلاحات طال أكثر من اللازم والمناضلون يرغبون في العودة إلى النشاط وبعد أن إطلعا على الوضع رجع بورقيبة يوم 28 أكتوبر 1937 إلى تونس بخيبة أمل تجاه حسن نية الحكومة الفرنسية لتجسيم الإصلاحات الدنيا التي طالب بها الحزب في إطار الهدوء وبدون إثارة الشغب.

نفد صبر المناضلين والقواعد الحزبية في انتظار حكومة الجبهة الشعبية وآختلف أعضاء الديوان السياسي حول طريقة التعامل مع السلطة الإستعمارية وكان لابد من عقد مؤتمر للحزب للنظر في كل تلك المواضيع (2).

المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد بنهج التريبونال

إنعقد مؤتمر الحزب من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1937 بناديه بنهج التريبنال وكان أكبر تظاهرة سياسية منذ تأسيسه في قصر هلال في 2 مارس 1934. كان الحزب بعد إطلاق سراح زعمائه من السجون وعودة المبعدين في الجنوب سنة 1936 في عهد المقيم العام Armand Guillon تطبيقا لسياسة التفتح (حرية الإجتماعات، الصحافة والجمعيات)التي أعادت للحزب حيويته فنظم صفوفه ودعم هياكله وكسب منخرطين جدد وأصبحت له قاعدة عريضة في كل الجهات وتأثير كبير على الرأي العام التونسي.

حضر المؤتمر 700 نائب وممثلو صحف الزهرة والنهضة والوطن والصواب، Le petit matin، Le réveil national.

(1) Materi Mahmoud: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

(2) Mustapha Kraiem: Mouvement national et front populaire.

كان للقيادة السياسية إتجاهان أحدهما متصلب وناشط يتزعمه بورقيبة ويشمل سليمان بن سليمان، الهادي نويرة، صالح بن يوسف والمنجي سليم والطيب سليم والباهي الأدغم وعلي بوشوشة(1) وشق آخر معتدل يمثله محمود الماطري والطاهر صفر والبحري ڤيڤة، ولكن المؤتمر لم ينظر في ذلك رغم المناوشات السياسية التي قام بها الحزب الحر الدستوري والشيخ عبد العزيز الثعالبي وشغل بال القاعدة الحزبية لكن وقع التعرض إليها في خطابي محمود الماطري رئيس الحزب والحبيب بورقيبة الأمين العام.

أما الموضوع الهام في المؤتمر فهو طريقة التعامل التي يجب إتباعها مع السلطة وقد أشار بورقيبة إلى ماجاء في كلام وزير الدولة الفرنسي Albert Sarraut «من أن الحكومة ستقوم بإصلاحات قريبة لكنها لن تسمح بأي شغب يقع في تونس وستعاقب عليه بشدة».

أما خطاب بورقيبة فقد نفى إتهامات الحزب القديم وقال لابد أن يصبح حزبنا قويا وفاعلا وأن لا يقتصر على التوعية والتربية وعلينا أن لاننسى أن الشعب تآكل بسبب الإستسلام والإنهزامية(2).

تعرض الماطري في خطابه إلى إتهامات الحزب القديم للديوان السياسي بالولاء لفرنسا ونفاها وقال إن تعاون فرنسا مع المستعمرات ضروري وحزبنا ليس حزب معارضة وإذا تحصلنا على تصريف شؤون البلديات ومجلس نيابي منتخبين نكون قريبين من الإستقلال.

أهم قرارات المؤتمر

قرر المؤتمر سحب حسن الظن من الحكومة الفرنسية برئاسة Chautemps عضو الحزب الراديكالي

(1) Slimane ben Slimane: Souvenirs politiques ; Cérès production 1989.

(2) Mustapha Kraiem: Mouvement national et front populaire

جاء في اللائحة العامة للمؤتمر(1) :

أن سياسة العنف التي جاء بها Peyrouton فشلت وجاءت سياسة التفتح وإعطاء الحريات مع Armand Guillon وذكرت أن حكم الراديكاليين بعد الجبهة الشعبية يريد العودة إلى سياسة التصلب بعد الإطاحة بحكومة Léon Bloum رئيس الحكومة وبـ Pierre Vienot مساعد وزير الخارجية الفرنسية، واتضح ذلك في سلوك سياسة القبضة الحديدية مع المغرب والجزائر والإتجاه نحو إستعمال القوة في تونس ومن أجل ذلك يسحب المؤتمر حسن الظن(2) الذي وضعه في الحكومة الفرنسية الحالية والذي منحه لحكومة الجبهة الشعبية، وكلف المؤتمر الديوان السياسي بمهمتين :

1) العمل بكل الوسائل المتاحة لتوعية الشعب التونسي، وإعداده وتنظيمه.

2) زرع جو من الثقة والتفاهم مع فرنسا وتبديد سحب سوء الظن في الفرنسيين خلال العمل على تحرير تونس طبقا للقانون الأساسي للحزب المعلن عنه في 12 مارس 1933 ويجدد التمسك بتلك المطالب التي جاءت في مؤتمر سنة 1933.

وهكذا حافظ الحزب على وحدته وقوته رغم إختلاف الآراء، كما طالبت اللائحة بإلغاء منطقة التراب العسكري في الجنوب التونسي والزيادة في أجور العمال بنسبة تتراوح بين 25 % و33 % لتتساوى مع أجور الفرنسيين (أي حذف الثلث الإستعماري(3)، كما صوت على لائحة إحتجاج على سياسة القمع الفرنسي ضد الشعب الجزائري والشعب المغربي وضد قادة البلدين الشقيقين.

كما قرر بعث برقيتين إلى مصالي الحاج رئيس حزب الشعب الجزائري للتضامن معه والإحتجاج على محاكمته بالجزائر وبرقية إلى مفتي فلسطين الحاج الأمين الحسيني للتضامن معه والإحتجاج على نفيه في بيروت. ولم يقع تغيير أعضاء

(1) لوائح ومقررات مؤتمرات الحزب من 2 مارس 1934 إلى 2 مارس 1984 بمناسبة الإحتفال بخمسينية تأسيسه، منشورات وزارة الإعلام.

(2) عارض الماطري سحب حسن الظن من الحكومة الفرنسية وذكر بأن الفقرة لم توجد في اللائحة السياسية في البداية لكنها وجدت في اليوم الموالي ووقع التصويت على بقائها.
Mahmoud el Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

(3) الثلث الإستعماري الذي فرضه سنة 1919 المقيم العام لتشجيع الأوروبيين على الإقامة بتونس.

الديوان السياسي المنتخبين، وبقي رئيس الحزب محمود الماطري والأمين العام الحبيب بورقيبة والطاهر صفر أمين عام مساعد وصالح بن يوسف أمين مال والبحري قيقة أمين مال مساعد وسليمان بن سليمان مراقب(1).

وانتخب 30 عضوا للمجلس الوطني (اللجنة المركزية) وهم :

الهادي نويرة، المنجي سليم، يوسف الرويسي، الهادي شاكر، البشير بن فضل، محمد مليكة، الصادق بوصفارة، حسونة العياشي، عبد الرحمان علولو، علي درغوث، الهادي بن عطية، صالح شقير، الشاذلي القلعي، محمد الجعايبي، الصادق حميدة، مفتاح فرحات، محمد المخ، الشاذلي عطاء الله، محمد براهم، محمد علي العجيمي، محمد صالح جراد، الطاهر دبية، محمود الكافي، سالم الشاذلي،الطيب بن عيسى، فرج لمين، الطاهر دبيب، نورالدين الزاوش والبحري بربوش.(2)

إستقال محمود الماطري من الحزب وأعلنت الإستقالة جريدة L'action يوم 3 جانفي 1938.

إضراب مساندة للأشقاء في الجزائر والمغرب

لم يتهيأ المناخ بعد لخوض معركة التحرير ونظرا لضغط القواعد النشيطة في الحزب لتحريك الأمور السياسية حتى لا يصبح الحزب مهمشا(3) ونظرا لأعمال القمع التي قامت بها فرنسا في تلك المدة ضد الوطنيين في المغرب والجزائر إتفق بورقيبة وبن يوسف وسليمان بن سليمان والهادي نويرة والحبيب بوقطفة على تنظيم إضراب يوم 20 نوفمبر 1937 ليكون متنفسا للعمل النضالي الضروري وذلك بناء على توصية مؤتمر الحزب في لائحته العامة لمساندة حركتي التحرير في الجزائر والمغرب لتعرضها لإضطهادات عنيفة من السلطة الفرنسية(4).

(1) Slimane ben Slimane: Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

(2) **المصدر** : الدكتور الحبيب ثامر، هذه تونس، تقديم رشيد إدريس، تحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1988.

(3) Mahmoud el Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

(4) **المصدر** : الدكتور الحبيب ثامر، هذه تونس، تقديم رشيد إدريس، تحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1988.

إعترف بورقيبة أمام حاكم التحقيق العسكري Guerin de Cayla أنه تم خلال المؤتمر الحديث حول برمجة مسيرة لمساندة كفاح الشعبين الشقيقين أما الماطري فقد ذكر أن الإتفاق وقع على بعث برقيتين ولكن خوفا من وقوع حوادث في المظاهرة وقع اللجوء إلى التفكير في إضراب فقط.

وكان الجناح المتصلب في الحزب هو الذي دفعه إلى تنظيم الإضراب وهو بمثابة تعبير وإحتجاج على سياسة العنف التي تسلكها الحكومة الفرنسية إزاء المناضلين.

وجاء في بحث محمود الماطري أمام حاكم التحقيق أنه لم يساند الإضراب الذي تقرّر ليوم 20 نوفمبر1937.

علم المقيم العام الذي كان وقتها في باريس بالإعلان عن الإضراب الذي نشرته جريدة L'action بتاريخ 13 نوفمبر1937 وبمجرد عودته إلى تونس جمع ممثلي الصحافة بتونس يوم 16 نوفمبر وأعلمهم بوجهة نظره حول الإضراب العام الذي قرره الحزب الدستوري بتونس وأكد لهم أنه ليس هناك أي سبب لتنظيم مثل ذلك الإضراب إلا لإثارة الشغب وتشويه سمعة فرنسا بشمال إفريقيا وطلب من الداعين له أن يفكروا وأن لا يصبحوا خصوما لفرنسا، وأعلمهم أنه رغم تعاطفه مع القضايا التي تهم مصالح الأهالي ورغم مد يده إليهم فهو يعرف الآن الفرق بين المتعاونين معه للحصول على حقوقهم الشرعية وبين الخصوم الحقيقيين لفرنسا.

وقال «وأحتفظ بمعاقبة كل من يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذا العمل العدائي» وكان لتصريح المقيم العام تأثير كبير على الرأي العام.

وكان Durant Angliviel ممثل الحزب الإشتراكي الفرنسي بتونس قد صرح قبل ذلك يوم 15 نوفمبر بأن هذا الإضراب هو سياسي ولاصلة له بالمنظمة النقابية وأن النقابيين مدعوون إلى عدم المشاركة فيه وأن لاصلة للحزب الدستوري بالعمل النقابي المستقل عن الأحزاب.

وأخذ المقيم العام Armand Guillon كل الإجراءات لعزل الحزب وإفشال الإضراب وقابل الباي وأثاره ضد الدستوريين، كما إتصل بالطاهر بن عمار رئيس القسم التونسي في المجلس الكبير الذي وعده بالعمل ضد الإضراب. كما إتصل بمصطفى صفر

شيخ المدينة الذي جمع الأعيان ودعاهم إلى عدم الإمتثال إلى نداء الحزب.إتصل محمود الماطري بصورة شخصية بالمقيم العام وأعلمه بعدم موافقته على الإضراب واعتزامه الإستقالة من الديوان السياسي في الأسبوع القادم.

يوم 19 نوفمبر 1937 أصدر القسم التونسي بالمجلس الكبير بلاغا دعا فيه التونسيين إلى عدم المشاركة في الإضراب وأصدرت الغرف التجارية بالشمال والوسط والجنوب بلاغات مماثلة.

أما الحزب الدستوري القديم فلم يتخذ موقفا صريحا لكنه حرض خفية على عدم المشاركة في الإضراب وفتح علي بوحاجب صيدليته يوم الإضراب (وهو من قياديي الحزب القديم).

أما النقابات فاتفقت كلها على دعوة منخرطيها لعدم المشاركة في الإضراب C.G.T التي إحتجت على دعوة الحزب الدستوري إلى إضراب عمالي وكذلك فعلت C.G.T.T جامعة عموم العملة التونسيين وهي ذات نزعة شيوعية وأعلنت أن الإضراب العام ليست له حظوظ كبيرة في النجاح وأصدر بلقاسم القناوي الكاتب العام لجامعة عموم العملة التونسيين بلاغا ذكر فيه بأن الجامعة هي منظمة مهنية ليس لها إرتباط بأي حزب سياسي ولا تريد أن تساند إضراب 20 نوفمبر 1937 ولا تتحمل مسؤولية من يشارك فيه.

وأمام معارضة كل الأطراف كتب بورقيبة مقالا يوم 19 نوفمبر1937 في جريدة العمل التونسي L'action tunisienne للتقليل من أهمية الإضراب على أنه موجه إلى أصحاب المتاجر فقط وأنه لا يشمل عملة وموظفي الدولة وهو فقط عملية إحتجاج يقع التعبير عنها بغلق الأسواق كما جرت العادة.

لم ينجح الإضراب جزئيا في العاصمة والمنستير ولم ينجح في الشمال ولا في الساحل أما في الجنوب فكان نجاحه جزئيا. وعلى أي حال فإن الإضراب كان تعبيرا صادقا عن التضامن التونسي مع كفاح الشعبين الشقيقين في الجزائر والمغرب، وكان نقطة تحول في العمل السياسي المغاربي للحزب الدستوري الجديد وكان تجربة لمعرفة مدى تأثيره في الرأي العام مكنه من التعرف على خصومه ومراكز القوى الفاعلة في البلاد وكان إنتصارا للجناح المتصلب في الحزب على الجناح المعتدل وكذلك إنتصارا

على الحزب القديم. وكان الماطري يرى أن هذه حلقة من سلسلة يريد بورقيبة أن يورط فيها الحزب للقيام بعمل عدائي ضد السلطة، كانت عملية الإضراب تجربة جرت إلى أحداث 9 أفريل 1938.

المجلس الملي للحزب 17 و 18 ديسمبر 1937

إتسعت هوة الإختلاف في وجهات النظر بين الشقين المتقابلين بورقيبة وبن يوسف وسليمان بن سليمان يمثلون المتصلبين من جهة وبين محمود الماطري والبحري قيقة والطاهر صفر الذين يمثلون المعتدلين من جهة أخرى.

بحث المجلس ثلاثة مواضيع :

1) الميزانية.

2) المجلس الإقتصادي والشبيبة الدستورية.

3) إستقالة محمود الماطري.

وبما أن المجلس لم يقبل إستقالة الماطري لأنها ليست من مهامه واصل الماطري رئاسته للحزب إلى إنعقاد المؤتمر الموالي واشترط إتباع سياسة الإعتدال، أما بخصوص الميزانية التي هي من أنظار المجلس الكبير فلم تطرح الثلث الإستعماري ولم تأخذه فرنسا على عاتقها مما يدل على عدم إدخال أي تغيير في السياسة الفرنسية تجاه المطالب الدنيا لتونس.

«وعلى ذلك فإن من واجبات الحزب المتأكدة العمل على تغيير سياسة الميز الإستعماري العنصري التي تسلكها السلطة».

وثيقة

إنتفاضة الملاسين 3 فيفري 1937(1)

تقديم

هذه الوثيقة المأخوذة من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والتصريحات التي أدلى بها بعض الشهود لدى سلطة الحماية رغم ما فيها من غبن للجانب التونسي كبقية الوثائق الأخرى التي تعمل على تبرير ما تقوم به قوات الأمن ضد المواطنين العزل وتدعي بعد ذلك أن الأعوان أطلقوا النار للدفاع عن أنفسهم.

وتبين الوثيقة بوضوح سياسة التجويع والتهميش وانتشار البطالة والنزوح من الريف إلى المدن حيث كونوا أحزمة حمراء خطيرة في أحياء قصديرية مزرية وأكواخ مثل حي الملاسين والجبل الأحمر في العاصمة تقوم السلطة بتهجيرهم وتعمد في مناسبات معينة لتوزيع نصف رغيف خبز للعائلة التي لها طفل ورغيف خبز لمن لها طفلان وهي عينة ناطقة عن الواقع المر الذي فرضه الإستعمار بالقوة على التونسيين.

يبدو أن المراقب المدني وقوات الأمن ترغب في قيام إضطرابات لقمع السكان كما حدث في الملاسين وفي ڤفصة وبنزرت في منطقة المناجم وهدفهم تعطيل سياسة الإصلاح التي تنوي حكومة الجبهة الشعبية تطبيقها في تونس ضد رغبة المعمرين (2) الذين يرغبون في إسالة الدماء في باجة والكاف وغيرهما.

مراسلة

من متفقد المصالح الإدارية إلى السيد المقيم العام لفرنسا بتونس

الموضوع : إصطدامات 03 فيفري 1937

كنتم قد أذنتم شفويا يوم 6 فيفري أن أمدكم بتوضيحات عن أحداث الملاسين حول خمس نقاط.

(1) **المصدر** : محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، وثيقة عدد 4 لسنة 1985 إعداد لجنة مصادر التاريخ التونسي بفرنسا، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني.

(2) **المصدر** : Mahmoud Materi : Iténéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992

٢) هل وقع طرد بعض النساء من الملاسين وفصلهن عن أزواجهن كما تحدثت عن ذلك الجرائد قبل الإصطدامات بيوم.

2) هل اتخذت إجراءات يوم 3 فيفري لإعادة البدو إلى المناطق التي نزحوا منها.

3) هل وقعت إجراءات سابقة لذلك تقرر من خلالها إيقاف بعض الأشخاص الأمر الذي تسبب في إصطدامات ذلك اليوم.

4) هل وقع خطأ في إجراءات الإيقاف في ذلك المكان أو في تلك الساعة.

5) ألم تأخذ الشرطة الإحتياطات لسد الطرقات على المتظاهرين للتوجه نحو باب العلوج وغيرها من مداخل المدينة.

كانت تعليماتكم مصحوبة بوثيقتين :

1) ترجمة لعناصر إجتماع يوم الخميس 4 فيفري 1937 Rassemblement populaire de Tunis.

2) مذكرة حول أحداث الملاسين (بدون تاريخ) للتجمع الشعبي لتونس ممضاة من طرف Bouzanquet.

مظاهر الخصاصة والبؤس

وبعد أتشرف بأن أقدم إليكم نتائج الوثائق التي جمعتها :

لقد قمت بسماع أشخاص مختلفين للإستنارة بشهاداتهم كما قمت بزيارات ميدانية إلى الأماكن التي وقعت فيها الأحداث لأتمكن من الحصول على توضيحات موضوعية وهي كما يلي :

شهادة محافظ الشرطة المركزي Glapiers

لم أسمع أبدا في المصالح التي أشرف عليها حديثا عن تهجير النساء والأطفال في الملاسين ولكني تلقيت تعليمات بأن أضع على ذمة المراقب 15 عون أمن ومعهم ضابط ولم أسمع أي واحد منهم ذكر الموضوع لا في ذلك اليوم ولا في الأيام الموالية وكان الضابط المسؤول عنهم Barthié.

ما أعلمه هو أنه ستوزع مواد غذائية ويقع فرز العاطلين عن العمل وتبين للموظفين القائمين بعملية التوزيع أن هناك أشخاصا مهيجين للجمهور تم إيقافهم من طرف المراقب وجاءت سيارة السجن لنقلهم voiture cellulaire وهكذا إنطلقت الإصطدامات فاتجه البطالون نحو المدينة وعندما علمت بذلك بادرت بإرسال الأعوان الذين كانوا في تصرفي حالا نحو باب الفلة وباب العلوج(1).

وضاعفت الحراسة على الإقامة العامة وعلمت أنه عند الزوال عادت الأمور إلى نصابها.

وسوف ألتقي هذا المساء بالضابط Barthié لمزيد من المعلومات واتصل بي في المساء محافظ الشرطة Clapier وأكد لي :

- أن لاوجود لموضوع النساء والأطفال.

- إن ماتم هو فقط فرز العاطلين عن العمل ولم تكن هناك أي نيّة مسبقة لدى السلطة للقيام بإيقاف أشخاص.

شهادة العقيد Mourot قائد الحرس.

حضرت الإجتماع الذي عقد في دار الباي في الليلة السابقة للأحداث وكانت فكرة المراقب المدني هي حصر أسماء العاطلين لتشغيلهم في حظائر الإحسان (charité) ونفى أي حديث عن تهجير أو إيقاف.إذ لايمكن تنفيذ عملية مثل هذه

(1) باب الفلة جنوب مدينة تونس وباب العلوج في شمالها.

بخمسة أعوان حرس وكان عدد المتجمعين في ساحة الملاسين من 1000 إلى 1500 شخص.

شهادة نائب الإدارة التونسية Barthollé

يمكن شرح أحداث الملاسين ببساطة وهي أننا منذ عدة سنين نقوم في مثل هذه الفترة بإعادة البدو إلى ولاياتهم Caïdats التي نزحوا منها سواء بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية ولنا مستودع كبير في جبل الجلود لجمع فيه الأشخاص الذين نهجرهم إلى مناطقهم ونقوم بعملية فرز هؤلاء عند توزيع الإعانات الغذائية عليهم، وتختار بلدية تونس البعض منهم للقيام بتنظيف المدينة والبقية يقع تهجيرهم إلى ولاياتهم مع نسائهم وأطفالهم وحيواناتهم إن وجدت.

ونظرا إلى أن عدد هؤلاء تكاثر هذه السنة وقع تعزيز العملية ببعض أعوان الأمن والحرس وأعلمنا Perret أن مستودع جبل جلود جاهز ووقع تبييضه.

ولكن المفاجأة في يوم الملاسين أنه وجد فيهم غرباء ليسوا بدوا ولاعاطلين ودعوا الحاضرين إلى الصمود وعدم قبول صدقات الخبز وعندها جمع Perret هؤلاء في دكان وأغلقه عليهم ثم وضعهم في حافلة السجن لإبعادهم.

وتطبيقا لدعوة الخطباء توجه سكان الملاسين نحو المدينة وأصبح من العسير إيقاف زحفهم واعتدوا على أعوان الأمن الذين تصدوا إليهم ومع ذلك تواصل توزيع الإعانات الغذائية في هدوء.

شهادة الحبيب الجلولي عامل أحواز تونس

أعددت العدة منذ 8 أشهر(1) لتوزيع المواد الغذائية أقصد الخبز على العاطلين عن العمل في أحواز تونس ومنها الملاسين بحساب نصف خبزة لكل إبنة أو إبن ولاحظ شيخ مدينة تونس أن عدد المحتاجين تضاعف هذه السنة من 800 إلى 1000 بطال.

يوم 2 فيفري 1937 مساء قررت الحكومة (التونسية) أن يقع التفريق عند التوزيع بين ثلاثة أنواع :

(1) الإعداد للعملية وقع منذ 8 أشهر لتوزيع الخبز في ذلك اليوم على النازحين الجائعين إن توزيع الخبز مصيدة لتتبين السلطة من يجب ترحيلهم إلى جهاتهم.

1) المستحقون للإعانة والخاضعون لحكم المدينة يجب أن يذهبوا إلى شيخ المدينة للحصول على الخبز ويشطب من قائمة الملاسين.

2) الذين نقوم بإعانتهم هم التابعون لعمالة الأحواز نواصل ذلك معهم ونسجلهم ونعمل على تشغيلهم في الحظائر.

3) البدو الذين ينزحون نحو العاصمة في مجموعات صغيرة نواصل تجميعهم في جبل جلود ثم نعيدهم إلى المناطق التي جاؤوا منها.

عند توزيع الإعانات الغذائية (الخبز) أستعين ببعض الأعوان أو الصبائحية من الوجق وأحيانا موظفي الولاية فقط.

أما يوم 3 فيفري 1937 فقد وصلت إلى الملاسين حوالي الساعة الثامنة صباحا وكنت بمفردي ولاحظت أن المستحقين كانوا متجمعين في الطريق الرئيسي أمام الفندق الذي يتم التوزيع منه وكان هناك أشخاص يخطبون فيهم.

وعلمت أنهم كانوا يقولون لهم لاتقبلوا الخبز الذي سيقدمونه إليكم فإنكم لستم حيوانات أو خنازير إنكم أناس أحرار لكم كرامتكم.

وقيل لي أن الخطباء ذهبوا في كلامهم إلى أبعد من ذلك أن دعوهم إلى التخريب والعنف لأن الحكومة لا تستجيب لرغباتهم.

وعندما حضر Penet (المراقب) أعلمته بما بلغ إلى علمي. وقال سنشرع حالا في التوزيع فهم يفضلون الخبز على سماع مثل ذلك الكلام.

بدأ الفقراء في الدخول إلى الفندق والخروج بخبزهم ولكن أولئك المحرضين واصلوا خطاباتهم محمولين على الأكتاف.

إتجهت نحوهم وقلت لهم اليوم هو يوم توزيع الخبز والحكومة مهتمة بمطالبكم الشرعية الخاصة بالتشغيل التي يمكن الإستجابة إليها قريبا، ولكن الخطباء واصلوا دعوة الحاضرين للحزم وعدم الثقة في مهزلة وعودهم.

ولما يئس السيد Penet من إمكانية مواصلة التوزيع رغم الدعوة إلى الهدوء إستدعى سيارة السجناء وبمجرد وصولها حمل فيها أولئك المحرضين (الموقوفين).

وعندها كثر الهيجان في الفندق وفي الساحة وبدأ العنف والإصطدام وقذفوا رجال الأمن بالحجارة وخرجت عصيهم وقطعوا عجلات سيارتين صغيرتين كانتا في الفندق واستعملوا شرائط منها للضرب بها وإعتدوا على العون Tarina بضربة قاتلة لو أصابته(1).

وسررت عند مشاهدتي أن سكان الملاسين كانوا يصدون المعتدين المسلحين.

لقد وجدنا أنفسنا أمام جماعة في أقصى حدود الإنفعال والغليان بسبب أناس أثاروهم ضدنا ولو كانت لدينا نية مهاجمتهم والإعتداء عليهم لما جئنا بحفنة قليلة من رجال الأمن.

5) شهادة المراقب المدني لتونس Penet

تكاد شهادته لاتختلف عن العامل.

إنكار نية السلطة في تغريب النازحين وإعادتهم إلى مناطقهم وإنكار نية الإعتداء على أحد.

وأضاف :«إني أعلمت وكيل الجمهورية بما وقع من إصطدامات في الملاسين ولم أصدر أمرا باعتقال المتطرفين إلا بعدأن إستمعت إلى قبيح ماتفوهوا به.

وإن أعمال العنف التي قاموا بها مدروسة وبسابق إضمار وصدرت عن شبان أعمارهم مابين 19 و25 سنة.

وإن معظم النازحين بدو يعيشون تحت الخيام من قبائل الهمامة بقفصة بمنطقة السباسب Steppes ذات الظروف المناخية الصعبة ومن غير المعقول أن نشاهدهم نازحين لتضخيم أعداد العاطلين عن العمل في تونس العاصمة.

وكنا نقوم بعمليات الفرز منذ سنوات ونهجر البدو مع زوجاتهم وأبنائهم بعد تجميعهم في جبل جلود في عربة بالقطار ونعطيهم خبزة أو خبزتين حسب عدد أفراد العائلة للسفر ونعلم السلط المحلية بقدومهم. ويقع تشغيلهم في الحظائر القريبة من مناطق قدومهم.

(1)هذه الشرائط المطاطية يسمونها أسلحة تخول لرجال الأمن إطلاق النار عليهم وفي لغتهم يعتبرونها دفاعا عن النفس من هجوم المتظاهرين المسلحين.

قال المراقب تحدثت مع بعض الموقوفين فقال لي أحدهم بطريقة وقحة(إني رئيس نقابة البطالين).

مختصر مذكرة مصاحبة حول شهادة الطبيب كوهين حضرية Cohen Hadria(1)

«إن ماأذكره لكم موجود بالمذكرة التي قدمناها للمقيم العام أنا وبعض الرفاق قبل يوم 3 فيفري بأسبوع، يبدو أن الإدارة هي التي مهدت لحصول تلك الإصطدامات لأنه منذ يوم 27 جانفي وفي الأيام الموالية تواجد نواب البطالين في الملاسين وعبروا عن رأيهم وصادف أن السيدة fichet كانت صحبة زوجتي فأعلمتها بسكان الملاسين العاطلين عن العمل ورغباتهم فعبرت عن موافقتها لإعلام السلطة بذلك لمساعدتهم على إيجاد حلول وقابلت لهذا الغرض شيخ المدينة وعامل الأحواز والمراقب المدني M. Penet وكان من المفروض التعجيل بتقديم إعانات غذائية ولم يتم ذلك وماتوقعته من حدوث مشاكل يوم التوزيع 3 فيفري 1937 قد تم فعلا وقد قام صديقي Bouzanquet ببحث عما حدث في ذلك اليوم ومن نتائجه التي يجدر تأملها أنه لاحظ أن في العملية تمييزا بين البدو والمقيمين وأن عملية فرز لعدة الآلاف من الناس لايمكن أن تشرف عليها حفنة من رجال الأمن.

وحتى باعتبار النوايا الحسنة للإدارة فالعملية تتمثل في ترحيل أعداد من السكان بعيدا عن تونس مع إعطائهم شيئا من الزيت أو الخبز وبما أن رغباتهم شرعية في البقاء أو العمل فكان على الإدارة أن تستعد للعملية أكثر من ذلك.

وقد يكون من بينهم شبان أكثر هيجانا لأنهم لم يقبلوا البطالة والمجاعة.

وكان على السلطة في ذلك اليوم أن تظهر تعاطفا أبويا مع أوضاعهم لكن ماذا حدث ؟ قامت السلطة بإيقاف المشوشين وأحضرت حافلة المساجين لنقلهم إلى السجن وشمل منهم 10 أو 15 شخصا في خضم تجمع بعد الآلاف من البشر الأمر الذي لايقبله السكان.

(1) طبيب من يهود تونس فرنسي الجنسية تابع للحزب الإشتراكي الفرنسي فرع تونس.

وهكذا توجهت الجموع نحو باب العلوج وأخذوا يقتربون من مكتب بورقيبة ونادي الحزب (في باب سويقة).

كان في الإمكان منع 300 شخص يتجهون نحو المدينة قبل وصولهم إلى باب سويقة ونهج سيدي محرز حيث إعتدوا على نساء إيطاليات ووصلوا حتى نهج البلور داخل الأحياء العربية.

وإذا كان للأمن كما يقول 24 عونا دوما على إستعداد في المستودع الكائن بين المستشفى المدني (شارل نيكول) والسجن المدني لأمكنهم إقامة حاجز أمني في مدخل باب العلوج لمنع المسيرة القادمة من الملاسين.

وكان على الأمن أن يقوم تلقائيا بوضع حواجز عند القيام بعملية هامة تتمثل في تهجير مئات من سكان الملاسين وماذا فعل فريق الإستعلامات يوم 3 فيفري 1937 ؟ يظهر أنهم لم يتحركوا من مكاتبهم في باب بنات.

شهادة مدام Fichet (وهي صديقة زوجة الدكتور كوهين حضرية)

منذ نهاية شهر جانفي قمت بمحاولات لدى الإدارة حتى أسمع صوت هؤلاء العاطلين للإلتفات إلى أوضاعهم في الملاسين لكن بدون جدوى وحتى إذا وجدنا لهم شغلا في حظائر الإحسان charité فهي تبعد على الملاسين ما بين 12 و 18 كلم في الريف فكيف يصلون إليها مشيا على الأقدام ذهابا وإيابا 24 أو 36 كلم وهم جائعون واتصلت بشيخ المدينة لأتحصل لهم على بعض الأغذية فأحالني إلى عامل الأحواز الجلولي فعدت إلى شيخ المدينة فقال إنّ المسؤول عن التوزيع هو Carteron فذهبت إليه فقال لي Carteron المسؤول عن التنفيذ هو المراقب المدني Penet وأخذ لي معه موعدا فذهبت إليه وكم كنت أتألم وهؤلاء الجياع يتبعونني من مكتب إلى مكتب وهم بين الأمل واليأس للحصول على خبز وزيت والملاحظ أن الكثير من سكان الملاسين هم أصيلي تونس كانوا يسكنون بالكراء ووقع طردهم لعدم الخلاص فالتجأوا إلى الملاسين ومن بينهم ممرضان لاعمل لهما. وقد أصبح هؤلاء أكثر حدة في الطلب وتبني قضايا البطالين أمثالهم.

أحد هؤلاء الممرضين قال لي : بعثونا إلى إحدى حظائر الإحسان وكنّا 90 شخصا فأخذوا منا خمسة وأرجعوا الباقين ثم إذا عملنا لايدفعون أجورنا الضعيفة إلا بعدأيام وأحيانا أسابيع.

وأخيرا قابلت المراقب المدني Penet وكان معي وفد من سكان الملاسين لكنه أطرد الممرض وقال لي لاحاجة لي بهذا للقيام بالترجمة لأني أتكلم العربية وقال له أعرفك إنك لست بدويا وتستطيع الخروج، ولما خرج قال له الحاجب الذي عارض دخول الوفد إلى المراقب «لتعلم أن أول رصاصة يقع إطلاقها توجه إليك».

وعلمت من خلال ذلك أن المراقبة المدنية أعدت 150 خيمة في قرمبالية لتهجير سكان الملاسين نحوها.

وأضافت أن هؤلاء البائسين خائفون من الترحيل الذي لامفر منه ولأن البعض منهم قد يموت في الطريق (ومناطقهم أشد بؤسا مما هم فيه).

وقالت أن سكان الملاسين قبل يوم 3 فيفري مساء جاؤوا في مسيرة سلمية إلى القصبة وإلى مقر الإقامة العامة ثم عادوا إلى الملاسين وذلك لجلب إنتباه السلطة إلى أوضاعهم المتردية وأمر هؤلاء السكان موكول إلى أنفسهم ليس لهم أي راع وكان علينا أن نقودهم ونساعدهم (أقصد السلطة الفرنسية).

يبدو أنه علينا أن نسمعهم بدل أن نضربهم وأن نقرب إليهم حظائر الإحسان ونعيد إليهم الثقة فإن بينهم من يقرأ الصحف الفرنسية ويطلعون السكان على حقوقهم وواجباتهم.

شهادة Bouzanquet كاتب عام الجامعة العامة للشغلCGT الفرنسية

إني أعرف هؤلاء المحرضين إنهم شيوعيون وقد شجعتهم بمرافقتي لهم إلى مكاتب السلطة ساعات وساعات ويخرجون بيد فارغة وأخرى لاشيء فيها هناك عمل كبير يجب القيام به ويتمثل في إيجاد حظائر الإحسان وتنظيمها.

إنّ ما حصل يوم 3 فيفري 1937 :

هو، تصنيف الجموع الغفيرة في الملاسين إلى أصناف.

الذين يطلبون الخبز هنا.

الذين يطلبون الزيت هناك.

كان من يسمونهم محرضين يقولون للذين يطلبون الخبز كيف ترضون برغيف من الخبز بدل المطالبة بالشغل؟ ألا تستحون؟(1)

وقع إيقاف هؤلاء والخطأ الذي إرتكبته السلطة هو وضعهم في حافلة السجناء أمام أنظار الجميع.

سيارة المراقب والقائد (العامل) وسيارة السجن جاءت كلها في نفس الوقت.

نظمت مسيرة إتجهت نحو باب العلوج وتردد المتظاهرون بين الذهاب إلى السجن المدني للمطالبة برفقائهم أو السير نحو باب سويقة حيث يوجد قريبا منه التجار اليهود.

لماذا لم يوجد أعوان الأمن وإذا وجد أحدهم فإنه لا يحرك ساكنا مثل العون الذي وجد في باب سويقة ؟

يمكن أن نقول إنّ السلطة العليا شجعت على ذلك وتسببت في تلك الإصطدامات.

ومع ذلك فقد سبق للسلطة قبل ذلك بأسبوع (27 و28 جانفي) أن قامت بتهجير عديد النساء وإعادتهنّ إلى مواطنهنّ الأصلية.

المتأكد أن أقل مايقال إن هناك إهمالا من طرف الإدارة ورغم المؤشرات التي يعرفها رجال الأمن لم يقع إعلامهم ولاإستدعاؤهم وبعد طلبهم من طرف السلطة لم تحضر الشرطة على عين المكان إلا بعد ثلاثة أرباع الساعة (والمسافة نحو كلم واحد، 900 متر تقريبا).

(1) تلك هي اللفظة البذيئة التي سمعها المراقب المدني وسجنهم من أجلها.

هل توجه البطالون تلقائيا إلى باب سويقة حيث يسكن اليهود ؟ الظاهر أنه تسرب فيهم آخرون وجههم إلى المدينة العتيقة بدل التوجه إلى باب العلوج والسجن المدني.

الإستنتاجات

مما لاشك فيه أن السلطة يوم 3 فيفري 1937 كانت عازمة على القيام بعمل إضافي ولذلك إستدعت 15 عونا ويؤكد ذلك شهادة العامل الجلولي الذي يقول إن يوم التوزيع يصاحبنا فيه إما عون أمن أوأكثر وأحيانا نكتفي بالأعوان الإداريين.

تقول الإدارة إنها تفرز من بين تلك الجموع البدو وطالبي الشغل وسكان الملاسين يقولون إن ذلك تمهيد إلى عملية ترحيل.

قبل الشروع في عملية توزيع الخبز أو الزيت كانت البداية بإيقاف الخطباء وعند قدوم حافلة السجن كثر هيجان الجماهير المحتشدة.

وقع غلق أبواب الفندق الذي توجد به المواد الغذائية المعدة للتوزيع لا بالمفتاح بل بعواض خشبية سميكة وعندها كما قال ضابط الشرطة Barthié في شهادته إختلطت في نفوس الجموع الكراهية والتخوف فبدأت الإنفعالات وانطلقت الأحداث.

وكان موقف المراقب المدني إستعمال الشدة بإيقاف وإبعاد من يسميهم بالمحرضين في سيارة السجن وهم الذين دعوهم إلى الصمود وعدم قبول رغيف الخبز لأنهم ليسوا حيوانات ولأن ذلك يحط من كرامتهم البشرية والواقع أن ذلك تحريض.

كان عدد أعوان الأمن أقل من 20 أمام جمهور الملاسين المتجمعين بالقصبة وهو يفوق 200 وكان في إمكان السلطة دعوة 15 عونا على الدراجات في دار الباي قريبا من الملاسين وكانت الدراجات الخمس عشرة لأعوان الشرطة قد أغلقت عليها أبواب الفندق فأصبحوا أعوانا راجلين وهذا خطأ واضح.

وهكذا يمكننا إستخلاص فكرتين :

الأولى :

إن المراقب المدني Penet إستدعى أعوان الأمن المتواجدين في دار الباي وكان في استطاعته عزلهم عن جمهور الملاسين لأن أسماءهم وعناوينهم معروفة لديهم، أو عدم إيقاف الخطباء الذين وقع التعرف عليهم صباحا وإرجاء ذلك إلى مابعد الظهر.

الثانية :

إن الإحتياطات الأمنية كانت غير كافية، وهنا تتضح مسؤولية المدير العام للأمن لأنه كان متوقعا حسب التقارير الأمنية والإستعلامات أن تحدث مظاهرات يوم الإثنين 1 فيفري أو الثلاثاء 2 فيفري في الملاسين من طرف 727 عاطلا عن العمل، أو خارجها في رحبة الغنم ورحبة الخيل لتنظيم مظاهرات ومسيرات فيها وإن إختيار توزيع الإعانات في الملاسين لم يكن في محله لكثافة السكان وعدم وجود هاتف ولو وقع الإختيار على Saint Henri في بداية باردو لكان أنسب لقربه من ثكنة الجيش حيث يوجد الهاتف..

إنتهى تقرير الأمن والشهادات حول أحداث الملاسين بتونس.

حوادث المناجم الدامية 1937

نظم عمال المناجم في المتلوي إضرابا عاما مثل عمال المناجم في المظيلة وأم العرائس وفي بنزرت وفي الجريصة بالكاف وذلك للمطالبة بحقوقهم لتحسين أجورهم وظروف عملهم القاسية في المناجم لأن الكثير يموتون في أنفاق مناجم الفوسفاط أو الحديد لكن السلطة إستخدمت القوة العامة لإرغامهم على حل الإضراب وبادرت بإطلاق النار على المضربين فسقط عشرات من الشهداء وأعداد غفيرة من الجرحى : ففي إضراب المظيلة يوم 4 مارس 1937 سقط 5 شهداء. وفي إضراب المتلوي يوم 4 مارس 1937 سقط 22 شهيدا. وفي إضراب المتلين (بنزرت) سقط شهيد.(1)

حادث الماتلين أوت 1937

تكونت نقابة لعملة المنشآت العسكرية بالماتلين وكاتبها العام البشير بن محمد سعيد وكان إذاك رئيسا للشعبة الدستورية بالماتلين.

وقع طرده من عمله إثر عقد إجتماع نقابي بإشراف حسن النوري(2) فقام العملة بإضراب عام إحتجاجا على قرار طرد الكاتب العام للنقابة فوقعت محاصرتهم من

(1) Materi Mahmoud : Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

(2)حسن النوري : ولد حسن النوري سنة 1905 في بنزرت.
كان في طليعة مظاهرة 11 سبتمبر 1924 ببنزرت التي إستشهد فيها عدد من الوطنيين ببنزرت كما لعب دورا هاما في قضية التجنيس وقد مثل حسن النوري بنزرت في مؤتمر قصر هلال سنة 1934.
ولما عاد من المنفى سنة 1936 انتخب مسؤولا في أول جامعة دستورية في بنزرت وأسس في أواخر سنة 1936 إتحادا جهويا يضم النقابات التالية : نقابة عملة الرصيف ببنزرت، نقابة السيمد بسيدي شلوف، نقابة الترسخانة بسيدي عبد الله، نقابة عملة الآجر بمنزل جميل، نقابة عملة سيدي أحمد، نقابة عملة فك البواخر، وكان متحملا المسؤوليات التالية : كاتب عام شعبة بنزرت، كاتب عام جامعة الشمال الدستورية، عضو المجلس الملي للحزب، كاتب عام للإتحاد المحلي للجامعة العامة للعملة التونسيين بتونس.
وقد فزع الاستعمار لنشاطه الحزبي والنقابي فسجنه لمدة شهر إثر حادثة الماتلين ثم تقرر إبعاده في 4 جانفي 1938 إلى الجزائر بمقتضى قرار سفيري ثم سجن حراش بالجزائر لما أظهره من تمرد ومن حث للجزائريين على التمرد أيضا وقد مرض بالسجن لسوء المعاملة والتعذيب فنقل إلى مستشفى عاصمة الجزائر وهناك سقوه سما قاتلا أودى بحياته في 21 نوفمبر 1939.

طرف 800 جندي فرنسي وأطلقوا عليهم النار فجرح 10 من العملة واستشهد المناضل البشير بن محمد سعيد عندما أطلق رجال الأمن النار على المتظاهرين.

فقد سارعوا إلى قمع إضرابات المناجم وأسالوا دماء الأبرياء المضربين، والمعلوم أن قوات الأمن والمراقبين يريدون إفشال سياسة الجبهة الشعبية خوفا من القيام بإصلاحات في تونس بعد تصريحات مساعد وزير الخارجية الفرنسيVienot .

وجاء المراقب المدني بشفصة لإعلام المقيم العام وكان ذلك بحضور محمود الماطري فأجابه «يبدو أن إطلاق النار من طرف قوات الأمن في غاية السهولة في هذا البلد».

أحداث بنزرت

وقعت يوم السبت 8 جانفي 1938 فقد نظمت الشعبة الدستورية وفرع جامعة عموم العملة مظاهرة دامية إحتجاجا على حكم بالسجن صدر ضد حسن النوري رئيس الإتحاد الجهوي للشغل وكاتب عام شعبة بنزرت في الماتلين وذهب ضحية المصادمات بين الأمن والمتظاهرين شهداء وجرحى ثم قررت السلطة نفي حسن النوري وعائلته إلى موطنه الأصلي الجزائر.

كان المتظاهرون متجهين نحو مقر المراقبة المدنية ببنزرت لتبليغ لائحة إحتجاج وكان المراقب المدني قد أخذ إحتياطات أمنية إستثنائية وأتى بتعزيزات من تونس لقمع المسيرة وهو معروف بكراهيته للدستوريين.

ونجح رجال الأمن في تشتيت المتظاهرين وبعد مدة قصيرة تجمعوا من جديد وسلكوا طرقات أخرى غير محروسة وأصبحوا على مقربة من المراقبة المدنية ووقعت مواجهة مع رجال الأمن الذين تجمعوا لإيقاف مسيرتهم ولما لم يتمكنوا من ذلك لجأوا إلى أسلحتهم وأطلقوا النار على المتظاهرين فسقط منهم ستة شهداء وعشرة جرحى معظمهم في حالة خطيرة وتوفي أحدهم بعد ساعات.

على إثر المظاهرة تم إلقاء القبض على 5 من وجوه الدستوريين وأودعوا السجن وهم حسين النوري (شقيق حسن) والحبيب بوقطفة وبوبكر باكير والطاهر الزاوي والطاهر كحيل.

كان الجو متفجرا في المدينة. فهذه المظاهرات أول مجابهة دموية بين المناضلين والسلطة منذ مجيء المقيم العام Armand Guillon وكان عمال المناجم في المظيلة وماتلين في إضراب لأسباب نقابية بحتة وفي بنزرت تجمهر الدستوريون للإحتجاج على إجراءات القمع والسجن التي قامت بها السلطة ضد الوطنيين.

وكان حسن النوري ينتقد موقف بلقاسم القناوي الكاتب العام الوطني لجامعة عموم العملة بسبب موقفه العدائي للحزب الدستوري في إضراب 20 نوفمبر1937 لأنه دعا العمال إلى مقاطعة الإضراب.

كانت أحداث بنزرت الدامية بعد إستقالة محمود الماطري هي التي جسمت القطيعة بين الحزب الدستوري بقيادة بورقيبة والسلطة الفرنسية ممثلة في المقيم العام حيث إنتصرت النزعة المتصلبة في الحزب حتى لا يقع تهميشه أو ذوبانه كما يقول أصحابها.

مؤتمر جامعة عموم العملة التونسيين

عندما تقرر إنعقاد مؤتمر المنظمة الشغيلة C.G.T.T يوم 29 جانفي 1938 نظم الحزب حملة دعائية ضد قيادتها التي ساندت المقيم العام خلال الإضراب الذي قرره المتشددون في الحزب الدستوري وعلى رأسهم بورقيبة وكان سببا في استقالة محمود الماطري من الحزب بوصفه يمثل الجناح المعتدل.

وبعد أحداث بنزرت كتب بورقيبة يوم 11 جانفي 1938 مقالا جاء فيه «إن المقيم العام Armand Guillon أخذ يسلك سياسة القمع التي قام بها سلفه Peyrouton وكان نصيبه الفشل وسوف يلقى نفس المصير أما الحكومة الراديكالية الفرنسية برئاسة Sarraut فستجد الشعب التونسي مستعدا لرفع التحديات ليتبين لها أنها عل خطإ وأن سياسة التفاهم هي الوحيدة القادرة على تحقيق التضامن بين شعب وشعب» وقد قرر الحزب أن يرسم خطة لتوحيد العمل النقابي مع العمل السياسي لمزيد من الفاعلية والضغط على سلطة الحماية.

الحملة الدعائية

نظم بورقيبة منذ 29 جانفي 1938 حملة دعائية قام خلالها بزيارة عديد المناطق في الساحل مصحوبا بالدكتور سليمان بن سليمان وحسونة الزوالي.

في المكنين : يوم 12 فيفري 1938:عقد إجتماعات في زنداله بإشراف بورقيبة والمنجي سليم.

في المهدية : يوم 13 فيفري 1938 : إجتماع كبير حضره 700 دستوري.

في مساكن : يوم 8 فيفري : أعلمه رئيس الشرطة بمنع الإجتماع في مساكن خوفامن الإشتباك بين الدستوريين القدامي وهم الأغلبية وبين الدستوريين الجدد لكن بورقيبة عقد الإجتماع في زنداله.

والملاحظ أنه أينما حل بورقيبة يستقبله مئات الشباب الدستوري والكشافة بالأناشيد والأعلام.

يجوبون شوارع القرية أو المدينة من مدخلها الرئيسي إلى مقر الإجتماع وكانت تلك العملية في حد ذاتها تظاهرة دعاية ومسيرة لكن نحو مقر الإجتماع.

بعد أسبوع آخر عقدت إجتماعات : **في قرية** يوم 27 فيفري، **في قرمبالية** يوم 28 فيفري، 1 مارس في **منزل تميم**، 2 مارس **في سليمان وبني خلاد** في 3 مارس، منزل بوزلفة وحمام الغزاز في 4 مارس **نابل والمعمورة وتازركة**، 5 مارس **الحمامات دار شعبان وبني خيار**.

كما قام عدد من زعماء الحزب بعقد إجتماعات مماثلة في الجهات الأخرى أشرف عليها يوسف الرويسي وموسى الرويسي في سوق الأربعاء (جندوبة) وصفاقس.

هذه هي الطريقة المثلى التي توخاها الحزب لتمرير رسالته وكسب الأنصار وإقناع الرأي العام التونسي بوجهة نظره وبرامجه عن طريق الإتصال المباشر بالجماهير لشحذ الهمم وإيقاظ العزائم وإعداد مناضلين ملتزمين لا تثنيهم الصعوبات الإستعمارية مهما عظمت.

إنعقاد المجلس الملي يومي 13 و14 مارس 1938

يوم 4 مارس 1938 كان الدستوريون شاعرين بأن ظلال القمع قادمة وعاقدين العزم على الصمود والمقاومة وكانوا على إستعداد للتضحية قبل المعركة الكبرى لأحداث 9 أفريل 1938 وكان إهتمام المجلس الملي منصبا على إيجاد الآليات العملية للوقوف في وجه القمع الإستعماري ورفع التحديات وفعلا بدأت الإستفزازات من طرف السلطة بطرد علي البلهوان من عمله كأستاذ بالصادقية.(1)

عمل الجناح المتشدد في الحزب على إنعقاد المجلس الملي بعد إستقالة محمود الماطري رئيس الحزب وفي جو صاخب خطب بورقيبة قائلا «منذ إبعادنا في برج الباف كان الماطري عبئا على الحزب بالدعوة إلى الهدوء» واقترح أن يتولى الطاهر صفر رئاسة الحزب خلفا له. وعند أخذ الكلمة قال الطاهر صفر «كنت دائما مساندا لسياسة الهدوء مع الماطري وكنت في ظروف صعبة عند تطبيق سياسة القمع في عهد Peyrouton أتجول وأدعو إلى الهدوء الذي مازلت متمسكا به». ،كان نواب الشعب الدستورية في المجلس الملي معظمهم يدعو إلى الإعتدال في التعامل مع السلطة.

قام بورقيبة وخطب بحدة قائلا «بما أن الحكومة الفرنسية ليس في نيتها تلبية المطالب الوطنية فإن المجال أصبح مفتوحا وبدون تأخير للمقاومة التصاعدية من إجتماعات ومسيرات ومظاهرات وإلى عمليات التخريب ثم العصيان العسكري والمدني» وخاطب النواب قائلا «عليكم تبليغ هذه التوصيات إلى خلاياكم».

ثم أخذ الكلمة الطاهر صفر ووافق على الإجتماعات والمظاهرات مع إلتزام الهدوء، وقال لبورقيبة أن العصيان المدني والعسكري لا تقوم به إلا الحركات السرية والأحزاب الثورية أما التخريب والعنف فهو مرفوض وأعتبره عملا إجراميا والحزب يتبرأ منه. واصل الطاهر صفر خطابه وأشار إلى مساندة المقيم العام فقاطع خطابه عدد من مناضلي الحزب أمثال صالح بن يوسف والهادي نويرة والشاذلي قلالة وعلي البلهوان والهادي شاكر، وأيدوا منهاج بورقيبة وهو نهج الحزب الدستوري الجديد لا نهج حزب

(1) Slimane ben Slimane; Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

الثعالبي حزب العرائض والهدوء والسكينة وعندها أعلن الطاهر صفر إستعداده لتقديم إستقالته وغادر قاعة المؤتمر.

بعد خروج الطاهر صفر صدرت لائحة المجلس الملي ومما جاء فيها بعد الإستماع إلى كلمة الأمين العام للحزب حول الوضع السياسي فيما يتعلق بإهمال الحكومة الفرنسية للمطالب الشرعية للشعب التونسي وتوجهها نحو الإستفزاز المتزايد ضد الحزب بالإضافة إلى التتبعات الجارية ضد كاتبه العام والمحاكمات لمناضليه «**يحتج بقوة ضد تلك السياسة ويمنح ثقته للديوان السياسي وخاصة كاتبه العام الذي تمثل خطبه وكتاباته التوجه الصحيح للحزب وتدعوه إلى مقاومة السياسة الإستعمارية والفاشية وتدعو الجماهير التونسية إلى مقاومتها**».

وتدعو كل الشعب التونسي والوطنيين المستنيرين إلى رص الصفوف حول قادة الحزب المهددين في حرياتهم وحول حزبهم المهدد بخطر الإضمحلال.

ويعلن المجلس الملي عدم مسؤوليته في كل ما سيحدث في صورة مواصلة الحكومة سياسة العنف والقمع المسلطة على حزب الأمة الممثل لطموحاتها وتطلعاتها.

كان بورقيبة بفضل زياراته المتعددة إلى داخل الجمهورية وتفرغه للعمل السياسي قد نجح في بعث نسيج من العلاقات الشخصية مع رؤساء الشعب الدستورية في كامل البلاد وكان مؤهلا لمسك أمور الحزب بيده أكثر من أي عضو في الديوان السياسي بوصفه أمينا عاما وكان لا يتردد في استعمال أتباعه الشخصيين لتمرير آرائه وسياسته على أعضاء الديوان السياسي الذي يمثل نخبة مثقفة تضم 4 محامين هم: بورقيبة والطاهر صفر والبحري ڤيڤة وصالح بن يوسف وطبيبين وهما : محمود الماطري وسليمان بن سليمان.

رسالة سليمان بن سليمان إلى البحري ڤيڤة

«كتبت إليك رسالة على عنوان البشير المهذبي بباريس لأعلمك بالقرارات الهامة التي إتخذها المجلس الملي للحزب باعتبار الأحداث الخطيرة التي تجري في أوروبا (على أبواب الحرب العالمية الثانية) وقد يكون لها تأثيرات سيئة على تونس، ونريد

أن نؤكد طلبنا الجديد إلى فرنسا بأنه يتمثل في حكومة وطنية تنبثق عن برلمان تونسي منتخب من طرف الشعب وهي مسألة حياة أو موت بالنسبة لتونس والحركة الوطنية، ونحن على إستعداد إذا قبلت الحكومة الفرنسية التفاوض حول هذا الموضوع وقد لا يتم ذلك إلا بالتعبير عن غضبنا المتمثل في إعادة الإضطرابات أو التهديد بتعميم المقاومة في شمال إفريقيا وهذا هو الهدف الذي سافرت من أجله إلى فرنسا».

علي البلهوان وأحداث 9 أفريل 1938

كانت له مشاركات في العمل الوطني مع أعضاء الديوان السياسي ومشاركة في المجلس الملي في 13 و14 مارس 1938 ولم تكن له صفة تمثيلية في الديوان السياسي ولا المجلس الملي ولا حتى في شعبة دستورية، كان البلهوان موظفا (أستاذا بالمعهد الصادقي منذ سنة 1935) وكان الحزب لا يساند تحمل الموظفين لمسؤولية في صلبه خوفا عليهم من الضرر وخوفا من ترددهم عند أخذ موقف حزبي صلب يضر بهم كموظفين وكان دوما يحظى بتقدير من بورقيبة.

نشط في جمعية طلبة شمال إفريقيا بفرنسا، ألقى يوم 20 نوفمبر 1936 في قصر الجمعيات (دار الثقافة إبن رشيق حاليا) بتونس محاضرة عنوانها «الشباب التونسي إزاء وطنه» ورغم أنه وعد مساعد مدير الصادقية بعدم التحدث في السياسة. فإن المحور الذي دارت حوله المحاضرة كان مهاجمة سياسة الضغط والإستغلال الإستعماري المسلط على البلاد التونسية.

ورغم إستدعائه من طرف المدير العام للتعليم (الوزير الفرنسي) فإن نشاطه في الحزب الدستوري ماانفك يتزايد وكان موقفه في اجتماع المجلس الملي حازما مع المتشددين ضد الطاهر صفر الذي نعته بالثعالبي وبالتخاذل.

كما قام علي البلهوان بمحاضرة أخرى في دار الحزب بنهج التريبونال عنوانها «نصيب الشباب التونسي في حركة المقاومة» يوم 18 مارس 1938 وكان المفروض أن تقع المحاضرة بقاعة السينما ولكن الكاتب العام للحكومة منعها.

حضر المحاضرة مع البلهوان بنادي الحزب كل من صالح بن يوسف والطاهر صفر وسليمان بن سليمان وجمهور لا يقل عن 700 من تلاميذ المعاهد وطلبة الزيتونة. وجه

له مدير الصادقية إنذارا ثانيا وهدده بالطرد إن عاد إلى مثل ذلك، وعند تعرضه إلى دور الشباب قال :«على الطالب أن يهتم بالشؤون العامة لبلاده لأن الشباب لا يخاف وليس مثل الموظفين ينسون واجباتهم نحو وطنهم» وفي الختام دعاهم إلى التضامن معه إن سلطت عليه عقوبة.

وفعلا تظاهر تلامذة الصادقية تضامنا معه وكان توديعه لتلامذته قد أثار فيهم روح الثورة، وأصدر المقيم العام يوم 22 مارس 1938 أمرا بفصله عن التعليم بالصادقية، وتضامن معه أساتذة الصادقية وقدموا عريضة لإرجاعه إلى وظيفته وكان تلامذة الزيتونة والصادقية على أهبة للقيام بمظاهرات جديدة.

نظم الحزب إجتماعا بناديه في باب سويقة يوم 23 مارس 1938 ليلا وندد الوطنيون والتلاميذ بعملية طرد علي البلهوان وحضر الإجتماع كل من صالح بن يوسف وسليمان بن سليمان والهادي نويرة والمنجي سليم ويوسف الرويسي ومحمد بورقيبة وعلي البلهوان وأخذ الكلمة هؤلاء القادة ونددوا بسلبيات الإستعمار والإستغلال الإقتصادي وأعمال القمع السياسي والإداري ووجهوا نداء إلى الكفاح من أجل التحرر ودعوا الشباب إلى التضحية من أجل الوطن، ووجه صالح بن يوسف التهمة إلى الكاتب العام للحكومة الذي كان وراء كل التتبعات العدلية والإدارية المسلطة على الدستوريين وقال إنه العدو الأكبر للشعب التونسي. ودعا سليمان بن سليمان في خطابه إلى العصيان المدني والعسكري وعدم دفع الضرائب ورفض الخدمة العسكرية.

وأعلن التلاميذ البياتة إضرابا وقرر المدير العام للتعليم غلق المعهد الصادقي حتى إشعار آخر ولجأ التلاميذ البياتة للإقامة بالمدارس الزيتونية وبعضهم بنادي الحزب حتى تفتح الصادقية من جديد وكانت دار علي درغوث عضو المجلس الملي مقر الإجتماعات لممثلي الطلبة المحرضين والمتصلبين وتقع بنهج السيد عجولة وكان يشرف على تحركاتهم وأنشطتهم يوسف الرويسي عضو المجلس الملي.

أعلنت لجنة الدفاع عن حقوق التلاميذ التي تكونت في تلك المدة عن القيام بإضراب يشمل كل التلاميذ لكن قسما من تلاميذ الزيتونة الذين كانوا متأثرين بدعايات الحزب القديم لم يشاركوا في الإضراب.

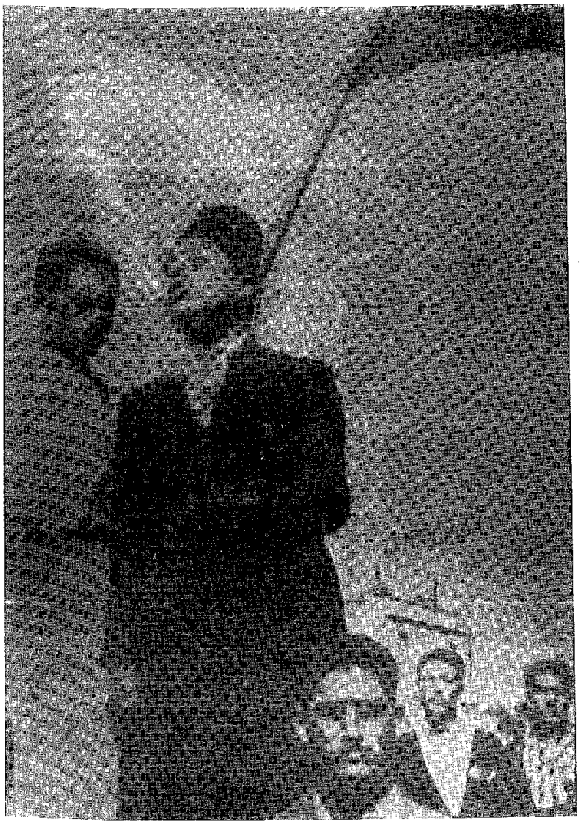

علي البلهوان يخطب في الجماهير يوم 8 أفريل 1938 قبل إنطلاق المظاهرة من بطحاء الحلفاويين

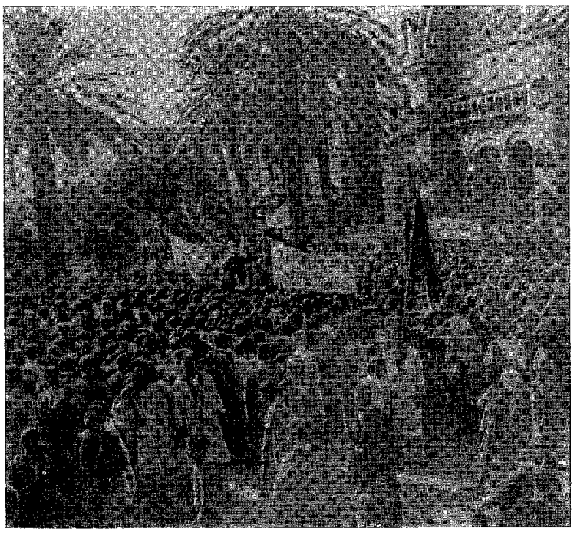

مظاهرة 8 أفريل 1938 ساحة الاقامة العامة (أمام الكنيسة)

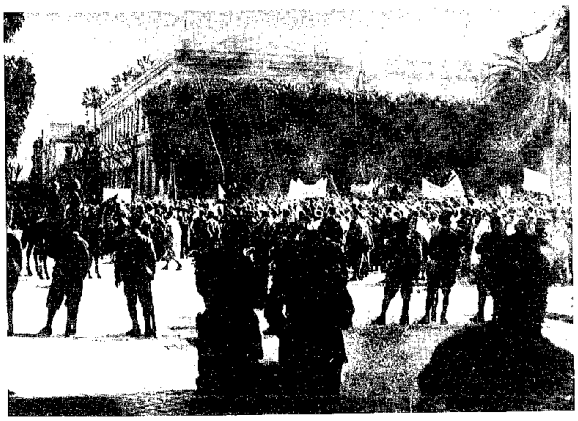

القصبة، ثكنة عسكرية كانت تمثل تسلط الاحتلال واستبداد الاستعمار

مظاهرة في ساحة القصبة يوم 9 أفريل 1938

في مظاهرة 9 أفريل 1938

قلب عربة الترامواي في باب سويقة

VI) أحداث 9 افريل 1938

(في عهد أحمد باي : 1929 ـ 1942

والمقيم العام Guillon Armand 1936 ـ 1938)

«إن روح البطولة عند الشعوب وإرادة البقاء عند الأمم لاتتجلى فقط في الإستبسال والإستشهاد في فترات الشدة والحرب، بل قد تكون أوكد في السهر بلا إنقطاع وبلا غفلة ولاكلل، على حماية الكيان من كل خطر داخلي يعرض بناء الدولة للتصدع أو لحمة الأمة للتفكك.

ذلكم هو واجبنا الذي نلتزم به أمام شهدائنا الذين إشتروا بدمائهم الطاهرة حريتنا وإستقلالنا، وعلمونا أن لا كيان في غير الأمة، ولا أمة في غير الوحدة ولا وحدة بغير التفاني في الجماعة، فزكوا هكذا بإيمانهم وتفانيهم تراثنا بما قدموه من الأمثلة العليا».

الحبيب بورقيبة(1)

تعتبر أحداث أفريل 1938 إحدى أهم المحطات السياسية المضيئة في تاريخ الكفاح الوطني في الثلاثينات.

الأوضاع الخارجية

تـقديم

تزامنت أحداث 9 أفريل مع ظروف عالمية يغلب عليها الحكم الفردي وماتزال بعيدة عن الديمقراطية وكانت تجري فيها الإستعدادات للحرب العالمية الثانية في الدول الغربية أما في الدول العربية والآسيوية فكان بعضها في حالة صراع مع الإستعمار مثل

(1) الزعيم الحبيب بورقيبة باعث الحزب الحر الدستوري الجديد1934، تزعم مقاومة الإحتلال الفرنسي واستحق بذلك لقب المجاهد الأكبر، كان أول رئيس للجمهورية التونسية بعد حصول تونس على الاستقلال سنة 1956 وركز أسس الدولة العصرية إلى سنة 1987.

البلاد التونسية أو حديثة العهد بالإستقلال ومازالت تضمّد جراحها بعد خروجها من معركة التحرير. وكان فيها الاستعمار سيد الموقف على الساحة الدولية.

فرنسا: دخلت فرنسا سنة 1936 في نظام حكم جماعي تحرري هو الجبهة الشعبية ومن أجل ذلك تعرضت إلى ضغوط سياسية من طرف الرجعيين والحزب الراديكالي.

الإتحاد السوفياتي : يحكمه ستالين الذي تمكن من القضاء على كل خصومه في الحزب الشيوعي.

ألمانيا : أصبح هتلر مستشارا وأخذ في التوسع الخارجي فاحتل النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

إيطاليا: كان يحكمها موسوليني الفاشي.

إسبانيا : يحكمها فرانكو حكما فرديا وقد إستولى على السلطة عقب إنتصار الوطنيين بزعامته إثر الحرب الأهلية التي إندلعت في جويلية 1936.

المغرب العربي

بالمغرب كان حزب الإستقلال برئاسة علالة الفاسي يقاوم الإحتلال الفرنسي الذي إنتصب في بلاده سنة 1912 وفي الجزائر بعد بداية تحرك نخبة من الجزائريين عن طريق جمعية العلماء جاء مصالي الحاج سنة 1936 يقاوم الإحتلال الفرنسي الذي إنتصب بالجزائر سنة 1830 عن طريق الحزب الشعبي الجزائري وبدأ بإثارة قضية الجنسية الجزائرية لأن الجزائريين ليست لهم إلا الجنسية الفرنسية المفروضة عليهم في ذلك الوقت. (1)

الدول العربية

معظمها تقاوم الإحتلال مثل تونس بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وبعد إعلان مبادئ ولسن، ففي مصر كان مصطفى كامل وحزب الوفد يقاومان الإحتلال الإنقليزي الذي أجبر على الإعتراف باستقلال مصر سنة 1936.

(1) Rachid Idriss, Reflet d'un combat : I.S.H.M.N. 1996

أما **سوريا ولبنان** فقد إعترفت حكومة الجبهة الشعبية باستقلالهما سنة 1936 لكن البرلمان الفرنسي لم يصادق في ذلك الوقت على وثيقة الإستقلال واستمرت المقاومة في البلدين إلى سنة 1945 التي تمّ فيها حصولهما على الإستقلال.

أما فلسطين فكانت تقاوم الاستعمار على واجهتين : الإحتلال الإنقليزي من جهة والحركة الصهيونية من جهة أخرى.

في آسيا

كانت مقاومة الإحتلال في كل مكان، ففي الهند كان غاندي يقاوم الإحتلال الأنقليزي بطريقته الخاصة وهي اللاّعنف ومقاطعة البضائع الإستعمارية وهو سلاح حاد وأخذ عنه المشعل جواهر لال نهرو.

في أندونيسيا أحمد سوكارنو تمكن بعد مقاومة طويلة من تحرير البلاد.

في **الهند الصينية** هوشي منه يقاوم الإحتلال الفرنسي وبعد خروج فرنسا حلت محلها الولايات المتحدة في الفيتنام بدعوى الحد من إنتشار الشيوعية.

الأوضاع الداخلية في تونس

قبيل أحداث 9 أفريل كانت الأوضاع متردية بسبب القمع العنيف الذي قامت به السلطة ضد زعماء الحزب الجديد وبعد تسريحهم من السجون والمنافي سنة 1936 أنشأوا في شهور قليلة شبكة جديدة من الشعب الدستورية في كامل البلاد إعتبرتها الحماية خطرا يهددها، وكانت ردود الفعل الشعبية عنيفة أحيانا مثل أحداث المكنين سنة 1934.

وقد تميزت الفترة بين 1934 و1936 في تونس بتركيز جذور الإستعمار في الأعماق وشدة الضغط على كل تحرك وطني في عهد المقيم العام Peyrouton ولكن ذلك الضغط ضاعف عناد المناضلين وصمودهم حتى سنة 1936 عند قيام حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا التي كانت في البداية متفتحة مع الحركة الوطنية ثم تغلبت عليها النزعة الإستعمارية.

أعاد الحزب الدستوري الجديد تنظيم صفوفه في ظل حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية Front Populaire سنة 1936 وأصبح له 70 ألف منخرط و400 خلية بالإضافة إلى الجمعيات التي لها نفس التوجه كالشبيبة الدستورية والكشافة والجمعيات الثقافية والخلدونية وقدماء الصادقية.

عاد عبد العزيز الثعالبي من المشرق إلى تونس سنة 1937 وعاد الخصام بين أنصار الحزبين القديم والجديد أما الحزب القديم فرغم ماكان له من إشعاع سابق فإنه لم يتقدم إلى فرنسا إلا ببرنامج إصلاحي ومطالب معتدلة تقتصر على تمثيل التونسيين في صلب مجلس نيابي منتخب وفي حكومة مسؤولة وإصلاح الإدارة والقضاء وتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للتونسيين دون التعرض إلى وجود الحماية على عكس سياسة الحزب الدستوري الجديد.

لكن الجبهة الشعبية التي فتحت أبواب الأمل أصبحت هي نفسها سنة 1937 تتخبط في مشاكل جمّة وتفاقمت في ذلك الوقت عمليات القمع الإستعماري في الجزائر والمغرب وآزداد التوتر في تونس.

وعندها قرر بورقيبة تشديد الخناق على الحكومة الفرنسية بعد سقوط حكومة Léon Bloum عساه يحصل على بعض المطالب.وفي شهر ديسمبر 1937 عمل على التخلص من الأعضاء المعتدلين في الديوان السياسي مثل محمود الماطري، لأنه قرر الدخول في مواجهات عنيفة مع الحكومة الفرنسية التي لا تفهم إلا تلك اللغة. كانت فرنسا كلما إشتد الضغط الشعبي في تونس تلجأ إلى بعث مقيم عام جديد على أنه يأتي بإصلاحات وهي في جوهرها لا تغير شيئا يذكر في الممارسات والواقع الإستعماري المر مما أدى إلى اللجوء إلى العنف منذ شهر فيفري 1938 والأحداث الدامية (9 أفريل1938) بعد يوم من سقوط الحكومة الثانية لـ Léon Bloum: وأدى إلى إيقاف كل الزعماء السياسيين مرة أخرى.

التصعيد للأحداث

تعود الأحداث أساسا إلى سياسة المخادعة التي تسلكها فرنسا في تونس وإلى هيمنة المعمرين الفرنسيين بتونس والشركات الفرنسية التي تفرض

مواقفها على الحكومة الفرنسية هذا إذا كانت هي نفسها جادة في تطبيق وعودها وتصريحاتها.

إن بوارق الأمل التي عقدت على حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا للقيام بمبادرات عملية لتحقيق بعض المطالب التونسية قد تبخرت بسقوطها وبذلك فشلت حظوظ تجربة الحوار بين تونس وفرنسا المتنكرة لوعودها.

وعادت أساليب الإضطهاد والقمع لتصبح سيدة الموقف في سلوك الإقامة العامة إزاء تحركات المناضلين بتعطيل الحريات العامة والقيام بالتتبعات العدلية ضد الصحافة والدستوريين، لذلك عمد الحزب إلى مواجهة القمع بالقمع وأعد لذلك خطة وبدأ بتهيئة الرأي العام للقيام برد الفعل والمبادرة للتحكم في زمام الأمور حتى لاتحقق فرنسا أهدافها في تسديد ضربة قاضية للحركة الوطنية.

إنطلقت الحركات الشعبية كالسيل الجارف، مظاهرات صاخبة وإضرابات عامة وقطاعية، كتلك التي وقعت في قفصة في منطقة المناجم المتلوي والمظيلة والجريصة وفي الماتلين وفي رأس الجبل وبنزرت، وفي تونس العاصمة بداية من شهر جانفي إلى مارس ثم أفريل 1938.

واستجاب الشعب التونسي جماعيا للإضراب الذي دعا إليه الحزب يوم 8 أفريل 1938 فتعطلت كل النشاطات وأغلقت كل المتاجر والاسواق ونظمت المظاهرات في كل أنحاء البلاد التونسية.

أراد علي البلهوان الأستاذ بالمعهد الصادقي إلقاء محاضرة بعنوان «دور الشباب في النضال» في إحدى قاعات السينما لكن السلطة رفضت الترخيص له وهددته بالطرد فأعلم التلامذة بذلك، فدخل تلامذة الصادقية في إضراب وساندهم تلامذة الزيتونة وأضربوا معهم، وهذا العصيان حسب تقرير المقيم العام في شهر مارس هو عمل منظم مدروس فقد تمكن القادة الدستوريون من تحويل التلاميذ من مؤسسات التعليم إلى إحتلال الشارع.

كشفت الإجتماعات لهذا لغرض في الساحل خلال شهر مارس 1938 والدعوة إلى العصيان وعدم دفع الضرائب ورفض التجنيد لمقاومة التعسف، وكانت

تصريحات الدستوريين جنحة وجريمة تستوجب التتبع العدلي، والواقع أنه بعد إنعقاد المجلس الملي للحزب يومي 13 و 14 مارس 1938 صدرت تعليمات من الحزب لإثارة الشغب.

وأشار المقيم العام في تقاريره إلى وزارة الخارجية الفرنسية أن تلك الإضرابات تتزامن مع توتر العلاقات الدولية والصعوبات الإقتصادية التي تعيشها الإيالة التونسية.

صرح المقيم العام عند إشرافه على مؤتمر الجامعة القومية لقدماء المحاربين الفرنسيين قائلا: «هناك تصريحات إجرامية نسمعها هذه الأيام الأخيرة وسنعاقب أصحابها طبقا للقانون».

يوم 7 أفريل أمر المقيم العام بحجز عدد من جريدة العمل الناطقة بآسم الديوان السياسي بسبب نشرها عناوين مثيرة للعواطف الدينية وداعية للتمرد إلى جانب ثلب الحكومة. وقد رد الحزب على ذلك بتنظيم مظاهرة يوم 8 أفريل ودعوة للإضراب العام، ولم يعط المقيم العام في ذلك اليوم أمرا بإيقاف المظاهرة إنما رتب الأمور لصد المظاهرات التي دعا إليها الحزب في كامل البلاد.

التحدي والمواجهة

سلك الحزب الدستوري الجديد بعد المجلس الملي المنعقد يومي 13 و 14 مارس 1938 سياسة القيام بالمبادرة والمسك بزمام الأمور في البلاد بعد تبخر وعود مساعد وزير خارجية فرنسا Vienot وبعد التخلص من رئيس الحزب الماطري الذي يدعو دائما إلى المهادنة مع السلطة وبعد الدعوة الصريحة التي صدرت عن المجلس الملي للتصدي للسلطة بكل الوسائل وعدم إعتبار منشور الكاتب العام للحكومة بتحريم عقد الإجتماعات.

الحملة الدعائية

قرر الحزب بداية من 28 مارس 1938 القيام بحملة دعائية واسعة النطاق لتعبئة الجماهير وإعدادها إلى المواجهة ورد الفعل وتحدي قوات الأمن وبتنسيق مع بورقيبة الكاتب العام للحزب الذي كان مريضا قام قادة الحزب بعقد إجتماعات عامة في الشمال والوسط تدور حول محورين هامين :

1) التشهير بما قامت به قوات الأمن من إطلاق النار وقتل الوطنيين الأبرياء والعمال المضربين أثناء مظاهرات بنزرت والمتلين والمتلوي والمظيلة.

2) التشهير بإصدار قرار للقضاء على الحرية والسيادة الوطنية بتحريم الإجتماعات وسلوك سياسة الإضطهاد والقمع للجماهير التونسية.

فقاموا بدعوة المواطنين إلى التضحية حتى الموت وإلى العصيان المدني والعسكري.

أفتتحت الحملة الدعائية في مجاز الباب يوم 28 مارس 1938 بإشراف سليمان بن سليمان وصالح بن يوسف من الديوان السياسي والهادي نويرة ومحمود بورقيبة ويوسف الرويسي من المجلس الملي.

وهكذا تغلغل الحزب لأول مرة في الشمال الغربي بقوة وكانت المنطقة حتى ذلك الوقت يسيطر عليها المعمرون الكبار(1)

ومن مجاز الباب توزع زعماء الحزب في الجهات يوم 29 مارس فاتجه الهادي نويرة إلى تستور برفقة الهادي عطية رئيس الشعبة حيث عقد إجتماعات شملت قبلاط والكريب وجندوبة (سوق الأربعاء)يوم 30 مارس واتجه المنجي سليم صحبة حسونة الزوالي وعقد إجتماعات بمنطقة بنزرت والمتلين ورأس الجبل ورفراف وغار الملح (Porto Farina). أما صالح بن يوسف ومحمود بورقيبة فنظما إجتماعات في منطقة الكاف والسرس يوم 30 مارس وغرة أفريل ثم في سبيبة وحيدرة بالقصرين. وكانت الخطابات عنيفة وتدعو إلى الثورة والمقاومة ضد الإحتلال.

وأمام هذه الحملة الدستورية والدعوة الصريحة إلى مقاومة الإحتلال لجأت السلطة إلى مزيد من العنف والقمع وأمرت بإيقاف كل من يشرف أو يقوم بتنظيم إجتماع عام وإيقاف أصحاب القاعات التي تعقد فيها الإجتماعات.

(1) Slimane ben Slimane; Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

فقد ألقي القبض على رئيس شعبة جندوبة (سوق الأربعاء) وأعضاء شعبة الفحص وتم إيقاف الدكتور سليمان بن سليمان عضو الديوان السياسي ويوسف الرويسي رئيس جامعة الجريد الدستورية.

وكرد فعل على إيقاف الدستوريين يومي 3 و4 أفريل قام الحزب بتنظيم إجتماع شعبي يوم 5 أفريل بنادي الحزب بنهج التريبونال بتونس حضره أكثر من 1000 شخص وخطب فيه صالح بن يوسف والمنجي سليم والهادي نويرة وعلي درغوث.وأعلن صالح بن يوسف في نهاية الإجتماع الدعوة إلى إضراب عام 8 أفريل 1938 وتنظيم مظاهرات ومسيرات شعبية في الطريق العام تعبيرا عن غضب وإحتجاج الشعب التونسي على إعتقال وسجن الدستوريين، وأعلم الحاضرين أنه والهادي نويرة ومحمود بورقيبة مدعوون غدا يوم 6 أفريل 1938من طرف المحكمة، وبعد إنتهاء الإجتماع توزع الحاضرون في مسيرات جابت شوارع المدينة وهتفت بشعارات وطنية(1)

عقد إجتماع شعبي آخر يوم 6 أفريل 1938 مساء بإشراف المنجي سليم حضره نحو 2000 شخص بنادي الحزب وخطب في الإجتماع البشير بن يوسف (شقيق صالح) ومحمد المرزوقي عضو هيئة الدفاع عن الزيتونيين والهادي بوبكر وعلي البلهوان ودعوا إلى الإضراب العام والإصطدامات الدموية ضد قوى الإحتلال ليكون يوم الجمعة 8 أفريل 1938 يوما تاريخيا في تونس.

في نفس اليوم 6 أفريل 1938 مساء عقد إجتماع ثان وتوجه وفد من البنك القومي التونسي يقوده الطاهر صفر وعلي درغوث والهادي الأخوة إلى قصر الباي بحمام الأنف لإطلاعه على إعتقالات الدستوريين ووسائل القمع التي تستعملها السلطة ضد التونسيين المتعلّقين بالعرش الحسيني، وعند عودة الوفد من حمام الأنف إتجه إلى دار الحبيب بورقيبة للتحادث معه في الموضوع وتقرر خلاله تنظيم مظاهرة بحمام الأنف يوم 7 أفريل لمساندة موقف الباي وتم فعلا إيقاف صالح بن يوسف والهادي نويرة يوم 6 أفريل.

(1) Mustapha Kraiem : Mouvement national et Front populaire.

أجواء التوتر

لما عقد الحزب مؤتمره بنهج التريبنال لمدة 4 أيام بداية من 30 أكتوبر 1937 مرر خلاله المطالبة ببعث حكومة ديمقراطية تتمتع بثقة الشعب وتستمد نفوذها منه.

بعد عجز حكومة الجبهة الشعبية على فتح آفاق جديدة لتحقيق بعض مطالب تونس على طريق الإستقلال أصبح الحزب يعمل على تهيئة الرأي العام والمناضلين الدستوريين لخلق مناخ من التوتر ويدعو إلى الإستنفار خاصة بعد صدور أحكام قاسية ضد العمال الذين قاموا بإضراب في بنزرت تحت إشراف الإتحاد المحلي للشغل وبتنسيق مع الجامعة الدستورية كما أن عمال المتلوي قاموا بمسيرات في قفصة بمناسبة إحياء ذكرى مرور سنة على أعمال القمع الدامية التي قامت بها السلطة ضدهم في مثل يوم 4 مارس 1937.كما وقعت إصطدامات دامية في رأس الجبل يوم 8 جانفي 1938 قتل فيها أكثر من 14 شهيدا وعددا من الجرحى وفي بنزرت 20 شهيدا إحتجاجا على نفي حسن النوري إلى الجزائر. وزاد جو التوتر في أوساط الطلبة والتلامذة بتونس بعد منع السلطة الأستاذ علي البلهوان من إلقاء محاضرة في قصر الجمعيات (دار الثقافة إبن رشيق) عنوانها «الشباب ودوره في النضال الوطني»(1)

سير الأحداث

بدأت الأحداث بوادي مليز وجندوبة يوم 4 أفريل 1938 وتواصلت.

يوم 6 أفريل تجمع المتظاهرون أمام قصر الباي واستقبل الباي وفدا منهم يضم المنجي سليم وعلي درغوث ومحمد المكي ويوسف الرويسي وخميس الشماخي.(2) وعند خروج الوفد من القصر أعلم المنجي سليم الجماهير بأنه بلّغ الرسالة وطلب منهم أن يتفرقوا في هدوء.

في 7 أفريل 1938 نظمت الشعب الدستورية في معظم الجهات بالبلاد التونسية وفي العاصمة مظاهرات منها مظاهرة ضخمة نظمتها الشبيبة المدرسية وشارك

(1) عدنان المُنصر : بحث (شهادة الكفاءة) حول مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للاستعمار بمدينة تونس.

(2) Mustapha Kraiem : Mouvement national et Front populaire.

فيها الباهي الأدغم والصادق المقدم وعزوز الرباعي والحبيب جاء وحده ورشيد إدريس والحبيب نويرة والطيب العنابي.

إجتماع شعبي

في نفس اليوم نظمت مظاهرة بحمام الأنف (7 أفريل 1938) أمام قصر الباي شارك فيها 2500 شخص للمطالبة بإطلاق سراح الزعماء. ذهب إلى حمام الأنف آلاف من التونسيين للمشاركة في مسيرة لمساندة موقف الباي وإحتجاجا على إلقاء القبض على صالح بن يوسف والهادي نويرة.

مظاهرة كشفية بالعاصمة للتنديد بالقمع الإستعماري.

في باب الخضراء تظاهر مئات الدستوريين ورفعوا شعار «التحرير».

في جربة تظاهر آلاف من الناس مطالبين بإطلاق سراح 22 دستوريا ألقي عليهم القبض.

في القلعة الكبرى تظاهر 300 شخص سلموا عريضة المطالب الوطنية للكاهية.

في نفس اليوم عقد إجتماع كبير بنادي الحزب الذي غص بالحاضرين وكان البقية في الشارع حضره نحو 2000 شخص للتنديد بالقبض على الهادي نويرة وسليمان بن سليمان وصالح بن يوسف وتزعم تلك الإضطرابات الجناح المتشدد في الحزب بإشراف بورقيبة ومن معه من المنجي سليم وعلي البلهوان وعلي درغوث والبشير بن يوسف ومحمود شرشور وموسى الرويسي والهادي بن بوبكر والطلبة الزيتونيون.

تداول على منصة الخطابة في ذلك الإجتماع الشعبي علي البلهوان والمنجي سليم ووجهوا إنتقادات حادة إلى سياسة المقيم العام Armand Guillon الذي نكث بتعهداته ودعوا الحاضرين إلى التظاهر في كل مكان والإحتجاج على تصلب الحكومة الفرنسية وكذلك لترهيب السلطة بأنها تواجه قوة شعبية عامة تطلب حقوقها الشرعية ودعوهم إلى العمل على إنجاح الإضراب العام الذي تقرر ليوم 8 أفريل 1938 ولتخرج المظاهرة من نادي الحزب وتنقسم إلى فرعين يتجه إحداهما إلى رحبة الغنم (قرب معهد

ترشيح المعلمين) وتتجه الأخرى إلى ساحة الإقامة العامة (باب البحر، ساحة الإستقلال حاليا).

ومما زاد في حدة التوتر أن المقيم العام أمر في نفس اليوم 7 أفريل 1938 بحجز عدد من جريدة العمل الناطقة باسم الحزب الدستوري الجديد بسبب نشرها لعناوين تدعو إلى التمرد وفيها ثلب للحكومة.

يوم 8 أفريل(1)

نظمت مظاهرتان في العاصمة شارك فيهما نحو 700 شخص إحداهما قادها علي البلهوان من نادي الحزب نحو ساحة الإقامة العامة والمظاهرة الثانية من رحبة الغنم مرورا بباب منارة وباب الجديد إلى ساحة الإقامة العامة على أن يلتقيا في ساحة باب البحر.

وقع إضراب في بنزرت إحتجاجا على إيقاف الدستوريين ونفي حسن النوري.

نظمت مظاهرات في سوسة والمنستير شارك فيها أكثر من 1000 شخص مع توزيع مناشير وتقديم لائحات إحتجاج للسلطة.

في صفاقس تظاهر نحو 4000 شخص وأغلقت المتاجر وقدمت لائحة إحتجاج للسلطة.

في نابل تظاهر نحو 2000 شخص.

في القلعة الصغرى وسيدي بوزيد مظاهرات شارك فيها نحو 1500 شخص في كل مدينة منهما.

في المهدية غلق المتاجر ومظاهرة 1500 شخص، مظاهرة في جمال 1500 شخص.

(1)إلتحق محمود الماطري بالمظاهرات في باب الجديد وعند وصول المتظاهرين أمام الإقامة العامة التي تحيط بها الأسلاك الشائكة وقوات من الأمن والجيش خطب في المتظاهرين علي البلهوان والمنجي سليم ومحمود الماطري، إقترح الماطري تكوين وفد لمقابلة المقيم العام فقاطعه علي البلهوان لا للحوار معهم فليستعملوا أسلحتهم ثم نرى ماذا يقدر أن يقوم به الشعب، أخذ الماطري الكلمة من جديد ودعا الحاضرين إلى الإنسحاب بهدوء وقال لهم إتبعوني.

المصدر : Mahmoud el Materi: Itinéraire d'un militant 1926-1942, Cérès production avril 1992.

في وادي مليز مظاهرة في سوق الأربعاء (جندوبة) غلق المتاجر ومظاهرة شارك فيها 1000 شخص في غار الدماء غلق المتاجر.

وفي قصر هلال مظاهرة ضخمة شارك فيها 1000 متظاهر.

وتعتبر تلك الإنتفاضة الشعبية العارمة والعامة رد فعل على إعتقال الزعماء، وهي عمليات تصعيد مقصودة سلكها الحزب لفرض مواقفه والإستجابة لمطالبه الوطنية.

نجح الإضراب العام الذي دعا إليه الحزب نجاحا تاما فكانت تونس مقفرة والمتاجر والأسواق والمحلات العامة والمقاهي وغيرها والمعامل مغلقة والشوارع مملوءة بأمواج متلاطمة من البشر يجوبونها حاملين الأعلام واللافتات التي كتب عليها شعارات «لتسقط الإمتيازات» «نطالب ببرلمان تونسي» «إعادة السلطة للتونسيين» وأنطلقت النداءات والأناشيد الوطنية والمناداة ببرلمان تونسي من كل مكان وفي كل مدينة وقرية.

شارك في تلك المظاهرات الرجال والنساء والشباب والأطفال وكان قادة المظاهرات علي البلهوان وعلي درغوث وعزوز الرباعي والمنجي سليم.

وبينما كان المتظاهرون في ساحة الإقامة العامة ظهر فجأة محمود الماطري(1) وصاح في الحشود المترامية «لقد أظهرتم النظام والإنضباط وعبرتم عن مطالبكم، فقد يكون المقيم العام ينظر إليكم من شباك السفارة وأدعوكم الآن أن تتفرقوا في هدوء»، ولكن المتظاهرين لم يعجبهم كلامه وأسكتوه فأخذ الكلمة بعده علي البلهوان والمنجي سليم وهاجما سياسة فرنسا ودعوا الجماهير إلى المشاركة في المظاهرة القادمة يوم 10 أفريل ودعوهم إلى التفرق في هدوء فتفرقوا مكونين مسيرات كثيرة في شوارع العاصمة بهتافاتهم وأناشيدهم الحماسية والوطنية منادين بإطلاق سراح الزعماء. ولم يتحقق أي طلب وقام القسم التونسي بالمجلس الكبير برئاسة الطاهر بن عمار بدعوة الشعب التونسي إلى الهدوء.

(1) Mustapha Kraïem: Mouvement national et Front populaire

قمة التوتر بالعاصمة

يوم 9 أفريل

لم يبق خارج السجن من الزعماء السياسيين إلا علي البلهوان والمنجي سليم وهما عضوان في المجلس الملي للحزب ولم يبرمجا أي شيء سوى إعداد مظاهرة يوم 10 أفريل.

في ذلك اليوم ذهب وفد الأعيان إلى قصر الحكومة بالقصبة للتعرف على رد الباي على المطالب التي قدمها إليه المتظاهرون يوم 7 أفريل بحمام الأنف.

ويتركب الوفد من الطاهر صفر و الصادق بوصفارة ومحمد محسن وحبيب الفزاني والطيب بن بشير وحسين بن رايس وعلي درغوث، واستقبلهم الوزير الأكبر (1) وشرحوا له طلبهم في تطبيق وعود المقيم العام وطلبوا إطلاق سراح المعتقلين الدستوريين وكان جواب الوزير الأكبر سلبيا .وعند خروجهم إلتف حولهم جمهور [illegible] أمام دار الباي بساحة الحكومة (القصبة) ينادون «تحيا الحرية تسقط [illegible] ببرلمان تونسي».

INSTITUT SUPÉRIEUR DES SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES-TUNIS BIBLIOTHÈQUE

رفع الحاضرون الطاهر صفر على الأكتاف وخاطبهم قائلا «[illegible] الأكبر الهادي الأخوة والحكومة تكبر الهدوء الذي أظهره المتظاهرون يوم [illegible] على إستعداد لتبحث بعناية مطالب الشعب في إطار معاهدة الحماية» ودعاهم إلى العودة إلى مقراتهم.

وآستقبل المتظاهرون كلامه ببرود وعداء نحوه ووضعوه أرضا ورفعوا على الأعناق علي درغوث، فقال لهم «تبين لنا من كلام الوزير الأكبر أن السلطة التونسية ليس لها أي نفوذ ولو جزئي ودعانا الوزير الأكبر إلى تقديم مطالب والحال أننا قدمناها منذ سنين ويئسنا وفقدنا الأمل والثقة في السلطة الفرنسية التي أخذت أراضينا وثروتنا وأصبحنا فقراء علينا أن نواصل كفاحنا حتى ننال مطالبنا وتبخر وفد الأعيان

(1) كتاب مصطفى كريم : تقرير Charles Chaumagne الإدارة العامة للشؤون التجارية حول مقابلة الوفد الدستوري مع الهادي الأخوة (وثائق الدلاجي).

وآنسل ليذهب لمقابلة بورڤيبة بينما واصل الناس مسيرتهم مع علي درغوث نحو القصبة ينشدون الأناشيد الوطنية.

أثناء التجمهر أمام دار الباي كان الماطري عند المقيم العام الذي إستدعاه ليعلمه أنه رخص في مظاهرة 8 أفريل ولن يرخص في مظاهرة وإضراب 10 أفريل ولو أدى الأمر إلى إعلان حالة الطوارئ.

وكان وفد الأعيان عند بورڤيبة يعلمونه بالمحادثة مع الوزير الأكبر ولما قالوا له إن المقيم العام مستعد أن يرخص لوفد دستوري للذهاب إلى باريس لشرح مطالبهم للحكومة قال لهم نعم إقترحوا أن يكون أعضاء الوفد هم الزعماء المعتقلون في السجن ليسافروا إلى باريس والمتظاهرون يوم 10 أفريل ينادون بأسمائهم كممثلين لهم، وخاب تدخل الطاهر صفر لإقناع بورڤيبة بإلغاء مظاهرة 10 أفريل.

وبعد ذلك اليوم ذهب محمود الماطري إلى بورڤيبة وهو مريض ونصح بورڤيبة بإلغاء المظاهرة ليوم 10 أفريل لأن المقيم العام أعلمه بأنه يفرض حالة الحصار في صورة وقوعها وفشل في إقناع بورڤيبة وكان وقتها بصدد تحرير إفتتاحية جريدة L'action ليوم 10 أفريل 1938.

وفي نفس اليوم إستدعى حاكم التحقيق علي البلهوان للمثول بالمحكمة على الساعة الثالثة بعد الزوال، إنتشر الخبر بسرعة في تونس وخاصة عند الطلبة الدستوريين بالزيتونة وعند وصول علي البلهوان أمام قصر العدالة وجد حشدا كبيرا من الدستوريين في انتظاره، وأكتظت الطرقات المؤدية إلى المحكمة من كل جهة وبسرعة، في مظاهرة لمنع دخول علي البلهوان إلى المحكمة العسكرية ولتسريحه ومنع سجنه، وبعد أن إمتلأت الطرقات التي تصل إلى قصر العدالة تجمع المتظاهرون في كثير من ساحات المدينة، في باب سويقة، في باب منارة، وفي القصبة وباب العلوج.

وأخذت تعزيزات الأمن تصل إلى المكان ووضع الجيش في حالة إستنفار ونزل إلى الشوارع بقوة.

لم يكن هذا الغليان مظاهرات منظمة ولكنه كان إنتفاضة شعبية تلقائية كرد فعل على حركة التسخين والتحدي الذي تجابه بها السلطة الشعب التونسي والتنكيل بالدستوريين خاصة.

بدأت الإصطدامات بين الشعب والجيش وقوات الأمن من الساعة الثالثة مساء وآستمرت إلى الساعة السابعة في مواقع متعددة ومتفرعة وبدون تنسيق أو تنظيم.

إنطلقت الإشتباكات عند إبعاد المتظاهرين بالقوة أمام قصر العدالة نحو باب سويقة ونحو القصبة ووقعت مناوشة بين أحد المتظاهرين وعون أمن وتم إيقافه فآعترض المتظاهرون على ذلك بقوة وبدأت المعركة. إنهال رجال الشرطة على المتظاهرين ضربا بعصيهم المعدنية فأمطرهم المتظاهرون بالحجارة وعندها إستعمل الأمن أسلحته النارية فأصابوا البعض منهم وفر الآخرون وتجمعت مظاهرة أخرى خلف قصر العدالة في مكان مرتفع به مقبرة وأخذوا في قذف سيارات الأمن بالحجارة ولما عجزوا عن تفريقهم إستعمل الحرس أسلحته النارية لتفريقهم(1) وهكذا تكونت في المدينة جيوب متفرقة للمقاومة في كل الأحياء وخاصة في ساحة باب العلوج.

إستعمل الأمن لإخماد المقاومة في باب العلوج وفي الملاسين المدافع الرشاشة لإخماد المقاومة العنيفة في الملاسين بنفس الأسلحة السريعة الفاعلة.

وكان جيب المقاومة في باب سويقة عنيفا إضطرت السلطة إلى إحضار فرقة من الجيش (السوافة) لتفريق المظاهرة وكلما تفرقت واحدة تكونت مظاهرة أخرى.

وفي المساء حوالي الساعة الرابعة تجمعت مظاهرة صاخبة في ساحة القصبة مسلحة بالحجارة والعصي والقضبان أخذت تقذف سيارات الأمن والأوروبيين ونوافذ إدارة المالية في الساحة وتحطم زجاج النوافذ والسيارات الرابضة وحصلت إشتباكات بين الأمن والمتظاهرين وتدخل الجيش والخيالة لدعم قوات الأمن للسيطرة على الوضع.

وبينما كان الإشتباك جاريا بين المتظاهرين في ساحة القصبة وشارع باب منارة طعن متظاهر عون (حرس) gendarme يدعى Nicolas بسكين في كتفه وتواصلت

(1) تقرير مدير الأمن بتاريخ 13 أفريل، جمع وإعداد المنصف الدلاجي.

المعركة بين الطرفين رغم إنتشار جثث الموتى والجرحى من التونسيين في ساحة القصبة.

وطالت المعركة وخيم الظلام وكادت تفرغ ذخيرة الأسلحة الرشاشة لقوات الأمن وبدأت الساحة تخلو من المقاومين الوطنيين وعاد الهدوء إلى نصابه.

كانت الخسائر في ذلك اليوم 9 أفريل 1938 ثقيلة وحسب إحصائيات رجال الأمن للجرحى الذين نقلوا إلى المستشفى 110 أما الشهداء فبلغ عددهم 17 في صفوف التونسيين (1).

أما جريدة L'action tunisienne ليوم 10 أفريل فذكرت أن عدد القتلى من التونسيين بلغ 122 وعدد الجرحى بلغ 80 جريحا.

وفي تقارير رجال الأمن أن الطلبة الزيتونيين كانوا المحرضين والمؤطرين لتلك الأحداث(2) وكذلك المهمشين الذين يعيشون في تونس وهم أغلبية المتظاهرين أما الطبقة البورجوازية فإنها لم تشارك في الأحداث ولا يمكن أخذ تقارير الأمن مسلمة فإن أجواء التوتر الشديد كانت تسود في العاصمة وفي كل مكان والمظاهرات شارك فيها مختلف الفئات في العاصمة وداخل البلاد يضاف إلى ذلك ظاهرة الفقر والجوع التي طالت معظم السكان، وكانت من أسباب النقمة على السلطة.

صدر في نفس اليوم أمر من الباي بإعلان حالة الطوارئ يوم 9 أفريل 1938 في تونس العاصمة وفي اليوم الموالي وقع تعميم الحالة والأحكام العرفية في مناطق الساحل والوطن القبلي مما يعطي كامل السلطة للجيش لقمع كل التحركات وتفتيش كل المساكن والمحلات ليلا نهارا وإيقاف كل المشتبه فيهم ومنع كل الإجتماعات لأكثر من 6 أشخاص ومنع المرور في المدينة الواحدة أو بين المدن ليلا ومنع حمل كل أنواع السلاح (حتى السكين والعصا والخصى).

(1) تقرير مدير الأمن بتاريخ 13 أفريل، جمع وإعداد المنصف الدلاجي.
(2) نفس المصدر.

الإيقافات

كثيرة في صفوف المتظاهرين وبالإضافة إلى إيقاف كثير من الدستوريين في الأيام الأخيرة، وقع يوم 10 أفريل إيقاف إثني عشر مسؤولا وطنيا وكذلك وقع إيقاف الطاهر صفر في تونس يوم 22 أفريل والبحري قيقة في باريس يوم 24 أفريل وبمقتضى فرض حالة الطوارئ قرر المقيم العام حل الحزب الدستوري وكل الشعب والجامعات التابعة له يوم 12 أفريل 1938.

وسلط الإضطهاد والقمع على كل المناضلين بنية تغليص البلاد منهم نهائيا وتم إيقاف أكثر من 500 دستوري خلال شهر أفريل(1) وإيقاف 400 مناضل في الساحل. عند رفع حالة الطوارئ في أوت 1938 كان عدد الموقوفين في السجون 906 من الوطنيين.وهكذا إمتلأت السجون المدنية والعسكرية بالوطنيين.

إن أحداث 9 أفريل كانت عملية متوقعة شارك فيها الزيتونيون بكثافة وتلامذة الصادقية وسكان الأحياء الفقيرة حول العاصمة وأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين وسقط في الساحة عون أمن وكثير من المتظاهرين.

وأحيل الزعماء والقادة على المحاكمة ومنهم بورقيبة وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان ومحمود بورقيبة ويوسف الرويسي وكان حاكم التحقيق في تلك الأحداث هو De Guerin de Cayla.

قامت المرأة بدور فاعل في تلك الأحداث و ساهمت في المظاهرات مثل بنات الفراتي وشاذلية بوزقرو وسعيدة ساسي ومحرم حسونة القروي.

السجن والمحاكمة

أودع المقيم العام كل الزعماء السياسيين والمناضلين الدستوريين في السجن المدني بالعاصمة(2) وعندما غص بهم نقل الكثير منهم إلى السجن العسكري وأحالهم

(1) المصدر: M. Kraiem : Mouvement National et Front populaire, I.S.H.M.N. 1996.
(2) بعد أعمال القمع ألقي القبض على حوالي3000 من المناضلين في ذلك اليوم 9 أفريل 1938.

على المحكمة العسكرية التي لعب فيها De Guerin de Cayla حاكم التحقيق دورا رئيسيا فألصق بهم أخطر التهم، مثل قلب نظام الحكم الذي تكون عقوبته الإعدام وظنت السلطة الإستعمارية أن السجن والمحاكمات وفرض القانون العرفي في البلاد سيعيد الأمن والإستقرار، ولكن سرعان ماخاب ظنها لأن عمليات المقاومة تضاعفت رغم الحكم الإستثنائي وحالة الحصار وبلغت الذروة مما أدخل الذعر في قلوب الفرنسيين عموما والمعمرين الذي دفعوا السلطة إلى العنف ضد المواطنين الأبرياء.

ووجهت تلك التهمة الخطيرة (قلب نظام الحكم) إلى كل أعضاء الديوان السياسي وأعضاء المجلس الملي للحزب (الذي يضم كل القادة الجهويين للحزب والوجوه البارزة في المستوى الوطني).

ومع وضعهم في الزنزانات الفردية لم يضعف أحد من القياديين عدا ما ورد في بحث البحري ڤيڤة والطاهر صفر بأن ما حدث تسبب فيه المتشددون في القيادة، ولما طلب بورقيبة مكافحتهما أمام De Guerin de Cayla تراجع البحري ڤيڤة ذاكرا أن العمل جماعي وتمسك الطاهر صفر بموقفه(1).

وفي الوقت الذي كان فيه الزعماء قابعين في زنزاناتهم حاملين المشعل للأجيال القادمة كان الوطنيون في تونس ثابتين صامدين لتحمل كل أنواع الأذى يرفعون بأمانة الشعلة المقدسة لمواصلة هدم معاقل الإستعمار وقلع جذوره من البلاد وحتى الشبان منهم لم يضعفوا في السجون مثل أبناء الخبثاني مصطفى وأحمد وعبد الرحمان وإبراهيم عبد الله حتى المريض منهم مثل البشير بن فضل ومحمد المبروك رغم الظروف القاسية في السجن.

تصرف المقيم العام خلال أحداث 9 أفريل :

التصريحات والقرارات :(لـ Armand Guillon).

كان الهدوء سائدا صباح يوم السبت 9 أفريل 1938 عدا تنظيم مسيرة تتكون من 400 شخص قادها الطاهر صفر إلى دار الباي على رأس وفد إستقبله

(1) المصدر : Slimane ben Slimane ; Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

الوزير الأكبر وأبرق يومها المقيم العام إلى وزارة الخارجية الفرنسية يطلب تعزيز الأمن بخمس فرق من الحرس الجمهوري المتنقل.

لم تكن كل الظواهر تنبئ بأن المقيم العام غير موقفه المتشدد الذي إتخذه يوم 8 أفريل وقرر الرد السريع بشدة على كل المظاهرات وهذا ماتم فعلا يوم 9 أفريل 1938.

عدة آلاف تظاهروا مطالبين بإطلاق سراح علي البلهوان وآشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن مما أسفر عن قتلى وجرحى من الجانبين، والمقيم العام يتهم الدستوريين بأنهم الدعاة والسبب في كل ماحدث.

قتل عون وجرح عديد من رجال الأمن وقتل 7 وجرح عشرة من المتظاهرين (حسب تقرير المقيم العام) أما العدد الحقيقي فهو أكثر من ذلك بكثير. وقد أعلنت السلطة حالة الطوارئ في تونس وضواحيها مبررة ذلك بحالة الذعر التي يعيشها الأوروبيون والتونسيون، وتبعا لذلك كشفت السلطة الدوريات وعمليات التمشيط والإعتقالات «150 معتقلا ثلثاهم بتهمة حمل السلاح» والسلاح عندهم (قضبان، عصي، حجارة سكين وسلاح ناري) وآتبعت السلطة سياسة «القبضة الحديدية» والقمع والتنكيل.

علم المقيم العام بوجود حركات تخريب في الوطن القبلي لقطع أسلاك الهاتف ومظاهرات في أماكن أخرى وكان يريد أن يبلغ فرنسا بأن الحزم الذي قام به يوم 9 أفريل في العاصمة جعل الهدوء يسود في كامل البلاد، وذكر أن الأعيان ورجال المجلس البلدي قاموا بمسيرات مساندة لسياسة فرنسا(1).

وللحيلولة دون حدوث إضطرابات جديدة **قرر حل الحزب الدستوري** الجديد بدعوى أنه السبب في كل الحوادث وأحال العديد من قادته على المحكمة العسكرية بتهم «حمل السلاح، التظاهر، وزرع الحقد بين الأجناس وقلب نظام الحكم».

(1) سبق أن جاء في تقارير المقيم العام لرجال الأمن ادعاءات مماثلة كما فعلوا أثناء احتلال قابس قالوا أن جارة استسلمت. محمد المرزوقي ذكر أنه عند مهاجمة جارة إعتقلوا بعض السكان الذين يحملون السلاح وأخذوهم أسرى وهو دليل على عدم الاستسلام.

أعمال القمع

برّر المقيم العام أمر إطلاق النار على المتظاهرين «أن البلاد كانت في أقصى ظروف الخطر» للدفاع عن النفس بعد سقوط أحد رجال الأمن قتيلا بطعنة خنجر، أما حالة الطوارئ والحصار فقد برّرها «بخطورة الأحداث وتجنب إنتشارها والحفاظ على الأمن العام».

طلب من حكومته ترخيصا لحلّ الحزب الدستوري الجديد لأنه أصبح يهدد الحضور الفرنسي في تونس.

وقال أنّ وفودا جاءت إلى الإقامة العامة أو إلى المراقبات المدنية في المدن تساند سياسة فرنسا وتندد بالأعمال غير الشرعية التي يرتكبها الدستوريون (حسب قولهم) (1)، وأعطى تعليماته إلى المراقبين المدنيين لسلوك الصرامة في تطبيق حالة الطوارئ وتنفيذ جميع القرارات بحلّ الحزب الدستوري ومراقبة المشبوه فيهم من الوطنيين الدستوريين وتطهير الجهات من المشاغبين

التعاون

دعا المقيم العام عند إستقباله للمجلس الأعلى الفرنسي إلى عدم خلق هوة بين الجالية الفرنسية والأهالي التونسيين بسبب أعمال عنف إقترفها البعض منهم بل العكس هو المطلوب لأن تلك العناصر تهدّد سياسة التعاون بين التونسيين والفرنسيين.

وقال إنه حريص على عودة العلاقات وخلق جوّ من الثقة بين الطرفين بعد التوتر وفقدان الثقة إثر أحداث 9 أفريل وذكر أن المشاكل الحقيقية للتونسيين هي إقتصادية يجب حلها في جو من الأمن والثقة المتبادلة بعد معاقبة الدستوريين مثيري الشغب، وقد أرجع أسباب تأخير الإصلاحات الإقتصادية إلى إنشغاله بالمسائل الأمنية.

وربما يستغرب المرء موقف Armand Guillon وصرامته إزاء الدستوريين وقد عرف بعكس ذلك سلوكا وأفكارا.

(1) نفس الأراجيف للتدليل على تعلق بعض الناس بهم، إن وجد خائن فهو يحفظ ولا يقاس عليه.

التناقض

هناك تناقض صارخ بين أقوال وأفعال المقيم العام لكن هناك سؤالا يطرح نفسه وهو كيف تقوم حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا بقمع حركة إحتجاج شعبية وتسلط عليها أقصى العقوبات يوم 9 أفريل 1938 وهي الأكثر دموية ومقيمها العام Armand Guillon الذي يعتبر تحرّريا وكان صديقا لمحمود الماطري إلى حدود سنة 1937.

ولم يكن مخادعا كما كان سلفه "بيروتون" أو غيره ، وكان يسعى إلى مهادنة الدستوريين وإقناعهم بالحوار مثل Charles Saumagne الموظف السامي بالإقامة العامة.

إذن كيف تحول "Armand Guillon" من الحوار إلى القمع ؟

يرجع ذلك إلى :

* أنه لم يعمل بما جاء في تقرير "Saumagne" سنة 1937 أن التساهل الكبير والقمع الشديد ليس من شأنه أن يوجد الحلول للمشاكل التونسية.

ولايمكن تفسير ذلك القمع الدموي في9 أفريل إلا بتنزيله في إطاره الظرفي الخاص الذي تشكّل فيه وهو أن أحزاب اليسار التي تمثلها الجبهة الشعبية سنة 1936 كانت واقعة تحت ضغوط المتطرفين الذين كان شعارهم أنّ فرنسا في خطر يجب إنقاذها وحمايتها وهذا لايبرر سياسة العنف التي طبقها المقيم العام.

وسقطت حكومة بلوم «الجبهة الشعبية» الثانية واتجه الحكم في فرنسا نحو اليمين برئاسة Dalladier.

يضاف إلى ذلك أن القمع في تونس جاء أيضا نتيجة التقارير العسكرية في تونس التي أدّت إلى فرض الحصار وحالة الطوارئ ومحاكمة الدستوريين في محاكم عسكرية إشتهر فيها حاكم التحقيق العسكري الظالم المقدم (De Guerin de Cayla) Le lieutenant colonel كما عرف بالحقد وحب الإنتقام من رجال المقاومة، وقد كان يفتخر بأنه بعث إلى السجن أعدادا كبيرة من الزعماء السياسيين في الهند الصينية وفي إفريقيا وفي تونس.

تواصل الحركة الوطنية

بعد أحداث 9 أفريل 1938 لم تنقطع الحركة الوطنية بل تواصلت تحت إشراف الديوان السياسي السري للحزب الدستوري بإشراف الدكتور الخبيب ثامر وبعض الرفاق مثل الهادي خفشة الذي عاد من باريس وأخذ في تنظيم صفوف الحزب من جديد وإعادة تركيز خلاياه في الجهات وفي العاصمة. وكل هذه الأنشطة كانت سرية لأن الأحكام العرفية ماتزال سارية المفعول والمناضلين الدستوريين الذين وقع تسريحهم من السجون خاضعون للإقامة الجبرية وللرقابة الإدارية ولم يمنع ذلك شعب الحزب الدستوري من إحكام التنظيم والصلة ببعضها وبالقيادة السياسية. وتمثل ذلك في التعليمات التي أعطيت لها بتنظيم مظاهرة إحتجاج إستقبل بها التونسيون المقيم العام Eric Labonne الجديد بمجرد وصوله من فرنسا ونزوله من الباخرة في ميناء تونس يوم 24 أكتوبر 1938 وشارك في المظاهرة أعداد غفيرة من الرجال والنساء ومن السجناء والسجينات الذين وقع إطلاق سراحهم وكانوا ينادون جميعا بإطلاق سراح المعتقلين الدستوريين وكل الزعماء وتلبية المطالب الشرعية للشعب، بعد المظاهرة إعتقل كثيرا من المشاركات والمشاركين فيها.

ونظرا لعجز السلطة رغم كل وسائل القمع المستعملة للقضاء على الحركة الوطنية اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إرسال وفد برلماني فرنسي إلى تونس برئاسة La Grossilière لدراسة الوضع عن كثب في تونس واتصل بوفود سياسية من كل الجهات وكانوا جميعا يطالبون بسراح القادة المسجونين وتلبية المطالب الوطنية التي تقدم بها الحزب الدستوري.

وفي شهر جانفي 1939 عند زيارة رئيس الحكومة الفرنسية Dalladier إلى تونس نظمت مظاهرة في العاصمة ومظاهرات إحتجاجية في باردو وبنزرت وصفاقس شاركت فيها المرأة وإثرها وقع إلقاء القبض على العديد من المشاركين والمشاركات ومحاكمتهم.

وعند قيام الحرب العالمية الثانية سنة 1939 قررت فرنسا تحويل قضية محاكمة الزعماء السياسيين عن أحداث 9 أفريل 1938 من تونس لتكون من أنظار المحكمة العسكرية في مرسيليا ونقلتهم من السجن العسكري بتبرسق وغيره إلى سجن Fort Saint Nicolas قرب مرسيليا (1) وFort Montluc وFort Maison Carré وFort Vançia قرب ليون .كما ظهرت من جديد جريدة «تونس الفتاة» في 5 نوفمبر 1938 وظهرت جريدة أسبوعية «Action nord africaine» في 8 ماي 1939 يشرف عليهما نخبة من المناضلين الشبان منهم رشيد إدريس.

ولكن عملية تصفية العناصر الدستورية لم تنته مع إيقاف كل القادة السياسيين وتم في نوفمبر 1939 إيقاف من بقي من أعضاء الديوان السياسي الخامس ممن كان خارج السجن كالباهي الأدغم الذي تحمل سابقا مسؤولية كاتب عام للشبيبة المدرسية كما وقع إيقاف الهادي خفشة في 31 أوت 1938 وكذلك الهادي السعيدي أحد قادة المقاومة الوطنية السرية.

كما نشطت الإستعلامات الفرنسية وتعرفت على أنشطة فرقتين من رجال المقاومة السرية وأوقفتهما، وكانت هذه الشبكات تعمل على تخريب المصالح الإستعمارية في بعض المدن مثل القيروان ومارث وقابس وتونس(2).

(1) Slimane ben Slimane ; Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

(2) Rachid Idriss: Reflet d'un combat ISMN 1996.

المنصف باي الملك الوطني

الجـــزء الرابع (1939 ـ 1945)

الحركة الوطنية والحرب العالمية الثانية

القوى المتقابلة ألمانيا، إيطاليا و اليابان (المحور) ضد فرنسا، أنقلترا، الولايات المتحدة وروسيا (الحلفاء)

المنصف باي رمز للحركة الوطنية (1) (19 جوان 1942 ـ 14 ماي 1943)

هو إبن الناصر إبن المشير محمد باي دخل المدرسة الصادقية (إبتدائي) ثم واصل بها تعليمه الثانوي دون إتمامه مع تلقّي دروس خاصة بالقصر واختلط بأبناء الشعب وتفاعل مع أحاسيسهم وعرف بدماثة أخلاقه، فهو باي ليس كالبايات.

كان مستشار والده الناصر باي منذ توليه الحكم سنة 1906 وكانت له ولإخوته علاقة بحركة الشباب التونسي، تأثر بالشعر الملتزم للشاذلي خزندار وبأفكاره الوطنية.

تولى الحكم يوم 19 جوان 1942 خلال الحرب العالمية الثانية ورغم سعي قوات الحلفاء من جهة و قوات المحور من جهة أخرى لجلبه إلى مساندتهم فإنه وقف موقف الحياد ولم ينزحزح عنه.

كان متعاطفا مع الحزب الدستوري منذ إنبعاثه سنة 1920 ويبدو أنه أعطي بطاقة وانخرط فيه وأقنع والده بحسن توجهات الحزب.

هو الذي دفع وفد الأربعين من الحزب والأعيان لتقديم مطالبهم إلى والده الناصر باي يوم 18 جوان 1920 رغم معارضة الوزير الأكبر الطيب الجلولي وشجع على

(1) Omar Khlifi: Moncef Bey, le roi martyr, 1995. Kahia édition Radès 1994.

بعث الهلال الأحمر سنة 1943 وكان مقره بالمدرسة الصادقية يشرف عليه الشاذلي زويتن كما ساهم في إيواء كثير من التونسيين في مأوى الجبل الأحمر.

لعب المنصف باي دورا أساسيا في إقناع والده بالتنازل عن العرش وتكذيب مانشرته جريدة Le Petit journal من إدعاء عن تبرئ الناصر باي من الحزب الدستوري، وهو الذي قام عن طريق صديقه الشاعر الشاذلي خزندار بدعوة الحزب لتنظيم إضراب ومظاهرة يوم 5 أفريل 1922.

عيّن وليا للعهد في 26 أفريل 1942 ثمّ تولّى العرش يوم 19 جوان 1942.

كان وطنيا صادقا جاءت الوفود بصورة تلقائية من كامل البلاد لتهنئته بقصر المرسى لما عرف عنه من وطنية وتواضع وكان يحرضهم على الوحدة ونبذ الخلافات.

عندما جاء الدكتور محمود الماطري خاطبه قائلا «سوف ترى أني لست كالبايات الآخرين إني وطني غيور مثلك» ثم وضع يده على رقبته وقال «إني مستعد للتضحية بمكان هذه الأصابع الأربعة في سبيل سعادة شعبنا» فأخذ الماطري يده يقبلها فسحبها وقال له «لقد إنتهت عادة تقبيل اليد التي قررت إلغاءها فأصبحنا الآن كلنا إخوانا».

بعث مجلسا خاصا برئاسة شقيقه حسن باي لمساعدته على تدبير شؤون الدولة ومن بين أعضائه وطنيون مخلصون مثل محمود الماطري ومحمد بدرة والصادق الزمرلي (الذي أصبح مدير التشريفات) ومحمد علي العنابي.

قام بإعداد مذكرة جاءت بعد إستشارة ممثلي الشعب بعثها إلى رئيس الدولة الفرنسية المريشال بيتان عن طريق المقيم العام الأميرال إستيفا، قدّم فيها مطالب مستعجلة طبقا لروح معاهدة الحماية لا ممارساتها، من بينها بعث مجلس تشريعي ومجالس بلدية منتخبة وإزالة الفوارق بين الفرنسيين والتونسيين في الأجور والمرتبات وإقرار إجبارية التعليم وهي نفس المطالب التي أقرها مؤتمر الحزب الدستوري سنة 1937.

بعث المنصف باي رسالة في 12 نوفمبر 1942 إلى F. Rooswelt رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق القنصل الأمريكي بتونس Hooker Doolittle عبر فيها عن تفهم دخول الحلفاء الحرب ضد المحور قائلا إنّه مامن شك أن نيتهم الأخذ بيد الشعوب المستضعفة وإعطائها الحق في المطالبة بتقرير مصيرها ومنها تونس وذلك طبقا للميثاق الأطلسي لتعمل على تحسين أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية.

وكان المنصف باي قد تلقى يوم 7 نوفمبر 1942 عن طريق المقيم العام الأميرال Estiva رسالتين الأولى من F. Rooswelt والثانية من المارشال Pétain رئيس حكومة Vichy الموالية للمحور.

الأولى تعبر عن تعاطف الولايات المتحدة مع مطالب الوطنيين التونسيين يعلمه فيها بقرب دخول جيوش الحلفاء إلى تونس ويطلب منه تسهيل تحرك الجيش الأمريكي.

أما رسالة المارشال Pétain فكانت تدعوه حسب معاهدة الحماية للوقوف في صف الجانب الفرنسي أي المحور.

ونظرا للموقف المحايد الذي سار عليه المنصف باي قرر أن يركز إهتمامه بتجسيم سيادة الشعب التونسي طبقا لمعاهدة باردو لسنة 1881.

ونشطت الجمعيات في عهده مثل الكشافة والخيرية والشبيبة الدستورية ومنظمات الشباب والهلال الأحمر.

وطلب من المقيم العام التدخل لدى الحكومة الفرنسية لإطلاق سراح المعتقلين التونسيين في سجون تونس والجزائر وفرنسا.

أعاد الباي هذا الطلب عدة مرات وعند دخول قوات المحور إلى تونس أمر المقيم في غرة ديسمبر 1942 بإطلاق سراح المساجين السياسيين بتونس إثر الإنتفاضة التي قاموا بها في السجن المدني وقتل خلالها أربعة شهداء وعند خروج المعتقلين إستقبل الباي ثلاثة منهم وهم الدكتور الحبيب ثامر ورشيد إدريس وحسين التريكي، وأعرب لهم عن قناعته بخدمة القضية التونسية ولو دخل من أجل ذلك السجن أو مات

نعيجة لذلك، ومن بين زعماء الحزب الذين إتصلوا به حسن القلاتي والصادق المقدم اللذان أعلماه بأن الشعب متعاطف مع قوات المحور ضد فرنسا التي تستعمره. أما بورقيبة الذي كان قابعا في سجن Saint Nicolas قرب مرسيليا فكان يحذر الشعب التونسي من التعاطف مع المحور لأنه بحدسه تصور أن الحلفاء سوف ينتصرون على المحور ويخاف على الشعب التونسي من إنتقام فرنسا منه وتمكن عن طريق زوجته ماتيلد أن يبعث رسالة إلى الحبيب ثامر في هذا المعني للعمل بمقتضاها وأخفت زوجة بورقيبة الرسالة في نعل حذائها وأوصلتها وأيد هذا التوجه جلولي فارس والمنجي سليم وحتى عبد العزيز الثعالبي.

يوم 26 أكتوبر 1942 هدد الباي بالإستقالة لقلّة أدب الأميرال ستيفا لكن وبعد تلقيه برقية تقدير ومحبة من الماريشال بيتان لشخص المنصف باي، إستقبل الباي المقيم العام وتحادث معه عن الإصلاحات الممكن إدخالها في تونس حسب المقترحات التي قدمها الباي إلى رئيس الجمهورية الفرنسية.

1) أول حكومة وطنية يعشها المنصف باي

عوّض الباي وزراءه بوزارة جديدة يرأسها محمد شنيق دون إستشارة المقيم العام ومن أعضائها الدستوريين محمود الماطري وزير الداخلية وصالح فرحات وزير العدل، وآتخذت الحكومة قرارات هامة رغم عدم موافقة المقيم العام عليها وتتمثل في:

- إلغاء الأمر الصادر سنة 1898 القاضي بتمكين المعمّرين من أراضي الأوقاف.

- المساواة بين التونسيين والفرنسيين في المرتبات وألغى الثلث الإستعماري فأصبحت أجور التونسيين مساوية لأجور الفرنسيين.

- تشجيع الأحزاب والمنظمات على نشاطها.

شهد الحزب الدستوري الجديد نشاطا حثيثا برئاسة الدكتور الحبيب ثامر وكان بورقيبة منفيًا في فرنسا ومع ذلك أعلن مساندته للحلفاء لا للمحور، أصدر الحزب جريدة بآسم «إفريقيا الفتاة» ونشطت الجمعيات مثل الكشافة والخيرية.

2) دخول قوات المحور إلى تونس (من 10 نوفمبر 1942 إلى 13 ماي 1943)(1)

يمكن إعتبار تونس أنها دخلت الحرب رغم إرادتها بوصفها مستعمرة فرنسية وأحرقتها ويلات الحرب بالقنابل والدمار من طرف جيوش المحور والحلفاء معا حتى جاءت حكومة Vichy وأعلن المارشال Pétain الإستسلام، أثناء الإحتلال الألماني لباريس وفي تونس وقعت إشتباكات بين الصهاينة والتونسيين في بعض المدن منها قابس وسليانة.

كان دخول تلك القوات قد قلب الأوضاع في تونس حيث أصبحت السلطة الفرنسية صوريّة أمام جيش الإحتلال وآتخذ الباي موقفا محايدا إزاء الحلفاء والمحور رغم الضغوط المسلطة عليه من كلا الجانبين للإنحياز إلى أحدهما.

3) التعاطف مع المحور(2)

لم يتهم المنصف باي أو الشعب التونسي وحده بالتعاطف مع الألمان في ذلك الوقت بل كل الدول العربية متهمة، يقول المثل (عدو العدو صديق) لأن معظمها خاضع للإستعمار الأنقليزي أوالفرنسي وهم أعداء الألمان ويساندون الحركة الصهيونية أيضا ومن الدلائل على ذلك التعاطف ثورة رشيد الكيلاني في العراق ومقتل الشهبندر في سوريا ولجوء الحاج أمين الحسيني زعيم فلسطين وفراره من القدس إلى برلين حيث وجد الدعم من الألمان.

ثم نفي فرنسا للملك محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر ودخول المندوب السامي الإنقليزي شاهرا مسدسه على الملك فاروق في قصر عابدين بالقاهرة مهددا إياه بالخلع عن عرشه. والتهمة الموجهة إليهم جميعا ميلهم للألمان.

ولم تكن ميول الشعب التونسي أو العرب إلى ألمانيا ضد الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية محبة في الألمان لكن محبة في الحرية والإنعتاق من دول الحلفاء (أنقلترا وفرنسا) التي تستعمرها والصهيونية التي تحارب العرب ويساندها الحلفاء.

(1) Rachid Idriss : Reflet d'un combat ISMN 1996.

(2) إحسان حقي : تونس العربية، دار الثقافة بيروت.

4) عودة بورقيبة من سجن Saint Nicolas

يوم 7 أفريل 1943 نزلت طائرة إيطالية كانت تقل الزعيم بورقيبة في مدينة منزل تميم وفي بداية ماي بدأت قوات المحور بالإنسحاب نحو إيطاليا بحرا ونصحت زعماء الحزب بالهجرة فامتنع الحبيب بورقيبة وهاجر الحبيب ثامر والطيب سليم ويوسف الرويسي والهادي السعيدي والحبيب بوقطفة إلى ألمانيا خوفا من إنتقام فرنسا.

وفعلا بدأت فرنسا بالإنتقام من كل الوطنيين وعلى رأسهم المنصف باي الذي عزلته بتهمة باطلة وهي التعاون مع جيش العدو (الألمان والإيطاليين) واتخذت هذه التهمة ذريعة لمدة سنوات للقضاء على رجال الحركة الوطنية.

5) دخول الحلفاء إلى تونس

يوم 7 ماي 1943 دخل الحلفاء إلى تونس بعد إنتصارهم على جيوش المحور وعاد الإستعمار بقوة مما شجع المقيم العام بالنيابة الجنرال "جوان" على دعوة المنصف باي للتنازل عن العرش وآتهامه بالتعاون مع المحور، فرفض الباي التنازل يوم 13 ماي 1943.

6) خلع المنصف باي(1)

صدر قرار من الجنرال "جيرو" قائد الجيوش الفرنسية بتونس بخلع المنصف باي بتاريخ 14 ماي 1943 وذلك بمجرد إنتصار الحلفاء على جيش الألمان والإيطاليين الذي أخذ ينسحب في إتجاه الوطن القبلي نحو إيطاليا بحرا، وتعويضه بولي العهد الأمين باي، ونفيه إلى الأغواط بصحراء الجزائر ونقلته طائرة عسكرية في نفس اليوم.

يكاد يكون المنصف باي الملك الوحيد في العائلة الحسينية الذي عرف بتوجّهه الوطني منذ توليه للحكم، وأمام تعنّته وصموده أقدمت فرنسا على عزله ونفيه خارج الوطن وتنصيب الأمين باي مكانه.

(1) كان لقرار عزل الملك المنصف باي إجماع عربي مطلق ضد فرنسا حدث لأول مرة بعد 62 عاما من إحتلال تونس، وتم ذلك على يد الجنرال Juin بإذن من الجنرال Giraud قائد الجيوش الفرنسية بتونس، طلب من الباي الإستقالة يوم 13 ماي ولما أبى عزله يوم 14 جوان 1943 ونفاه في صحراء الجزائر في اليوم الأول من دخول قوات الحلفاء وطرد جيوش المحور من تونس.

7) الحركة المنصفية

بمجرد عزل المنصف باي الملك الوطني والشعبي عبر الشعب التونسي والمجتمع المدني عن غضبه على قرار الحكومة الفرنسية وذلك بتنظيم المظاهرات والإضرابات وعقد الإجتماعات وإصدار اللوائح والكتابة في الصحف.

وتواصل نشاط الحركة المنصفية في تونس وخارجها بإتفاق كل التيارات السياسية والمنظمات الوطنية وذلك بتنسيق بين الحركة الزيتونية والحزبين الدستوريين القديم والجديد من 1944 إلى 1947 للمطالبة بإعادة المنصف باي إلى عرشه ومن الأعضاء البارزين في الحركة المنصفية محمد شنيق(1) ومحمد بدرة وعزيز الجلولي، وتواصل نشاط تلك الجبهة الوطنية حتى إنعقاد مؤتمر ليلة القدر سنة 1946.

8) بعث جبهة وطنية(2)

حاول الوطنيون الذين يمثلون مختلف التيارات السياسية توحيد جهودهم بتكوين جبهة موحدة تعمل على تحقيق المطالب التونسية وتكون بقيادة المنصف باي الملك الوطني وكان ذلك إثر عودة بورقيبة من سجن Saint Nicolas بمرسيليا في 8 أفريل 1943 لكن في الأثناء وقعت الإطاحة بالمنصف باي يوم 14 ماي 1943 ونفته فرنسا إلى مدينة الأغواط بصحراء الجزائر ثم إلى مدينة Pô بفرنسا.

تكونت لجنة إجتمعت لأول مرة يوم 30 أكتوبر 1944 وأعضاؤها هم الحبيب بورقيبة ممثل الحزب الدستوري الجديد وصالح فرحات ممثل الحزب الدستوري القديم ومحمد بن رمضان رئيس القسم التونسي بالمجلس الكبير والطاهر بن عمار عضو المجلس الكبير رئيس الغرفة الفلاحية ومحمد بدرة ممثل الحركة المنصفية والفاضل بن عاشور عن الحركة الزيتونية وكذلك مصطفى الكعاك(3) (الذي تولى الوزارة الكبرى بعد صلاح الدين البكوش) وأصدرت اللجنة لائحة أهم ما جاء فيها :

المطالبة بالإستقلال الداخلي، وفي إجتماع لاحق طالبت ببعث نظام دستوري.

(1) كان رئيس حكومة التفاوض سنة 1951 ثم أقيل وعوض بصلاح الدين البكوش الموالي لفرنسا.

(2) Lotfi Chaibi ; Socialistes français et nationalistes tunisiens, Histoire d'une rencontre 1945-1956. imp Orbis ; 1997.

(3) نفس المصدر.

9) ردود الفعل الشعبية

كانت ردود الفعل شديدة ومؤثرة عندما أجبرت فرنسا المنصف باي على التنازل عن الحكم تعسفا ولما لم يستجب خلعته بالقوة عن عرش أجداده يوم 14 ماي 1943 وطالبت كل الأحزاب والمنظمات والجمعيات بإرجاعه إلى العرش عدا الحزب الشيوعي.

وأعطى عزله قهرا دفعا كبيرا للحركة الوطنية ووحّد جميع الصفوف وتكونت جبهة قومية «عرفت بالحركة المنصفية» ضمّت الحزب الدستوري القديم والجديد والمستقلين وعلماء جامع الزيتونة وأرباب الصناعة والتجارة والقسم التونسي من المجلس الكبير وأصبحوا ينادون جهرا وبصوت واحد مرتفع بآستقلال تونس وإعادة المنصف باي رمز السيادة الوطنية.

إتسع المدّ الوطني وصمود المناضلين عندما نقلت الحكومة الفرنسية المنصف باي إلى منفاه في Pô بفرنسا.

تمكّنت من زيارته عائلته ووزراؤه القدامى وثلّة من المناضلين أمثال الجلولي فارس والعابد بوحافة و عزّوز الرباعي وأحمد بن صالح، وربط معه الزعيم بورقيبة الصلة وكان هاربا في القاهرة بمكتب المغرب العربي وسمح له الباي بأن يتكلّم بآسمه في المنتديات الدولية، وكلّفه بإثارة القضية التونسيّة لدى منظمة الأمم المتحدة.

صدى قضية المنصف باي في الصحافة

بداية من سنة 1947 عند إلغاء الرقابة على الصحافة، أشادت الصحف التونسية والعربية بمواقف المنصف باي الوطنية وشهّرت بما تعرّض له من طرف السلطة الفرنسية وأيّدت مواقفه وتضامنت معه وطالبت بإعادته إلى العرش.

وكانت رسائله التي يوجّهها إلى أهله أو الوطنيين أو قادة بعض الدول أمثال المرحوم محمد الخامس ملك المغرب (إثر خطاب طنجة في أفريل 1947) وإلى عبد الرحمان عزّام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية طافحة بالإيمان القومي بقضية التحرّر والإنعتاق، وبالروح الوطنية العالية.

10) المقاومة السريّة خلال الحرب العالمية الثانية 1942 - 1943

إشتدت عمليات الإنتقام والقمع التي تقوم بها السلطة الإستعمارية ضد المواطنين منذ 1939 وزادت ضراوة في عهد المقيم العام Marcel Peyrouton من سنة 1940 إلى 1942 لأن عمليات المقاومة الوطنية تواصلت بدون فتور من مظاهرات وتخريب وإلقاء القنابل والمفرقعات على قوات العدو وتكونت حركة سرية مسلحة تقوم برد العنف بالعنف وبالسلاح وتكونت مجموعات سرية مسلحة بقيادة عباس آغا وسليمان آغا وبشير زرق العيون مهمتها تخريب المؤسسات والمصالح الإستعمارية وكانت أخبار تلك العمليات تتناقلها بعض الإذاعات التي من بينها إذاعة برلين بإشراف يونس البحري، وكان رد السلطة الفرنسية إصدار أحكام بالسجن والإعدام والأشغال الشاقة ضد المسؤولين والمنفذين لتلك لعمليات وضد الزعماء السياسيين إلى جانب إستشهاد كثير من الوطنيين تحت التعذيب في سجون الجزائر وسجن حراش وسجن لمباز وسجن ورقلة(1).

(1) انظر قائمة شهداء الوطن في الملاحق في آخر الكتاب.

المـرحلـة الثانية للحركة الوطنية

(1956 - 1945)

الجـــزء الأول 1945 ـ 1952

أولا الإنتفاضة الشعبية

أ) ثـورة المـرازيق 1942 ـ 1944 (1)

(في عـهـد الأمين باي 1943-1957 والمقيم العام Le Général MAST 1943 ـ 1947)

تـأتي ثورة المرازيق مثل غيرها من إنتفاضات الساحل أو الجنوب أثناء الحرب العالمية الثانيـة وعـودة الـقمع الفرنسي بتونس بعد هزيمة الألمان وآنسحابهم لتـقيم الدليل مرة أخرى على سوء نية السلطة الفرنسية وآستغلال رغبتها في الإنتقام من الوطنيين التونسيين بدعوى تجاوبهم وتعاونهم مع جيش المحور (إيطاليين وألمان) أثناء إحتلالهم لتونس.

وكانت سنة 1943 سنة المحاكمات والإعدامات لعشرات من المناضلين في معظم ولايات الجمهورية بتهمة التعاون مع أعداء فرنسا وتهمة التخريب.

إعترض المرازيق كغيرهم من القبائل على الإحتلال والتوغل الإستعماري في مناطقهم 1882 وشاركوا في ثورة الجنوب سنة 1915.

تحدّث الملازم "سيران" في «مسالك المرازيق» عمّا لقيه من مقاومة لديهم عند مطاردته لهم ولم يكن موضوعيا وتحدّث محمد المرزوقي في كتاب «ثورة المرازيق» عن دورهم في مقاومة الإحتلال.

(1) **المصدر** : محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية 1973، ودماء على الحدود الدار العربية للكتاب سنة 1975.

أما أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية الذي يعبر عن وجهة نظر الحماية فهو يحاول دوما أن يقلل من الخسائر في صفوف الجيش الفرنسي، كلما حدثت معركة بين رجال الأمن والثوار.

لم تكن قبيلة المرازيق خاضعة للتجنيد أو دفع الضرائب (المجبى)، وفي المقابل تمد السلطة الفرنسية بأفضل فرسانها (المخزن) (قوميّة) الذين آشتهروا بمعرفتهم الجيدة لمسالك الصحراء.

إحصاء سنة 1946 يذكر أن قبيلة المرازيق هي أكبر قبائل نفزاوة تعدّ أكثر من 8000 نسمة بكامل ولاية قبلي يسكنون في دوز والعوينات.

وهم بدو رحّل، في الصيف والربيع يتنقّلون إلى شمال تونس بحثا عن الماء والمرعى لأغنامهم، وفي الشتاء والخريف يعودون إلى مقراتهم للفلاحة والعناية بالنخيل، يزودون أسواق الكاف وڤفصة بالأغنام والصناعات الصوفية والتمور ويشترون في المقابل الحبوب.

أسباب الثورة

الأسباب متعددة، إقتصادية وإجتماعية وسياسية شجع عليها دخول الجيش الإيطالي لنفزاوة خلال الحرب العالمية الثانية ومن بين الدوافع مقاومة الإحتلال الفرنسي الذي كان يعاملهم كأنهم جنود (بوصفهم في منطقة التراب العسكري) وأقلّ هفوة تكون عقوبتها السجن أو النفي من 15 إلى 30 يوما.

الإحتلال الإيطالي لدوز وقع في 12 ديسمبر 1943 خلال الحرب العالمية الثانية وعبّر السكان عن فرحتهم وقام البدو وعامل نفزاوة وشيخ العوينة بمساعدة الغزاة الجدد إنتقاما من معاملة الفرنسيين لهم.

العامل علي إبن أبي الضياف صارح القبطان قائلا «أنا ممثّل الباي ومسؤول عن منظوريه»، وبعد خروج المحور وعودة فرنسا حكمت عليه بالإعدام بتهمة التعاون مع جيش المحور، ويطلب من الأمين باي لدى شارل ديڤول عند زيارته إلى فرنسا عفا عنه.

ولم يشذ المرازيق عن بقية التونسيين الذين تعاطفوا مع قوات المحور إيطاليين وألمان أثناء الحرب العالمية الثانية أملا في مساعدتهم على التخلص من فرنسا وتأثرا بدعاية الألمان «الرايخ الثالث» على أنهم أصدقاء العرب والمسلمين.

وكان قادة الجيش الإيطالي المنتصبين بدوز وڤبلي يقولون للأهالي جئنا لمساعدتكم ومساعدة الدستوريين «وفي المقابل جندوا منهم جواسيس يراقبون تحركات الحلفاء ويمدون الجيش الإيطالي بالطعام».

عملية وطنية

بدأ المخازنية المرازيق بعد إنهزام فرنسا أمام جيش المحور يخالفون أوامر ضباطهم الفرنسيين، فقد تخلّت سريّة يقودها محمد بن خالد عن موقعها في حصن Fort Saint بعد إستيلائها على السلاح والمهاري ثمّ توجّهت إلى غدامس حيث يوجد الإيطاليون.

وفي الجريد عندما كانت مجموعة من القومية متّجهة إلى الجزائر هاجم الثوار قائدها الفرنسي ومساعديه واستولوا على المهاري والأسلحة وعادوا إلى دوز.

لماذا الإنتفاضة

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وانهزام المحور وآنتصار الحلفاء وجد المرازيق الذين تعاونوا مع المحور أنفسهم أمام خيارين،إما الإستسلام ومايعنيه من إهانة ومحاكمة وسجن وحتى إعدام، أو سلوك المقاومة وهو ماتمّ إختياره.

ومن الأسباب التي أكدت الإختيار الثاني، ظروفهم المعيشيّة القاسية إلى جانب الجفاف سنتي 1940 و1941 مما أدّى إلى موت قطعانهم وهو موردهم الإقتصادي الأساسي، ولظروف الحرب التي يحاكمون فيها بمجرد الوشاية، وكثرة مراقبتهم ومنع تحركهم الموسمي للبحث عن المراعي لقطعانهم، يضاف إلى ذلك غلاء المواد الغذائية وندرتها كالسكر والزيت، وكان الإيطاليون يقومون باحتكار الزيت ويسرقون التمر ليلا متسللين من ثكناتهم.

إنتشار الوعي الوطني

كان لنفي قادة الحزب الدستوري الجديد في الجنوب التونسي قبلي وتطاوين دور أساسي في نشر الوعي الوطني نتيجة إتصالاتهم مع المواطنين وبعثت أول نواة دستورية بدوز سنة 1937 رئيسها سالم عبد الرحيم، كما غذاها بعض الطلبة أصيلي الجهة الذين وقع إبعادهم من العاصمة إلى قبلي.

وآنتشرت الحركة في أوساط الشباب وتكوّنت شعبة برئاسة الناصر بلحاج وشجعهم الضباط الإيطاليون على النشاط الدستوري، وآنضم بين سنتي 1942 و1945 مئات من الشبان إلى صفوف المحور، يضاف إلى ذلك إنتشار إشعاع الحزب الدستوري في كل مكان في عهد المنصف باي.

الإصطدام مع الفرنسيين

كان أوّل إصطدام مع الجيش الفرنسي عندما جاءت سرية من وادي سوف بالجزائر وتمركزت حول دوز لمراقبة تحركات الإيطاليين وبالغت في الإعتداء على الناس وأرزاقهم ولم يحرك الإيطاليون ساكنا.

وآتصل الأعيان بالقيادة الإيطالية وقالوا لهم إن لم تتحركوا فإننا ندافع عن أنفسنا بكل الوسائل فقالوا لهم نعطيكم السلاح للدفاع.

تجند 7 شبان وكان أوّل إصطدام مع الفرنسيين يوم 1 جانفي 1943.

يرى الملازم "سيران" أنّ هذه الإنتفاضة الدموية مرّت بثلاث مراحل.

1 ـ من جانفي 1943 إلى ماي 1944 (مقاومة الجيش الفرنسي على شكل مجموعات صغيرة)

2 ـ الهجوم على حصن دوز في 28 ماي 1944 ومعارك في العرق شارك فيها ثوميّة فارّين تكبّد فيها العدو خسائر كبيرة.

3 ـ تقهقر الثوار بعد إصابة قائد الثورة علي الصيد بجروح بليغة.

1) واقعة المنثار 1 جانفي 1943

كان أول إشتباك بين الشبان السبعة مساء يوم الجمعة 1 جانفي 1943، كانوا وقتها يحرسون قرية العوينة عندما حاول بعض جنود من سرّية الفرنسيين السطو على حيوانات المرازيق، حدث بينهما إشتباك خلف جرحى من الجانبين.

2) واقعة وادي المالح 23 جانفي 1943

حطّ الملازم "دي لابريار" قرب دوز مع سرّية قدمت من وادي سوف وبدأ جنوده في نهب قطعان المرازيق فخرج عليهم جنود من الإيطاليين بدباباتهم وفرسان المرازيق، مات في المعركة الملازم "دي لابريار".

3) واقعة طويل كعرودة في 13 فيفري 1943

إسم لربوة جنوب دوز تمكّن ستة شبان عند نصب كمين لجنود فرنسيين في كعرودة من قتل قائدهم وأسروا جنديين.

عودة القوات الفرنسية 23 مارس 1943

عند إنسحاب الإيطاليين إحتل الفرنسيون دوز من جديد وبدأوا في ملاحقة المرازيق الذين حاربوهم وذلك بإلقاء القبض على أهلهم وتمكنوا من أسر البعض وأحالوهم على المحاكم العسكرية.

1) معركة تارسين 24 ماي 1944

بعد تحوّل الثوار الباقين إلى "ثرعة علي" بجبال الظاهر الشرقي شددت عليهم فرنسا الحصار ووضعت الحراسة على كل الآبار المحيطة بهم وأعادت الرعاة بحيواناتهم إلى تلك المناطق لحرمانهم من الماء والغذاء، ولما تعرّضت عائلات من دوز إلى معاملات وحشيّة هاجم الثوار بعض صبابحية عند إستراحتهم بـ"سمائد الدزرة" وقتلوا ثلاثة منهم وأسروا الباقين وأخذوا برانيسهم الزرقاء.

2) معركة دوز 28 ماي 1944

علم الثوار بأن السلطة العسكرية سوف تنقل نساءهم وأهلهم من محتشد قرب دوز إلى التراب الجزائري، فضبطوا خطة وهاجموا حصن دوز بقيادة علي الصيد ودعوا رفاقهم المتفرّقين في الصحراء إلى مشاركتهم في العملية، تعرّف الجيش على الخطة السرّية فلمّا شاهد الثواراالأضواء في الثكنة والحراسة حولها إرتجل علي الصيد خطّة جديدة «هجوم جماعي في صف واحد».

الحصيلة تتمثل في قتل قائد الحامية De la Ferte وعشرة جنود وآستشهد أربعة مقاومين واستولى الثوّار على سلاح الحامية ومؤونتها وحملوها في شاحنات فرنسيّة ومعهم 44 أسيرا وآتجهوا إلى جنوب دوز «بستان عثمانة».

واتجه فريق اخر من الثوار إلى مدينة دوز وآنتقموا من بعض الخونة وحطموا متاجرهم وآستولوا على ما فيها.

وبناء على طلب شيوخ القبيلة أطلق علي الصيد سراح الأسرى تحسبا لما قد يلحق السكان من الضرر.لم يحسن الثوّار إستغلال هذا الإنتصار.

وكان ردّ فعل السلطة أن قامت بتجنيد إجباري لعديد من سكان الجنوب ضد الثوّار إلى جانب قدوم نجدات عسكرية من قسابس بما في ذلك الطائرات والمصفحات وفرقة من الجيش السينغالي، ودارت معركة غير متوازنة بين الثوّار والجيش الفرنسي «بالعرق» مات فيها 50 ثائرا.

يقول الملازم "سيران" رغم القمع الشديد والغرامات المالية الثقيلة بقي بعض الفلاّقة بالصحراء ولم يكن في إستطاعتهم الإستمرار لولا مساعدة السكان لهم سرّاً.

3) معركة طويل الصابرية في 15 جوان 1944

جاءت بعد معركة بئر الأندلس في 12 جوان 1944 التي جرح فيها الملازم"سيران" وجاءته تعزيزات من برج الباف 500 جندي و50 صبايحيا وأصبح الجيش

الفرنسي يعدّ 1500 جندي وأربع طائرات، دامت المعركة نحو نصف يوم دون إنقطاع إستشهد فيها أربعة ثوار وجرح قائدهم علي الصيد وفقد عينه.

أفلت عدد من المجاهدين واستمروا في مناوشات متقطعة ضد جيش الإحتلال إلى أواخر أوت 1944 وقد أنهكهم الجوع والعطش والشمس المحرقة والعزلة فآستسلم البعض إلى العدو وفرّ الآخرون إلى ليبيا.

4) معركة أم العقل في 17 أكتوبر 1943

تجمّع عدد من الثوار الفارّين بجبل حديقة (منطقة بني زيد) وقد تسرّب إثنان منهم دون إعلام الآخرين ليلة 14 أكتوبر وآختطفا مهرتين على ملك الفرنسيين فخرج في تتبّعهم الملازم"سيران" ومعه ستّون جنديا، وبعد يومين وصلوا إلى "أم العقل" وهي جبال متصلة بجبل حديقة آشتبكوا مع الثوار وتمكنوا من أسر بوبكر زغودة وأعدموه بالرصاص.

5) معركة الفنّة 21 أكتوبر 1943

تحول الثوّار بإبلهم إلى مضايق جبل «طباقة» وكانت السرّية الفرنسية تقتفي أثرهم وفي الطريق إستولت على 46 جملا على ملك ثوّار من أولاد بوبكر.وفي فنّة الحصان إستطاع الثوّار قتل الصبايحي الحبيب غرس الله.

ب) آنتفاضة قصور الساف سنة 1943

كانت قد قامت قبلها إنتفاضات فردية متعددة في بعض المدن والقرى، في دفاش سنة 1941 حيث تمكن المتظاهرون من قتل عون من الجندرمة وكذلك في توزر ونفطة وفي المحرص وأريانة.وكانت كل تلك الإنتفاضات تعبر عن رغبة في التحرر من الإستعمار الفرنسي الذي تمكنت ألمانيا من كسر شوكته واحتلال باريس.

وانضم إلى ذلك التوجه التحرري بعض أصحاب المصالح المتعاونين مع الحماية أمثال العامل أحمد الزاوش وعلي بن ضياف وخليفة الجبنياني ومنصور بن سليمان وعبد الحميد بن خود و16 عمدة.

وكانت الإنتفاضات أحيانا ردود فعل فردية أو فئات ضد السلطة الإستعمارية التي عمدت إلى الإنتقام مجددا من التونسيين بدعوى تعاونهم مع(الألمان والإيطاليين) ضد فرنسا وإدارتها أثناء إحتلال جيوش المحور لتونس مابين نوفمبر إلى ماي 1943.

والإنتفاضة التي وقعت في قصور الساف هي أيضا حركة فردية شعبية تمكن خلالها المتظاهرون من الإستيلاء على مركز الشرطة وتنصيب شرطة محلية من الشبيبة الدستورية وشبيبة الهلال الأحمر بإشراف عبد السلام القصيبي الذي كان قائدا لهم، وهذه العمليات تمت خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1943 وكان ذلك بتحريض أو تغاضي من الألمان.

وبمجرد إنهزام قوات المحور ودخول الحلفاء ومعهم فرنسا إلى تونس عمّت الفرحة اليهود والفرنسيين ووقع الإنتقام من كثير من التونسيين لتعاطفهم مع قوات المحور ولعب اليهود دورا في الوشاية بالتونسيين.

ج) حركة الفلاقة

مايعبر عنه بحركة الفلاقة هي بصفة عامة تلك الإنتفاضات التي وجدت بالجنوب التونسي في منطقة المرازيق وفي الجريد وبعض مناطق الساحل مثل قصور الساف وأشهرها ثوار زرمدين جاءت كلها عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت العناصر التي قامت بها ذات نزعات مختلفة ولم تجد مساندة شعبية لعدم رضى رجال الحزب عنها ولأنها تقوم بأعمال عنف مسلحة وأحيانا بعمليات سطو وسلب والقائمون بها معظمهم من الريف والشبان المهمشين والعاطلين الفقراء نتيجة أوضاع إستعمارية معيّنة حرمتهم من لقمة العيش والكرامة وكانت السلطة الإستعمارية إمعانا في تجويع الشعب في الوسط والجنوب لاتسمح حتى بآشتراء الأهالي القمح والشعير ونقله من الشمال إلى تلك المناطق إلا بترخيص وبمقدار، وكان البعض من الفلاقة هاربين من التتبعات العدلية وتهم التعاون مع المحور.

فلاقة زرمدين 1945 ـ 1948

تمكن فلاقة زرمدين من مقاومة جنود الإحتلال لمدة سنوات بأسلحتهم التي كانت في معظمها من مخلفات الحرب العالمية الثانية التي تركها الألمان والإيطاليون عند إنسحابهم من تونس إثر هزيمتهم أمام الحلفاء أو فر بها بعض الجنود من الجيش الفرنسي، ثم تمكّنت قوات الأمن من القضاء عليهم دون عناء كبير بعد سنوات نظرا لأنها غير متجذرة ولم تجد مساندة سياسية إلا من طرف أهالي زرمدين وعلى هامش تلك الحركة وجد بعض الشباب الطائش المهمش من زرمدين وغيرها فرصة فقام بعمليات سطو ونهب لكن ألقي عليهم القبض (1) ووقعت محاكمتهم ولم يجدوا أي مساندة لا في زرمدين أو غيرها.

بداية الانتفاضة : إنطلقت في 5 مارس 1943 عندما جاء عامل جمال إلى زرمدين لتجنيد الشباب للخدمة العسكرية مع لجنة من الضباط لكن الهاشمي العيوني شهر العشي والذي فر من الجيش الفرنسي بسلاحه هاجم اللجنة وأطلق النار في الهواء لانهاء عملية التجنيد (التعويض للأغنياء مقابل دفع 8000 فرنك أما الفقراء فيجندون) ولكن الحاج سلامة أحد قدماء المحاربين إعترض سبيله وبعد إصرار الحاج سلامة إضطر إلى إطلاق النار عليه وقتله وفر عامل جمال ومن معه.

فلاقة زرمدين هم عدد قليل لكنه حير الجندرمة والجيش الفرنسي ولم يتمكنوا من العثور عليهم، لم يجدوا مساندة من الحزب لأنه في ذلك الوقت لم يتهيأ بعدُ للمقاومة المسلحة. ظهرت تلك الحركة إثر نفي المنصف باي وانتصار الحلفاء ومعهم فرنسا في الحرب العالمية الثانية وعودتها للإنتقام بشراسة من الوطنيين والتهمة أصبحت معروفة «التعاون مع جيش الألمان».

فلاقة زرمدين كانوا من أحسن الرماة والقناصة فروا من الجيش الفرنسي من ثكنة تبرسق سنة 1943 وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية حاولت فرنسا القبض عليهم وآشتبكت معهم في عدة عمليات إشتهر فيها صالح الوحيشي وشقيقه فرج الوحيشي ومحمد يونب ومحمد بوسويفة وعبد الله بن أحمد. حيروا المستعمر وكانت أكبر معركة

(1) المصدر : مذكرات أحد الثوار : إبراهيم عباس، زرمدين 1990.

وقعت مع العدو في بني حسان سنة 1947 هي معركة «دار علي البريثي» وكان يقيم فيها الجنود الفرنسيون مدججين بالأسلحة. هاجم الفلاقة تلك الثكنة (دار البريثي) وقتلوا وجرحوا أكثر من 10 جنود فرنسيين وفر البقية وقتل في الإشتباك شيخ بني حسان.

وخرج الفلاقة من المعركة سالمين وآستولى المواطنون على مافي تلك القلعة من مؤونة وغيرها لكن الجيش الفرنسي انتشر في المنطقة وعاث فيها فسادا من تهديم للمساكن وإتلاف للمحاصيل الزراعية والحيوانات وإعتداء على السكان بحثا عن الفلاقة.

عند خروج فلاقة زرمدين كأمثالهم من التونسيين في 1948 للمشاركة في حرب تحرير فلسطين وقع الغدر بهم في مسكن ريفي بالقطار (قفصة) وهم في طريقهم إلى ليبيا وتمكن جيش الإحتلال ليلا من محاصرة الكوخ الذي إختفوا فيه ولكنهم قاتلوا وقتلوا جميعا وبقي أحدهم يتخبط في دمائه.

بطولات فردية شعبية نادرة في تاريخ المقاومة وهذا ما يميز إستمرارية الحركة الوطنية في كل الفترات.

ثانيا الإستعداد للمقاومة

(المقيم العام في ذلك الوقت، الطاغية PEYROUTON)

الحركات السرية لم تكن بدايتها بعد أحداث 9 أفريل 1938 وخلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها وبعد خلع المنصف باي والحركة المنصفية، بل جاءت منذ سنة 1937 حيث تكونت لجنة ثورية من أعضائها صلاح الدين بوشوشة ورشيد إدريس ويوسف بن عاشور وألقي القبض على صلاح الدين بوشوشة وخميس الشامخ ثم على رشيد إدريس إثر أحداث 9 أفريل 1938.

وبعد إيقاف كامل أعضاء الديوان السياسي السادس وآخرهم الحبيب ثامر والطيب سليم في 21 جانفي 1941 (1) تكون ديوان سياسي سابع بإشراف رشيد إدريس صحبة صلاح الدين بوشوشة وحسين التريكي وسليمان آغا ويوسف بن عاشور، وخلال الستة أشهر الأولى من بعثه تم طبع وتوزيع عدة مناشير سرية وتنظيم عدة مظاهرات حتى وقع إيقاف أعضائه في منتصف جويلية 1941 فتكون ديوان سياسي ثامن من أعضائه بلحسين جراد وسليمان آغا وتم إيقافهم أيضا(2) وقعت في تلك الفترة عمليات تخريب للمصالح الفرنسية أهمها حرق مستودعات الحلفاء بميناء حلق الوادي وحرق معمل الكحول في سيدي فتح الله (جنوب العاصمة)، وبعث شبكة سرية للمقاومة تسمى «اليد السوداء» لاغتيال الخونة والقيام بعمليات التخريب. في 17 جوان 1941 ألقي القبض على أهم أعضائها ومديرها رمضان القمرتي.

وكانت هناك خلايا أخرى للمقاومة السرية يشرف عليها حسين التريكي ويوسف بن عاشور، ومن أعضاء المجلس الوقتي للمقاومة الهادي شاكر وجلولي فارس.

---

(1) Rachid Idriss: Reflet d'un combat ISMN 1996.

(2) نفس المصدر.

* مجموعة الهلال والهلال الأسود

جناح الهلال : كان يصدر المناشير بالفرنسية في بداية الفترة من 1945 إلى 1947 والهلال رمز للتضحية وللإسلام والأسود رمز للحداد على عزل المنصف باي، إقتصر توزيع المناشير على المدن التونسية (بالبريد،أو دسّ المناشير تحت الأبواب).

وقد نوّه المنشور الأول في جانفي 1945 بالأمريكيين والأنقليز بسبب إمضائهما على الميثاق الأطلسي الذي أعلنوا فيه حق الشعوب في المطالبة بتقرير مصيرها داعيا إياهم لمساندة إستقلال تونس وإرجاع المنصف باي.وكان للهلال الأسود أمل في مساندة العرب وجامعتهم للقضية التونسية

* تشرية الهلال (1) :

يقوم بترويجها حسيب بن عمار بمشاركة حمادي بلوزة وراضي كشك ومراد بوخريص وعبد الحميد الفقي وأحمد بن صالح وزكريا بن مصطفى والهادي الورتاني.

* جناح المقاومة (2) :

يتكون أصلا من عدد من الجنود نحو 15 فروا بأسلحتهم من الجيش الفرنسي وتركزوا في رأس الجبل ورفراف وآتصلوا بالمناضلين فأخذ وهم وقاوموا الجيش الفرنسي.كانت مهمة جناح المقاومة صنع المفرقعات والتخريب : ومن عناصره محمد بسباس وحمادي قمرة والعربي السوداني.

وتدعو التنظيمات الهلال والهلال الأسود بوضوح إلى إستقلال المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) ووحدته.

أما الهلال الأسود فكان بمثابة حركة منصفية تنادي بإرجاع المنصف باي إلى عرشه وطرد الأمين باي الذي نصبته فرنسا.

---

(1) وثائق سمعية تسجيل حسيب بن عمار، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

(2) **المصدر** : الحبيب قرار، لتحيا تونس، مطبعة بوسلامة تونس.

لم ترتبط هذه المجموعة بالحزب إلا سنة 1946 أما النشرية السرية الهلال فكانت تركز أكثر على أصداء القضية التونسية بالخارج من خلال نشاط الحبيب بورقيبة بمصر ولم تتعرض للمنصف باي إلا قليلا وتتحدث دوما عن إستقلال تونس ويساندها الصادقيون والزيتونيون المتعاطفون مع الحزب الجديد وكانت النشريتان السريتان تدعوان إلى تقويض الإستعمار ومقاومته بالسلاح خاصة بعد مؤتمر ليلة القدر الذي إنعقد في 23 أوت 1946 وكانت هناك تشكيلة سرية أخرى هي : الإتحاد العربي تدعو لنفس الأهداف واستعمال جميع وسائل المقاومة لتحرير تونس وقد ثبت أن حركة الهلال تملك أسلحة ومتفجرات وتبين ذلك بعد تفتيش مسكن حسن درغوث الذي ألقي عليه القبض وهو واحد من أفرادها الثلاثة الملثمين الذين هاجموا عيادة الدكتور بن ميلاد ليلا أما الآخران فهما محمد بن عثمان وعلي بن أحمد.

أسّس حركة المقاومة مراد بوخريص وعبد الرحمان النيفر ونور الدين القماطي وحسيب بن عمار والطيب المهيري وآلتحق بهم فيما بعد حمادي بلوزة وسليّم عمار وعبد الجبار الغضبان،كانت لهذه الحركة علاقة بجبهة التخريب برادس وثوار رأس الجبل وبعض جنود تونسيين وجزائريين بمنزل بورقيبة وبالكشافة ببنزرت.

بعد مؤتمر ليلة القدر سنة 1946 إتصل مراد بوخريص بالمنجي سليم وعرض عليه برنامجا تخريبيا وعملا مسلحا فرفض ذلك الخيار لأنه في ذلك الوقت الذي كان الحزب مايزال يتهيأ للمعركة الحاسمة قام حسن درغوث من الحزب الجديد بعملية مداهمة بأمر من محمد زفزوف الذي كان يقوم هو بدوره بتنفيذ تعليمات الحزب التي يتلقاها من القيادة وقد شجع الديوان السياسي على جمع وتخزين كميات من الأسلحة للوقت المناسب التي خلّفها المحور في الوطن القبلي.

ولم تتفطن مصالح الأمن لذلك ولم تستطع تفكيك هذه الحركة السرية مما يوهم بأن وراءها أياد أجنبية تساندها قد تكون أنقليزية ربما كانت تموّل وتطبع المناشير في قنصليتها، أو أنها تطبع بالقاهرة لدى مكتب المغرب العربي وتصل تونس عن طريق القنصلية الأنقليزية وهذا ماحير المقيم العام الجنرال "ماست" سنة 1946 حول تنامي هذه الحركة السرية ويتهم الأنقليز بدعمها.

وكان من أهم نتائج حركة الهلال والهلال الأسود الإعداد النفسي والتدريب العملي للمناضلين الوطنيين لدعم قدراتهم على المقاومة المسلحة ضد القوات الضاربة للإحتلال بالإرهاب الثوري والكفاح المسلح إلى جانب القيام بعمليات التخريب.

العمليات الفدائية :

* في قابس هاجم الفدائيون إنطلاقا من سيدي بولبابة ومن واحة شنني ثكنات الجيش الفرنسي بقابس مختفين بالظلام وتمكنوا من إلحاق أضرار بالعدو.

* في قرية العوينات قرب قابس هاجمت مجموعة من الثوار مستودعات الذخيرة للجيش الفرنسي وتمكنت من عزل القوات المحيطة بها بقطع الهاتف وآشتبكت مع الجنود الفرنسيين.

* وفي مدخل سوسة بالقرب من القلعة هاجم الفدائيون قافلة عسكرية وآشتبكوا معها لمدة ساعة أسفرت عن خسائر في صفوف العدو وآنسحب الفدائيون بدون خسائر.

اليد الحمراء واليد السوداء

عمد المتطرفون الفرنسيون سنة 1952 إلى بعث حركة إرهاب سرية منظمة تنفق عليها جمعية المعمرين وتتكون من عصابات متدربة تقوم بآغتيال المناضلين في وضح النهار وتحت أنظار الشرطة الفرنسية وحماية الجيش الفرنسي. إغتالت أكثر من 65 شخصية من قادة الحزب والمقاومة أمثال الشهيد الهادي شاكر الذي قتلوه قرب منزله في نابل وكان وقتها تحت الإقامة الجبرية ومن المناضلين النقابيين وعلى رأسهم الزعيم فرحات حشاد الذي وقع إغتياله في رادس عند خروجه من منزله وألقوا جثته في بن عروس.

يبدو أن قوات الإحتلال الفرنسي فقدت صوابها أمام ضربات الفدائيين فلجأت إلى إستخدام هذه العصابة الإرهابية اليد الحمراء التي إرتكبت أشنع عمليات الإجرام إزاء المواطنين التونسيين العزل (قتل، نسف منازل) وإذا تعرضت إلى أي خطر يسارع البوليس الفرنسي إلى نجدتها خفية.

أشعلت اليد الحمراء النيران في بعض المتاجر والمخازن على ملك الوطنيين. في بئر بورقبة تسببت في كثير من الخسائر المادية واستشهاد 3 تونسيين (1).

قابل بعض المناضلين المنجي سليم الذي كان في الإقامة الجبرية بباب سويقة وآشتكوا إليه من كثرة التصفيات الجسدية للوطنيين عن طريق اليد الحمراء وآتفقوا معه على خطة ذكية حدت من عملياتهم.

وأمام كثرة هجومات اليد الحمراء بعث الفدائيون منظمة سرية أطلقوا عليها إسم اليد السوداء(2) التي قتلت بيتش وهو أحد أفراد عصابة اليد الحمراء الفرنسية في سوسة وشارك في العملية سالم القروي ومحمد غزال وشاستال Chass Tell في حاجب العيون وكان الرائد الطيب محجوب من بين الوطنيين الذين يقومون بجمع الأسلحة التي يسلمها إليهم المرحوم الجنرال محمد الكافي لإيصالها إلى الثوار في جبال برقو وغيرها، كما قام الفدائيون برد الفعل ونسفوا العمارة التي تأوي قيادة اليد الحمراء ومقر البوليس السري الواقعة بنهج سان شارل عدد 4 تونس.

كما قاموا بالقاء متفجّرات على ثكنة للحرس الجمهوري الفرنسي بمدينة صفاقس ودارت بين الطرفين معركة حامية وحقق الفدائيون هدفهم بتفجير جزء من الثكنة(3).

كما تمكنوا من نسف محطة توليد الكهرباء في شمال المدينة، وهاجموا مركزا للشرطة كان فيه أعداد كبيرة من المعتقلين التونسيين إستطاع العديد منهم الهروب أثناء الإشتباك المسلح بين الجانبين، وقد شبّه البعض تلك المعركة بالغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية لكثافة الطلقات النارية من الجانبين.

(1) مذكرات المناضل إبراهيم عباس من زرمدين 1990.
(2) المصدر : شهادة المرحوم الرائد الطيب محجوب من مساكن.
(3) المصدر : الندوة السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس. الصفحتان 19 و20 من مقال مصطفى حسن ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1995.

وخوفا من تكرار الهجومات لجأت قوات الإحتلال إلى نقل 60 من قادة الحركة الوطنية من سجن جربة إلى ثكنات وسجون المنطقة العسكرية بالجنوب التونسي تحسبا لعمليات فجئية مماثلة.

وفي المقابل صعّدت المقاومة أعمال التخريب للسكة الحديدية لتعطيل تنقلات الجيش الفرنسي من ذلك تخريب كتيبة الموت خطوط السكة الحديدية بين قفصة والمتلوي التي عطلت تنقل نجدة عسكرية قادمة من صفاقس نحو قفصة، وتمكن الفدائيون من الإستيلاء على الأسلحة والذخيرة التي في حوزتهم قبل وصول نجدة الجيش الفرنسي المرابط بقفصة.

كما هاجم الفدائيون قطارا كان يجتاز الحدود بين الجزائر وتونس وينقل كتيبة جيش الشمال وتمكن الفدائيون بعد إشتباك عنيف مع الجيش الفرنسي من إشعال النار في القطار وتفجرت عربتان بها أسلحة ومفرقعات.

هجرة بورقيبة إلى المشرق سنة 1945 (1)

على إثر بعث الجامعة العربية، ونتيجة لسياسة القمع التي سلكتها فرنسا في تونس بعد إنتصار الحلفاء على قوات المحور في الحرب العالمية الثانية، وعمليات الإنتقام التي سلطتها على المناضلين والزعماء السياسيين ومحاصرة كل نشاط سياسي وتضييق الخناق على الحركة والمناضلين وتوجيه مختلف التهم إليهم لمحاكمتهم في المحاكم العسكرية ومنها التهمة بالتعاون مع جيش المحور، رأى الحزب أن يطرق أبواب الجامعة العربية في القاهرة للتعريف بالقضية التونسية في الخارج وكسب الأنصار لها ليكونوا قوة ضغط خارجي على فرنسا تساند المقاومة الداخلية.

هاجر الزعيم الحبيب بورقيبة إلى مصر يوم 26 مارس 1945 وكان وقتها تحت الإقامة الجبرية في العاصمة وخرج من العاصمة متنكرا في رحلة العذاب الشاقة وساعده على ذلك أحد رفاقه الحبيب عاشور الذي أخفاه ليلتين في جزيرة قرقنة 27 و28 مارس 1945 بترتيب مع علي عزيز رئيس شعبة الشرفي وصهره محمد العون الذي يعرف ليبيا والذي رافق الزعيم هو وخليفة حواص من قرقنة في سفينة شراعية ووصلوا إلى طرابلس يوم 18 أفريل ورجع محمد العون ووصل بورقيبة وحواص إلى القاهرة يوم 26 أفريل 1945.

إستقر الزعيم بورقيبة في القاهرة وأخذ في ربط صلته بدوائر الجامعة العربية والصحف المصرية للتعريف بالقضية التونسية، ثمّ إلتحق به بعض المناضلين، وكانوا قد تمكنوا من الإفلات من قبضة السلطات الإستعمارية بتونس للهجرة نحو أوروبا (فرنسا

(1) وصف Lorance de Coke في تدخله في الملتقى الثامن الذي نظمه المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنة 1996 حول موضوع بورقيبة وفرنسا قال : «إن سياسة بورقيبة متقلبة ولا تخضع للمقاييس وتتصف بالمرونة والتحول تبعا للظروف والمتغيرات أو المستمعين إليه، فهو يتحول بسرعة من الإطراء إلى التهديد فالمجاهد الأكبر إستطاع بأسلوبه السياسي أن يغمر السلطة الفرنسية وكذلك عن هجرته إلى مصر (1945 - 1949) إستطاع كسب أنصار في الشرق وأمريكا واسيا.

أو سويسرا أو ألمانيا أو إسبانيا) ومن هناك قاموا بمزيد التعريف بالقضية التونسية، ثم إلتحقوا ببورقيبة في 10 أفريل 1946 وأسسوا في القاهرة مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي الذي كان يعمل في صلب مكتب المغرب العربي الذي يضم زعماء ومناضلين آخرين من الجزائر والمغرب، وكانوا يصدرون نشرية إخبارية دورية باللغة العربية تحتوي على كل المستجدات على الساحة السياسية بتونس ويتمّ تبليغها إلى الصحف المصرية ومكاتب الجامعة العربية، ونشرية أخرى باللغة الفرنسية تبلّغ إلى مراسلي الصحف الأجنبية وبعض السفارات بالقاهرة.

ومن بين المناضلين الذين إلتحقوا بالمشرق العربي سنة 1946 المناضل يوسف الرويسي حيث إستقر في سوريا، وكان ناجحا في تبليغ رسالة تونس والتعريف بقضيتها وكسب الأنصار لفائدتها.

وبفضل هذه النخبة من المناضلين السياسيين أصبح المشرق العربي أكثر إهتماما بقضايا تونس وأكثر تطلعا لمعرفة مجريات الأحداث فيها من خلال نشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة. وأصبحت دوائر الجامعة العربية متهيئة أكثر لتطلعات تونس ومطالبها للحصول على الإستقلال ولكن الخطوات العملية والآليات لم تتحرك بالقدر الكافي بدعوى إنشغال الجامعة بقضية فلسطين.

تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي

أعلن مكتب المغرب العربي في 22 فيفري 1947 عزمه على بعث لجنة تحرير المغرب العربي لتخليص الأقطار الثلاثة من الإحتلال الفرنسي وإجلاء القوات الفرنسية وتقرر أن يكون يوم 12 ماي 1881 تاريخ إمضاء معاهدة باردو يوم حزن في تونس في كل سنة.

إستقر الأمير الخطابي بالقاهرة واتصل بقادة مكتب المغرب العربي ليبحث معهم إيجاد خطة لتحرير دول شمال إفريقيا، تونس والجزائر والمغرب.

وفي حديثه معهم علم أنهم أسسوا هذا المكتب للدعاية ضد فرنسا لكنه أعلمهم بأنه عازم على محاربة فرنسا.

كان الأمير على صلة بقادة عرب مثل شكري القواتلي رئيس سوريا والملك عبد العزيز آل سعود للتعريف بقضية الإستعمار الإسباني الذي يحتل الريف المغربي والفرنسي الذي يحتل شمال إفريقيا.

الهدف.

بعثت لجنة تحرير المغرب العربي في 6 جانفي 1948 ويتمثل هدفها الأساسي في العمل على إستقلال تونس والجزائر ومراكش بالمقاومة المسلحة.

رفض التفاوض مع فرنسا إلا بعد الإعلان عن الإستقلال.

كما أن حصول قطر من الأقطار الثلاثة على إستقلاله لايسقط واجب اللجنة في مواصلة الكفاح لتحرير الأقطار الأخرى.

أعضاء اللجنة

- عن تونس : الحبيب بورقيبة والحبيب ثامر.
- عن الجزائر، الشاذلي المكي، والصديق والسعدي.
- عن المغرب، علال الفاسي، أحمد بن مليح، الناصر الكتاني ومحمد أحمد بن عبود.

مكتب اللجنة

الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي : رئيس وكيل دائم.

الأستاذ الحبيب بورقيبة : أمين عام.

محمد أحمد بن عبود : أمين الصندوق.

أنشأ الخطابي فروعا للجنة تحرير المغرب العربي في لبنان بإشراف بوعزة الجزائري وفي سوريا بإشراف يوسف الرويسي.

قام الحبيب بورقيبة بوصفه أمينا عاما للجنة تحرير المغرب العربي بتوجيه رسائل إلى ملك الأردن عبد الله بن طلال وإلى الرئيس السوري وملك العراق والملك السعودي حول برنامج لجنة تحرير المغرب العربي.

في الولايات المتحدة

قام الزعيم بورقيبة بزيارة إلى الولايات المتحدة سنة 1946 وأقام فيها مدّة للتعريف بقضية تونس ومايتعرض له شعبها من مآس وآضطهاد مسلط عليه من فرنسا ولكسب مزيد من الأنصار، تمهيدا لعرض القضية التونسية على مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان بورقيبة أثناء إقامته بأمريكا ينسّق مع مكاتب الجزائر والمغرب التي تقوم هي الأخرى بالتعريف بقضايا الشعوب المغاربية الثلاثة، وكانوا يعملون جميعا على إقناع وفود الدول لدى الأمم المتحدة بشرعية مطالبهم المتعلّقة بحقهم في تقرير مصير بلدانهم.

صورة بمكتب المغرب العربي جمعت البعض من قادة الحزب (وقوفا)
بورقيبة في الوسط وعلى يمينه جلولي فارس والحبيب ثامر والطيب سليم وعلى يساره صالح بن يوسف وعلالة الفاسي ومراد بوخريص (ورائهما رشيد ادريس)